الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب

قسم الجغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الجغـرافيا الاقتصادية بعنوان:

الخصائص المكانية لسياسة الانتشار الصناعي في ليبيا "منطقة الخمس أنموذجاً"

اعداد الطالب :

الصادق محمود علي عبد الصادق

إشراف الأستاذ الدكتور : عبدالرؤوف الرهبان

المشرف المشارك الأستاذ الدكتور : الهادي كشيدان

العام 2010 / 2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ
جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الجاثية أية :12)

الإهداء

إلى من ربياني وعلماني وسهرا على راحتي وإرضائي ...

إلى روح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته ...

إلى أمي الحبيبة متعها الله بالصحة والعافية ...

إلى روح ابنتي " هدى " رحمها الله وأسكنها فسيح جناته . . .

إلى زوجتي وأبنائي وأخوتي الذين كان لهم الفضل في دعمي ومساعدتي لإنجاز هذا العمل . . .

وإلى كل من كان له الفضل في تعليمي .

أهدي هذا العمل المتواضع

الطالب

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، والشكر متواصل لأستاذي الفاضل الدكتور/ **عبد الرؤوف الرهبان** المشرف الأول والأستاذ الدكتور/ **الهادي سالم كشيدان** المشرف الثاني، واللذين قبلا بصدر رحب الإشراف على هذا العمل، فقد قدما لي كل العون والإرشاد فجزاهما الله عني كل الخير.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعة دمشق متمثلة في جميع موظفيها وأعضاء هيئة التدريس والمسؤولين بكلياتها المختلفة وخاصةً كلية الآداب وإدارة الدراسات العليا وقسم الجغرافيا وكل أعضاء هيئة التدريس ورئيس القسم، الذين أتاحوا لي الفرصة لإكمال دراستي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفضل الذين قبلوا مناقشة هذه الرسالة، وإثراءها لإخراجها بالصورة المناسبة دعماً للعلم والمتعلمين، فلهم مني جميعاً كل التقدير والاحترام.

الباحث

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الخرائط

فهرس الأشكال

مُقَـدِّمَة:

تتبع الدول سياسات موقعية صناعية تختلف من دولة لأخرى حسب المرحلة الإنمائية التي تمر بها، ووفق الموارد المتاحة لها، وقد تنبهت معظم دول العالم إلى مخاطر تركيز الصناعة في مدن أو أقاليم معينة وما ينجم عن هذا من تركيز للنشاط الاقتصادي، وسوء تصرف بالموارد الاقتصادية على مستوى الأقاليم والمناطق، لذلك اتبعت سياسة الانتشار الصناعي بهدف توزيع الفعاليات الصناعية على أوسع رقعة جغرافية ممكنة، ومن ثم التقليل من الآثار السلبية لتركز الصناعة.

وعلى الرغم من أن اتباع سياسة الانتشار الصناعي أصبحت من السمات المعروفة للعديد من الدول سواء كانت متقدمة أم نامية، إلا أن ما تحقق فعلاً في هذا المجال محدود، حيث إن اتباع سياسة الانتشار الصناعي دون وجود آلية محددة ذات خصائص كفوءة قد لا تؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة، إضافة إلى أن الآثار المترتبة على هذه العملية هي تراكمية، أي أن ما تم اتباعه في فترة زمنية معينة له آثار مباشرة أو غير مباشرة في الفترات اللاحقة.

ويلاحظ على الجماهيرية الليبية بأنها اتبعت سياسة التركز الصناعي خلال الخمسينيات والستينيات، وإلى حدٍّ ما إلى منتصف السبعينيات من القرن الماضي وذلك لتوافر ظروف التنمية الصناعية والخدمات في المدن الكبرى، وقد ترتب على ذلك زيادة في معدلات نمو هذه المدن، وبالتالي حصول العديد من الاختناقات فيها، ويلاحظ من خلال ذلك أنه منذ منتصف الستينيات فقد تبنت خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي أهدافاً معينة باتجاه إعادة توزيع الصناعة عند الأطراف، وفعلاً فقد تم نشر وتوزيع الصناعة على أوسع نطاق ممكن، وذلك بإقامة المشروعات الصناعية في العديد من المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم في مختلف أنحاء البلاد، إلا أن النتائج التي ترتبت عليها كانت محدودة وذلك لتركيز هذه السياسة على الصناعات الاستهلاكية والصغيرة، في حين أن الصناعات

الاستراتيجية والكبيرة استمر تطويرها في المدن الكبيرة، وبذلك فإن نتـائج هـذه السياسة استمرت محدودة، إضافة إلى أن معظم الصناعات التي أقيمت وفق هـذه السياسة كانت تعتمد على الصناعات الاستهلاكية أو التجميعية التي لا تخلق طلباً على عوامل الإنتاج المحلية، وإنما تبقى ذات صلة وثيقة بالاقتصـاد الخـارجي للدول التي تزود هذه الصناعات بالمواد الأولية أو السلع نصف المصنعة.

وعليه فإن هذه الدراسة تتعرض للآثار الناجمـة عـن سياسـة التوزيـع الصناعي في ليبيا، وتبيان المتغيرات التي ساهمت فيها، وتركز الدراسـة بشـكل خاص على منطقة الخمس كأنموذج لتبيان الآثار الناجمة على هذا الانتشار ومـا ترتب على هذه السياسة.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1 ــ إن فهم هذه الإستراتيجية والنتائج التي ترتبت على تطبيق السياسات المختلفة لنشر الصناعة في ليبيا هي مسألة في غاية الأهمية، وذلك لتحديـد عيـوب هذه السياسات واستيعابها، ومن ثم معرفة الأساليب التي من شأنها تطـوير هذه السياسات، بما يؤدي إلى تحقيق أهدافها بالشكل المطلوب.

2 ــ إن التعرض إلى هذه الإشكالية يساهم إلى حدٍّ بعيد في فهم عمليـة تحديـد الموقع الصناعي على المستويين الـوطني والمحلـي وتبيـان المتغيـرات المعتمدة في هذا المجال ومحاولة تشخيص مسـؤولية الجهـات المخططـة والمنفذة للصناعات المشمولة في هذا القطاع.

3 – تتجلى أهمية هذه الدراسة في محاولة التعرف على دور الشـعبيات* فـي عملية اتخاذ القرار المتعلق بالموقع الصناعي كأسلوب متقدم في مجال زيادة دور أجهزة التخطيط والتنفيذ المحلية في عملية التنمية الصناعية، وكأسلوب يحاول تقليل دور أجهزة التخطيط المركزية في عملية التنمية.

(*) الشعبيات: هي نوع من النظام الإداري المتبع فـي ليبيـا، وهـي جمـع شـعبية أي وحـدة إداريـة أو إدارة محلية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من تأكيد خطط التحول الاقتصادي و الاجتماعي وبشكل متعاقب على ضرورة تطبيق استراتيجية شاملة لتنمية البلاد وتطويرها، إلا أن سياسة نشر الصناعة في ليبيا قد افتقرت إلى آلية التنفيذ الجيد، أو بمعنى آخر كيفية تحويل الأهداف في هذه السياسة إلى برامج وخطط عمل وفق مبادئ ومعايير علمية معينة.

لذلك استمرت الفجوة بين الأهداف من جهة والنتائج من جهة أخرى، إضافة إلى أن تحقيق هذه الأهداف ليس بالأمر الهين، حيث إن لها خاصية التراكمية، أي أن ما يتحقق في فترة معينة يمكن أن يكون له نتائج في فترة لاحقة، فإقامة الصناعات وخاصة الكبيرة منها يؤدي إلى خلق ظروف ومناخ صناعي معين في منطقة معينة، ومن خلال آلية الترابط الصناعي لربما ينجم عن ذلك تطور في بعض الصناعات المرتبطة بهذا النوع من الصناعات تكنولوجياً، إضافة إلى تطوير الخدمات الصناعية والبني الإرتكازية، لذلك فإن إجراء أي تغيير في هذا الجانب يتطلب فترة طويلة، إضافة إلى أن سوء اختيار المواقع الصناعية حسب المناطق المختلفة قد لا يؤدي إلى تحقيق أهداف هذه السياسة، حيث إن اختيار صناعات صغيرة استهلاكية لا تساهم في تطوير الطلب المحلي لا يمكن التوقع منها أن تساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي في المناطق التي أقيمت فيها هذه الصناعات.

فرضيات الدراسة: لقد حددت فرضيات الدراسة على الشكل التالي:

1 ـ توجد علاقة بين مدى نجاح عملية الانتشار الصناعي وطبيعة اختيار الصناعات المشمولة بها.

2 ـ هناك ارتباط بين مدى كفاءة سياسة الانتشار الصناعي ومدى توفير مستلزماته، لاسيما في مدى أثر الصناعات في تطوير الاقتصاد المحلي للمناطق المختلفة.

3 ـ هناك علاقة بين مدى كفاءة سياسة الانتشار الصناعي، واختيار الموقع للصناعات المشمولة بهذه السياسة.

أهداف الدراسة: تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1- تحليل سياسة الانتشار الصناعي والخصائص المكانية لها في ليبيا لتحديد المتغيرات التي ساهمت في انخفاض مستوى تحقيق أهداف هذه السياسة.

2- محاولة تحديد النتائج والآثار الإيجابية والسلبية التي ترتبت على تطبيق سياسة الانتشار الصناعي.

3- محاولة توضيح آلية تنفيذ سياسة الانتشار الصناعي على المستويين الوطني (على مستوى ليبيا) والمحلي (على مستوى منطقة الدراسة) بغرض الوقوف على ما يمكن أن يفسر الخلل أو القصور في تطبيق هذه السياسة.

4- العمل على وضع آلية يمكن من خلالها توجيه سياسة الانتشار الصناعي وخصائصه المكانية مستقبلاً وفق ميكانيكية محددة تساهم في رفع مستوى تحقيق أهداف هذه السياسة، وذلك بوضع أسس ومعايير تنفيذها وتحديد مستلزمات التنفيذ ومسؤولية الجهات المنفذة.

حدود الدراسة: حدد الإطار المكاني للدراسة على مستويين:

المستوى الأول: يشمل أراضي الجماهيرية الليبية بحدودها السياسية وسوف يتم من خلاله تحليل سياسة الانتشار الصناعي ودراسة التوزيع الجغرافي للصناعة على مستوى الجماهيرية.

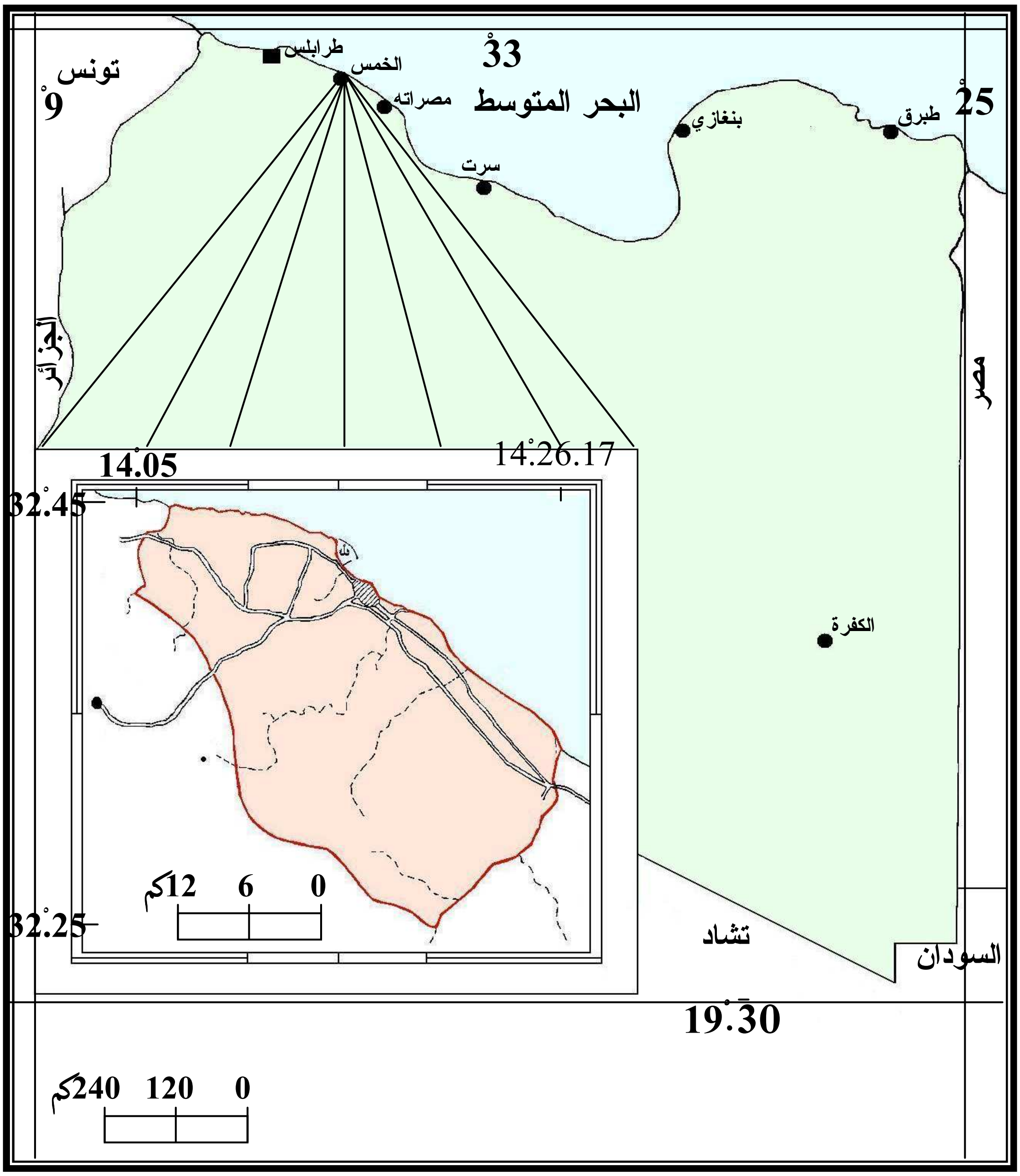
المستوى الثاني: وهو المستوى المحلي والذي يشمل منطقة الخمس الإدارية والتي سوف يتم من خلالها رصد الآثار الإيجابية و السلبية لسياسة الانتشار الصناعي في منطقة الخمس. انظر الخريطة المرفقة رقم (1).

أما الإطار الزماني للدراسة فيشمل القرن العشرين، حيث سيتم دراسة الانتشار الصناعي في الجماهيرية منذ عام 1950م حتى 2009م، مع التطرق إلى الفترات التاريخية السابقة التي بدأت وانتشرت فيها

الصناعة في المناطق المختلفة، وسياسات اختيار المواقع الصناعية خلال هذه الفترات، وكذلك محاولة استشراف الملامح المستقبلية لاتجاهات الانتشار والتوزع المكاني للصناعة في ليبيا.

خارطة رقم (1)

الموقع الجغرافي والفلكي لليبيا ومنطقة الخمس نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الطالب استناداً إلى اللجنة الشعبية العامة للتعليم، الأطلس التعليمي، إعداد وإشراف الهادي أبولقمة، فتحي الهرام، اسلت ماب سيرفس، ستوكهلم، السويد، 1985، ص45.

منهجية الدراسة ووسائلها:

تم تحقيق هذه الدراسة بعون الله بالاعتماد على المناهج التالية:

1. المنهج الإقليمي الذي يساعد في تحديد منطقة الدراسة وتحليل وتقييم الخصائص الجغرافية، والموارد المتوافرة في منطقة الدراسة.
2. المنهج التاريخي لتتبع مراحل التطور الصناعي في الجماهيرية، وإظهار خصائص وسمات كل مرحلة من هذه المراحل.
3. المنهج الإحصائي عن طريق التمثيل البياني للمعطيات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.
4. منهج المشكلات وذلك لدراسة كل ما يعترض الصناعة، وإبرازه بطريقة علمية لكي تتضح المعوقات التي تقف أمام نمو وتطور الصناعة في البلاد.

واعتمدت هذه الدراسة على:

1. المعطيات الإحصائية الصادرة عن الدوائر الرسمية ذات الصلة بسياسة الانتشار الصناعي.
2. الاستبانة والمقابلات الشخصية، حيت تم إعداد نوعين من الاستبيان الأول: تم توزيعه على المكاتب الفنية للدراسات والتخطيط والمشروعات باللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، كما تم توزيعه أيضا بالهيئة العامة للتصنيع، وكان يختص هذا النوع بالأسس والمعايير المتبعة لتوزيع ونشر الصناعة في ليبيا، وكيف تمت هذه الاستراتيجيات والسياسات على مستوى البلاد بصفة عامة، والخصائص المكانية المترتبة على ذلك.

أما النوع الثاني: فكان تطبيقاً على منطقة الخمس كأنموذج محدد لتطبيق هذه الاستراتيجية، وما ترتب على ذلك من خصائص مكانية مختلفة، وعليه فقد حدد مجتمع الدراسة، والمتمثل في مجموع الصناعات الموجودة بمنطقة الخمس والبالغ عددها عام 2009م نحو597 مصنعاً، وقد تم أخذ عينة عشوائية بلغت نسبتها نحو 8% بين هذه الصناعات، كما تم إعداد

أنموذج للمقابلات الشخصية مع المسؤولين على هذا النشــاط بالمنطقــة، وخاصةً مع الصناعات التي تعاني من مشكلات أدت إلــى توقفهــا عــن الإنتاج، وأثر ذلك سلباً على تنمية وتطور هذا القطاع بالمنطقة.

الدراسات السابقة:

إنّ الدراسات التالية هي الأساس النظري لهذه الدراسة، حيث أشارت إلى العديد من النقاط التي لها علاقة بتركز الصناعة و انتشارها، وماله مــن نتــائج إيجابية وسلبية على التنمية الاقتصادية وتطور الصناعة في البلــدان المختلفــة، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1 – دراسة (وهيبة 1980م) في جغرافية العمران، حيث تطرق إلى المشكلات التي واجهها المخططون نتيجة تركز الصناعة في المدن الكبرى، وركز على سياســة اللامركزية الصناعية لتصبح المدن أماكن ملائمة للعيش والعمل، بالإضافة إلــى أنه تعرض إلى التوطن الصناعي والشروط التي ساهمت وبدرجات متفاوتة فــي تحديد مكان قيامها[1].

2 – أما دراسة (الزوكة – 1997م) في جغرافية المعادن والصناعة، فقد ركز على العوامل التي توضع في الحسبان عند تحديد موقع الصــناعة وأثــر السياســات الصناعية في عملية التوطن الصناعي واختيار المواقع الصناعية المناسبة[2].

وعلى صعيد الجماهيرية فقط ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التــي تناولت العديد من المشكلات المتعلقة بالموقع الصناعي وسياسة الانتشار الصناعي في البلاد وخاصة التركز الصناعي في طرابلس وبنغــازي ومــا صــاحبه مــن صعوبات وإشكاليات لمجمل عملية التنمية على صعيد هاتين المنطقتين والمناطق الأخرى.

---

(1) عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م، ص136.

(2) محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997م، ط10، ص505–522.

ومن هذه الدراسات ما يلي:

1- أظهرت دراسة للبعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1960م) أن الخطر الذي تواجهه البلاد هو تنفيذ المشروعات الصناعية قبل إنجاز الدراسات والأبحاث اللازمة لها، ولقد اقترحت البعثة إسناد مهمة دراسة مواقع هذه المشروعات إلى مجلس الأعمار بهدف رسم الخطط التنموية وتشجيع التوسع الصناعي في مختلف الأقاليم بالبلاد[1].

2- وفي دراسة لشركة دوكسيادس تطرقت إلى الصناعة في ليبيا عامة والوضع الراهن سنة (1965م)، كما تطرقت إلى المواقع الصناعية في الفترات اللاحقة وأهداف وخطط الإنتاج الصناعي، وأشارت إلى مشكلات نزوح سكان الأرياف إلى المدن نتيجة الجذب الصناعي، كما أوصت هذه الدراسة إلى إتباع أسلوب عدم لا مركزية الصناعة وتوزيعها وفقاً لبرامج تنموية على معظم المناطق في ليبيا[2].

3- كما أشار (علي عتيقة – 1972م) إلى أثر البترول على القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى سلباً وإيجاباً ومنها الاتجاه إلى الصناعة وترك القطاعات الأخرى، كما أنه ناقش أهم الصعوبات التي تواجه التنمية الصناعية والمتمثلة في قلة البحوث والدراسات وسوء الإدارة والتنظيم في تلك الفترة، وكذلك سوء توزيع النشاط الصناعي بين الأقاليم والمناطق، وأكد المؤلف على التخطيط السليم والتنفيذ الملتزم بصورة تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد[3].

4- وتطرق المهدوي سنة (1975م) إلى التوطن والهيكل الصناعي في ليبيا، ونمط توزيع المنشآت الصناعية، وكيفية تحديد مواقعها، كما تعرض إلى خصائص الهيكل الصناعي في ليبيا، ولقد درس نمط التوزيع على أساس عدد المنشآت

---

(1) تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، ترجمة التقرير عدنان فائق عنبتاوي، 1960م، ص127.

(2) شركة دوكسيادس، النقل في ليبيا: دراسة عامة حول وسائل المواصلات، مجلد رقم (1) الأحوال الراهنة، مجلد رقم (2) برامج السياسات 1965م.

(3) علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 56-69م، دار الطليعة، بيروت، 1972م، ط1، ص149-170.

والمشتغلين بها، وأشار إلى أهمية القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا.

واقترح المهدوي إنشاء مجلس أعلى لتخطيط التوطن الصناعي وذلك لتوزيع الصناعات بين الأقاليم المختلفة من جهة وداخل كل إقليم من جهة أخرى لتحقيق التوازن الأمثل للصناعات[1].

وفي دراسة أخرى لنفس الباحث في السنة ذاتها بعنوان الموقع الصناعي في طرابلس وبنغازي ذكر نمط توزيع الأنشطة الصناعية المختلفة فيهما، كما أشار إلى سياسات الموقع الصناعي والمعايير التي أسندت إليها هذه السياسة حسب الفترات الزمنية المختلفة وأثر هذه السياسات في التركز الصناعي[2].

5- ولقد وجد (رمضان خلف الله – 1984م) حول حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا، أن ما يزيد عن 70% من المهاجرين من الضواحي إلى المدن الكبرى (طرابلس ــ بنغازي) وهي نتيجة لأسباب مرتبطة بغرض العمل في تلك المدينتين، وعلى واضعي السياسة العامة في البلاد توجيه تلك الهجرة بإنشاء المصانع والمشروعات الزراعية المتكاملة في مختلف أنحاء البلاد لاستيعاب مثل هذه الأعداد، كما أشار إلى دراسة الايتال كونسلت (Ital Consult) 1975م التي أكدت على أن هذه الهجرة هي انعكاس للظروف الاقتصادية سريعة التغير، كما أشارت هذه الدراسة إلى هجر الزراعة المعيشية أو زراعة الكفاف والبداوة كطرق للحياة إلى وظائف الخدمات بالمدينة التي صارت متضخمة بشكل كبير[3].

6- دراسة (علي شوكت – 2000م) حول اقتصاديات الأقاليم، حيث تعرض إلى عملية التنمية المكانية في ليبيا والتطور التاريخي لها وخصائصها ومدى كفاءة

---

(1) محمد المهدوي، جغرافية ليبيا الصناعية، دراسة في الهيكل والتوطن، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، 1975م، ص85-91.

(2) Mohamed El-Mehdawi, “INDUSTRIAL LOCATION IN TRIPOLI AND BENGHAZI”, BULLETIN OF THE FACULTY OF ARTS, UNIVERSITY OF BENGHAZI, 1975.

(3) رمضان عريبي خلف الله، حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ط1، 1984م، ص259-270.

سياسات التنمية المكثفة في ليبيا، ولقد وجد أن هذه السياسات في مجملها يكتنفها التوازن نظراً لتوزيع الخدمات والمرافق العامة على معظم الأقاليم في البلاد(1).

وعلى صعيد منطقة الدراسة (النموذج) فقد ساهم بعض الباحثين في إعداد بعض الدراسات التي تناولت جوانب عملية التنمية الصناعية والانتشار الصناعي وآثاره على المنطقة سلباً وإيجاباً، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1- دراسة (المنشاز سنة2000م) التي أثبت فيها عدم كفاءة موقع مصنع لبدة للإسمنت من الناحية البيئية وأثره السلبي على المنطقة المحيطة به، حيث توصل إلى أن آثار التلوث الناتج من المصنع يصل إلى أكثر من (8كم) إلى الشمال من المصنع(2).

2- دراسة عبد الصادق سنة (2003م) التي تعرضت لمواقع الأنشطة الصناعية في منطقة الخمس والأبعاد الجغرافية لها، والذي أكد على أن الاختيار غير المناسب للمواقع الصناعية يؤدي إلى حدوث العديد من المشكلات التي تؤثر على الإنسان وبيئته كما ينعكس هذا الأثر على الصناعة ذاتها، وقد دلل على ذلك بوجود نماذج واضحة في منطقة الخمس تدل على سوء الاختيار للموقع الصناعي أثر على هذه المنطقة بالإضافة إلى تأثيره على الصناعة نفسها(3).

أما فيما يتعلق بالدراسات المشابهة في ليبيا فقد تناولت دراسة (المغيربي 1999م) الصناعة وأثرها على النمو الاقتصادي في منطقة الزاوية، والتوزيع الجغرافي لأنواع الصناعات في المنطقة، كما أنه تطرق إلى طرق قياس الموقع

---

(1) علي إحسان شوكت، "اقتصاديات الأقاليم"، دار الكتب الوطنية، بنغازي 2000م، ط(1)، ص129-383.

(2) عمر إبراهيم المنشاز، مصنع لبدة للإسمنت وأثره على تلوث البيئة المحيطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2000م.

(3) الصادق محمود عبد الصادق، الأبعاد الجغرافية لمواقع الأنشطة الصناعية في منطقة الخمس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، 2003م.

الصناعي والعوامل المؤثرة في نشأة وتطور الأنشطة الاقتصادية وتوطنها في منطقة الزاوية[1].

وتتعرض هذه الدراسة ما أمكن إلى الخصائص المكانية والآثار الناتجة عن سياسة توزيع ونشر الصناعة في ليبيا ككل، وفي منطقة الخمس وهي النموذج، ومحاولة إبراز الأسباب التي أدت إلى هذه الآثار سواء أكانت سلبية أم إيجابية على معظم مناطق البلاد بشكل عام ومنطقة الخمس بشكل خاص، وهل تم تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستراتيجية عموماً بتطبيق هذه السياسات لفترة طويلة امتدت أكثر من ثلاثين سنة لنشر الصناعة في البلاد بدل من تركزها في أقطاب معينة بهدف تطوير كل المناطق، والحد من المشكلات المترتبة على ذلك.

ولقد تناولت الدراسة هذا الموضوع في عدة فصول، شمل الفصل الأول دراسة لتطور الصناعة واستراتيجياتها، وما ترتب عليها من آثار مكانية في المناطق المختلفة من البلاد، وشمل الفصل الثاني دراسة للعوامل الجغرافية وعلاقتها بانتشار الصناعة وخصائصها المكانية في ليبيا، كما شمل الفصل الثالث دراسة للتوزع المكاني للصناعة ومدى كفاءته في ليبيا، بينما تطرق الفصل الرابع إلى مشكلات ومعوقات الصناعة في ليبيا، أما الفصل الخامس فكان عبارة عن دراسة للانتشار الصناعي والآثار المترتبة عليه في منطقة الخمس، كما تم في الفصل السادس دراسة للآفاق المستقبلية للتنمية الصناعية في ليبيا، وخلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، وبناءً عليها تم تحديد العديد من التوصيات بهذا الخصوص.

ومن كل ذلك لا يفوتنا الإشارة إلى بعض الصعوبات والمشكلات التي واجهت هذه الدراسة والمتمثلة في قلة المصادر والإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع

---

(1) الهادي بشير المغيربي، الصناعة وأثرها على النمو الاقتصادي في منطقة الزاوية من (1979-2000م)، دراسة في جغرافية الصناعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 1999م.

الحيوي في البلاد، وعدم انتظامها، كما أن عدم الثبات والاستقرار الإداري بين مناطق البلاد المختلفة زاد من هذه الإشكالية، الأمر الذي انعكس على عدم توافر هذه البيانات والإحصاءات بشكل دوري وثابت، كما أن عدم المصداقية في توثيق البيانات والإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع، وخاصة الأهلي والتشاركي، الأمر الذي أدى إلى وجود عبء على الباحثين والدارسين في هذا المجال، وذلك لتحديد كميات الإنتاج والعائد منه، والقيمة المضافة في الفترات المختلفة.

الفصـل الأول:

تطور الصناعة واستراتيجية التنمية الصناعية فى ليبيا

أولاً: اختيار المواقع الصناعية في ليبيا خلال الفترات المختلفة.

لقد كان للحالة الاقتصادية في ليبيا عموماً عبر الفترات التاريخية المختلفة دور كبير في التأثير على الصناعة وتطورها مثلها مثل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وإذا أردنا التطرق إلى استراتيجية التنمية الصناعية والخصائص المكانية لسياسة الانتشار الصناعي في ليبيا فعلينا الاطلاع على سياسة اختيار المواقع الصناعية عبر هذه الفترات، وتقسيمها إلى عدة مراحل لكي تتضح الصورة وتتبين ظروف كل فترة من هذه الفترات، التي كان لنمو الصناعة فيها وانتشارها عبر أقاليم البلاد خصائص تختلف فيما بينها من فترة إلى أخرى، ولتسهيل ذلك تم تقسيم الفترات التاريخية إلى ما يلي:

1. **فترة الاحتلال التركي وما قبلها:** منذ أن استقر الإنسان في ليبيا عبر فترات زمنية طويلة، أي قبل 6000 ق.م كما أشارت الوثائق(1)، كان تركزه في مناطق السهول الساحلية والواحات، غير أن هذا التركز كان قليلاً مقارنة بالدول المجاورة التي تمتعت بتركز سكاني كبير، نتيجة وجود الظروف الملائمة لذلك، إلا أن الأحوال الاقتصادية تباينت بين فترة زمنية وأخرى، وعموماً فإنها اعتمدت على الموارد المحلية المتاحة.

ولقد اعتمد الإنسان عبر هذه الفترات التاريخية على الموارد المختلفة في صناعاته التي تميزت بالبساطة كالموارد الزراعية والحيوانية والطبيعية، حيث استغل الإنسان الفخار في صناعته، وكذلك جلود الحيوانات وأصوافها وأوبارها، وكذلك الصخور الموجودة في بعض المناطق كمعاصر لعصر الزيتون منذ عهد الفينيقيين، وبعدهم الرومان ثم المسلمون الذين أسسوا العديد من المدن في البلاد، والتي لازالت شواهد على تلك العصور، ولقد صنع الإنسان القديم أدواته من الفخار والموارد المتاحة في معظم المناطق في ليبيا، حيث أثبتت الدراسات أن

---

(1) حسن سليمان محمود "ليبيا بين الماضي والحاضر" وزارة التعليم العالي، طرابلس، 1961م، ص24.

هذه الصناعات وصلت إلى الأراضي الجنوبية على الحدود الليبية التشادية، هــذه الأدوات المصنوعة كانت لعدة أغراض منها حراثــة الأرض وطحــن الحبــوب وعصر الزيتون.

وممّا يلاحظ أن هذه الأدوات البسيطة كانت تُصنع يدوياً، في معظم الأقاليم التي توجد بها المواد الأولية، حيث كانت المادة الأولية هي المتحكم فــي انتشــار هذه الصناعات بين الأقاليم والمناطق المختلفة في البلاد.

وبمرور الزمن دخل المعدن في العديد من الصناعات البدائية نتيجة لتغير الأحوال الاقتصادية، حيث تطور النشاط التجاري، فكانت تجارة القوافــل عبــر الصحراء الكبرى والمتمثلة في التبادل التجاري بين منتجات أفريقيا والتــي مــن أهمها العاج والذهب والعبيد ومنتجات سواحل البحر المتوسط مــن المنســوجات والأدوات الصناعية، الأمر الذي أدى إلى تحسن الأحوال الاقتصادية نوعــاً مــا بشكل ملحوظ في مختلف الأنشطة ومنها الصناعة.

ومن أهم الصناعات التي اشتهرت بها البلاد في تلك الفترة صناعة حفــظ الأسماك في منطقة قديمة تقع غرب مدينة طرابلس على مسيرة يوم سيراً علــى الأقدام تدعى (زوخيس)[1]، وقد انتشرت معاصر إنتاج الزيتون فــي كــل مــن طرابلس والخمس ومسلاته، وكان هناك جزء من الإنتاج يصدر إلى الخارج.

وفي الفترة التي أعقبت الاستعمار الإسباني وفرسان القديس بدأت تتحســن الأحوال الاقتصادية بشكل أكبر، وبذلك بدأ الاهتمام بتجارة القوافل وتأمين طرقها عبر الصحراء في العهد العثماني،كما بدأ الاهتمام بالأسطول البحري وتأسيس دار الصناعة والسفن بميناء طرابلس لصناعة السفن الكبيرة في عهد أحمد باشا القره مانلي، حيث ازدهرت هذه الصناعة منذ الفتح الإسلامي، إلا أنها زادت في العهد القره مانلي لاسيما في عهد يوسف باشا حتى أصبح الأسطول الطرابلســي فــي أوائل عهده من أقوى أساطيل البحر المتوسط، وكانــت تســتورد المــادة الخــام

---

(1) حسن سليمان محمود، نفس المرجع السابق، ص72.

لصناعة السفن وهي الأخشاب من الأناضول وكذلك من بعض الدول الأوروبية كالبندقية مثلاً[1]، ويمكن تقسيم الصناعات التي انتشرت في ليبيا في العهد العثماني إلى ما يلي:

أـ صناعة النسيج: انتشر هذا النوع من الصناعة في مدينة طرابلس وضواحيها، وكذلك مدينة مصراته وبنغازي ودرنة، وكانت هذه الصناعة تعتمد في مادتها الأولية على القطن والصوف والحرير، ولقد تباين توزيع هذه الصناعة كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

توزيع الأنوال في ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي لليبيا 1911م

المنطقة	القطن/ نول	الصوف/ نول	الحرير/ نول
طرابلس	1428	270	100
بنغازي	450	50	–
مصراته	–	250	–
درنة	100	–	–
المجموع	1978	570	100

المصدر: تجميع الباحث استناداً إلى فرنشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني، طرابلس، 1971، ص78-79.

يوضح الجدول السابق أن مدينة طرابلس كانت قد استأثرت في تلك الفترة بمعظم معامل هذا النوع من الصناعات، تأتي مدينة بنغازي في المرتبة الثانية، ثم مدينة مصراته فدرنة، مع العلم بأن هذه الصناعات كانت تتمثل في مجملها بصناعة الأردية والزرابي(*) والمرقوم(*)، وكانت خيوط النسج تستورد من

(1) عمر علي بن إسماعيل، "انهيار حكم الأسرة القره مانلية في ليبيا" مكتبة الفرجاني، طرابلس، ص ص175-179.

(*) الزرابي: وهي عبارة عن فرش أرضي مصنوع من الصوف الملون بألوان زاهية كانت تستخدم في معظم مناطق الداخل.

إيطاليا وإنجلترا والنمسا، وفي سنة 1910م وصل معدل الإنتاج إلى ما قيمته (1200000) ليرة إيطالية[1].

وقد اشتهرت معظم المناطق الداخلية بصناعة الجرود (الحولي) أو (العباءة) الرجالية وخاصة مناطق الجبل الغربي في نالوت ويفرن والتي تصنع من أصواف الأغنام المحلية ،والتى كانت تمثل مادة خام محلية لهذه الصناعات اليدوية في معظم مناطق الداخل، التي تشتهر بتربية الحيوانات والاستفادة من أصوافها وشعرها وأوبارها، وقد اشتهر الجرد الجبالي نتيجة لدقة صناعته والعناية بمثل هذا النوع من الصناعات اليدوية، وكانت تسوق هذه المصنوعات فى طرابلس وأيضاً تصدر إلى تونس.

كما اشتهرت منطقة مصراته بصناعة العباءات وصناعة الزرابي والمرقوم، أما المناطق الشرقية من البلاد ببنغازي ودرنة والمرج، فانتشرت بها صناعة الأردية والعباءات والبطاطين ولكنها ليست بنفس الجودة التي تميزت بها هذه الأنواع من الصناعات في المنطقة الغربية.

كما عُرفت المنسوجات الحريرية في ليبيا، حيث ترجع صناعتها إلى أوائل القرن التاسع عشر، واشتهرت بها مدينة طرابلس، فكانت تنسج الأردية الحريرية مخلوطة بالأسلاك الفضية أو الذهبية، وكانت تستورد الخيوط الحريرية من إيطاليا وفرنسا وتركيا وكريت، أما الأسلاك الذهبية والفضية فتستورد من فرنسا، وعلى الرغم من وجود هذا النوع من الصناعة في المنطقة الشرقية في ليبيا إلا أن المنتجات الطرابلسية تصدر إلى تلك المناطق نتيجة للجودة والدقة العالية في هذا النوع من الصناعة.

ب ــ صناعة الحصر: لقد اشتهر هذا النوع من الصناعة وعرف حتى خارج الحدود الليبية في تونس، وانتشر في معظم المناطق الليبية، إلا أن صناعته

(*) المرقوم: وهي عبارة عن منسوجات طويلة وثقيلة من الصوف المحلي تستخدم كأغطية للأسرة وتزيين جدران الغرف.

(1) فرنشيسكو كورو، مرجع سابق، ص79.

تميزت في تاورغاء وتاجوراء بالجودة العالية، حيث تصنع الحصر من النباتات المحلية المتوافرة في هذه المناطق مثل (الحلفا) وسعف (الكانابا)، بمختلف الأحجام المطلوبة، وسعف النخيل المنتشر فى معظم الواحات الداخلية، والمناطق الساحلية التي تشتهر بزراعة أشجار النخيل المباركة، وقد أكد تقرير القنصل الإنجليزي (الفاريز) (Alvarez) سنة 1910م أن قيمة إنتاج هذا النوع من الصناعة بلغ (300.000) ليرة سنوياً منها (220.000) ليرة عائدات التصدير للخارج[1].

ج ـ الدباغة والصناعات الجلدية: وجد العديد من المدابغ في طرابلس وبنغازي لدبغ جلود الحيوانات، وكان أهم ما يميز هذا النوع من الصناعة هو الطرق البدائية المستخدمة في الدبغ، وكان التجار يستوردون في بعض الأحيان الجلود جاهزة من السودان، وقامت العديد من الصناعات على هذه الجلود المدبوغة منها صناعة الأحذية، والصنادل، والحقائب، وسروج الخيل[2].

د ـ صناعة الصابون: كانت صناعة الصابون من الصناعات النشطة، لاسيما في مدينة طرابلس، حيث كانت المواد الأولية تستورد من الخارج باستثناء الزيت المتوافر في البلاد، إلا أن قلة جودة الإنتاج، ومنافسة السلع المستوردة لها أدى إلى إهمالها وضعفها، إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي كانت تساعد على ذلك، لاسيما في أواخر عهد يوسف باشا والمتمثلة في اضطراب الأحوال الداخلية، مما أدى إلى تحويل طرق التجارة عبر طرابلس، فقلت بذلك المواد الأولية بالإضافة إلى عدم استقرار قيمة العملة المتداولة.

هـ تشكيل المعادن (الصياغة): كانت صناعة الفضة تحتل المرتبة الأولى، وذلك لاستعمالها كمواد زينة يتزين بها الأهالي، وخاصة في مناسباتهم وأفراحهم، ولقد انتشرت هذه الصناعة في طرابلس وبنغازي ودرنة ومصراته والمرج ويفرن وجادو وغدامس، إلا أن أمهر الصناع كانوا في طرابلس، وقد كانت

(1) نفس المرجع السابق، ص82.

(2) عمر علي بن إسماعيل، مرجع سابق، ص177.

سبائك الفضة تستورد من فرنسا، كما كانت تستخدم المصنوعات الفضية القديمة مثل الليرات الفضية أو الذهبية.

وكان جزء من الإنتاج يصدر إلى تونس ومصر، حيث بلغ معدل الإنتاج (500000) ليرة سنوياً منها (200000)[1] ليرة تأتي من مدينة طرابلس وحدها.

أما صناعة الذهب فلم يكن هناك طلب عليها في تلك الفترة إلا من قبل السكان ذوي الحالة المادية الجيدة ، وبشكل خاص اليهود الذين كانوا يعيشون في البلاد، ولقد كان تجار فزان يستوردون الذهب من السودان ثم يقومون ببيعه في طرابلس ويصدرونه إلى مصر، وكانت هذه التجارة تقوم على التهريب خوفاً من استيلاء سلطان فزان عليها.

إضافة إلى هذه الصناعات عرفت ليبيا صناعات متنوعة انتشرت في بعض المناطق من البلاد، منها صناعة العاج الذي يرد عن طريق القوافل القادمة من أفريقيا الوسطى، حيث يصدر العاج كله تقريباً إلى أوروبا.

كما أن لصباغة المنسوجات العديد من المصانع والتي ذكرها (استرابون) في كتاباته، فقديماً كان هناك مصانع في بلدة زوخيس (zeuchis)، وكذلك في أويا، وكثيراً ما ذكر القناصل في تقاريرهم عن هذه الصناعة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مما يدلل على عراقة مدينة طرابلس في هذه الصناعات، إلا أن هذه الصناعات أهملت وقل انتشارها في العهد العثماني.

ومن الصناعات التي كانت منتشرة في الدواخل الليبية صناعة الخيام والشباك التي تستخدم في نقل البضائع على ظهور الإبل والمرقوم والبسط وراحلة المهاري والأواني الفخارية التي تشتهر بها غريان، وصناعة البلغة (نوع من الأحذية الوطنية) وتشتهر بها غدامس ويتم تصديرها والمتاجرة بها مع تونس والجزائر، أما منطقة غات فتشتهر بصناعة التجهيزات الجلدية الخاصة بالإبل والمهاري والقِرَبْ من مختلف الأحجام.

---

(1) فرنشيسكو كورو، مرجع سابق، ص83.

كما اشتهرت صناعة الحنة ، التي كانت تصدر إلـــى تـــونس والجزائـــر والمغرب، بالإضافة إلى صناعة الصبغة من جذور شجرة محلية شوكية تســـمى (الجداري)، حيث تجفف هذه الجذور أو العروق وتستخدم في الصباغة، وكانـــت تصدر إلى مصر.

ومن الصناعات الأخرى والتي كانت محتكرة من قبل الحكومـــة صـــناعة الملح من ملاحات أبي كماش وتاجوراء وبنغازي وكركـــورة وقميـــنس، ومـــن الصناعات المحتكرة أيضاً صناعة التبغ، الذي يزرع فـــي المنـــاطق الســـاحلية بكميات محدودة[1].

مما تقدم يتضح بدائية الصناعة في ليبيا خلال هذه المرحلة، لاعتمادها على وسائل وأدوات الإنتاج اليدوية، إضافة إلى سيطرة القطاع الخاص على الصناعة، وقد تأثرت الصناعة خلال هذه الفترة، بالأوضاع الاقتصادية المتذبذبة والمتباينـــة في مختلف مناطق وأقاليم ليبيا، وقد ارتبط ازدهار هذه الصناعة في بعـــض الفتـــرات بشكل كبير بتطور التبادل التجاري في مناطق القارة الأفريقية القريبة من ليبيا.

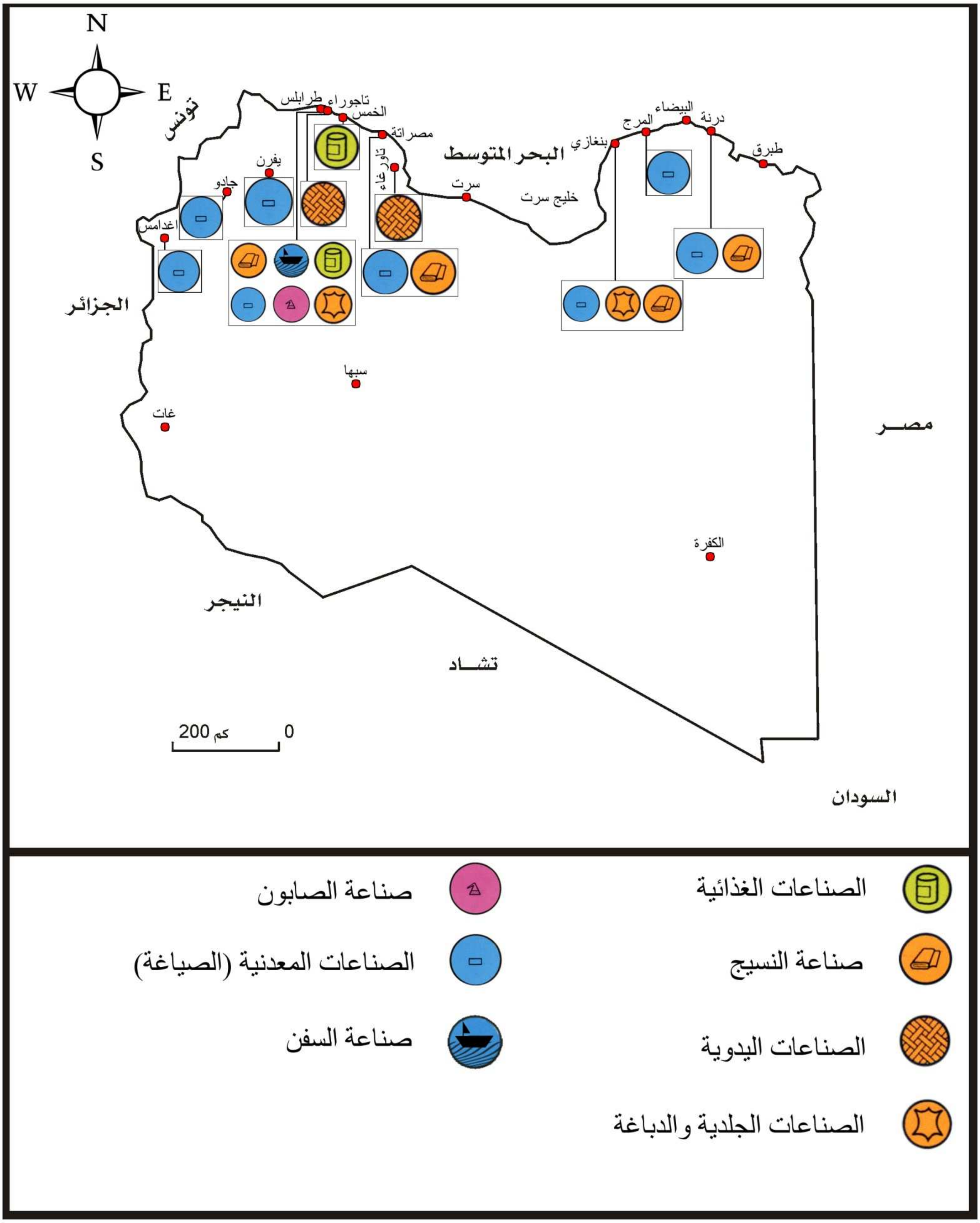
إضافة إلى ذلك فقد تأثرت الصناعة الليبية خلال هـــذه المرحلـــة بظـــروف الاحتلال التركي الذي كثيراً ما كان يتميز بعدم الثبات،والاضـــطرابات وفـــرض العديد من الإجراءات والضرائب المجحفة على الصـــناعة، والإهمـــال وتحكـــم الأستانة وضرورة أخذ الامتيازات منها، إضافة إلى تغير الولاة وتحكمهم في كل شيء حسب رغبة الباشا ومشيئته ، والخريطة المرفقة رقم (2) توضح توزيـــع الصناعات المنتشرة فى البلاد خلال فترة الاحتلال التركي وما قبلها.

---

(1) فرنشيسكو كورو، مرجع سابق، ص86.

خريطة رقم (2)

توزيع الصناعات في ليبيا خلال فترة الاحتلال التركي و ماقبلها



المصدر : توزيع الباحث استناداً إلى مادكر حول توزيع الصناعات في ليبيا خلال فترة الاحتلال التركي و ما قبلها

2. فترة الاحتلال الإيطالي وتأثيرها على انتشار الصناعة في ليبيا:

لقد أوحت بريطانيا إلى إيطاليا أن تحتل ليبيا خوفاً من سيطرة فرنسا على البحر المتوسط لأنها كانت تحتل معظم الشمال الغربي الأفريقي، ومنذ 1870م قبل الاحتلال الإيطالي لليبيا لفت الكثير من الرحالة والمستكشفين انتباه إيطاليا إلى هذا الجزء من أفريقيا، أمثال (جيدو كورا) سنة 1875م و(مانفريدو كامبيريو) سنة 1880م إلى 1881م، وأعضاء جمعية الاستكشاف التجاري التي كلفت بدراسة الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ومن بين هؤلاء المستكشف الألماني (روهيلفس) 1864م.

وقد أشار (كامبيريو) إلى إمكانية الاهتمام بأشجار الزيتون، وبالتالي خلق صناعة وتجارة زيت الزيتون التي كانت مزدهرة في أثناء الحكم الروماني، كما أنه اقترح إنشاء صناعة الملح، وتوسيع نطاق الصيد للأسماك والإسفنج، وبالتالي فإن إيطاليا بدأت تمهد لاحتلال ليبيا وذلك بواسطة النشاطات الاقتصادية لمصرف روما، حيث فتحت فروعاً له في كل من طرابلس وبنغازي وزوارة والخمس وسرت ومصراته وزليتن ودرنة وطبرق والسلوم[1]، ولقد بدأ المصرف بإنشاء وحدات صناعية في كل من الخمس ومسلاته وزليتن وفرعاً رئيسًا في طرابلس لاستخراج زيت الزيتون، كما تم افتتاح مطحن للدقيق ومصنع لتحضير الإسفنج وريش النعام ومطبعة حديثة في طرابلس، إضافة إلى الأعمال الزراعية والتجارية التي تميز بها في تلك الفترة تمهيداً للاحتلال.

كما اهتم المصرف بتطوير صناعة الملح وتعليب الأسماك والإسفنج، وذلك بإدخال وسائل عصرية عليها، كما أن رجال الأعمال الإيطاليين قاموا بمسح صناعي عام 1910م أوّل مرّة في ليبيا، وبصفة عامة فإن الإيطاليين اعتمدوا في صناعاتهم على الموارد الزراعية والبحرية متجاهلين الثروات المعدنية الموجودة

---

(1) محمد مصطفى الشركسي، "لمحات من الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي"، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1976م، ص9، ص13.

في البلاد، وعليه فإن الصناعة قبل سنة 1935م لم تستقل بذاتها وذلك لعدة أسباب كما أشار (جوجيليلمو)[1] من أهمها رفض الاحتلال عن طريق حركة الجهاد منذ بدايته والتي استمرت حتى 1932م بالمنطقة الغربية وحتى 1934م بالمنطقة الشرقية من البلاد. بالإضافة إلى عدم توافر المواد الأولية للصناعة فكان طابعها أقرب إلى الخدمات والتجارة منه إلى الصناعة، وأيضاً سوء حال تجارة القوافل مع أفريقيا مما ساهم في ضعف الاقتصاد في تلك الفترة، كما أن تردي الأحوال الاقتصادية في أواخر حكم الأتراك وانخفاض الصادرات مع الدول المجاورة كان له أثر كذلك.

كل تلك العوامل أثرت على أهداف الإيطاليين في بناء وتنفيذ المشروعات الصناعية في تلك الفترة، وبعد ذلك دخلت الصناعة ذات الطابع الأوروبي إلى البلاد تحقيقاً لأهداف المستوطن وتحسين المستوى الاقتصادي، واستغلال كل الموارد في هذه المستعمرة، ولقد تم تصنيف الصناعات التي جاء بها المستعمر الإيطالي منذ 1911م إلى 1939م، وقد صنفها (كارلوديلافالي) إلى ما يلي[2]:

أ- الصناعات البحرية: شهد هذا النوع من الصناعة اهتماماً كبيراً منذ فترة زمنية بعيدة، وخاصة بعد الاحتلال الإيطالي، وذلك لتوافر الظروف المناسبة وطول سواحل البلاد، فقد تم إنشاء أول شركة لصيد الأسماك وتصنيع التونة سنة 1919م في طرابلس، وكان معظم الإنتاج يصدر إلى إيطاليا.

كما قامت عدة شركات أخرى في كل من زليتن (شركة باني وشركاه) وفي صبراته (شركة فطيما الإيطالية)، وأقيم مصنع لصناعة علب التونة والسردين في طرابلس (المؤسسة الأفريقية)، كما أسست في بنغازي سنة 1924م

---

(1) نفس المرجع، ص31.

(2) محمد مصطفى الشركسي، مرجع سابق، نقلاً عن:
Carlo Della Valle:, “L Industria In Libya 1911-1940”, Tipografia Maggi, Tripoli, p43.

شركة بالقرب من نقطة المنقار الكبير، وأقيم مصنع آخر لتعليب التونة والسردين في جليانة.

ومن الصناعات المعتمدة على البحر صناعة استخراج الإسفنج وتحضيره التي أعيد الاهتمام بها بعد أن كانت مزدهرة في العهد التركي، وبلغ عدد سفن استخراج الإسفنج في بنغازي سنة 1919م ثلاث سفن، زاد عددها سنة 1926م إلى 26 سفينة وتطور هذا العدد إلى 36 سفينة صيد مزودة بأجهزة حديثة في تلك الفترة، وقد عمل في هذا المشروع نحو 500 عامل، تحول بعد ذلك إلى مشروع تجاري إيطالي يوناني لاستخراج وتسويق الإسفنج، وصل إنتاجه من الإسفنج إلى نحو 60 طناً بقيمة 6 ملايين ليرة إيطالية تقريباً.

كما تطورت صناعة الملح وأصبحت احتكاراً حكومياً اعتباراً من سنة 1923م وتركت الوسائل البدائية واتسمت بالطابع الصناعي، فزاد إنتاج الملح من 500 طن في السنة للملاحة الواحدة في أثناء الحكم التركي إلى أربعة آلاف طن في سنة 1927م و30 ألف طن سنة 1930م، وكانت كل الملاحات خاضعة لإشراف مؤسسة الاحتكار في المناطق الغربية من البلاد، وبلغ عدد عمالها نحو 50 عاملاً بشكل دائم، يضاف إليهم 60 عاملاً في أثناء موسم الاستخراج، بينما بلغ عدد المستخدمين الدائمين في ملاحات بنغازي نحو 35 عاملاً.

كما أقيم مصنع لإنتاج البوتاس وأملاح المغنيسيوم في منطقة بسيدا على بعد 50 كم من زوارة سنة 1940م بشركة إيطالية، بلغ إنتاج هذا المصنع نحو 25 ألف طن من البوتاس خلال العام الأول من نشاطه.

ب ـ الصناعات الغذائية: من أهم الصناعات الغذائية التي تم التركيز عليها في أثناء الاحتلال الإيطالي صناعة زيت الزيتون، ففي سنة 1939م بلغ عدد مصانع تكرير زيت الزيتون أكثر من 60 مصنعاً، إضافة إلى المعاصر البدائية والتي كانت تنتشر في معظم المناطق الغربية للبلاد، ولقد بلغ المعدل السنوي لإنتاج الزيتون نحو 2200 طن.

هذا وقد أقيم مصنع لتقطير زيت الخروع بولاية طرابلس سنة 1937م، كما أقيم 30 مصنعاً بطرابلس لصناعة الورق (ورق اللف)، وكذلك أقيم مصنع للتبغ سنة 1923م وصل إنتاجه إلى 650 طناً، وبلغ عدد عماله 2000 عامل[1].

ولغرض استغلال كميات الشعير المنتجة محلياً تم إنشاء مصنعين لإنتاج البيرة كان الأول في طرابلس سنة 1920م، والثاني في بنغازي سنة 1929م.

وعن صناعة الجلود في تلك الفترة فقد أنشئت ثلاثة مصانع الأول في مدينة بنغازي سنة 1928م بلغت طاقته الإنتاجية نحو 100 حذاء وصندل في اليوم الواحد، أما في مدينة طرابلس فقد تم إنشاء مصنعين للأحذية.

كما أقيمت مطاحن الحبوب لإنتاج الدقيق ومصانع المعكرونة في مدينتي طرابلس وبنغازي، وكذلك إنتاج المياه الغازية والخبيز والبسكويت، ولقد أدى وجود مطاحن الدقيق في تلك الفترة إلى توقف استيراد الدقيق من إيطاليا.

ج ـ الصناعات المعدنية: توجد العديد من المعادن في الأراضي الليبية على شكل ترسبات، ومع ذلك فلم يتم الاهتمام بها في فترة الاحتلال الإيطالي إلا بعد سنة 1940م، فظهرت مراكز لاستغلال أحجار البناء (الطوب) والفخار مما زاد من أهميتها في تلك الفترة، وقد ظهرت هذه المراكز منذ سنة 1925م في العزيزية، وصناعة الطوب الأحمر في بنغازي، وكذلك ثلاثة معامل للطوب الإسمنتي منذ سنة 1927م، أما في مدينة درنة فقد تم إنشاء معمل للجير والطوب ومقاطع للحجارة.

د ـ صناعة النسيج: كان من أهم مصانع النسيج في البلاد خلال الفترة قيد الدراسة مصنع برقة للنسيج في مدينة بنغازي، الذي تم إنشاؤه سنة 1930م، حيث بلغ عدد العاملين به نحو 250 عاملاً معتمداً على الصوف والقطن والحرير كمواد أولية لهذا النوع من الصناعة، وأيضاً يوجد مصنع آخر لعمليات حلج

(1) محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق نفسه، نقلاً عن: Carlo, op. cit. P17.

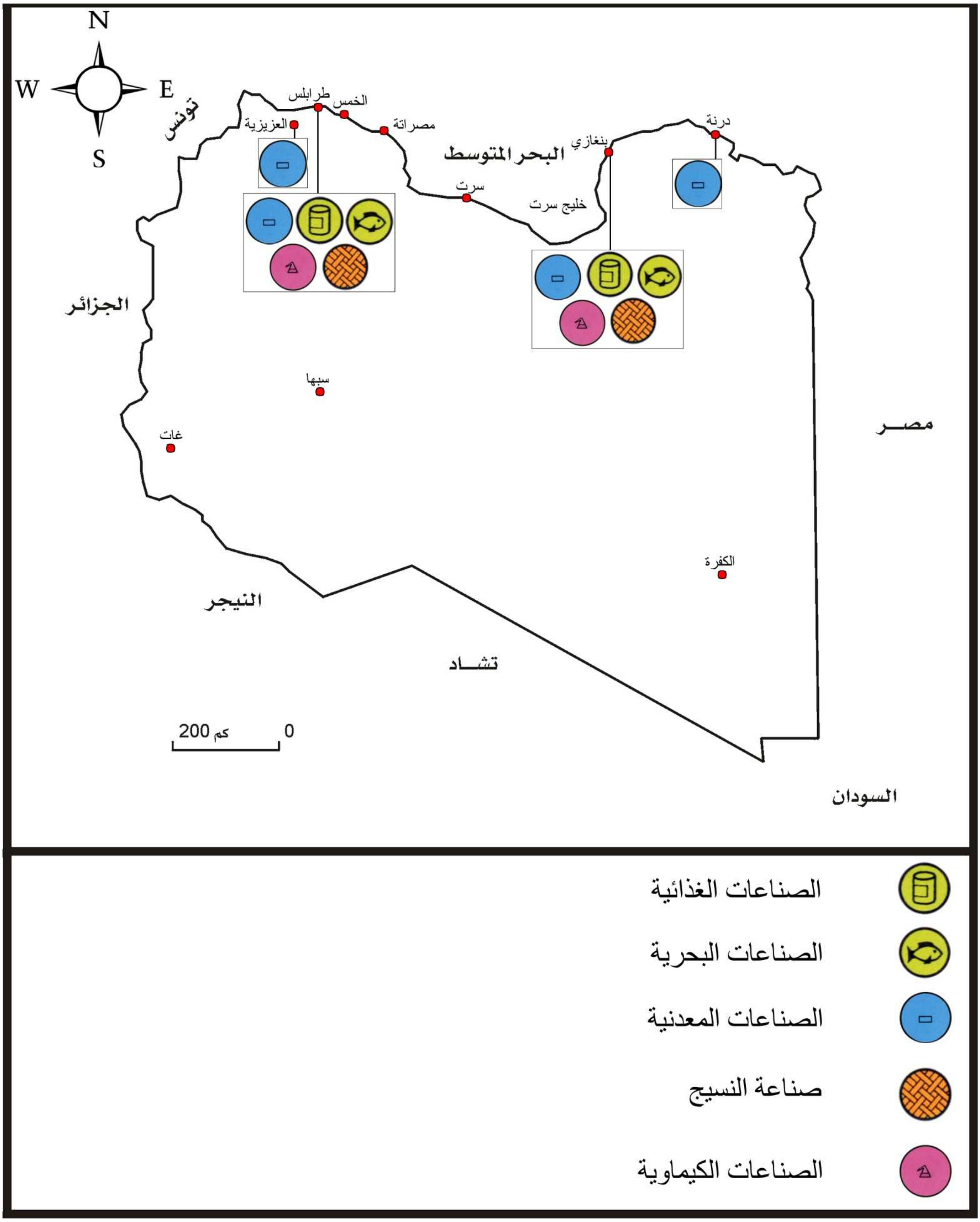
الصوف، وكان إنتاج المصنع يكفي الاستهلاك المحلي ويفيض منه للتصدير إلـــى الخارج.

أما في مدينة طرابلس فيوجد مصنعان الأول لصناعة الألبسة يعمـــل بـــه 200 عامل، والثاني لحلج الصوف.

هـ ـ صناعات أخـــرى: وتشمل العديد من الصناعات الكيماوية المختلفة المتمثلة في صناعة مادة القار، وتحضير مسحوق البارود، وصناعة الصـــابون والشـــمع والمواد الدهنية، ومصانع الغاز. كما تشمل صناعة الطباعة، حيـــث وجـــد فـــي طرابلس في تلك الفترة حوالي 20 مطبعة والشركة المساهمة للطباعة والنشر في مدينة بنغازي، والخريطة التالية رقم (3) توضح توزيع الصناعات المنت فى ليبيا والتى جلبها الاستعمار الايطالي وارتبط توزيعها بالمناطق التي اســـتوطن فيهـــا ذلك المستعمر.

خريطة رقم (3)

توزيع الصناعات في ليبيا خلال فترة الاحتلال الايطالي



المصدر : توزيع الباحث استناداً إلى مادكر حول توزيع الصناعات في ليبيا خلال فترة الاحتلال الايطالي

3. فترة اكتشاف النفط في ليبيا وأثره على الصناعة وانتشارها :

بالنظر إلى الوضعية التي كانت عليها الصناعة قبل ظهور النفط يلاحظ بأنها كانت تتمثل في نوعين من الصناعات كما يلي:

الأول: الصناعات الحرفية التقليدية، وهي صناعات قديمة قدم الإنسان وغالبها يدوية انتشرت في معظم مناطق البلاد، واتخذت من البيوت مقراً لها، تلبية لاحتياجات الناس في القرى والمناطق التي توجد فيها، وهي تعتمد على الموارد المحلية في كل منطقة أو إقليم بالبلاد.

أما الثاني: فتمثل فيما يسمى بالصناعات الحديثة في تلك الفترة، والتي جلبها الاستعمار الإيطالي خدمة للجالية الايطالية التي استعمرت البلاد، وكانت تدار بواسطة الإيطاليين من حيث الملكية والتمويل، أما الليبيون فكانوا يستخدمون كعمال غير مهرة في مثل هذه الصناعات، وقد انتشرت هذه الصناعات في المناطق التي استوطن فيها هؤلاء المستعمرون .

مع اكتشاف النفط والبدء باستغلاله، فقد تغيرت الأوضاع الاقتصادية للبلاد وزاد الطلب على السلع المصنعة، مما زاد من أسعارها، وبالتالي زيادة الاستيراد من الخارج تلبية للطلب المحلي على هذه السلع، والجدول التالي يوضح زيادة الطلب على هذه السلع :

جدول رقم (2)

قيمة استيراد السلع المصنعة خلال الفترة 1954-1968م (بآلاف الجنيهات)

نوع السلعة	1954	1958	1962	1965	1968
سلع مصنوعة	2300	7500	19600	29400	62872
مصنوعات متنوعة	1220	3702	6715	14332	30899
سلع استهلاكية غير معمرة	6742	11507	18182	32697	63332
سلع استهلاكية معمـــرة	0.903	3962	7434	16255	29869
المجمـــوع	10262.90	26671	51931	92684	186972
نسبة مجموع قيم استيراد السلع	2.8	7.2	14.1	25.2	50.7

المصدر: علي أحمد عتيقة، مرجع سابق، ص 153.

تم إضافة نسبة استيراد هذه الأنواع من السلع من قبل الطالب لكل سنة.

من خلال الجدول السابق يتضح مدى التزايد المستمر في استيراد السلع المصنوعة بمختلف أنواعها خلال الفترة من 1954-1968م، وقد أدى النفط دوراً حاسماً في نمو الاستيراد، حيث ارتفعت قيمة الواردات من السلع المصنوعة من مجمل مجموع هذه القيم من 2.8% لكل أنواع السلع سنة 1954م إلى 50.7% لهذه الأنواع المصنعة في سنة 1968م.

وهذا الارتفاع في القيمة الشرائية ناتج عن توافر رأس المال عن الطريق الوحيد في تلك الفترة وهو تصدير النفط الخام، حيث ارتفعت قيمة استيراد السلع المصنعة من 10262 جنيه سنة 1954م إلى نحو 186972 جنيه سنة 1968م، وقد انعكس ذلك سلباً على الصناعة ، فبدلاً من تأمين وسائل وأدوات الإنتاج الصناعية بواسطة عائدات النفط تم التوجه نحو تلبية متطلبات السوق المحلية من المواد المصنعة عن طريق الاستيراد، إضافة إلى ما ترتب على ذلك من هجرة إلى المدن بحثاً عن العمل مما زاد من المشاكل سواء أكان في المناطق المهاجر منها أم المهاجر إليها.

ورغم كل ذلك ينبغي أن نذكر أنه على الرغم من الآثار السلبية للبترول على الاقتصاد المحلي إلا أنه كان مشجعاً أيضاً لهذا الاقتصاد، وبالتالي كان هذا الأثر مختلطاً بين العوامل المشجعة والضارة للتنمية الصناعية في البلاد، حيث زاد الطلب المحلي على السلع المصنعة، كما أنه وفر رأس المال المناسب لإمكانية القيام بأي مشروع صناعي محلي، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن الإنتاج الصناعي زاد من 20% في الفترة من 1962-1965م، إلى حوالي 50% من سنة 1965-1968م[1].

ثانياً : **استراتيجية التنمية الصناعية في ليبيا**.

لقد كان لحالة الفقر التي مرت بها البلاد قبل اكتشاف النفط دورٌ كبير في تخلف القطاع الصناعي وعدم مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك راجع

(1) علي أحمد اعتيقة، مرجع سابق، ص163.

لقلة المواد الخام ومصادر الطاقة اللازمة للصناعة، وكذلك نقص الأيدي العاملة الفنية، إضافة إلى ضيق السوق المحلية، وعدم وجود التمويل اللازم للنهوض بهذا القطاع.

كما أن عدم وجود سياسة واضحة تخدم تطلعات وأهداف التنمية في هذا القطاع والقطاعات الأخرى زاد من تخلف الأنشطة الاقتصادية إجمالاً، وعليه فإن التفكير في التخطيط ورسم السياسات المستقبلية له لم يبدأ إلا بعد ظهور النفط 1961م وبداية تصديره، حيث توفر التمويل اللازم من هذا المصدر المهم والوحيد في البلاد، وبناء على ذلك تم اعتماد هذا الأسلوب الجديد للخطط المستقبلية كما يلي:

1. استراتيجية التنمية الصناعية قبل قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م.

كانت الخطة الخمسية 1968/63م هي باكورة السياسات المستقبلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تعد هذه الخطة الأساس الأول لقيام الاستراتيجيات المستقبلية والسياسات التنموية لكل القطاعات في البلاد، إلا أنها لم تحقق التوازن في النهوض بالقطاعات الاقتصادية كافة، وذلك راجع إلى سيطرة النفط على جميع القطاعات الأخرى، فقد وصل نصيبه في الناتج المحلي إلى نحو 54% في سنة 1964م[1].

ولقد كان من أهداف هذه الخطة لتنمية قطاع الصناعة ما يلي[2]: أولاً: زيادة الإنتاج الصناعي كماً ونوعاً. ثانياً: تشجيع الاستهلاك الصناعي. ثالثاً: تحسين ظروف العمل ورفع مستوى كفاية العمل. رابعاً: استغلال المواد الخام المحلية. خامساً: تشجيع الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات

---

(1) وزارة التخطيط "خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1980/76م، المطبعة العصرية، طرابلس، ص10.

(2) علي أحمد عتيقة، مرجع سابق، ص ص166-167.

الصناعية. سادساً: تنويع الإنتاج الصناعي. سابعاً: المساهمة القصوى في الدخل من القطاع الصناعي تحقيقاً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ولقد خصص لقطاع الصناعة في هذه الخطة حوالي 4% من مجموع ما خصص للخطة الخمسية، ولقد كانت عائدات النفط هي المصدر الرئيسي لتمويل هذه الخطة، وبالنظر إلى المشروعات الصناعية في تلك الفترة لوحظ أنها واجهت العديد من الصعوبات والمشاكل أهمها انعدام التنسيق بينها، وما تتطلبه من مرافق عامة وأسواق وعناصر فنية، وكذلك ضعف الأجهزة القائمة بالتنفيذ والإدارة من الناحية الفنية والاقتصادية في كلا القطاعين العام والخاص جعل تنفيذ هذه المشروعات يسير بشكل غير متوازن.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات إلا أن هناك بعض الصناعات حققت نوعاً من التقدم، مثل الصناعات الغذائية ومواد البناء مما أدى إلى زيادة المعدل السنوي للنمو الصناعي إلى 10%، كما أن عدد العمال زاد من 22000 سنة 1958م إلى 37000 عامل سنة 1968م[1]، وبناء على ذلك فإن الصناعة لم تكن مستهدفة بشكل كبير في الخطة الأولى في البلاد، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها قلة الخبرة والإمكانيات البسيطة والاعتماد على القطاع الخاص الذي تخوف من الدخول في هذا المجال. نظراً لسوء القوانين المتعلقة بالصناعة، كما أن للتجارة والمقاولات أيضاً دوراً في إهمال قطاع الصناعة نظراً لتحقيقهما دخولاً سريعًا وكبيرًا في تلك الفترة، بالإضافة إلى عدم كفاية الحماية الجمركية للمستثمرين، مما أدى إلى توقف الكثير من الصناعات المشابهة للصناعة المحلية.

ومن كل ذلك نستنتج أن دور الحكومة قبل الثورة كان يهدف إلى تحقيق التنمية الصناعية دون التدخل المباشر، إلا في بعض الصناعات التي تمثل دور الحكومة في الإشراف عليها، مثل صناعة التبغ والجبس، وتعليب الفواكه والتمور، ومدابغ الجلود، والمطابع الحكومية[2].

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص168.

(2) محمد المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م، ص ص222–226.

2. استراتيجية التنمية الصناعية بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر:

لقد كان من أولويات ثورة الفاتح النهوض بالاقتصاد الوطني وتنميته وتحرير هذا الاقتصاد من التبعية والتخلف السائدين قبل قيام الثورة، وذلك بإرساء دعائم التخطيط الشامل لجميع القطاعات وبفرص متساوية، لغرض الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد على المساعدات والمعونات الأجنبية.

ونظراً لعدم وجود بنية تحتية، والتطلع إلى تنمية القطاعات ومن بينها الصناعة، وفشل المبادرات الفردية وعدم قدرتها على القيام بعملية النمو الاقتصادي في تلك الفترة، كان لابد للقطاع العام أو الدولة من التدخل وبثقل كبير لتنمية وتطوير هذا الاقتصاد الراكد، ولا يتأتى ذلك إلا بالتخطيط السليم ووضع السياسات الناجعة لتطبيق ذلك عن طريق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أ ــ الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1975/73م:

كان من أبرز أهداف هذه الخطة في قطاع الصناعة تحقيق أكبر قدر من الإنتاج اللازم لإشباع حاجات الاستهلاك المحلي، وتحقيق أكبر قدر من الدخل القومي للإنتاج الصناعي، وكذلك توفير فرص عمل في هذا القطاع لعدد 9500 عامل[1]، ولقد روعي في هذه الخطة إعطاء الأولوية للصناعات المتعلقة بالسلع الاستهلاكية والوسيطة، وبناء القاعدة الأساسية للتنمية الصناعية، وكذلك البدء بدراسة وإقامة المشروعات التي تدخل في نطاق الخطة طويلة المدى.

ب ــ استراتيجية التنمية الصناعية في الخطة الخماسية 1980/76م:

كانت الاستراتيجية الصناعية المطبقة في هذه الخطة هي تنفيذ العديد من المشروعات الصناعية وتطويرها، والمتمثلة في الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والبدء في تنمية الصناعات المعدنية الأساسية والكيماوية في إطار استراتيجية طويلة المدى، مع مراعاة تحقيق التوازن في نمو الأنشطة الاقتصادية المختلفة،

(1) وزارة التخطيط، موجز عن برامج التنمية في الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973-1975م مطابع وزارة التعليم والتربية، طرابلس، 1974م، ص48.

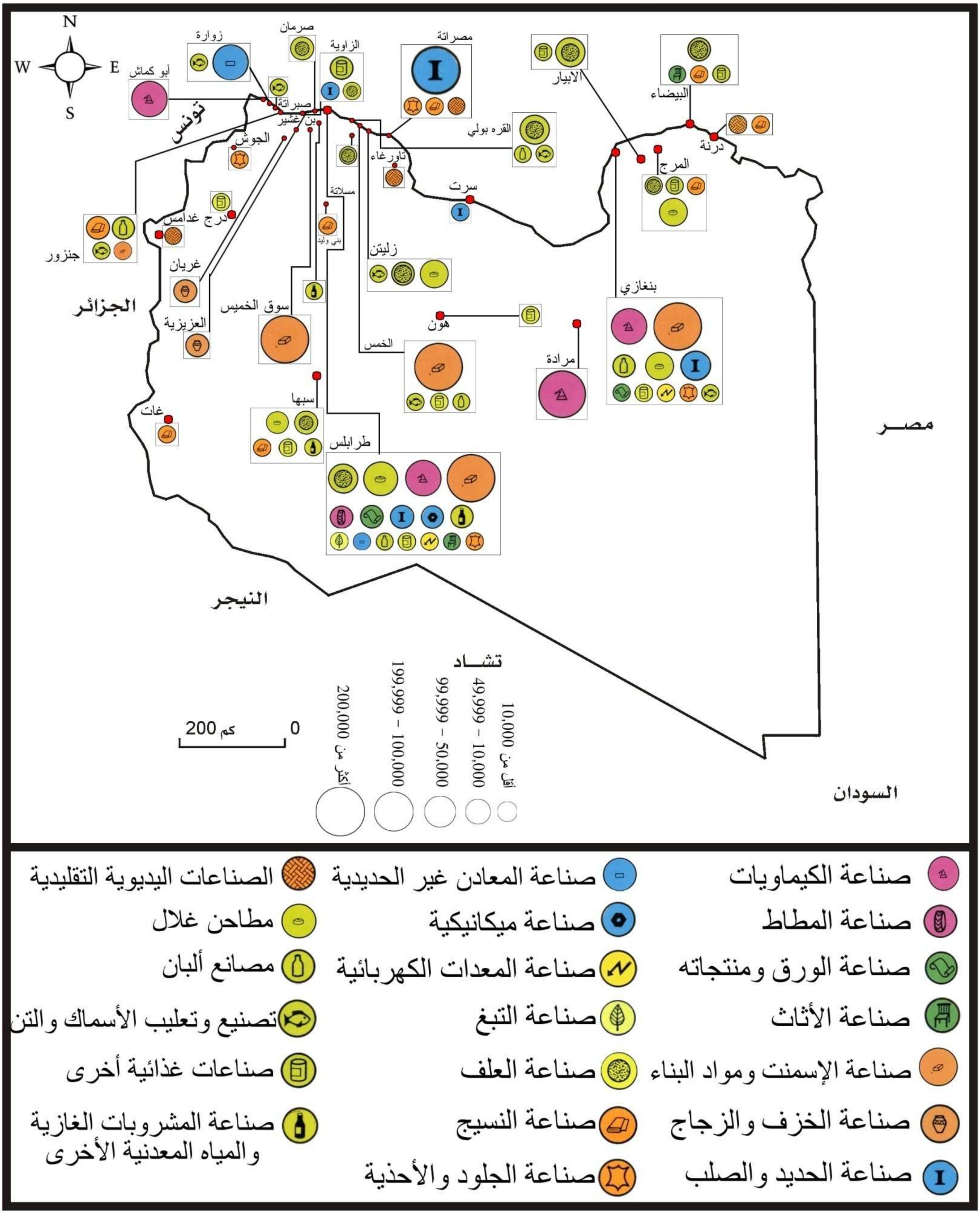
وقد كانت استراتيجية التخطيط الصناعي مبنية على أولوية الفروع الصناعية المتمثلة في الصناعات الغذائية في إطار تكاملي مع القطاعات الأخرى المعتمدة عليها، وكذلك مواد البناء نظراً لما لها من أهمية في المشروعات الاقتصادية الأخرى وتنميتها، وكذلك الاهتمام بالصناعات المعدنية الأساسية والتي تعد من الصناعات الاستراتيجية، وأيضاً الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية نظراً لتوافر خاماتها بشكل كبير.

ومن أهم نتائج هذه الخطة هو دخول القطاع العام بثقل كبير في النشاط الصناعي، كما أن البنية التحتية الصناعية، والشروع في بناء قاعدة صناعية ضخمة كان من أهم النتائج التي نفذت خلال هذه الخطة، وعليه فقد انخفضت نسبة الواردات من بعض الصناعات كالإسمنت من 82% إلى 25%، والجير من 93.5% إلى 48%، والأغذية من 95% إلى 59.5%، والعلف من 79% إلى 58%، وذلك خلال الفترة من 1975–1980م[1] ، والخريطة التالية رقم(4) توضح توزيع الصناعات التي انتشرت في ليبيا في مختلف المناطق بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر إلى غاية 1980م.

(1) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص252.

خريطة رقم (4)

توزيع الصناعات في ليبيا بعد قيام ثورة الفاتح إلى غاية 1980 م



المصدر : الاطلس الوطن , امانة التخطيط , مصلحة المساحة , طرابلس 1978 ط(1) ص 77.

ج ــ استراتيجية التنمية الصناعية في الخطة الخماسية 1985/81م:

لقد رسمت هذه الخطة سياسات تنموية في مجال القطاع الصناعي الهدف منها هو تنويع القاعدة الاقتصادية، بحيث لا يتم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لتنمية الاقتصاد الوطني، بل يتم التركيز على الصناعات التصديرية لتحقيق الدخل الصناعي الذي يساهم في تمويل الاستثمارات المحلية وتغطية السوق المحلي، وعليه فإن هذه الخطة تهتم بما يلي[1]:

1 – الاهتمام بالصناعات التصديرية وخاصة النفطية، والاهتمام بصناعات الاستهلاك النهائي والوسيط، والتركيز على التكامل الصناعي.

2 – الاهتمام بالصناعات المعدنية والكهربائية وتكاملها مع القطاعات الأخرى والصناعات الثقيلة على المدى الطويل.

3 – تطوير الصناعات الغذائية للرقي بالتنمية الزراعية والإنتاج الحيواني.

4 – تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإسمنت ومواد البناء وتوفير فائض للتصدير.

5 – تحقيق التنمية المتوازنة مكانياً بين مختلف المناطق.

6 – الاهتمام بالعناصر الوطنية للقوى العاملة الفنية القادرة على تنفيذ وإدارة المشروعات الصناعية الضخمة.

د ــ الاستراتيجيات التي اتبعت بعد خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجال تنمية القطاع الصناعي في ليبيا.

بالنظر إلى مجمل الاقتصاد الليبي نلاحظ عليه صغر الحجم نسبياً واعتماده كلياً على مصدر تمويل رئيس واحد ناضب وهو النفط كمصدر للدخل ومورد للنقد الأجنبي، كما يتسم هذا الاقتصاد بمحدودية القوى العاملة الفنية المحلية، إضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني شأنه كشأن الدول النامية، كما أن المساحة الكبيرة للبلاد وسيادة المناطق الصحراوية الجافة على هذه المساحة، وتركز السكان في مناطق محدودة، كل هذه من الأمور أوجدت أعباء إضافية على عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة في مختلف أرجاء البلاد.

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1985/81م، ص52–55.

وعليه فقد تطلبت هذه الظروف وضع سياسات واستراتيجيات معينة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوسيع مصادر الدخل، والتقليل من الاعتماد على النفط وتوجيه معظم الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة، والعمل على إدخال القطاع الخاص في تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق تنمية مكانية متوازنة بين المناطق والأقاليم.

وبالنظر إلى الخطط التنموية بعد قيام الثورة منذ سنة 1973م، وحتى سنة 1985م والتي استهدف في معظمها تنويع مصادر الدخل، والقاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحقيق العدالة بين دخول الأفراد، وتحقيق التنمية المتوازنة، حيث صيغت كل هذه الأهداف في شكل سياسات ومشروعات نفذت في معظمها من قبل القطاع العام، وقد بلغت نسبة امتلاك القطاع العام لهذه المشروعات نحو 86% من حجم الاستثمار الكلي خلال الفترة من 1973م حتى 1990م، بينما لم يتحصل القطاع الخاص إلا على 10% من هذه الاستثمارات.

وإذا ما نظرنا إلى القطاع الصناعي فإننا نجد أن نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع العام في هذا النشاط وصلت إلى 98%، بينما لم يخصص للقطاع الخاص سوى 2%[1]، ولقد نتج عن هذه الاستراتيجية حدوث العديد من الأخطاء الفنية نتيجة لعدم التأكيد عليها في التطبيق، وكان من الأهداف الاستراتيجية بعد خطط التحول هو تصفية الالتزامات، واستكمال وصيانة المشروعات الصناعية، بالإضافة إلى مراعاة التوازن المكاني للتنمية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص الأهلي و التشاركي* في النشاط الصناعي، ولقد تم اتباع أسلوب الميزانيات الإنمائية السنوية بدل إعداد الخطط منذ سنة 1986م حتى سنة 1996م.

---

(1) صبحي قنوص وآخرون، "ليبيا الثورة في 30 عاماً 69-99م، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته ط(2)، ص ص428-429.

* النظام التشاركي:ينتمي إلى القطاع الخاص وتكون الملكية فيه على شكل شراكة بين العاملين في التشاركية الصناعية وتشجع الدولة هذا النظام في مختلف الأنشطة الاقتصادية ومنها الصناعة.

الميزانيات الإنمائية السنويـــة:

لقد تم الاتجاه إلى القطاع الأهلي والتشـــاركي، وتقـــديم كـــل المســـاعدة والتسهيلات التي تدعم مسيرة التنمية بهذه السياســـة، وبلغـــت قيمـــة القـــروض التي منحها مصرف التنمية خلال الفترة مـــن 1981م وحتـــى 1987م حـــوالي 16 مليون دينار، موزعة على نحو 253 مصنعاً ومنشأة صناعية فـــي مختلـــف المناطق(1).

ولقد وصل عدد التشاركيات الإنتاجية التي تم إنشاؤها منـــذ ســـنة 1986م إلى 10223 تشاركية إنتاجية(2)، ومن الاستراتيجيات التي اتبعت في هذا القطـــاع أيضاً التحول نحو الملكية الجماعية والفردية، وتمليك المنشآت والمصانع العامـــة لمنتجيها، وذلك بهدف تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتخفيف العـــبء على الخزانة العامة.

وفي إطار التجارب السابقة، وبعد مراجعة وتقويم المراحل التي مر بهـــا الاقتصاد الوطني، وفي إطار إعداد الاقتصاد الليبي لمواجهة الظـــروف الراهنـــة التي تمر بها معظم الدول النامية بدأ التفكير من جديد في إعادة الاعتبار للعمليـــة التخطيطية، ومراعاة قلة الموارد كمبدأ رئيس للتخطيط الوطني لـــدى واضـــعي السياسات.

وعليه تم تكوين مجلس التخطيط العام وأمانة مستقلة للتخطيط سنة 1997م بحيث يتعاون الجهازان في رسم الخطط الاقتصادية والاجتماعية فـــي الفتـــرات الحالية والمستقبلية وزودت كل الشعبيات في ليبيا بمجلس للتخطيط العام يتكـــون من الخبراء والمختصين في مختلف المجالات والأنشطة.

وتنفيذاً لهذا التوجه قامت الهيئة العامة للتصنيع بإعداد الإطار العام لخطـــة التصنيع المستقبلية ومراحل تنفيذها من أجل الوصول إلى العديد مـــن الأهـــداف

---

(1) محمد المبروك المهدوي، نفس المرجع السابق، ص248.

(2) صبحي قنوص وآخرون، نفس المرجع السابق، ص436.

والتي من بينها ما يلي[1]: **أولاً:** تنظيم وتأهيل المنشآت الصناعية العامة مالياً وإدارياً لرفع كفاءة الإنتاج وجودته. **ثانياً:** تغيير استراتيجية الانتشار الواسع للصناعة بالاستراتيجية الانتقائية للصناعات ذات الجدوى الاقتصادية والمعتمدة على الموارد المحلية بما يضمن تطورها وتحديثها. **ثالثاً:** التخفيف من هيمنة القطاع العام وفتح المجال للقطاع الأهلي، وتشجيع المنافسة في الأسواق العالمية. **رابعاً:** دعم برنامج التكامل الصناعي وإقامة الصناعات الوسيطة بما يضمن التخفيف من الاستيراد. **خامساً:** المشاركة الأجنبية في عملية التنفيذ والتشغيل للمشروعات الصناعية.

ولقد تضمنت مراحل تنفيذ هذه السياسات ثلاث مراحل رئيسة وهي:

1 – مرحلة الإصلاح لجميع المنشآت الصناعية القادرة على الاستمرار في الإنتاج وتطويرها لمواكبة التقدم في هذا المجال، وتصفية المنشآت غير القادرة على الاستمرار في عملية الإنتاج أو غير المقبولة في الأسواق.

2 – المرحلة الثانية هي مرحلة البناء والهدف الرئيس لهذه المرحلة هو تحديث المنشآت الصناعية القادرة على الاستمرار في الإنتاج بالأساليب والتقنيات ونظم المعلومات لكي تتاح لها المنافسة في الداخل والخارج.

3 – أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التحسين وتهدف إلى تحسين الجودة للمنتج وتخفيض الأسعار لحماية المنتج من المنافسة الخارجية بل ورفع قدرتها للمنافسة في الأسواق الخارجية.

هـ ـــ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2001–2005م).

بعد محاولة تقييم ما سبق من خطط وبرامج وسياسات سابقة لقطاع الصناعة وغيره من القطاعات الأخرى، شملت أيضاً خطة المشروعات والمنشآت الجديدة المقترح تنفيذها وأساليب التمويل والتي اهتمت بالمشاركة الأجنبية وإبراز دور القطاع الأهلي والتشاركي، وضعت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(1) اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للتصنيع، الصناعة واقع وآفاق، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، الكانون (ديسمبر/ كانون الأول) 2000م، ص ص18–21.

لتحقيق الأهداف التالية[1]: **أولاً:** إضافة طاقات إنتاجية جديدة للعديد من الصناعات القائمة مما يؤدي إلى زيادة قيمة الإنتاج الصناعي من (1040) مليون د.ل (تقديري عام 2000م) إلى نحو (2772) مليون د.ل سنة 2005م بمعدل نمو مركب يصل إلى (21.6%). **ثانياً:** ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لهيكل الاقتصاد الوطني، إذ تم التوقع أن ترتفع هذه المساهمة من (9%) سنة 2000م إلى (11.8%) سنة 2005م. **ثالثاً:** المساهمة في ارتفاع قيمة الصادرات الصناعية من (93) مليون د.ل سنة 1999م إلى نحو (215) مليون د.ل عام 2005م بمعدل نمو مركب يصل إلى (14.8%).

وقد ركزت هذه الخطة على الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ مرافق البنية التحتية والمناطق الصناعية، والشراكة الأجنبية، إضافة إلى برامج الإحلال والتطوير والبحوث والدراسات في هذا المجال.

وبالنظر إلى الهيكل الصناعي في ليبيا، وبعد كل هذه السياسات والاستراتيجيات التنموية في هذا القطاع، نجد أنه لا يزال متعثراً يغلب عليه طابع السلع الاستهلاكية، مما يدلل على صدق الفرضية الأولى للدراسة، حيث إن نجاح عملية الانتشار الصناعي في مختلف أقاليم البلاد لا تتأتى إلا بالاختيار الأمثل أو الانتقاء الصحيح لأنواع الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية، والتي لها مقومات النمو والتحديث والاستمرار.

كما أن البساطة في الأساليب تغلب على بعض الصناعات على الرغم من الدعم لهذا القطاع من قبل الدولة، وبالتالي فإن فشل العديد من الصناعات وتعثرها من الأمور التي تتطلب تحقيق موازنة في الاهتمام بهذه الأنواع من الصناعات، وانتقائها أو اختيارها من قبل الدولة ورعايتها دفعاً بها إلى التنمية الذاتية والاستمرار لتحقيق المنفعة لهذا المجتمع، وزيادة التمويل الذاتي للعديد من الصناعات وتوفير مستلزمات الإنتاج بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد

(1) اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للتصنيع، نفس المرجع السابق، ص22.

لتمويل هذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى، وذلك يؤكد لنا أيضاً مصـــداقية الفرضية الثانية لهذه الدراسة، والتي تشير إلى وجود ارتباط بـــين مـــدى كفـــاءة سياسة الانتشار الصناعي في الأقاليم المختلفة مـــن الـــبلاد، وإمكانيـــة تـــوفيره لمستلزمات الإنتاج، وتطوير هذه الأقاليم لتساهم بشكل أكبر في الاقتصاد المحلي والقومي ككل.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن عدم تحقيق التحسن المطلوب أو المســـتهدف لهذه السياسات والاستراتيجيات التي اتبعت منذ قيام الثورة وحتى الوقت الحـــالي في مجال التصنيع والهيكل الاقتصادي بصفة عامة راجع إلى العديد من المشاكل والصعوبات التي واجهت حركة التنمية، وتنفيذ برامج التصنيع، والتي تمثلت فـــي التأخر في تنفيذ الاستثمارات والتعاقد على بعض المشـــروعات والـــدخول فـــي مراحل الإنتاج مبكراً، كما أن التركيز على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وخاصة الخدمية زاد من هذه الصعوبات، بالإضافة إلـــى التوجـــه إلـــى إنتـــاج الســـلع الاستهلاكية والتي سيطرت على هيكل الإنتاج الصناعي، وذلك لأنهـــا لا تحتـــاج إلى رأس مال كبير وإلى دراسات متخصصة، بالإضافة إلى توافر المواد الأولية اللازمة لها نوعاً ما.

ومن خلال توزيع الصناعات في ليبيا عموماً نلاحظ أن معظمها تركـــزت في المدن الرئيسة نتيجة لوجود السوق لمنتجاتها، وسهولة الحصول على المـــواد الخام، وخاصة المستوردة نتيجة لوجود الموانئ في هذه المدن، وتوافر الخـــدمات الأساسية والمرافق التي تحتاج إليها عملية توطن الصناعة، وهـــذا لا يعنـــي أن الصناعة لم تنتشر في البلاد خارج طرابلس وبنغازي، وإنما اتفق هذا التوزيع إلى حدٍّ بعيد مع تركز السكان في البلاد، وارتبط بالموانئ التجارية والنفطية، وكـــذلك بالمناطق الزراعية والساحلية، وذلك لسهولة الحصول على المواد الخام.

والجدير بالذكر أن الصناعات الاستهلاكية غالباً ما تنتشر في معظم مناطق البلاد، والمتمثلة في صناعة البلاستيك والصناعات الغذائية، ومواد البناء وصناعة

الملابس والأثاث المنزلي وصناعة المواد الكيماوية وغيرها. وهي في معظمها صناعات صغيرة ومتوسطة يقل عدد العاملين فيها عن عشرة عمال.

أما المصانع الكبيرة والتي تنتمي إلى القطاع العام مثل الصناعات البتروكيماوية والمعدنية الثقيلة والأساسية والتي تشغل نسبة كبيرة من العمالة فإن نسبتها قليلة مقارنة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الفردي والتشاركي، حيث إن تشجيع هذا القطاع من الاستراتيجيات المتبعة حالياً.

وإذا تطرقنا إلى التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية التي يزيد مشتغلوها عن (10) عمال فما فوق حسب النظام الإداري الحالي وهو الشعبيات فإننا نجد أن حوالي (16%) من هذه المنشآت توجد بشعبية الزاوية تليها شعبية طرابلس بنسبة (10%) ثم شعبية بنغازي بنسبة (9%) ثم شعبية النقاط الخمس بنسبة (9%) ثم شعبية مصراته والتي بها حوالي (8.5%) من عدد المنشآت الصناعية، والباقي وهو ما يمثل حوالي (47.5%) يتركز في شعبيات تاجوراء والنواحي الأربع والجبل الأخضر والبطنان ودرنة وسرت والمرقب[1].

ثالثاً: العوامل التي أثرت في الصناعة والخصائص المكانية لانتشارها عبر الفترات التاريخية المختلفة:

من خلال السرد التاريخي لقيام الصناعة في ليبيا وانتشارها بين الأقاليم المختلفة، اتضح أن هناك العديد من العوامل التي أدت الدور الكبير في التأثير على قيام الصناعة وانتشارها في ليبيا منذ فترات تاريخية مختلفة ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

أولاً: كان للمادة الخام الدور الكبير في توطين الصناعة وقيامها، وكانت معتمدة على الحرف اليدوية للقطاع الخاص.

---

(1) الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، قطاع الإحصاء والتعداد، نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، 2003م، ص(ج).

ثانياً: كان لتجارة القوافل قديماً عبر الصحراء بين أفريقيا وسواحل المتوسط دورٌ مميزٌ في انتشار بعض الصناعات بين المناطق مثل صناعة المنسوجات وحفظ الأسماك ومعاصر الزيتون في كل من طرابلس، الخمس، مسلاته، ومصراته... وغيرها.

ثالثاً: في فترة الاحتلال الإيطالي كان لحركة الجهاد الليبي ورفض الشعب للاحتلال الإيطالي دور كبير في عدم انتشار الصناعات الحديثة التي أدخلها الطليان إلى البلاد، بالإضافة إلى قلة المواد الأولية للصناعة وسوء حالة تجارة القوافل في تلك الفترة مع أفريقيا، وتردي الأحوال الاقتصادية في نهاية حكم الأتراك، وانخفاض الصادرات مع الدول المجاورة، كل ذلك كان له بالغ الأثر على الإيطاليين من أجل تنفيذ وتطوير المشروعات الصناعية في فترة الاحتلال.

رابعاً: بعد اكتشاف النفط وتصديره تحسنت الأحوال الاقتصادية للبلاد وزادت قيم استيراد السلع المصنعة مما زاد من الخطر والمنافسة للصناعات الداخلية الأمر الذي أدى إلى التقليل من التوسع في مجال الصناعة وتنميتها وانتشارها بين الأقاليم.

خامساً: من العوامل التي ساهمت في تخلف قطاع الصناعة في ليبيا عبر الفترات التاريخية المختلفة نقص الأيدي العاملة الفنية، والتخلف والجهل السائد في البلاد، إضافة إلى ضيق السوق المحلية، وكذلك عدم وجود سياسات واستراتيجيات مستقبلية لهذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى وخاصة قبل ثورة الفاتح يعد من العوائق التي ساهمت في تخلف هذا القطاع.

سادساً: من العوامل التي أثرت على التنمية الصناعية سلباً في ليبيا بعد الثورة أنها دخلت بكل ثقلها عن طريق القطاع العام في معظم استراتيجياتها وسياساتها التنموية، بينما لم يتحصل القطاع الخاص إلا على نسبة قليلة من الاستثمارات في قطاع الصناعة.

سابعاً: من العوامل المهمة والتي ينبغي ذكرها هو تغير أسلوب التخطيط وسياساته المستقبلية خلال الفترات السابقة في كل مرة، كما أن الاتجاه نحو

القطاع الأهلي والتشاركي وتمليك منشآت القطاع العام للمنتجين والتحول نحو الملكية الجماعية والفردية دون أسس اقتصادية ثابتة من الأمور التي زادت من المشاكل للعديد من الصناعات، والتغير الإداري سواء أكان على مستوى هذه الصناعات أم على مستوى الأقاليم المختلفة من العوامل التي أثرت على هذا القطاع وغيره من القطاعات الأخرى.

بعد التطرق إلى هذه العوامل السالفة الذكر ينبغي أن نتعرض إلى بعض الآثار المكانية لهذه السياسات عبر الفترات المختلفة كما يلي:

1 – لقد كان من آثار تحسن الأحوال الاقتصادية في العهد التركي ازدياد الاهتمام بالأسطول البحري الليبي قديماً وتأسيس دار الصناعة والسفن بميناء طرابلس لصناعة السفن، حيث كانت تستورد المادة الخام من الأناضول والبندقية.

2 – في فترة الاحتلال الإيطالي اعتمد الإيطاليون على الموارد الزراعية والبحرية في صناعاتهم ووجهوا كل جهدهم لتنميتها وانتشارها في معظم الأقاليم التي استوطنوا فيها، حيث قاموا باستصلاح العديد من الأقاليم وزراعتها لتخدم هذه الصناعات والمستوطنين في تلك الفترة، واستخدم الليبيون فيها كعمال غير مهرة.

3 – من الآثار المكانية المترتبة على تحسن الأحوال الاقتصادية وقيام الصناعة بعد النفط تزايد نسبة المهاجرين من الأرياف إلى المدن بحثاً عن العمل والدخل الكبير والسريع، مما ترتب عليه العديد من المشاكل سواء أكان في المناطق المهاجر إليها (المدن) أم المناطق المهاجر منها (الأرياف) ففي الأولى زادت نسبة البطالة والازدحام والضوضاء والجريمة ... الخ، أما الثانية فأهملت معظم الأعمال الزراعية والرعوية .

4 – إهمال الصناعات التقليدية واليدوية مما أدى إلى عزوف الحرفيين عن هذا النوع من الصناعات، وتركزها في مناطق محدودة بل واختفائها من بعض المناطق بدلاً من انتشارها في معظم أقاليم البلاد.

5 – اتفق انتشار الصناعة إلى حدٍّ بعيد مع الأقاليم التي يتركز فيها السكان مرتبطاً بالمواني وشبكة الطرق، وكذلك المناطق الزراعية السهلية، وذلك لسهولة الحصول على المواد الخام محلية كانت أم مستوردة.

6 – أدى انتشار الصناعة في المناطق التي يتركز فيها السكان إلى التأثير على المساحات الزراعية والنباتات في أثناء اختيار الصناعة لمواقعها على حساب هذه المساحات.

7 – ساهم انتشار الصناعة في ارتفاع نسبة التلوث بمختلف أشكاله في المناطق والأقاليم التي انتشرت فيها، وخاصة الصناعات الملوثة للبيئة بمخلفاتها الغازية والسائلة والصلبة وطرحها في الهواء والتربة والمياه وشواطئ البحر.

* * * *

الفصل الثاني

العوامل الجغرافية وعلاقتها بانتشار الصناعة وخصائصها المكانية في ليبيا

أولاً: الخصائص الطبيعية:

ينبغي أن نشير هنا أن التطرق إلى هذه العوامل سيكون بشكل يبرز علاقتها بالخصائص المكانية للصناعة، وتوزيعها، والآثار المكانية المترتبة على هذا الانتشار، وما لهذه العوامل من تأثير على استراتيجيات وسياسات الانتشار الصناعي في ليبيا، وسنتعرض إلى الموقع والمساحة والتركيب الجيولوجي والتضاريس، وكذلك المناخ وأثره في تحديد المواقع الصناعية.

1 – **الموقع والمساحة:** يأتي الموقع لأي إقليم في مقدمة العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي في هذا الإقليم، وقد تكون ليبيا من أفضل الأقاليم التي تؤكد هذه المقولة، فالموقع الفلكي لها بين دائرتي العرض30 َ.19 ْ و 33 ْ شمالاً، وبين خطي الطول 9 ْ و 25 ْ شرقاً، جعلها تقع في أكثر مناطق الأرض جفافاً، وضمن أوسع انتشار للصحاري في العالم، حيث تشغل الأراضي الليبية الجزء الأكبر من الصحراء الكبرى في أفريقيا، وقد كان لذلك أكبر الأثر في توزيع السكان، وبالتالي توزيع الأنشطة البشرية وفي مقدمتها الصناعة.

لقد انحصر التركز السكاني بالدرجة الأولى في العروض الشمالية من البلاد، البعيدة نسبياً عن العروض الصحراوية والمطلة على سواحل البحر المتوسط، حيث تتوافر الأراضي الزراعية، والمناخ الملائم، وكميات المياه الكافية لقيام النشاط الاقتصادي، وقد فرضت هذه الحقيقة نمطاً محدداً لتوزع الصناعة في ليبيا، حيث تركزت في المدن الرئيسة على الشريط الساحلي،وبشكل خاص في طرابلس وبنغازي، وقد كان لذلك الدور الحاسم في رسم سياسات التوزيع المكاني للصناعة، حيث لحظت هذه السياسات ضرورة توزيع المشروعات الصناعية على أكبر عدد ممكن من مراكز العمران، والتوجه نحو الداخل قدر الإمكان، الأمر الذي حمل المشروعات الصناعية الكثير من الأعباء، ولاسيما عدم توافر المقومات اللازمة لهذه المشروعات، مما جعلها تعجز عن تحقيق الهدف الذي أقيمت من أجله، وعليه فقد أثر الموقع الفلكي لليبيا على النشاط الاقتصادي

للسكان بشكل عام والنشاط الصناعي بشكل خاص، أما الموقع الجغرافي الذي يتحدد بالموقع من المسطحات المائية، والموقع من دول الجوار ومراكز الثقل الحضاري، فقد كان تأثيره واضحاً بشكل كبير في توزيع مراكز الاستقرار الرئيسية، وبالتالي توزيع منشآت النشاط الاقتصادي ومنها الصناعة، فتوسطها للشمال الأفريقي، وكذلك للدول العربية، وإطلالتها على البحر المتوسط بساحل يمتد قرابة 1900كم سهل المواصلات البرية والبحرية والجوية بينها وبين الشرق الأوسط، وشمال غرب أفريقيا ووسطها، وبقية أنحاء العالم، وزاد من قيمة موقعها بالنسبة لدول حوض المتوسط، وخاصة الدول المتقدمة صناعياً، حيث تعد ليبيا من الدول المهمة لها نتيجة لقربها منها، وغناها بمصدر الطاقة الأول في الوقت الحاضر وهو النفط، وما له من أهمية كبيرة في دعم النشاط الصناعي.

كما يتميز هذا الموقع بقربه من الدول الصناعية ولاسيما الأوروبية وسهولة الاتصال بها، الأمر الذي يساعد على انتشار الصناعة ومواكبة تقنياتها الحديثة، كما أنها تعد ضمن المناطق التي تمد هذه المراكز بالمواد الأولية، نتيجة لقربها منها، لا بل تقع بين المناطق الصناعية ومناطق المواد الأولية، وكل ذلك من شأنه أن يساهم بشكل كبير في انتشار الصناعة وتطورها في البلاد، إذا تم اتخاذ السياسات والاستراتيجيات الملائمة لتنمية هذا القطاع وتشجيعه من قبل صانعي القرار والمختصين في هذا المجال، الأمر الذي يدعم هذه الاستراتيجيات والسياسات لنشر الصناعة في البلاد، ويؤثر عليها بشكل كبير بما يؤدي إلى تميزها بهذا الموقع الجغرافي بين دول العالم.

إن الموقع الجغرافي لليبيا الذي يربط بين مشرق الوطن العربي ومغربه، والمتوغل في القارة الأفريقية حتى الحدود مع تشاد والنيجر جنوباً، جعلها متصلة بجميع دول حوض البحر المتوسط، وبقية أنحاء العالم عن طريق ساحلها الشمالي، ومكنها من أن تكون حلقة وصل بين الأقاليم، وكل هذه الخصائص لموقع الدولة الجغرافي لها كبير الأثر على السياسات والاستراتيجيات العامة

لتسهيل نشر الصناعة في البلاد وتحقيق التنمية المكانية في مختلف المناطق في حال استغلالها بالشكل الأمثل.

إضافة إلى أن البلاد تمتد فوق مساحة تقدر بحوالي 1.750 مليون كم^{2}[1] بشمال أفريقيا ممثلة أكثر من 18% من مساحة الوطن العربي في الركن الأفريقي، أو ما يعادل مساحة جمهورية مصر مرتين تقريباً، أو أكبر من مساحة كل من فرنسا وألمانيا وأسبانيا مجتمعةً، أو ما يعادل 1/3 مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تتصدر الدول الأفريقية بالترتيب الرابع مساحةً، بعد كل من السودان والجزائر والكونغو (زائير).

وعليه فإن لهذه المساحة الكبيرة آثاراً إيجابية كونها تحتوي على الكثير من الثروات الطبيعية ومنها التي تعد مواد أولية للصناعة إذا تم الكشف عنها واستغلالها بالشكل المطلوب، في حين تمثل هذه المساحة والامتداد الكبيرين عبئاً على الاستثمار لهذه الثروات، لاسيما وأن معظم هذه المساحة عبارة عن مناطق صحراوية جافة مترامية الأطراف ذات ظروف قاسية.

وإذا ما نظرنا إلى الشكل العام لليبيا، وامتدادها من الشمال إلى الجنوب فإنه تقريباً يساوي امتدادها من الشرق إلى الغرب، أي أنها تحتوي على 16° طولية و14° عرضية فلكياً، حيث يبلغ طول حدودها بالكامل نحو 6500كم[2] منها حوالي4600كم حدود برية، أما الباقي فهي حدود بحرية، وهذه الخاصية المكانية (الامتداد والمساحة)، كان لها بالغ الأثر أيضاً سلباً على العديد من الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية في مختلف أرجاء البلاد، ونشر الصناعة في تلك المناطق والأقاليم المختلفة، الأمر الذي يبين لنا تضاؤل أهمية الموقع الفلكي مقارنة بالموقع الجغرافي في التأثير على الصناعة سلباً وانتشارها وتنميتها في هذه المساحة والامتداد الكبيرين من البلاد، مما حتم على السكان

---

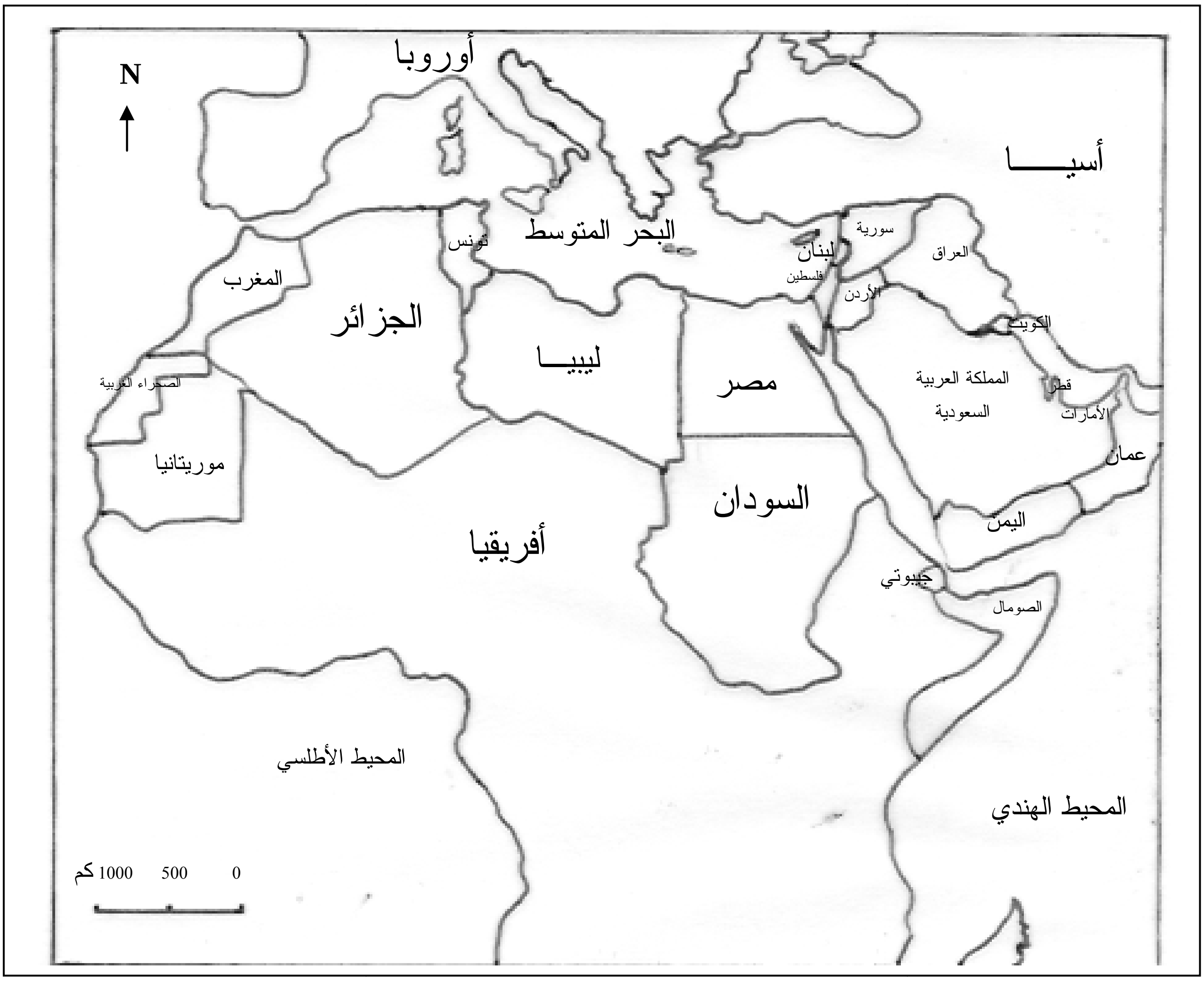
(1) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص9.

(2) الهادي مصطفي أبو لقمة، مدخل عام، الجماهيرية دراسة في الجغرافية، تحرير الهادي أبولقمة وسعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت،1995م،ط(1)، ص17.

وبالتالي الأنشطة الاقتصادية التركز في المناطق الشمالية الأكثر اعتدالاً وملائمة للعيش وممارسة هذه الأنشطة ومنها الصناعة، بينما نلاحظ الأهمية الكبيرة للموقع الجغرافي للبلاد وأثره الإيجابي على قيام وانتشار الصناعة، وإمكانية تطويرهـــا كما ذكرنا سابقاً. انظر الخارطة المرفقة رقم (5).

خارطة رقم (5)

موقع ليبيا بين قارات العالم القديم



المصدر: المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، أطلس العالم، أشراف ومراجعة إبراهيم حلمي الغوري، الناشر المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، سورية، دار الشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنـــان، 2003، ص31.

لقد أعطى الموقع الجغرافي لليبيا أهمية استراتيجية وسياسية كبيرتين، والدليل على ذلك هو تأثر البلاد عبر التاريخ بمختلف الحضارات القديمة، والأحداث التاريخية المهمة التي عرفتها منطقة البحر المتوسط، والتي لازالت آثارها باقية إلى يومنا هذا، ولقد أدى الموقع دوراً مهماً وبارزاً في جانبين مهمين، وهما التاريخ السياسي للمنطقة، وكذلك التشكيل العرقي لسكان هذه المنطقة[1]، فالأول يتمثل في أن هذا الموقع فرض أو حتم على البلاد أن تتأثر بجميع الأحداث السياسية التي اتخذت من البحر المتوسط مسرحاً لها، أما الثاني فيعني أن الأساس العرقي لسكان المنطقة قد اختلط بغيره من الأجناس الأخرى التي أثرت وتأثرت به إلا في مناطق الدواخل، التي لم تشجع على قدوم الأجناس الأخرى إلى مناطقها، وهذا الأمر لم يؤثر على التركيب الديموغرافي الذي تميز بتجانسه والتشابه الكبير في أنماط الحياة العديدة بين مختلف المناطق في البلاد.

ونظراً لهذا الامتداد والمساحة الكبيرين، فقد تنوعت الظروف الطبيعية السائدة في ليبيا، من حيث التركيب الجيولوجي والسطح، أو نوعاً ما عناصر المناخ والبيئة الحيوية، مما ترتب عليه أيضاً تنوع في الثروات الطبيعية التي مَنَّ بها الله سبحانه وتعالى على هذه البلاد، والتي لا زال أغلبها غير مكتشف نظراً لسيادة الطابع الصحراوي الجاف على مجمل مساحة هذه الدولة، وامتدادها الكبير في الصحراء الكبرى، وعليه فإن هناك فرص لاكتشاف العديد من الثروات الكامنة في هذه الأرض، والتي من شأنها أن تسهم في تنمية وتطوير الأنشطة الاقتصادية المختلفة بما فيها النشاط الصناعي، وعليه يمكننا التطرق إلى التوزيع الجغرافي لمواقع المواد الخام المختلفة، وتوضيح أثره على انتشار الصناعة في ليبيا مبرزين الخصائص الاقتصادية في تلك التوزيعات كما يلي:

أ – التوزيع الجغرافي لمواقع الخامات الزراعية والحيوانية: تحتل الزراعة والثروة الحيوانية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني في ليبيا، فهي النشاط الرئيس

(1) نفس المرجع السابق، ص20.

الذي يوفر نسبة لا بأس بها من الغذاء لسكان البلاد، كما أنه من الأنشطة التي توفر فرصة العمل لجزء من القوى العاملة، على الرغم من تناقص نسبة القوى العاملة الزراعية بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى، حيث كانت تمثل أكثر من 59% من مجموع العاملين سنة 1954م، وانخفضت إلى 21.9% سنة 1984م، ووصلت إلى 18.5% سنة 1990م[1]، وانخفضت هذه النسبة من العاملين بالزراعة وتربية الحيوانات والعاملين بالغابات إلى نحو 8.19% من إجمالي عدد المشتغلين اقتصادياً حسب تعداد السكان 2006م[2]، كما بلغ الانخفاض في أعداد الحائزين المتفرغين للزراعة بين التعداد الزراعي 2001م-2007م من 59566 مزارع إلى 38129 مزارع، أي بانخفاض وصلت نسبته إلى 39% خلال سبع سنوات بين التعدادين[3].

ويرجع السبب في ذلك التناقص للقوى العاملة الوطنية بهذا النشاط إلى انتشار الصناعة والخدمات والتجارة، وارتفاع مستوى الأجور في هذه الأنشطة، وسهولة تحقيقها للعائد السريع، مقارنة مع الزراعة ومشكلاتها، وارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية، وندرة المياه، وذلك يعد مؤشراً واضحاً كان للصناعة وخصائصها المكانية أثرٌ واضحٌ فيه أثناء انتشارها على توزيع القوى العاملة بين القطاعات في الدولة، ولقد كان واضحاً ذلك على مستوى الدول العربية في التقرير العربي الموحد لسنة 2003م[4]، حيث انخفضت القيمة المضافة في قطاع الزراعة بنسبة 2.3%، في حين زادت هذه القيمة في الصناعات التحويلية بنحو 1.7%، كما أن التقرير أشار أيضاً إلى انخفاض المساحة المحصولية في البلدان العربية عموماً في عام 2002م بنسبة 3.7% مقارنة بالعام السابق، في إشارة إلى

---

(1) عبد الحميد بن خيال، الزراعة والثروة الحيوانية، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص571.

(2) الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد الزراعي لعام 2007م، طرابلس، ص15.

(3) حسين الأسرج، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003م، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد 306، 2004م، ص200.

(4) عبد الحميد بن خيال، نفس المرجع السابق، ص547.

انخفاض المساحة المحصولية لمجموعة الحبوب، حيث تراجع إنتاج القمح والشعير بنسبة 9.5% و32.9% على الترتيب، في حين ارتفع إنتاج بعض المحاصيل الأخرى.

وعليه فإن الاهتمام بهذا القطاع كان من أولويات الخطط الاستراتيجية في ليبيا وخاصة بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر، فقد رصدت الكثير من الاستثمارات لهذا القطاع كونه الممول الرئيس للسكان من المواد الغذائية، وكذلك يعد مصدراً أساسياً لتمويل قطاع الصناعة بالمادة الخام الزراعية والحيوانية، وعليه فقد استخدمت الميكنة والأساليب الزراعية الحديثة، والاستعانة بالعمالة الأجنبية لتعويض النقص منها، وزيادة الإنتاج الزراعي.

وبالنظر إلى مساحة وامتداد البلاد نلاحظ أن معظم مساحتها عبارة عن مناطق صحراوية، حيث يسود بها طابع الجفاف، لتصل نسبة الأراضي الصحراوية إلى حوالي 98%[1] من مساحة البلاد، وهذه الظروف تعد من المشكلات الكبيرة للنشاط الزراعي والحيواني في البلاد والتي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

1 – قسوة المناخ وصعوبته. 2 – قلة الموارد المائية.

3 – محدودية الأراضي القابلة للزراعة. 4 – نوعية التربة.

وبناءً على ذلك فإن الأراضي القابلة للزراعة وتربية الحيوانات تتمثل في النسبة الضئيلة، وهي ما يعادل 2.5%[2] من إجمالي مساحة البلاد بما فيها الأراضي التي تستخدم كمراعٍ، متمثلة في منطقة الشريط الساحلي، وبعض الأودية والواحات الداخلية بنسب قليلة جداً، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 3.6 مليون هكتار في ليبيا ككل بما في ذلك الأراضي التي تستخدم كمراعٍ، وتقل نسبة الأمطار فيها عن 200ملم/ السنة، كما تقدر نسبة الأراضي التي تستقبل أمطاراً بمعدل 250ملم/السنة بنحو 2.172.000 هكتار، أي ما يعادل

---

(1) عبد الحميد بن خيال، نفس المرجع السابق، ص547.

(2) نفس المرجع، ص556.

1.2% من الأراضي الزراعية موزعة بين منطقة الجبل الأخضر ومنطقة سهل الجفارة[1]، ووفق نتائج تعداد 1995م اتضح أن مساحة الحيازات الزراعية في ليبيا بلغ ما جملته 2.176 مليون هكتار مقارنة بنحو 1.626 مليون هكتار عام 1974، حيث وصلت نسبة الأراضي المروية في تعداد 1995م نحو 23% مقارنة بنسبة 31% سنة 1974م[2].

ومن خلال النتائج النهائية للتعداد الزراعي لسنة 2007م تبين أن مساحة الحيازات الزراعية البالغ عددها155440 حيازة زراعية قد بلغت مساحتها 1.105.357 هكتار، أي بمتوسط بلغ 7.1 هكتار لمساحة الحيازة الواحدة على مستوى البلاد، أما متوسط المساحة على مستوى الشعبيات فإن شعبية المرج تحتل المرتبة الأولى بنسبة 38.4 هكتار للحيازة، وفي البطنان يصل إلى 17.2 هكتار، تليها شعبية الكفرة بمتوسط بلغ 16.5 هكتار للحيازة، وقد سجل أقل متوسط بشعبية طرابلس بنحو 3.1 هكتار للحيازة، وقد اتضح من خلال التعداد الزراعي 2007م أن مساحة الأراضي الزراعية البعلية وصلت إلى 509662 هكتار[3]، حيث تتأثر هذه المساحات بكميات الأمطار المتذبذبة بين سنة وأخرى، وبالتالي يتأثر العائد من إنتاج هذه المساحات، مما يترتب عليه تأثير واضح على اكتفاء السوق المحلي من هذه المواد الزراعية وهي مواد خام للعديد من الصناعات الغذائية، وعليه فقد أولت الدولة أهمية كبيرة للمشروعات الزراعية الهامة ووفرت كل السبل للنهوض بالزراعة وتعويض الفاقد منها لنشر التنمية المكانية في معظم المناطق، وذلك بتوفير المادة الخام الزراعية .

ونتيجة لكل هذه الظروف التي استدعت تطوير القطاع الزراعي والحيواني، والاهتمام به، ووضع البرامج التنموية في خطط التحول الاقتصادي

---

(1) نفس المرجع، ص556.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ليبيا التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2002م، طرابلس، 2002م، ص54.

(3) الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد الزراعي لعام 2007م، مرجع سابق، ص19-54.

والاجتماعي المختلفة، فقد أثمرت عن استصلاح العديد من المناطق لإحداث التنمية المكانية المتوازنة في هذا القطاع، وكان ذلك في خمس مناطق رئيسة كبرى ضمت حوالي 57 مشروعاً زراعياً منها 6 مشروعات إنتاجية و4 مشروعات لتنمية الغابات، و6 مشروعات لتنمية المراعي، والباقي مشروعات زراعية استيطانية[1]. انظر الخارطة المرفقة رقم (6) التي توضح مواقع أهم المشروعات الزراعية في ليبيا، والتي تقدر مساحتها بنحو 1.596.528 هكتار والتي من خلال النظر إليها نستنتج أن انتشار الصناعة التي تعتمد على الخامات الزراعية والحيوانية، اتخذت مواقع لها تتطابق وهذا الانتشار، مما يدلل على الارتباط والعلاقة بين اختيار أنواع الصناعات وتوافر مستلزماتها ونجاح هذه السياسات، وكفاءتها في مختلف أرجاء البلاد، وهذا ما أشارت له فرضيات الدراسة الأولى والثانية.

كما أوضحت نتائج التعداد الزراعي 2007م أعداد الأشجار المثمرة في كل شعبية، والتي بلغ عددها 20011195 شجرة مثمرة، والتي سجلت انخفاضاً عن التعداد الزراعي السابق لسنة 2001م، حيث كان عددها 21214667 شجرة، باستثناء أشجار الزيتون والنخيل، والتي شهدت زيادة في أعدادها من 5679964 شجرة حسب تعداد 2001م إلى 5792713 شجرة في سنة 2007م، أما أشجار النخيل فقد زاد عددها من 3494497 شجرة في تعداد 2001م، إلى 4999902 شجرة في عام 2007م.

وكل ذلك راجع إلى تشجيع الدولة على التوسع في زراعة هذه الشتلات للزيتون والنخيل نتيجة لتحمل هذه الأنواع من الأشجار للجفاف، عكس الأنواع الأخرى من أشجار اللوزيات في تحمل ومقاومة الجفاف وندرة المياه، وتحتل شعبية الجفارة المرتبة الأولى بنسبة 14.8% من مجموع الأشجار المثمرة، تمثلت معظمها في أشجار الحمضيات، تليها شعبية المرقب بنسبة 12.5%، حيث

(1) أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية، السويد، طرابلس، ص65.

تصدرت أشجار الزيتون معظم هذه النسبة، ثم شـــعبية الواحـــات بنســـبة 8.6% تركزت معظمها في أشجار النخيل.

أما عن إنتاج الحبوب في سنة 2007م فقد بلـــغ إنتـــاج القمـــح 319391 قنطاراً بزيادة نسبتها 41.9% عن التعداد السابق 2001م، أما الشعير فوصل إلى 1657833 قنطاراً بانخفاض بلغت نسبته 31.7% عـــن عـــام التعـــداد 2001م، ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم إنتاج الشعير كان زراعة بعلية تعتمد علـــى وفرة مياه الأمطار، ومن المحاصيل الزراعية الأخرى التي تنتج في الجماهيريـــة الخضراوات مثل الطماطم الذي بلغ إنتاجـــه فـــي ســـنة2007م نحـــو 460556 قنطاراً، والبطاطس الذي أنتجت شعبية الجفارة وحدها حوالي 52.5%، أما شعبية المرقب فقد أنتجت 28.2% منه، إضافة إلى إنتاج البصل والبطـــيخ والفلفـــل ... الخ(1).

وعن أعداد الثروة الحيوانية في ليبيا، فقـــد بلـــغ عـــدد رؤوس الضـــأن 393765 رأس، أما الماعز فوصلت أعدادها إلـــى 1080420 رأس، ووصـــلت أعداد الأبقار إلى نحو 102506 رأس، أما الإبل فبلغ إجمالي عـــددها 109397 رأس، والملاحظ أن هناك تراجعاً في أعداد الثروة الحيوانية مقارنة مـــع التعـــداد السابق 2001م، أما بالنسبة لإنتاج الصوف فقد بلغت نحو 4831976 كيلـــوجرام بكل الشعبيات(2)، الأمر الذي يستدعي وقفة كبيرة من الجهات التخطيطية لإيجـــاد الصعوبات التي تقف في تنمية وتطوير هذه الثروات داخل ليبيا.

ومن خلال كل ذلك نستنتج أن النسبة الضئيلة للأراضي الزراعية، وكـــذلك المشكلات التي تعاني منها الزراعة والثروة الحيوانية في ليبيا، كانت واضحة في مختلف الاستراتيجيات والسياسات الصناعية المختلفة للبلاد، حيث كان لها الأثـــر الواضح عليها، فلازالت العديد من الصناعات وخاصةً الغذائية منها تعتمد علـــى الخارج بنسب مختلفة في توفير مادتها الخام نظراً لذلك، وبالتالي فـــإن الأهـــداف

---

(1) الهيئة العامة للمعلومات، المصدر السابق نفسه، ص20-25.

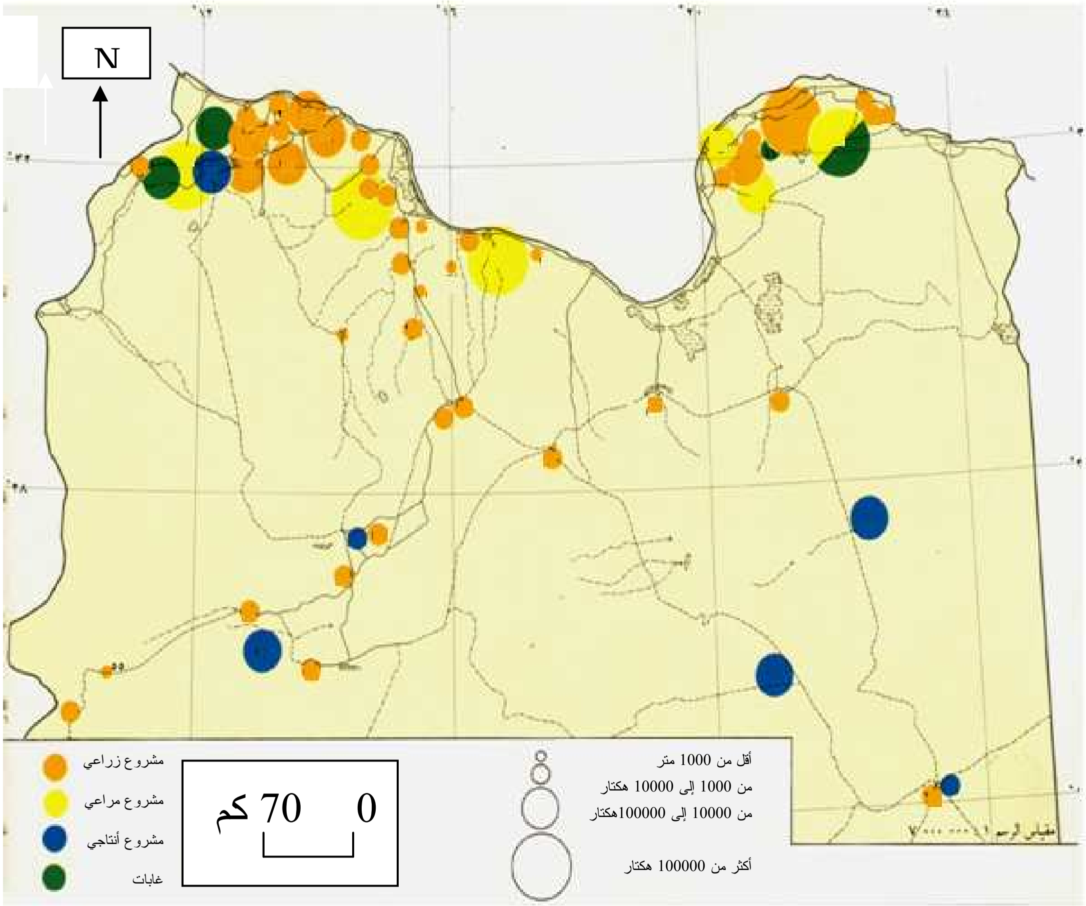
(2) الهيئة العامة للمعلومات، نفس المصدر السابق، ص27.

المرجوة من هذه الاستراتيجيات والسياسات لم تتحقق بشكل تام، وذلك ما يعــزز مشكلة الدراسة في هذا الموضوع ويجعلها واضحة، الأمر الذي دعا الدولة إلــى اتخاذ قرار إنشاء مشروع النهر الصناعي العظيم وبدأ العمل في المشروع ســنة 1983م لنقل المياه من الخزانات الضخمة الموجودة في جنوب الجماهيرية إلــى المناطق الشمالية، والتي يقل منسوب المياه فيها نتيجة لتركز السكان والأنشــطة الاقتصادية، محاولةً لتعويض هذا النقص من المياه، وزيــادةً للرقعــة الزراعيــة بمعدل 155000 هكتار، وكانت هذه البداية على خمس مراحل، وقد تم وصــول مياه النهر في أوائل التسعينيات، وبدأت عمليات التجارب للعديد مــن المــزارع الأنموذجية بمنطقة الخضراء جنوب بنغازي، ومنطقة سرت، وستخصص العديــد من المساحات لزراعة الحبوب، والإنتاج الحيواني، والآن يجري العمل على إتمام المراحل الأخيرة من هذا المشروع لربط منطقة طبرق من خزان التجميــع فــي منطقة إجدابيا، إضافة إلى ربط منظومة أنابيب المرحلة الأولى بمنظومة المرحلة الثانية بواسطة خط أنابيب يمتد من سرت إلى طرابلس[1].

(1) عبد الحميد بن خيال، الزراعة والثروة الحيوانية، الجماهيرية دراسة في الجغرافيــة، مرجــع ســابق، ص601-610.

خارطة رقم (6)

مواقع المشروعات الزراعية في ليبيا



المصدر: أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، الأطلسي الوطني للجماهيريـــة، الســويد، طــرابلس، 1978م، ص65.

ب – التوزيع الجغرافي لمواقع الخامات المعدنية: تعد الثروات المعدنية الطبيعية مصدراً هاماً من مصادر الدخل، وأساساً للتنمية الصناعية المعتمدة على تلك الثروات، وذلك لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام، وتنويع مصادر الدخل القومي للدولة، وعلى الرغم من قلة الدراسات المتعلقة بمواقع الخامات المعدنية في ليبيا باستثناء الدراسات التي تشير وبشكل عابر إلى وجود العديد من هذه الخامات، والتي أشارت أغلبها إلى الأهمية الاقتصادية الضعيفة لهذه المواقع باستثناء النفط والغاز، إلا أن أغلب هذه الدراسات تؤكد على إمكانية وجود معادن مهمة في ليبيا، ولم يتم التركيز والبحث عليها إلى الآن نظراً للامتداد الكبير

للبلاد، وكذلك الظروف الصحراوية لمعظم هذه المساحات، كما أن القيمة الاقتصادية للنفط والغاز، واكتشافه بكميات كبيرة أثر أيضاً سلباً على هذا الجانب، حيث تم التركيز كلياً على استخراج النفط والغاز دون بقية المعادن.

ولقد صنفت الثروات المعدنية الموجودة في ليبيا مع الإقليم الشمالي للقارة الإفريقية، وهو الإقليم الثالث بالقارة، ويشمل الجناح الأفريقي من الوطن العربي، والذي يضم إنتاج الفوسفات والبترول والغاز والحديد الخام(1)، ومن الإشارات الأولية المهمة التي تطرقت إلى الموارد المعدنية في البلاد هو تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1960م، بناءً على طلب الحكومة الليبية في ذلك الوقت، والتي ذكرت فيه أن تكوين ليبيا الجيولوجي لا يوحي بوجود معادن ذات قيمة اقتصادية كبيرة، غير أنه لا يستبعد وجود معادن مثل الذهب والفضة والنحاس واليورانيوم في الطبقات الأركية التي تتكون منها معظم الأراضي الليبية(2).

ولقد ثبت وجود خامات مثل الحديد، والجبس، والبوطاس، والكبريت في مناطق متفرقة من البلاد، ولكن استغلالها يحتاج إلى تكاليف كبيرة بسبب صعوبة الحياة في الصحراء، وصعوبة المواصلات(3).

وعموماً فإن نقص المعلومات الجيولوجية في السابق كان من الأمور التي تؤكد فقر ليبيا، بل كان الكثير من العلماء والباحثين يعتقدون بأنها أفقر بلد في العالم من حيث الثروات المعدنية(4)، وعليه فقد شهدت البلاد بعد قيام الثورة تطوراً في مختلف المجالات، وبما أن التخريط الجيولوجي بمختلف مستوياته يعد

(1) محمد محمود الديب، الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986م، ط5، ص561.

(2) تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مرجع سابق، ص262.

(3) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995م، ط3، ص326-329.

(4) سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة دراسة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية وسياسية، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، 1989م، طرابلس، ط2، ص216.

الأساس للكشف عن الثروات المعدنية الطبيعية، فقد تم إنشاء مركز البحوث الصناعية سنة 1970م، الأمر الذي دعم من الدراسات والأبحاث العلمية في مختلف المجالات، ومنها المسح الجيولوجي والتعديني لليبيا، وإنشاء الخرائط الجيولوجية التي تعد الأساس للكشف عن مكامن الثروات المعدنية الطبيعية.

ولقد تم تنفيذ برنامج التخريط الجيولوجي الإقليمي للبلاد بمقياس رسم 250000:1، وقد تم إنشاء العديد من الخرائط التي تغطي مساحات شاسعة، وكذلك إنجاز عدد من اللوحات الجيولوجية التي تغطي مساحات كبيرة من البلاد، لأجل توفير قاعدة من المعلومات والبيانات للثروات المعدنية ومكامن المياه والنفط والغاز.

وبناءً على ذلك أُنجزت نحو 63 لوحة جيولوجية بمقياس 250000:1 من مجموع 120 لوحة حسب التقسيم الدولي الموضوع لهذا الغرض، و تغطي ما يعادل 60% من البلاد وبمساحة حوالي 820 ألف كم^2، متمثلة في مشروع التخريط الجيولوجي الإقليمي لمناطق شمال غرب وشمال شرق البلاد، وكذلك لمناطق شرق وغرب خليج سرت، ومناطق الجفرة والقريات وغدامس، ومناطق جنوب الجبل الأخضر، ومناطق سبها ووادي الشاطئ، ومناطق غات والعوينات، وكذلك الجفرة وطرابلس، وجنوب الحمادة الحمراء، وعوينات ونين، ومناطق مرادة وزلة[1].

من خلال المسوح الجيولوجية والدراسات والأبحاث على الخرائط الجيولوجية الإقليمية لمختلف مناطق ليبيا، والتي قام بها مركز البحوث الصناعية، فقد تم توزيع مواقع الخامات المعدنية عن طريق إدارة البحوث الجيولوجية والتعدين على الخريطة لمختلف المناطق، انظر الخارطة المرفقة رقم (7) والتي من خلالها نستطيع التعرف على توزيع مواقع الخامات المعدنية، واستنتاج العلاقة مع انتشار الصناعة والخصائص المكانية لها في ليبيا، حيث إن العديد من القلاع

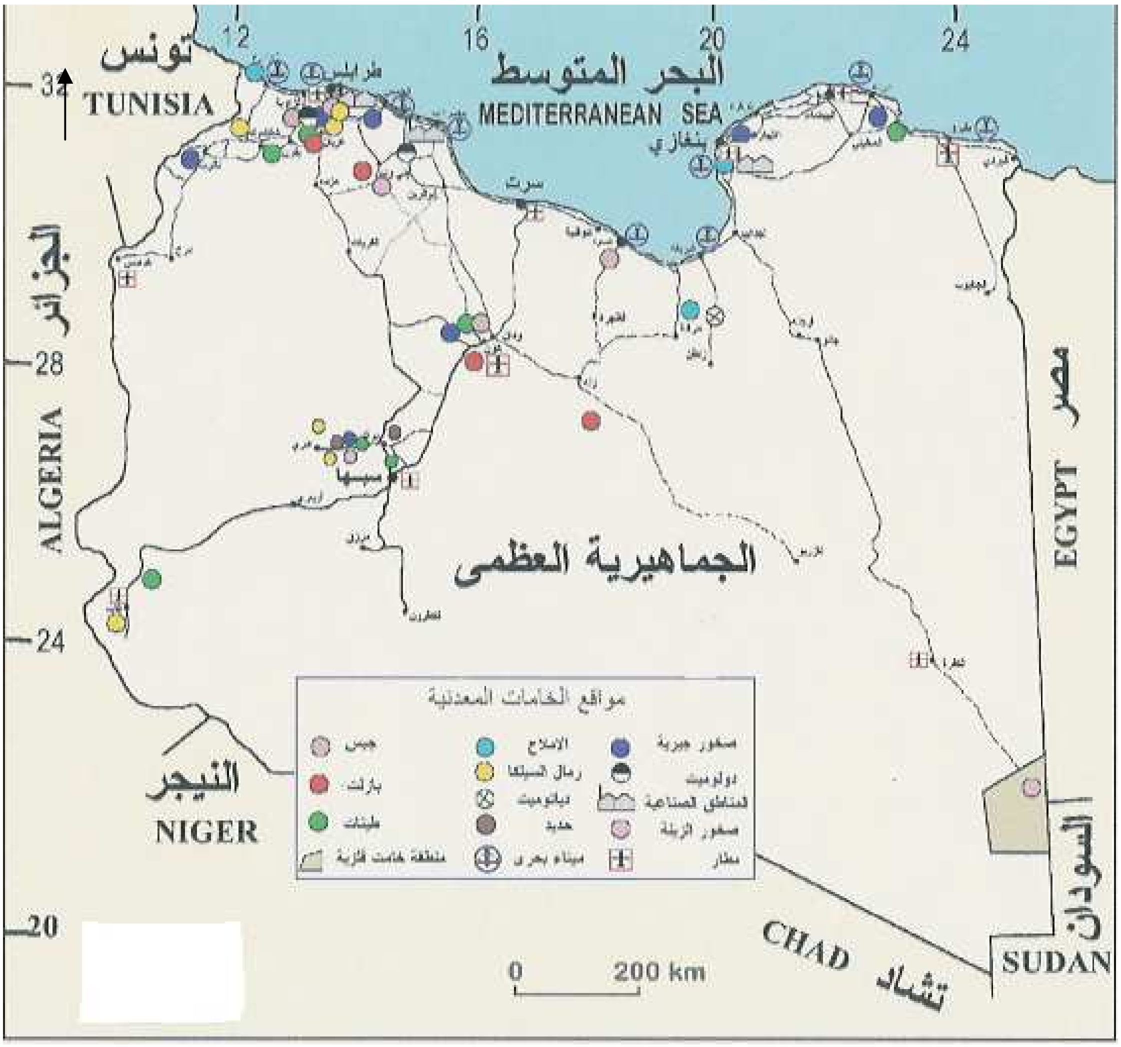
---

(1) صلاح الدين التركي، يوسف الشقروني، التخريط الجيولوجي للجماهيرية، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (15)، 1998م، ص46-52.

الصناعية اتخذت مواقع لها بالقرب من المواد الخـــام المعدنيـــة مثـــل صـــناعة الإسمنت والجير، والخزفيات والفخاريـــات والأمـــلاح والزجـــاج والجـــبس ... وغيرها، إلا أن معظم الخامات باستثناء النفط والغاز لازالت غير مســـتغلة فـــي الصناعة بشكل كبير، نتيجة للأسباب التي ذكرناهـــا، وكـــذلك لقلـــة الدراســـات التفصيلية لكثير من المناطق والأقاليم في البلاد وتخوف المستثمرين نتيجة لذلك.

خريطة رقم (7)

توزيع مواقع الخامات المعدنية



المصدر: مركز البحوث الصناعية، إدارة البحوث الجيولوجية والتعدين، 2006م.

ومن أهم المواد الخام المعدنية التي تنتشر في الأراضي الليبية ما يلي:

1 ــ الأملاح المعدنية: إن من أهم مصادر الأملاح المعدنية البحار والمحيطـــات، إلى جانب الرواسب الملحية المتجمعة كقشرة أو طبقات سطحية في اليابس علـــى

شكل سبخات أو ما يسمى بالبحيرات الملحية، وتوجد عدة أنـواع مـن الأمـلاح أهمها ملح الطعام (كلوريد الصوديوم) والترونا (كربونات الصوديوم)، والسيلقاتب (كلوريد الماغنيزيوم)... وغيرها من المركبات الملحية.

وتتوزع مواقع الأملاح في ليبيا على طول الساحل الشمالي للـبلاد كونـه الرصيد الأكبر من مياه البحر المتوسط، إضافة إلى وجود عـدد مـن السـبخات المنتشرة على طول هذا الساحل، وكذلك في الـدواخل، حيـث جـذبت إحـدى السبخات الكبيرة، وهي سبخة أبو كماش شمال غرب البلاد أحد أهم المجمعـات الكيماوية الضخمة لاستثمار تلك الأملاح، وهو مجمع أبو كماش الكيماوي، وقـد بلغ الاحتياطي المؤكد من هذه الأملاح نحو 167 مليون طن، وتستغل حالياً فـي إنتاج الملح وهيدروكسيد الصوديوم.

إضافة إلى العديد من المواقع الأخرى في منطقة مرادة، وهي مجموعة من السبخات تقع إلى الجنوب من منطقة العقيلة، وهي سبخات داخلية، بلغ الاحتياطي الإجمالي فيها 8 مليون طن وكذلك سبخة تاورغاء إلى الجنوب من مصراته ذات الاحتياطي غير المحدد حتى الآن لافتقارها إلى دراسات تفصيلية، وسبخة كركرة جنوب غرب بنغازي، وسبخة كركورة على طول الجزء الساحلي، وهـي أيضـاً ذات احتياطي غير محدد، كما توجد هذه التكوينات في أقصى جنوب غرب البلاد في منطقة غات سبخة وادي تنزفت، وسبخة أدري في منطقـة وادي الشـاطئ، وسبخة أكوام الملح في البريقة، التي يبلغ احتياطيهـا نحـو 1.5 مليـون طـن، وسبخات منطقة سلطان شرق مدينة سرت، إضافة إلى العديـد مـن السـبخات الصغيرة المنتشرة في مناطق متفرقة من البلاد مثل سبخة درنـة والبرديـة ... وغيرها.

كما تتوزع رواسب الترونا في مناطق متعددة من الـبلاد أهمهـا منطقـة أوباري جنوب ليبيا، حيث تتميز بارتفاع نسبة الصوديوم، كما توجد بنسب قليلـة في مناطق واو الكبير وواو الناموس في وسط جنوب ليبيا، ومن أبرز السـبخات الموجودة في منطقة أوباري جنوب ليبيا سبخة فريدغـة والمعطـن ونشنوشـة،

بالإضافة إلى سبخات أخرى أصغر حجماً، وهي سبخة المنذرة وأم الماء ومـــاتو، وكذلك توجد بحيرة قبر عون الغنية بأملاح الترونا، وليس هناك دراسات لتحديـــد الاحتياطيات الجيولوجية من مادة الترونا في هذه البحيرات، علماً بأنه لـــم يثبـــت وجود أي طبقات تحت سطحية في أي من المواقع المذكورة، إلا أن أهم الأرقـــام التي جمعت خلال فترات غير منتظمة بلغت 489 طن، وذلك في الفترة ما بـــين 1946-1988م[1].

ومن حيث ملائمة هذه الخامات للاستغلال الصناعي فإن معظم الســـبخات الحاوية لأملاح الصوديوم (ملح الطعام)، وخاصة في المناطق الشمالية مســـتغلة في الصناعات الكيماوية، وخاصة الصودا الكاوية والبوطاس، واللذان يدخلان في صناعة المنظفات والورق، أما السبخات داخل المناطق الصـــحراوية، وخاصـــة داخل الكثبان الرملية مثل سبخة فريدغة والنطرون ونشنوشـــة فتصـــعب عمليـــة استغلالها في الوقت الحاضر على نطاق واسع، إلا من قبل سكان هذه المنـــاطق على نطاقات محدودة لا تذكر.

2 ــ خام الحديد: لقد تم اكتشاف خام الحديد في ليبيا منذ الخمسينيات من القـــرن الماضي[2]، وأهم المناطق التي يتركز فيها وجود هذا الخام هي الجزء الأوســـط من الجنوب الغربي للبلاد في منطقة سبها ووادي الشـــاطئ، حيـــث تمتـــد هـــذه التكوينات نحو 200كم، ويبلغ عرضها نحو 20كم، امتداداً من جبل فـــزان فـــي الشمال إلى رملة الزلاف وإدهان أوباري جنوباً، يكون هذا الخام على شكل حزام ضمن الصخور الرسوبية التي ترجع إلى العصر الـــديفوني العلـــوي، والعصـــر الكربوني الأسفل من حقب الحياة القديم، وتشير الدراسات الجيولوجية إلى أن هذه التكوينات عبارة عن تكوينات بنية بحرية ضحلة متذبذبة وعلى مراحل، والـــدليل

(1) نور الدين حميدة صقر، رواسب الأملاح في ليبيا، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصـــناعية، طرابلس، العدد (13)، 1997م، ص26-39.

(2) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص327.

على ذلك وجود أكثر من طبقة حاملة للخام تتداخل بينها طبقات رسوبية بحرية أخرى.

ومن أهم الأنواع لهذه الرواسب خام الحديد المؤكسد، الذي ينتمي إليه نوع الليمونيت والهيماتيت، وأيضاً خام الحديد المختزل والذي ينتمي إليه خام الماغنيتت والسيدريت، ولقد تبين من خلال الدراسات التفصيلية لهذه التكوينات صلاحيتها في صناعة الحديد والصلب بالطرق التقليدية، وطريقة الاختزال بفحم الكوك، كما أنه يدخل في صناعة الإسمنت، ويتم استثماره في الوقت الحاضر في مصانع الإسمنت، ومتوقع استخدامه في المرحلة الثانية بمجمع الحديد والصلب في منطقة مصراته، على الرغم من تكاليف النقل الباهظة من هذه المناطق إلى الشمال، وتقدر الكميات الاحتياطية لخامات الحديد بوادي الشاطئ بنحو 3850 مليون طن موزعة على مناطق جنوب تاروت، وهي أهم هذه المواقع الغنية بنوعيات الخام المختلفة، حيث يقدر احتياطيها وحدها بنحو 900 مليون طن، إضافة إلى منطقة أشكدة والرويسة(1).

3 ـ رواسب الجبس (كبريتات الكالسيوم المائية): ينتمي الجبس إلى المعادن الكبريتية، وهو ذو ألوان مختلفة من الأبيض والأصفر وقد يكون أحياناً بني اللون، وهو يدخل في العديد من الصناعات، كصناعة الإسمنت، ومواد البناء، وتحضير السماد، وبعض الصناعات الكيماوية الأخرى، وتوجد في البلاد كميات كبيرة منه منتشرة في مناطق عديدة بنوعيه الطبقي والتبخري، ولا يزال الاستغلال الحالي لهذا الخام قليلاً مقارنة بالكميات المتوافرة واحتياجات السوق الحالية والمستقبلية، وهذا أمرٌ يدعو إلى التساؤل، وقد أقيم مصنع كبير له في منطقة السواني، إلا أن إنتاجه لا يغطي السوق المحلية، ويمكن أن تقوم العديد من الصناعات على هذا الخام أهمها صناعة مواد البناء، والأغراض الطبية، وكذلك

---

(1) إبراهيم عبد السلام عبيد، المنير امحمد أبوصبيع، سويسي خليفة سويسي، المواد الخام الأولية بمنطقة سبها ووادي الشاطئ، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (14) 1998م، ص126-131.

صناعة الإسمنت، وصناعة حامض الكبريتيك، وصناعة القوالب المستخدمة في صناعة الخزف، والجبس الزراعي الذي يدخل في معالجة التربة المفككة أو القلوية.

وعلى الرغم من توافر الخام، واحتياج السوق لمختلف السلع التي تقوم عليها، فإن التساؤل هنا للجهات التخطيطية، وخاصةً للجهات المسؤولة عن هذا القطاع، لأن توضيح الصورة للمستثمرين وتقديم المعلومات والدراسات المتعلقة بذلك، وتسهيل الإجراءات لاستغلال هذه الخامات من الأمور التي تساعد على نشر الصناعة وتطورها في تلك المناطق، أما عكس ذلك فيعني التأثير السلبي على السياسات الصناعية التي تتطلع إلى تنمية وتطوير هذا القطاع بشكل يبقى فيه السوق محتاجاً إلى هذه السلع الصناعية من الخارج، وبالتالي تزداد الهوة بين الأهداف والنتائج المحققة في استراتيجيات وسياسات نشر الصناعة ومساهمتها في تطوير المناطق والأقاليم المختلفة من البلاد.

ويتوزع هذا الخام في ليبيا بمناطق متفرقة من الجبل الغربي في بئر الغنم ومزدة وشعواء، ومناطق سيدي المبروك وهوى البراق والرجمة والشلديمة بمنطقة بنغازي، كما ينتشر في منطقة السدرة ووادي عقيب ورواسب سبخة جناين وبئر أم الجال وجبل الكاس وهون في منطقة خليج سرت، كما يوجد في مناطق غدامس ووادي أوال وسيدي نوفايس ورواسب جيتال بمنطقة زوارة، إضافة إلى وجود الخام بجبل عطشان بمنطقة وادي الحياة، حيث بلغ عدد المواقع التي رصدت رواسب الجبس بها في ليبيا نحو ثمانية عشر موقعاً، قُدرّ الاحتياطي المؤكد في ثمانية مواقع منها من مادة الجبس ما يزيد على 8.5 بليون طن، ومتوقع أن يتضاعف هذا الرقم لبقية المواقع غير المرصودة من هذه المادة[1]،

(1) إبراهيم عبيد، علي الهمالي، الجبس في الجماهيرية وجوده واستعمالاته، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (3)، 1992م، ص21-34.

كما قدرت احتياطات الجبس الصالحة لصناعة مادة الإسمنت بحوالي 2 مليون طن[1].

4 ـ **الصخور الجيرية:** وهي عبارة عن مركب من كربونات الكالسيوم مع وجود نسبة من الشوائب، وهي أساساً تكوينات بحرية تنتشر في مناطق متفرقة من البلاد، تستخدم كمادة أولية للعديد من الصناعات، إضافة إلى استخدامها في الزراعة واستصلاح الترب التي ينقصها عنصر الكالسيوم، وهي المادة الأساسية لصناعة الإسمنت والجير، وتدخل في صناعة الحديد والصلب كمادة مساعدة على الصهر والتخلص من الشوائب، وكذلك صناعة اللدائن والمواد اللاصقة، وصناعة الطلاء، وصناعة الطوب والصناعات الكيميائية[2].

وتتوزع الصخور الجيرية في معظم المناطق الساحلية شمال ليبيا، وفي بعض المناطق الداخلية، ومن المؤكد أن من احتياطي هذا النوع من الصخور بلغ 1092 مليون طن، بينما بلغ إجمالي الكميات المقدرة والمحتملة نحو 157.5 مليون طن، إضافة إلى ذلك فإنها توجد بكميات كبيرة غير محددة في مناطق أخرى مثل سرت والعزيزية والنوفلية ومرادة والقريات والشويرف، إضافة إلى المناطق الشرقية بداية من إجدابيا والمرج والبيضاء وتوكرة وطبرق، وهي تحتاج إلى الدراسات التفصيلية للتعرف على كمياتها واحتياطيها[3]، الأمر الذي أدى إلى اختيار العديد من الصناعات كالإسمنت لمواقعها بالقرب من المادة الخام التي تتوافر بكميات اقتصادية في مناطق متفرقة من البلاد، الأمر الذي أضفى خصائص مكانية لهذه المناطق التي اختيرت كمواقع لهذه الصناعات، حيث ترتب على ذلك قيام العديد من الصناعات المكملة لهذه الصناعات الرئيسة مثل صناعة

---

(1) أمين المسلاتي، الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص76.

(2) إبراهيم عبيد، الخامات الطبيعية بمنطقة اجدابيا، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (11)، 1996م، ص25.

(3) إبراهيم عبيد، صلاح الدين التركي، الموارد المعدنية بالجماهيرية العظمى، إدارة البحوث الجيولوجية والتعدين، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، ص9–17.

الطوب الإسمنتي، والعديد من صناعات المواد الصحية ومواد البناء...، كما أن انتشار هذه الصناعات أدى إلى استغلال العديد من المساحات الزراعية، الأمر الذي قلل من نسبة الأراضي الزراعية في تلك المناطق، إضافة إلى ارتفاع نسبة التلوث بأشكاله المختلفة في تلك المناطق، وتأثيره على البيئة الطبيعية في هذه المناطق، وهذه الخصائص اتصفت بها المناطق التي انتشرت فيها هذه الأنواع من الصناعات. انظر الخارطة رقم (7).

5 ـ **رمال السيلكا:** وهي عبارة عن مركب من ثاني أكسيد السيلكون، وتوجد على عدة أشكال مختلفة تتنوع في خصائصها الطبيعية، وتدخل كمادة خام في صناعة الزجاج، وكذلك في صناعة مواد الصقل (الصنفرة)، وفي قوالب المسبوكات المعدنية، وكمادة مالئة في الطلاء، وصناعة الخزفيات.

وتتوزع في مناطق مختلفة من البلاد في الشمال الغربي ما بين طرابلس وغريان وشمال غرب شكشوك وفي منطقة سبها شمال وجنوب أدري، وكذلك في منطقة غات، إضافة إلى أنها تنتشر في منطقة إجدابيا، إلا أن محتوياتها في منطقة إجدابيا فقيرة بعنصر أكسيد السيلكا، وارتفاع نسبة الشوائب، وخاصة أكسيد الحديد[(1)]، كما أن تقديرات الاحتياطي من السلكات الموجودة في ليبيا يمكن أن تقسم إلى تقديرات مؤكدة بلغت 829 مليون طن، في حين وصلت الكميات التقديرية إلى نحو 163.5 مليون طن، بينما قدرت الكميات المحتملة بحوالي 22 مليون طن، في حين توجد مؤشرات تصل إلى 15 مليون طن، إلا أن المناطق التي توجد بها كميات كبيرة وغير مقدرة تتوزع في العديد من المناطق مثل نالوت وجادو ووادي ثابت والوشكة وزلة وجبل زلطن وسبخة الغزيل، وكذلك جنوب وشرق إجدابيا، وفي منطقة الجغبوب والكفرة وجالوا وأوجلة[(2)].

كما توجد العديد من الخامات المعدنية الأخرى مثل صخور الزينة والدولوميت، حيث بلغ الاحتياطي المؤكد من الدولوميت نحو 48.53 مليون طن،

---

(1) إبراهيم عبيد، الخامات الطبيعية بمنطقة إجدابيا، نفس المرجع السابق، ص28.

(2) إبراهيم عبيد، صلاح الدين التركي، المرجع السابق نفسه، ص33−38.

بينما بلغ الاحتياطي الكبير في مناطق كثيرة مثــل الخمــس وترهونـــة ومـــزدة وغدامس وشعوة والقريات والشويرف وهبيط الغردقة ووادي الشاطئ وبئر حكيم وزاوية مسوس والبردية، في حين توجد بعض الكميات البسيطة والمتوسطة فـــي مناطق أخرى مثل وادي تناروت وبئر أماسين ودرنـــة والبيضـــاء وســـلوق[1]، والبازلت، والكالكارنيت حيث توجد منه كميات كبيرة في كل من سرت وإجـــدابيا ووادي الشاطئ وبئر حكيم وزاوية مسوس والبردية، كما توجد منه كميات أخرى متوسطة وبسيطة وغير مقدرة في أماكن متفرقة من المناطق الغربية والشرقية في البلاد، وكلها تحتاج كما ذكرنا إلى الدراسات التفصيلية للتعرف علـــى الكميـــات الاحتياطية منه[2].

كما أن هناك أنواعاً أخرى من المعادن اللافلزية مثل الطينات، وهي عبارة عن مركبات من سيليكات الألومنيوم تتجمع بشكل دقيق يضفي عليهـــا خاصـــية اللدونة وعدم النفاذية والقدرة على الاحتمال الحراري، وإمكانية التشكيل، حيـــث تعد من أساسيات صناعة الإسمنت والخزف والفخاريات والقيشاني والحراريات، وكذلك صناعة الورق والمطاط، والعوازل، كما تدخل في الصـــناعات النفطيـــة، وتغطي هذه الرواسب مناطق كبيرة من مساحة البلاد، حيث يتم استثمارها علـــى نطاق ضيق في صناعة الإسمنت والفخاريات والخزف، ويبلغ احتياطيهـــا بنحـــو 1050.08 مليون طن[3]، إضافة إلى المناطق المتفرقة في البلاد والتي يوجد بها كميات كبيرة ومتوسطة ومحتملة تحتاج إلى دراسات لتقديرها، كما توجد تكوينات لبعض الخامات الفلزية في أقاليم أخرى من البلاد، انظر الخارطة المرفقة رقم (7).

وعموماً فإن استغلال هذه المواد الخام لا يزال محدوداً في ليبيـــا، نتيجـــة للظروف التي أشرنا إليها سابقاً، والتي من أهمها المساحة الشاســـعة المتراميـــة الأطراف، والظروف الصحراوية القاسية، وصعوبة الوصول إلى هذه الأمـــاكن،

---

(1) نفس المرجع، ص18-22.

(2) نفس المرجع، ص 23-24.

(3) نفس المرجع، ص25-32.

إلا أن من أهم هذه الأسباب هو نقص الدراسات الإقليمية التفصيلية للكثير من مناطق البلاد، حيث توقعت معظم الدراسات الجيولوجية إمكانية وجود العديد من الخامات المعدنية المهمة، وعليه فقد أكدت معظم هذه الدراسات على وجوب المزيد من الدراسات والأبحاث التفصيلية، وبالتالي تحديد الكميات والاحتياطيات المتوافرة منها، والصناعات التي من الممكن أن تقوم عليها بشكل اقتصادي.

ج – التوزيع الجغرافي لأهم مواقع المصائد البحرية وموانئ الصيد على الساحل الليبي : قال تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم: (وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ* وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ*) صدق الله العظيم [1].

بالنظر إلى ظروف البلاد الليبية والتي أشرنا لبعضٍ منها سابقاً، مثل المساحة الكبيرة، والامتداد من الشرق إلى الغرب، وكذلك من الشمال إلى الجنوب، إضافة إلى الظروف المناخية والمتمثلة في الجفاف السائد وقلة الأمطار، وكذلك قلة الأراضي الصالحة للزراعة والغابات وندرة المياه، أضف إلى ذلك أن النفط الذي تعتمد عليه البلاد بشكل أساسي في اقتصادها هو مصدر غير متجدد.

كما أن الخامات الأخرى لم تحقق إلى الآن نسبة من الدخل يُعتمد عليها، وذلك نتيجة لقلة التركيز عليها كما ذكرنا سابقاً، ومع كل ذلك فإن تزايد السكان السريع، ومشاكل التصحر، والتلوث، وعدم اهتمام الدول النامية بالتقنيات الحديثة المواكبة للعصر، واحتكار الدول المتقدمة صناعياً لهذه التقنيات، كل هذه الأسباب تجعل من استغلال مياه البحر، والثروات الطبيعية الموجودة

---

(1) القرآن الكريم، سورة النحل، الآيات 14-15.

بداخله ضرورة لا غنى عنهـا حتـى لأكبـر وأغنـى الـدول المطلـة علـى المسطحات المائية[1].

وهذه المسطحات إضافة إلى أهميتها الكبيرة في الملاحة البحرية، ورخص تكاليف النقل لوسائلها، هي مصدر مهم أيضاً لغذاء الإنسان من الأسماك بأنواعها المختلفة، وكذلك مصدر لاستخراج العديد من الخامات مثـل الإسـفنج واللؤلـؤ والمرجان والطحالب ومالها من أهمية في الأغراض الطبية، إضافة إلى الزيـوت الحيوانية النباتية، وذلك عدا الثروات المعدنية الموجودة بداخلها[2].

تشرف ليبيا على جزء طويل من السواحل الجنوبيـة للبحـر المتوسـط، وبالمقارنة مع الدول المطلة على حوض المتوسط، اتضح أن الدول المطلة علـى الساحل الشمالي لهذا الحوض تصطاد حالياً 78.5% من إجمالي حصيلة الإنتاج، بينما يصطاد من حوضه الجنوبي والشرقي نحو 21.5%[3]، وهناك العديـد مـن المحاولات لتقدير المخزون السمكي بسواحل ليبيا أولها تمت سنة 1966م من قبل السفينة (دوفين Dauphin) قرب سواحل مدينة طرابلس، وقد قدرت الإنتاجية في هذه الدراسة بوحدة الجهد المبـذول فـي السـاعة، حيـث تـراوح بـين 26-28كجم/ساعة، كما قام مركز البحوث البحرية سنة 1972م باسـتخدام السـفينة اليابانية (هيومارو Hoyo Maru) بدراسة جاء فيها أن هذا الجهد يتـراوح بـين 20-51 كجم/ساعة.

ولقد قدمت دراسة خطط فيها لتطوير موانى الصيد البحـري بليبيـا مـن (بوستيل Postel) شركة سوجريا الفرنسية سنة 1973م، قدر فيها كمية الأحيـاء

---

(1) الهادي أبولقمة، محمد الأعور، الجغرافيا البحرية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1999م، ط2، ص235-280.

(2) محمد إبراهيم حسن، الهادي أبولقمة، حوض البحر المتوسط دراسة تحليليـة لتنـوع مصـادر الميـاه وارتباطها بمظاهر التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1997م، ط1، ص348.

(3) الهادي أبولقمة، سعد القزيري، الساحل الليبي، منشورات مركز البحوث والاستشارات جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م، ط1، ص236.

البحرية فيما بين الأعماق من 0–200 متر بنحو 600–700كجم/كم^2 وذلك على أساس المتوسط الإجمالي لكل البحر المتوسط[1].

ومع تلك الظروف فإن حرفة صيد الأسماك في ليبيا لم تكن في يوم من الأيام من الحرف الرئيسة للسكان الليبيين، حيث كان الاتجاه منذ القدم إلى الزراعة والرعي والأنشطة التقليدية الأخرى، حيث كان معظم من يمتهنون الصيد فوق الرصيف القاري المتاخم للساحل الليبي هم صيادو أجانب من إيطاليا ومالطا واليونان، كما أن معظم صيادي الإسفنج هم عبارة عن شركات يونانية تستغل معظم المياه الإقليمية الليبية مقابل دفع رسوم للحكومة الليبية.

ولقد كان عدد الصيادين الليبيين الذين يعتمدون على هذه المهنة في فترة الخمسينيات لا يزيد على 200 صياد[2]، وفي سنة 1992م بلغ نحو 4999 صياد[3] بما فيهم العمالة الوافدة، حيث إنّ أكبر نسبة منهم كانت من مصر وتونس، إلا أن هذا العدد تناقص إلى 2665 صياد[4] في سنة 1995م، وربما يرجع السبب في ذلك إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية بشكل كبير، الأمر الذي يجعلها غير مستقرة في أعدادها، حيث تجاوزت نسبتها 55% في تلك السنة.

ولقد بلغت كميات الإنتاج من الأسماك الطازجة سنة 1975م نحو 4799 طن، زادت هذه الكمية إلى 19457 طن سنة 1980م[5]، إلا أن هذه الكميات انخفضت إلى 17000 طن سنة 1991م، وبعد خمس سنوات زادت إلى 35000

---

(1) الهادي أبولقمة، سعد القزيري، المرجع السابق نفسه، ص237.

(2) تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، مرجع سابق، ص136–137.

(3) حسين مسعود أبو مدينة، الموانى الليبية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، منشورات الشركة الاشتراكية للموانى، مصراته، 2000م، ط1، ص268.

(4) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995م، جدول رقم (53–4)، ص191.

(5) أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية، السويد، طرابلس، 1978م، ص41.

طن سنة 1996م[1]، بمعدل نمو سنوي مركب قدر بحـوالي 15.5% للسـنوات المشار إليها، كما انخفض إنتاج الأسماك المعلبة من 2.2 ألف طن إلى 1.6 ألف طن للعامين المشار إليهما على التوالي، كما بلغ إنتاج كميات السردين والماكريل الخام المستخدمة في التعليب سنة 1991 نحو 2477.030 طن[2]، وكان كلٌّ مـن عدم الاستقرار في العمالة الأجنبية، وقلة العمالة الوطنية سبباً في ذلك على الرغم من توفير الدولة لعدد كبير من سفن الصيد ومعداته، وتكوين شركات مشتركة مع عدد من البلدان، وإقامة العديد من المصانع، وتطوير عدد من المواني لأغـراض الصيد، حيث تكون هذا الأسطول من 2148 قطعة للصيد البحري الساحلي و40 سفينة صيد و5 سفن للصيد التونة في أعالي البحار، خلافاً لإقامة مراكز التدريب لتشجيع الأفراد على الانخراط في هذا النشاط المهم.

ولقد اختارت صناعة تعليب الأسماك المختلفة مواقعها على طول السـاحل الليبي، إلا أن الساحل الشمالي الغربي كان أكثر جذباً للاستثمار في هذا القطـاع، حيث انتشرت العديد من المصانع ابتداءً من منطقـة زوارة غربـاً، وصـبراته، وجنزور، والقره بوللي، والخمس، وزليتن، وبنغازي لإنتاج السردين والـتن، إلا أن استغلال الإسفنج لم يتم التركيز عليه على الرغم من وجوده بكثرة في الميـاه الإقليمية الليبية نظراً لاحتياجه إلى مواصفات خاصة في طريقة صيده الذي يكون غالباً عن طريق الغوص، ولقد كان يمارس هذا النشاط من قبل اليونـانيين، أمـا الآن فهو على نطاق محدود جداً بشكل لا يكاد يذكر، وذلـك لأن عمليـة صـيده تحتاج إلى مهارة خاصة وأدوات مجهزة تجهيزاً جيداً، أضف إلى ذلك خطـورة الصيد في القاع. انظر الخارطة المرفقة رقم (8) التي توضـح أهـم المصـائد البحرية وموانى الصيد على الساحل الليبي، والتي انتشرت على طوله، حيـث إن موانى الصيد نوعان صغيرة وأخرى كبيرة نوعاً ما، إلا أن الاهتمام بهذه الموانى

---

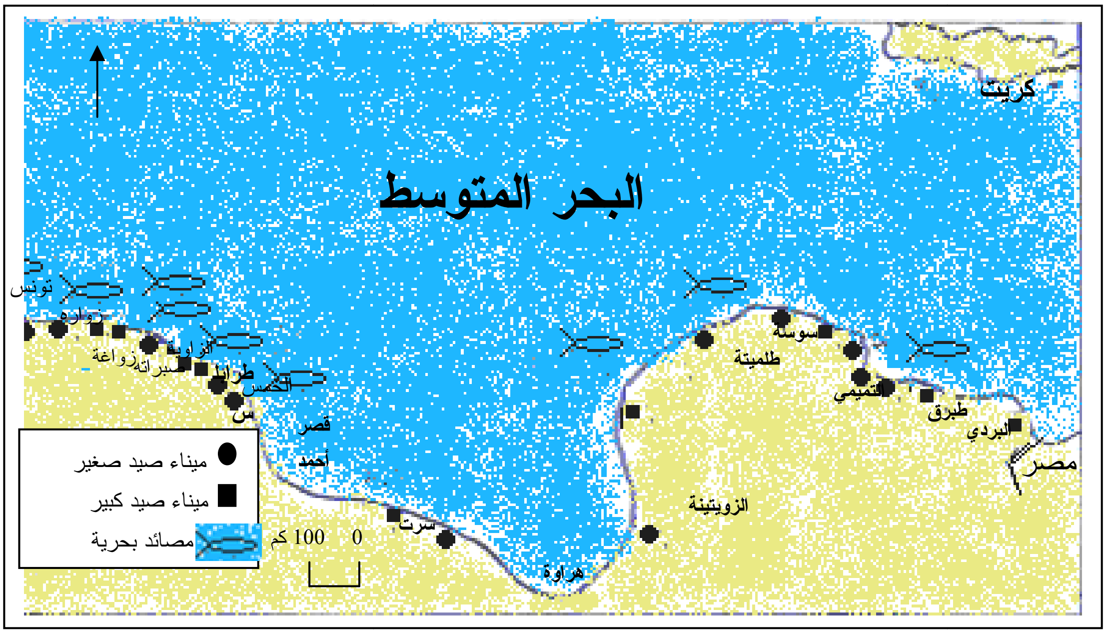
(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرين عامـاً، مطبعة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، 1997م، ص29.

(2) عتيق العربي الهوني، الساحل الليبي، مصدر سابق، ص247.

لا يزال إلى وقتنا هذا متواضعاً، ويحتاج إلى دعم من قبل الجهات المسؤولة على هذا المرفق، لكي يتطور وينمو هذا النشاط نظراً لما له من أهمية كبيرة لاقتصاد الدولة، وذلك أيضاً من المؤشرات التي تعود بنتائج سلبية على هذا الاقتصاد بمـــا فيه قطاع الصناعة.

خارطة رقم (8)

توزيع أهم المصائد البحرية وموانى الصيد على الساحل الليبي



المصدر: أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة ، الأطلس الوطني للجماهيرية ، الســـويد، طـــرابلس، 1978م ، ص41-42.

ثانياً: الخصائص البشرية:

1. **توزيع السكان وكثافتهم في ليبيا:** تعد ليبيا من الدول قليلة السكان كبيرة المساحة، إذ تعد أقل دول شمال أفريقيا سكاناً، حيث تقدر مساحة ليبيا بنحو 1.750.000كم^2، ويتوزع سكان البلاد في مناطق محدودة من هذه المساحة، والمتمثلة في السهول الساحلية والتي تتصف بقلة مساحتها، وضيقها مقارنة بالأشكال التضاريسية الأخرى، والتي لا تزيد مساحتها عن 3% من مساحة

البلاد، ويعيش فيها 90% من سكان ليبيا[1]، والتي يغلب عليها الجفاف، وبالتالي تركز السكان في هذه السهول وبعض الواحات المتناثرة في وسط وجنوب البلاد.

وإذا ما قارنا سكان ليبيا من حيث الحجم والكثافة بالدول الأخرى والمجاورة نلاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً السبب فيه هو قلة عدد السكان وكبر مساحة الدولة، كما أن سكان ليبيا يتميزون بارتفاع نسبة الحضر، حيث يعيش أكثر من 90%[2] منهم في المدن، فمدينة طرابلس وهي عاصمة البلاد تضم أكثر من ربع سكان البلاد مجتمعين، ومدينة بنغازي يسكنها ما يفوق مجموع سكان المنطقة الشرقية من البلاد، وذلك راجع إلى الظروف الطبيعية التي توصف معظم مساحة البلاد بها.

كما أن للأنشطة الصناعية والخدمية الأثر الفعال في ذلك، حيث يهاجر السكان من الأرياف إلى المدن بحثاً عن فرص العمل ولتوفر الخدمات في هذه المناطق العمرانية، وبالتالي زادت الكثافة داخل المناطق العمرانية مما ترتب عليه العديد من المشاكل، ولذلك تسعى الدولة بسياساتها المختلفة إلى توزيعهم في المناطق الريفية والأقل تطوراً، ومن هذه السياسات توزيع المشروعات الاقتصادية في تلك المناطق بعيداً عن مناطق التركز السكاني الرئيسة تفادياً للمشاكل الناجمة عن هذا التركز، ومن هذه المشروعات المنشآت الصناعية.

ويتميز السكان في ليبيا بالتجانس من حيث الجنس واللغة والدين، وعدم وجود الأقليات العرقية والطوائف، كما أن هناك تجانساً اقتصادياً بين السكان في مختلف المناطق، وذلك ما كان له الأثر الطيب في وحدة البلاد الوطنية على الرغم من مساحتها الكبيرة وأطرافها المترامية وسط الصحراء الكبرى والقارة

---

(1) محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الحكيم، السكان ديموغرافياً وجغرافياً، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة جامعة القاهرة، 1978م، ط4، ص388.

(2) الهادي أبولقمة، الانفجار السكاني دراسة في جغرافية السكان، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 1993م، ص58.

الأفريقية، الأمر الذي زاد من قوتها الاقتصادية نتيجة لوجود الثـروات المعدنيـة فيها.

وإذا ما تطرقنا إلى حجم السكان وكثافتهم تاريخيا، فإننا نستطيع التوصـل إلى العديد من المؤشرات السكانية التي تهم المجتمع وتطوره في كل المجـالات، ومنها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات السكانية، وهي الأسـاس فـي تحديد السياسات المختلفة لنمو وتطور المجتمع، وبالنظر إلـى الجـدول التـالي نستطيع التعرف على حجم وكثافة السكان، ومعدل النمو السنوي لهم عبر الفترات المختلفة كما يلي:

جدول رقم (3)

حجم السكان وكثافتهم ومعدل النمو السنوي والمشتغلين بقطاع الصناعة في ليبيا للسنوات 54-64-73-84-95-2006م

سنوات التعداد	عدد السكان	الكثافة/كم^2	معدل النمو السكاني	المشتغلون بالصناعة	النسبة من عدد السكان
1954	1.088.889	أقل من 1 نسمة	-	15787	1.4
1964	1.564.369	أقل من 1 نسمة	3.7	29377	1.8
1973	2.249.237	1.2	4.1	22173	0.9
1984	3.642.576	2.0	4.5	54800	1.5
1995	4.799.065	2.7	2.5	98511	2.0
2006	5.657.692	3.2	1.5	67619	1.2

المصدر: تقرير تعداد السكان 1954، النتائج النهائية للتعدادات السكانية 64، 73، 84، 95، 2006م.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا حجم السكان وكثـافتهم فـي فتـرات مختلفة ابتداءً من أول تعداد رسمي في ليبيا عام 1954م، وحتى آخر التعـدادات عام 2006م، حيث تطور عدد السكان من مليون نسمة إلى أكثـر مـن خمسـة ملايين ونصف خلال هذه الفترة، وقد كانت الكثافة السكانية العامة للبلاد أقل من واحد نسمة في الكيلومتر المربع، زادت هذه الكثافة إلى 3.2 عام 2006م، ومـع ذلك فهي تعد قليلة مقارنة بالدول ذات الأعداد الكبيرة من السكان.

غير أن معدل النمو السنوي للسكان في ليبيا ارتفع في البداية مع ظهور النفط وبداية تصديره، وكذلك بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م، وتحسن الظروف الاقتصادية والصحية وانتشار التعليم، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل الوفيات وخصوصاً بين الأطفال، حيث كان معدل النمو بين التعدادين 54-1964م نحو 3.7، ثم زاد هذا المعدل إلى 4.1 في تعداد 1973م، وارتفع إلى 4.5 في تعداد 1984م، ثم بدأ في الانخفاض بعد هذه الفترة إلى أن وصل 2.5 في تعداد 1995م، وزاد في الانخفاض إلى أن وصل 1.5 حسب النتائج النهائية لآخر تعداد للسكان سنة 2006م.

ويرجع سبب انخفاض معدل النمو السنوي لأعداد السكان في ليبيا إلى سوء الأحوال الاقتصادية في فترة الثمانينيات، حيث كان للحصار الظالم من قبل الدول الغربية على ليبيا بالغ الأثر، كما أن انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة أثرت بشكل مباشر على الحالة الاقتصادية في معظم البلدان النامية، والتي حالها حال ليبيا في اعتمادها على هذا المصدر لتنمية اقتصادها، وعليه فإن تعثر التنمية الاقتصادية لمدة عشر سنوات كان من نتائجها الديموغرافية تأخير سن الزواج وعدم الإكثار من الإنجاب، وكذلك التقليل من عدد الزوجات، نتيجة لهذه الظروف وكل ذلك انعكس على معدل النمو السنوي بالانخفاض.

2 **. تركيب السكان والقوى العاملة الصناعية:** تعد دراسة التركيب العمري والنوعي من أهم العناصر الديموغرافية للتعرف على العديد من المؤشرات السكانية داخل هذا التركيب ومنها نسبة الذكور والإناث، ومستوى الخصوبة ونسبة صغار السن، ومتوسطي الأعمار، وكبار السن، وكذلك يمكن تقدير نسبة الإعالة داخل هذا التركيب، والقوى العاملة اقتصادياً داخل المجتمع في مختلف القطاعات ومنها الصناعة، كما أنه يمكن تحليل هذا التركيب والتعرف على الأحداث السابقة التي مرت بها الدولة، وكان لها أثر ديموغرافي مثل الحروب والأوبئة والمجاعات والهجرات ... الخ، أي أن الهرم السكاني سجل يعكس تاريخ المجتمع والأحداث التي مرت عليه وأثرت فيه.

وبالنظر إلى هرم السكان في ليبيا خلال التعدادات المختلفة نلاحظ أنه كان يتميز بانخفاض نسبة صغار السن (أقل من 15 سنة) مقارنة بنسبة متوسطي الأعمار (من 15 سنة إلى 59 سنة)، حيث وصلت إلى 40.4% لصغار السن مقابل 54.4% لمتوسطي الأعمار، وذلك راجع إلى التخلف في تلك الفترة ونقص الرعاية الصحية والتعليم والفقر الاقتصادي الذي تميز به سكان ليبيا في تلك الفترة، ولم يختلف تعداد 1964م عن سابقه في توزيع نسبة صغار السن إلى متوسطي الأعمار على الرغم من بداية التحسن في الأوضاع الاقتصادية في البلاد نتيجة لبداية أثر النفط في التنمية الاقتصادية نوعاً ما.

ومع قيام الثورة وجلاء الاستعمار الإيطالي بدأت الأحوال الاقتصادية في التحسن الفعلي نتيجة لتأميم الشركات النفطية وانتشار الخدمات التعليمية والرعاية الصحية في مختلف المناطق مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات وخصوصاً عند الأطفال، الأمر الذي زاد من نسبة الإنجاب، وبالتالي ارتفاع نسبة صغار السن من 48.8% مقابل 47.3% لمتوسطي الأعمار في تعداد 1973م، إلى 49.9% لصغار السن مقابل 46.5% لمتوسطي الأعمار في تعداد 1984م، وبالتالي فإن البلاد من الدول الفتية والتي تتسع فيها قاعدة الهرم السكاني، إلا أن الأمور تغيرت بعد ذلك وبدأت قاعدة الهرم تنحسر، فقلت نسبة صغار السن في تعداد 1995م لتصل إلى 39% مقابل 57% لمتوسطي الأعمار، بينما ارتفعت نسبة كبار السن من 3.6% في تعداد 1984م إلى 4% في تعداد 1995م، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى الخصوبة الناتج عن الأحداث التي مرت بها البلاد خلال فترة الحصار التي أشرنا إليها سابقاً.

كما أشارت الخصائص الديموغرافية الأولية في آخر تعداد أن نسبة صغار السن انخفضت إلى 32.4% للفئات أقل من 15 سنة، حيث أشار المحللون إلى أن

الفئات العمرية تتجه إلى التقارب خلال الفترات القادمة بشكل يتجه إلى التشابه مع المجتمعات المتقدمة والتي تتقارب فيها الفئات العمرية(1).

ولقد أثرت المؤشرات السكانية واتجاهاتها على الأنشطة الاقتصادية، وذلك من حيث توفير الأيدي العاملة لكل هذه الأنشطة، ومنها الصناعية، فبالنظر إلى الجدول السابق رقم (3) نلاحظ أن عمال الصناعة كانوا حسب تعداد 1954م حوالي 15787 عاملاً من مجموع 39226، حيث كان الباقي وهم 23439 من أصحاب الحرف اليدوية وهم الغزالون والحائكون وكان معظمهم من النساء اللواتي كن يشتغلن في بيوتهن للفئات العمرية من خمسة عشر سنة فما فوق، وكانت نسبتهم من عدد السكان في تلك الفترة 1.4%، ارتفعت هذه النسبة إلى 1.8% في تعداد 1964م، وذلك لأن هذا التعداد شمل الفئات العمرية من ست سنوات فما فوق.

أما التعداد اللاحق 1973م فانخفض فيه عمال الصناعة ليصل إلى 22173 عاملًا بنسبة 0.9%، ويعزى ذلك الانخفاض إلى استثناء الفئات العمرية الصغيرة فكان يضم الفئات من 10 سنوات فما فوق، وفي تعداد 1984م وصل عدد عمال الصناعة إلى 54800 عاملًا بنسبة 1.5% للفئات 15 سنة فما فوق، زادت هذه الأعداد إلى 98511 عاملًا حسب تعداد 1995م بنسبة 2.0%، أما في تعداد السكان لسنة 2006م، فقل عددهم إلى 67619 عاملًا بنسبة 1.2%، بينما وصل عددهم قبل ذلك إلى 99719 عاملًا بنسبة 1.7% حسب آخر تعداد صناعي لسنة 2001م، وذلك راجع إلى عدم التوسع في المنشآت الصناعية، وفتح المجال الفردي والتشاركي، الأمر الذي أدى إلى التخفيف من العبء على القطاع العام كنوع من السياسات الجديدة لتشجيع هذا القطاع، وخصوصاً خارج التجمعات الكبرى.

---

(1) سالم أبو عائشة خليفة، المؤشرات السكانية – خصائص السكان، المجلة الليبية للمعلومات، الهيئة العامة للمعلومات، العدد الثامن، طرابلس، 2008م، ص58–60.

ويرجع التذبذب في نسبة القوى العاملة الصناعية في الفترة مـــا بـــين تعـــداد 1964م وتعداد 1973م، إضافة إلى الفئات العمرية الصغيرة التي شملها تعداد 1964م، أن نسبة كبيرة من النساء كانت تشتغل في الغزل والحياكة اليدوية في المنازل، قلـــت هذه النسبة بعد الانفتاح على الصناعات الجديدة وانتشار الميكنة الحديثة التي دخلت إلى البلاد بعد قيام الثورة، الأمر الذي انعكس سلباً على العديد من الحرف اليدوية للعديـــد من الصناعات التقليدية التي كانت سائدة في معظم مناطق البلاد، مما أضفى خصائص مكانية جديدة على تلك المناطق، بالإضافة إلى القصور في بعض البيانات الذي حصل في الإحصاءات السكانية في ليبيا، كما أن الظروف الاقتصادية التي مرت بها الـــبلاد خلال الفترات السابقة التي أشرنا إليها أثرت سلباً على جميع القطاعات ومـــن بينهـــا الصناعة.

وخلاصة القول حول سكان ليبيا أن هناك فراغاً ديموغرافياً كبيراً علـــى هـــذه المساحة الشاسعة، وتسعى معظم السياسات إلى محاولة تخفيف العبء علـــى منـــاطق التركز السكاني، وبالتالي التقليل من تركز السكان والأنشطة الاقتصـــادية فـــي هـــذه المناطق الحضرية، والتي تهيمن على معظم مناطق البلاد من جميع النواحي، مما أدى إلى خلق العديد من المشكلات السبب فيها هو غياب الخطط والسياسات المستقبلية للحد من هذه المشكلات كما في معظم الدول النامية ومن بينها الدول العربية[1].

وتسعى معظم الدول ومن بينها ليبيا فـــي سياســـاتها إلـــى نشـــر الصـــناعة والزراعة في مناطق الفراغ الديموغرافي، للحد من الهجرة من هذه المنـــاطق إلـــى مناطق التركز السكاني، وخلق ظروف مناسبة الهدف منها تحقيق نوعٍ من التـــوازن في توزيع السكان وتوفير الخدمات المناسبة لهم في تلك المناطق، وما نقـــل ميـــاه النهر الصناعي العظيم من جنوب البلاد إلى المناطق الشمالية، وخاصة المنطقـــة الوسطى بين إجدابيا ومصراته، وكذلك المنطقة الشـــرقية منطقـــة طبـــرق، وهـــي المناطق الأقل تركزاً للسكان، نتيجة لندرة مياه الأمطار فيها، إلا دليل واضح علـــى تطبيق مثل هذه السياسات، ومحاولة تحقيق التوازن بين مناطق التركـــز ومنـــاطق

(1) فتحي محمد أبوعيانة، السكان والعمران الحضري، بحوث تطبيقية في بعـــض الأقطـــار العربيـــة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987م، ص310-313.

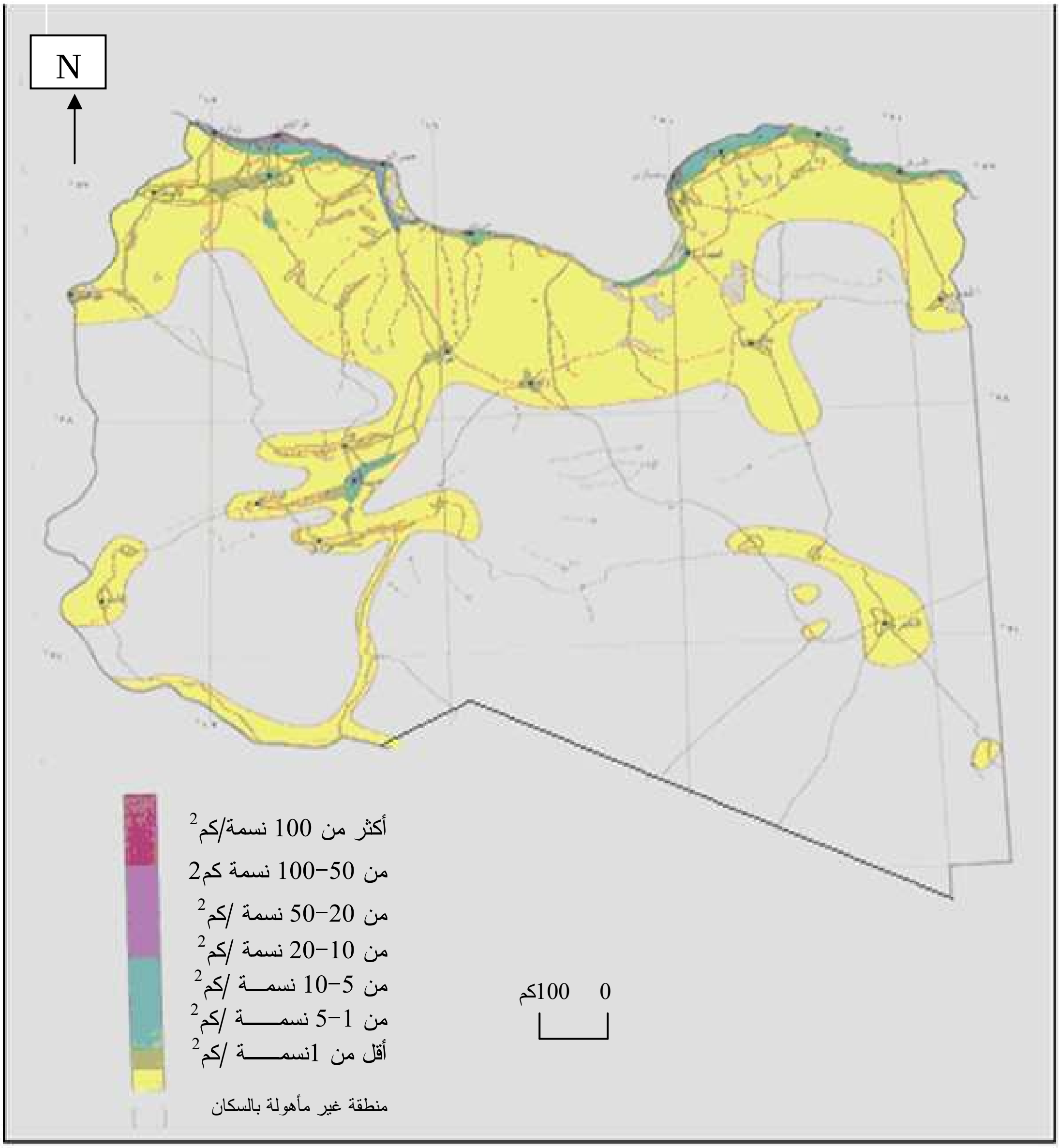
الفراغ الديموغرافي، وبالتالي فإن استخدام المؤشرات السكانية في صنع السياسات واتخاذ القرارات والتخطيط التنموي لتحقيق التنمية البشرية المستدامة شيء ضروري لكل المجتمعات[1]، وخاصة في الدول النامية تفادياً للمشاكل المستقبلية التي تتعرض لها هذه المجتمعات، ويمكن التعرف على الفارق الكبير بين المساحة وتوزيع السكان في الخارطة التالية رقم (9)، التي توضح الكثافة السكانية في ليبيا.

---

(1) عبد السلام بشير الدويبي، الأبعاد الاجتماعية والتخطيطية للتعداد العام للسكان 2006م، المجلة الليبية للمعلومات، الهيئة العامة للمعلومات، مرجع سابق، ص61-63.

خارطة رقم (9)

الكثافة السكانية في ليبيا



المصدر: أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، الأطلس الــوطني للجماهيريـــة، الســـويد، طــرابلس، 1978م، ص85.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية.

لقد كانت ليبيا من أفقر البلدان في العالم، تعتمد على المساعدات والمعونات الخارجية المتذبذبة وغير المنتظمة، وكان الجفاف وقلة الأمطار من الخصائص الطبيعية التي تهدد البلاد بالمجاعة والمرض وازدياد الفقر كما أسلفنا، إلا أن اكتشاف النفط وإنتاجه بكميات كبيرة في هذه المساحة الواسعة، أدى إلى تحسن الأحوال الاقتصادية، وتغير الهيكل الاقتصادي، وخاصةً بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م، وجلاء المستعمر الإيطالي من مختلف مناطق البلاد، وخاصةً المهمة اقتصاديًا.

وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في مختلف الاستراتيجيات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بعد ذلك، إلا أن الاقتصاد الليبي لازال يتصف بأنه صغير الحجم، ويعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل، ومورد للصرف الأجنبي، إضافة إلى ارتفاع معدل نمو السكان، ومحدودية القوى العاملة الوطنية، وخاصة العمالة الماهرة، أضف إلى ذلك الكثافة السكانية المرتفعة داخل المدن، وانخفاضها في المناطق الداخلية من البلاد، الأمر الذي دعا هذه الاستراتيجيات إلى محاولة وضع الحلول المناسبة لهذه المشكلات، كما أن اتساع المساحة الصحراوية الجافة من البلاد، أضفى أعباء وصعوبات إضافية واجهت عمليات التنمية الاقتصادية، وقللت من الاستغلال الأفضل للإمكانيات المتاحة.

وكل ذلك انعكس على هيكل النشاط الاقتصادي والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ودور القطاعات المختلفة وهيكل الاستثمار والإنتاج والاستخدام، وبناءً على ذلك فقد وجهت هذه الجهود لتوسيع مصادر الدخل من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، كالزراعة والصناعة والنقل والخدمات...الخ. والجدول التالي يوضح مشاركة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في ليبيا ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1970م–2005م.

جدول رقم (4)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية ونسبة مساهمة كل نشاط للأعوام من1970م_2005م

(مليون دينار)

القطاعات الاقتصادية	1970م	%	1980م	%	1990م	%	2000م	%	2005م	%
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	33.1	2.6	336.4	3.1	399.1	5.1	1437.7	7.8	1447.5	1.3
استخراج النفط والغاز الطبيعي	812.6	63.1	6525.7	61.8	2740.8	35.4	7761.9	42.1	46205.7	40.8
التعدين والمحاجر	1.7	0.1	48.7	0.4	105.5	1.4	293.9	1.6	43946.7	38.8
الصناعات التحويلية	22.7	1.8	210.4	1.9	547.1	7.0	889.7	4.8	3131.7	2.8
الكهرباء والغاز والمياه	6.2	0.5	48.7	0.4	152.2	2.0	270.0	1.5	876.6	0.8
الإنشاءات والتشييد	87.2	6.8	1102.3	10.4	457.8	6.0	1013.9	5.5	2683.5	2.4
التجارة والمطاعم والفنادق	47.0	3.6	516.9	4.8	789.5	10.2	1685.9	9.1	2657.5	2.3
النقل والتخزين والاتصالات	43.2	3.4	420.1	3.9	645.8	8.3	1213.9	6.6	2412.6	2.1
الوساطة المالية والتأمين والعقارات	72.0	5.6	456.8	4.0	589.9	7.6	832.7	4.5	5041.3	4.5
الخدمات	161.6	12.5	987.8	9.3	1294.9	17.0	3057.3	16.5	4723.4	4.2
الناتج المحلي الإجمالي موزع بين	1288.3	100	10553.8	100	7749.6	100	18456.9	100	113126.5	100
استخراج النفط والغاز الطبيعي	812.6	63.1	6525.7	61.8	2740.8	35.4	7761.9	42.1	46205.7	40.8
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	475.7	36.9	4028.1	38.2	5008.8	64.6	10695.0	57.9	66920.8	59.1

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرين عاماً، مرجع سابق، ص10-11،

جدول رقم(3)

ـ أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 - 1996م، مطبعة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، 1997م، ص40ـ45.

ـ مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد (46)، دار الخمس للطباعة، الربع الأول، 2006م، جدول رقم(25).

ـ الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الاحصائي2007م، نشرة تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، ص236-237.

من خلال المؤشرات الإحصائية السابقة، يتضح لنا بشكل واضح تذبذب مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 36.9% عام1970م إلى حوالي 38.2% عام 1980م، ثم إلى 64.6% عام1990م، ثم انخفضت في سنة 2000م إلى 57.9%، ثم عادت إلى الارتفاع عام 2005م إلى

59.1%، بينما تراوحت مساهمة النفط والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي من 63.1% عام 1970م إلى 61.8% عام 1980م، ثم انخفضت عام1990م إلى35.4%، وذلك راجع إلى ازدياد مساهمة الأنشطة الاقتصادية الأخرى في تلك الفترات، إلا أن هذه المساهمة عادت إلى الارتفاع في عام 2000م إلى 42.1%، وانخفضت في عام 2005م إلى 40.8%، وهذا الارتفاع في الفترات الأخيرة مرده إلى انخفاض مساهمة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، نتيجة تعرضها للعديد من الأزمات التي أثرت عليها وعلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وكل ذلك راجع إلى أن خطط التنمية واستراتيجياتها، ركزت في البداية على الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفط والغاز الطبيعي، وذلك محاولةً منها لتحقيق التوازن الاقتصادي وعدم الاعتماد على النفط، فقد تم التوجه إلى إنشاء المشروعات الكبيرة في مختلف الأنشطة ومنها المشروعات الزراعية، واستصلاح الكثير من الأراضي غير المستصلحة، ودعم هذا النشاط، وعليه فقد تم استصلاح حوالي 1.8مليون هكتار[1] خلال الفترة من 1970ـ1987م، وهذه المساحة أكبر بحوالي ضعفين من المساحة السابقة، وفي تلك الفترة نفسها بلغ ما خصص لقطاع الزراعة من ميزانية التحول نحو 4647.3 مليون دينار، أي ما يعادل 16% من الميزانية العامة للتحول، وقد بلغت قيمة الاستثمارات خلال الفترة نفسها نحو 4145.5 مليون دينار، أي بمعدل تنفيذ 89.4% من مجموع هذه المخصصات.[2]

كما ركزت الخطط التنموية، على قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي، كمحاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإقامة صناعات تستوعب الإنتاج الزراعي والحيواني، الذي يزيد عن الاستهلاك المحلي المباشر، مثل مطاحن الغلال ومصانع الألبان ومنتجاتها، وتعليب الأسماك، ومصانع كبس وتعبئة التمر، ومصانع رب التمر، ومصانع الأعلاف... الخ، وقد كان لإنشاء

(1) صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 30عاماً 1969-1999م، مرجع سابق، ص267.

(2) المرجع نفسه، ص266.

واستصلاح هذه المساحات للزراعة، أثر واضح في توزيع وانتشار هذه الصناعات بالقرب من المشروعات الزراعية والحيوانية، والتي تعتمد عليها في مادتها الخام.

وعلى ذلك فقد زادت مساهمة نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي، من 2.6% عام 1970م إلى 3.1% عام 1980م، ثم إلى 5.1% عام 1990م، ثم إلى7.8% عام 2000م، إلا أن مساهمة هذا النشاط انخفضت فجأةً في عام 2005م إلى 1.3% بين القطاعات الأخرى، وربما يرجع السبب في ذلك إلى عدم التركيز على القطاع العام في الدعم، إضافة إلى الاتجاه العام من قبل السكان، إلى الصناعة والخدمات والأعمال الإدارية، كونها لا تتأثر بالظروف التي تتأثر بها الزراعة، إضافة إلى توالي سنوات الجفاف، وقلة الأمطار، وانخفاض منسوب المياه الجوفية، مما يقلل من إنتاج المساحات البعلية، وحتى المروية على حد سواء.

وإذا ما تحدثنا عن نشاط الصناعة موضوع دراستنا، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بهذا النشاط، إلا أنه ساهم في الناتج المحلي الإجمالي على نطاق محدود، ففي عام 1970م كانت هذه المساهمة 1.8% بين القطاعات الأخرى، ووصلت أعلى مستوىً لها في عام 1990م إلى7.0%، ثم اتجهت إلى الانخفاض حتى وصلت عام 2005م إلى 2.8%، وهذا مؤشر واضح على أن هذا النشاط يمر بالعديد من المشكلات، والتي سوف نتطرق لها في فصل لاحق، للتعرف على أسبابها وأثرها على انتشار الصناعة في البلاد، وذلك يعزز مشكلة الدراسة في هذا البحث، التي تشير إلى اتساع الفجوة بين أهداف الخطط التنموية لهذه القطاعات، والنتائج المترتبة على آلية التنفيذ، التي ربما يكمن فيها السبب الرئيس لتدني مساهمة هذه القطاعات، مساهمة تؤدي إلى تطوير الاقتصاد بصفة عامة.

أما عن النقل والمواصلات، والذي تعتمد عليه كل الأنشطة، كونه عامل من عوامل الإنتاج، فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 3.4% عام 1970م، ووصل إلى 3.9% عام 1980م، وارتفع إلى 8.3% عام 1990م، بينما

اتجهت هذه المساهمة للانخفاض لتصل إلى 6.6% عام 2000م، ثم تراجعت إلى 2.1% عام 2005م، والسبب في ذلك إضافة للعوامل المذكورة سابقاً، والتي أثرت على معظم الأنشطة الاقتصادية، حصار الدول الغربية، وخاصةً الحظر الجوى، الذي أدّى إلى توقف النقل الجوي لفترة زمنية طويلة (عشر سنوات)، إضافة إلى الظروف الأخرى من تضخم، وكذلك انخفاض أسعار النفط، وإلغاء الشركة العامة للنقل البري، إضافة إلى عدم الاهتمام بوسائل النقل البحري والموانى المنتشرة على سواحل البلاد بالشكل المطلوب.

وعلى الرغم من ذلك فإن مساهمة الدولة في زيادة أطوال الطرق البرية الرئيسة والفرعية والزراعية بعد قيام الثورة، وخاصةً في الفترة من 1970م، وحتى 1987م كان له بالغ الأثر في الوصول إلى المناطق الصحراوية المترامية الأطراف، فقد كانت أطوال الطرق في 1970م نحو 5800كم، زادت هذه الأطوال في عام 1987م إلى 15930كم، حيث بلغ متوسط رصف هذه الطرق سنوياً حوالي 563كم، كما زاد طول مسافات الطرق الزراعية من 250كم عام 1970م، إلى 7500كم عام 1987م.(1)

وعليه فإن إنشاء شبكة طرق جيدة، والمحافظة عليها، وصيانتها في هذه المساحة الكبيرة للبلاد، وسيادة الطابع الصحراوي الجاف في معظم أرجائها من الأمور التي تحتاج مبالغ طائلة، وذلك من أجل ربط مناطق البلاد بعضها مع بعض، وكذلك دعماً لتسهيل استغلال أي مكان اقتصادياً، وبالتالي توزيع الأنشطة الاقتصادية، ومنها الصناعة في هذه المناطق، واستغلال الموارد المحلية بدل من الاعتماد على استيرادها من الخارج.

كما أن عدم وجود سكك حديدية في البلاد من الأمور التي تعرقل هذا القطاع والأنشطة الاقتصادية بصفة عامة، على الرغم من وجود دراسات لإدخال

---

(1) صبحي قنوص وأخرون، المرجع السابق نفسه، ص475.

هذه الوسيلة للبلاد، وقد بدأت الأعمال الأولية لإنشاء السكك الحديدية، إلا أنها لازالت متعثرة حتى الوقت الحاضر(2009م).

ومن الأنشطة الاقتصادية والتي كانت مساهمتها مميزة في الناتج المحلي الإجمالي، نشاط التعدين والمحاجر، حيث تطورت مساهمتها من 0.1% عام 1970م، إلى 38.8% عام 2005م، وقد يكون السبب في ذلك هو ازدياد التعرف واكتشاف العديد من الموارد الطبيعية، وأهمية استغلالها محلياً بدلاً من تركها، مما يزيد من تكاليف إنتاج أي سلعة تعتمد على هذه المواد الخام.

ومن أهم الخصائص الطبيعية التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية، هو قلة الموارد المائية، والجفاف الذي يؤثر على جميع هذه الأنشطة، مما دعا الدولة إلى القيام بالعديد من المحاولات لدعم هذه الأنشطة، وتوفير العديد من محطات إعذاب مياه البحر ومحطات لتنقية المياه وإعادة استخدامها، وإتباع أساليب اقتصادية في عمليات الري، والزراعة تحت الزجاج والبلاستيك، إضافة إلى المشروع الضخم لنقل المياه الجوفية الموجودة في الخزانات الاحفورية بجنوب البلاد (مشروع النهر الصناعي العظيم)، والذي سيكون له أثر في انتشار وإعادة توزيع العديد من الأنشطة البشرية في العديد من المناطق التي يمر بها.

إضافة إلى إقامة القرى الزراعية المتكاملة للحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن، وتحقيق نوع من التكامل بين القطاعات الاقتصادية، وإنشاء السدود على معظم الأودية الكبيرة في البلاد لحجز مياه الأمطار، والاستفادة منها في الزراعة والصناعة وزيادة منسوب المياه الجوفية، وقد بلغ عدد محطات إعذاب مياه البحر على الساحل الليبي نحو (13) محطة إعذاب المياه وتوليد الطاقة الكهربائية، كما بلغ عدد محطات تنقية المياه وإعادة استخدامها نحو (20) محطة، وذلك لتخفيف العبء على المياه الجوفية التي تعاني من نقص في منسوبها نتيجة للأسباب التي ذكرناها سابقاً.

أما التجارة فهي معتمدة على بعض الصناعات الموجودة في البلاد، والتي تتمثل في عصر الزيتون، وطحن الغلال، وتعليب الأسماك والفواكه والخضروات

والسجائر، وتسويقها داخلياً وخارجياً، وتأتي مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى بشكل متذبذب أيضاً، حيث كانت في عام 1970م 3.6%، زادت هذه المساهمة إلى 4.8% عام 1980م، وبلغت أعلى حد لها سنة 1990م بـ 10.2%، إلا أن هذه المساهمة اتجهت إلى الانخفاض شأنها شأن الأنشطة الأخرى إلى أن وصلت في عام 2005م إلى 2.3%.

وعليه فإن جميع الأنشطة الاقتصادية مرتبطة مع بعضها بأشكال مباشرة أو غير مباشرة، فعلى سبيل المثال إن انتشار الصناعة وتطورها وارتفاع مساهمتها اقتصادياً، يؤدي إلى تنمية القطاعات الأخرى، وبناءً على ذلك فإن معظم الصادرات الليبية تعتمد على النفط ومشتقاته بنسبة أكثر من 90%، على الرغم من توجيه الاقتصاد إلى تنمية الأنشطة الأخرى، إلا أن مساهمتها في التجارة الخارجية لا تزال ضعيفة، نتيجة للمنافسة الكبيرة، والانفتاح على السوق العالمية، إضافة إلى أن الصادرات غير النفطية لا تخضع لمفهوم الميزة النسبية للتجارة الخارجية، وذلك لاعتمادها على عناصر إنتاج مستوردة ذات تكلفة عالية، وهو ما يفقدها القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

كما أن قيمة الواردات في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، فبينما كانت نسبتها في عام 1970م نحو 19.09%، وصلت إلى 20.6% عام 1990م، بينما انخفضت هذه النسبة إلى 17.8% عام 1996م،[1] وبما أن اقتصاد الدولة يعتمد على النفط كممول رئيس لجميع الأنشطة، فإن تذبذبها من حيث الارتفاع والانخفاض عائدة إلى تذبذب أسعار النفط، وهذا شأن الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر واحد.

وبما أن النفط هو المسيطر على الناتج القومي، وهو عصب التبادل التجاري بنسبة تتراوح بين 90-99%، فإن زيادة إنتاجه أدّت إلى تحسن الأحوال الاقتصادية، ومستويات الدخل الفردي، فلقد كان دخل الفرد أقل من 50 دولاراً،

---

(1) صبحي قنوص وآخرون، المرجع السابق نفسه، ص 359.

أي ما يعادل 15 دينار ليبي عام 1950م، ارتفع بعد إنتاج النفط إلى نحـــو 642 دينار عام 1970م، ثم وصل في عام 1980م إلى 3166 دينار، بينما انخفض إلى 1572 دينار عام 1989م،[2] ثم ارتفع إلى 2427 دينار عام 1997م[3].

وإذا ما حسب متوسط دخل الفرد النقدي في ليبيا مقاساً بنصيبه من النـــاتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية, يتضح لنا أنه قد ارتفـــع مـــن 237 دينار في عام 1970م إلى 1870 دينار عام 1997م[4]، ومع كل ذلك فـــإن الاعتماد الكلي على النفط كمصدر وحيد لدعم اقتصاد الدولة هو من الأمور التي لا تؤدي إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، بسبب التذبذب في أسعار النفط, مما دعا إلى إيجاد البدائل.

وبالتالي فإن الاستفادة من النفط لتنميـــة القطاعـــات الاقتصـــادية شـــيءٌ ضروري ومهم بحيث تساهم هذه الأنشطة في تنمية وتطور اقتصاد الدولة متغلبة على العراقيل والمشكلات التي تقف في طريقها بقصد تنويـــع مصـــادر الـــدخل الأخرى مثل السياحة والثروات البحرية، والتركيز على الصناعات ذات العلاقـــة بالقطاع النفطي, وتنميتها واختيار المواقع الملائمة بمـــا يســـمح لهـــا بـــالتطور والمساهمة بشكل فعال في الأسواق الداخلية والخارجية.

(2) شكري محمد غانم، النفط، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص735.

(3) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرين عامـــاً، مرجع سابق، ص1.

(4) صبحي قنوص وآخرون، المرجع السابق نفسه، ص259.

الفصـل الثالث:

التوزع المكاني للصناعة والخصائص المكانية لانتشارها في ليبيـــــا

أولاً:ـ توزيع الاستثمارات الصناعية حسب المناطق المختلفة

1. الإنفاق الاستثماري والسياسات الاستراتيجية في قطاع الصناعة: لابد للدول النامية في أثناء اهتمامها بالتنمية الصناعية من التركيز على صناعة أدوات الإنتاج، بالإضافة إلى إنتاج البضائع والسلع الاستهلاكية مع استخدام التكنولوجيات المختلفة من أجل تحسين ورفع مستوى العمالة المحلية.

وكل ذلك تتحكم فيه عدة عوامل منها الموارد الطبيعية "المواد الخام" وكذلك رأس المال المستثمر في هذا القطاع، حيث إن الاعتماد على الخارج من حيث المواد الخام، ورأس المال، وكذلك الخبرة الفنية "العمالة" والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تحول هذه الدول إلى أسواق لتصريف منتجات الدول الصناعية الكبرى، كل ذلك يجعل من القطاع الصناعي الإنتاجي ضعيفاً وقابلاً للانهيار في ظل هذه الظروف بالنسبة للدول النامية[1].

وبالنظر إلى مصطلح استثمار هنا فالمقصود فيه هو توجيه الإنفاق على النشاط الصناعي الإنتاجي الذي يحقق عائدات تزيد على تكاليف هذا النشاط بقدر الإمكان بدلاً من الإنفاق على أوجه الاستهلاك، وهذه العملية مفيدة في تنمية الاقتصاد بصفة عامة سواء أكان ذلك عن طريق صناعات القطاع العام أم القطاع الفردي والتشاركي.

وعند اتخاذ قرار الاستثمار في المجال الصناعي هناك عدة خطوات وأساليب يجب مراعاتها أهمها ما يلي[2]:

---

(1) كاظم عكاب، إستراتيجية التطور الاقتصادي والتحولات الاجتماعية في البلدان النامية، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (3)، مطابع الدار الجماهيرية، مصراتة، سبتمبر (أيلول)، 1992م، ص78-85.

(2) محمود الزقلعي، عبد السلام الرقيعي، الاستثمار التكاملي بين الجماهيرية العظمى وجمهورية السودان، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (5)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، سبتمبر (أيلول)، 1993م، ص132-133.

أ – تثبيت الفرص الاستثمارية وفقاً للعائد الصافي ومدى القبول الاجتماعي واستمرارية المشروع وتطوره وتوسعه.

ب – مدى التحسن في المستوى الفني والتقني للإنتاج الصناعي فكلما زاد هذا المستوى ازداد الاستثمار وازدادت كفاءته.

ج – الزيادة في مستوى الدخل والإنتاج الصناعي وبالتالي زيادة المدخرات وهذا بدوره يشجع على الاستثمار.

د – المقارنة بين سعر الخصم السائد (والمتمثل في رأس المال والاحتياطيات والودائع والقروض والتسهيلات من المصارف)، والعائد على الاستثمار.

وبهذا فإن اجتماع هذه العوامل مع اعتبار للأهداف المحققة على المدى القصير والبعيد، والتنبؤ بحجم الاستثمار والمستوى التقني المطلوب، كل ذلك يؤدي إلى نتائج إيجابية وترحيب بالاستثمار في المجال الصناعي بشكل أكبر وأسرع.

ولتحقيق الأهداف ضمن الاستراتيجيات والسياسات السابقة الذكر في خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، وبعد ذلك في ميزانيات التحول بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوسيع الإنتاجية، وإحداث تغيرات في بنية الاقتصاد الوطني للحد على الأقل من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية، فقد خصصت نسبة من الاستثمارات للقطاع الصناعي نظراً لما له من أهمية كبيرة في دعم العديد من القطاعات الأخرى داخل المجتمع.

ولقد شهد الاستثمار المحلي في القطاعات الاقتصادية المختلفة بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م نموًّا مضطرداً، حيث استغلت معظم المدخرات الناتجة عن تصدير النفط للاستثمار في قطاع الزراعة والصناعة، وخلق بنية أساسية متينة نوعاً ما في قطاع الخدمات العامة والصناعات الأساسية.

ومن الاستراتيجيات والسياسات الاستثمارية تم توقع تحقيق بعض الأهداف، والتي من بينها تحقيق نمو في الدخل القومي الحقيقي يفوق النمو في عدد السكان، وبالتالي تحقيق أعلى دخل للفرد، إضافة إلى تنويع مصادر الدخل بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد قابل للنفاذ وهو النفط، وكذلك التطلع إلى

توفير فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية وتطويرها، بالإضافة إلى محاولة الرفع من كفاءة الخدمات العامة والصناعات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ولقد حظي قطاع الصناعة بمرتبة متقدمة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى من حيث الإنفاق الاستثماري على هذا القطاع للفترة بين 1970-1992م إذ أنفق عليه حوالي 14%[1] من هذه الاستثمارات، وكان إجمالي الإنفاق الاستثماري للفترة بين 1970-1997م للهيكل الاقتصادي حوالي (21565.5) مليون دينار، كان نصيب القطاع العام منها نحو (17899.4) مليون دينار بنسبة 88.1%، بينما كانت قيمة الاستثمارات للقطاع الخاص نحو (3666.1) مليون دينار بنسبة 11.9%[2].

2. **الإقراض الصناعي:** وفي هذا الصدد يجب ألّا نتجاهل دور المؤسسات التي أنشأتها الدولة للاستثمار في قطاع الصناعة منذ بداياتها في ليبيا، حيث تمثلت هذه المؤسسات في المصارف التجارية، والمصرف العقاري الصناعي، والمؤسسة العامة للتصنيع، ومؤسسة التنمية الصناعية، ومصرف التنمية.

وعموماً فإن القروض الصناعية حتى سنة 1970م لم تكن تتوافق مع أهداف التنمية الصناعية حيث لم تتجاوز قيمتها 8% من إجمالي القروض، وذلك مقابل 39% كقروض تجارية[3]، ويرجع ذلك إلى أن معظم المستثمرين في قطاع الصناعة قبل تلك الفترة ينتمون إلى القطاع الخاص، فخوف هذا القطاع من المخاطرة وكذلك قصر أجل القروض الممنوحة في تلك الفترة أدى إلى عزوف المستثمرين وتخوفهم منها؛ وهذا من الأمور التي دعت الدولة إلى التدخل في هذا القطاع وبقوة بعد ذلك كقطاع عام.

---

(1) صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 30 عاماً 69 ــ 99، مرجع سابق، ص253.

(2) المرجع السابق، ص255.

(3) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص232.

جدول رقم (5)

التوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة من مؤسسة التنمية الصناعية

في السنوات 1963-1965م. **(القيمة بالدينار الليبي)**

المحافظة	عدد القروض	قيمة القروض	النسبة المئوية
طرابلس	18	165,250	33
بنغازي	07	210,050	43
الزاوية	01	80,000	16
الخمس	01	18,000	4
درنة	02	4,500	1
الجبل الأخضر	01	16,000	3
سبها	01	0,400	0
المجموع	31	494,100	%100

المصدر:محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مصدر سابق، ص 238.

وإذا ما نظرنا إلى التوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة من مؤسسة التنمية الصناعية قبل الثورة كما في الجدول السابق، فإننا نلاحظ أن أكبر نسبة كانت تتركز في مدينتي طرابلس وبنغازي، حيث استأثرت مدينة بنغازي على 43% من قيمة هذه القروض، بينما وصلت نسبتها في طرابلس إلى 33% ثم جاءت في المرتبة الثالثة مدينة الزاوية بنسبة 16%، ثم مدينة الخمس بنسبة 4%، ثم منطقة الجبل الأخضر بنسبة 3%، ثم مدينة درنة بنسبة 1%، فمنطقة سبها بقيمة لا تذكر أي حوالي 400 دينار فقط[1]، وكان توزيع هذه القروض بين الصناعات بشكل غير متوازن، حيث حصلت الصناعات الغذائية وصناعة النسيج على حوالي 60% من مجموع هذه القروض، بينما جاءت الصناعات المعدنية في المرتبة الثانية من حيت قيمة هذه القروض بحوالي 17,4%، ثم صناعة مواد

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص238.

البناء بنسبة 13,5%، وذلك راجع إلى ارتفاع نسبة الطلب على السلع الاستهلاكية في تلك الفترة التي صاحبت ظهور النفط وأثره على الحياة العامة في البلاد، والجدول التالي يوضح توزيع هذه القروض على الصناعات المختلفة:

جدول رقم (6)

توزيع القروض الممنوحة من مؤسسة التنمية الصناعية على الصناعات المختلفة في السنوات 1963-1965م.

المجموعة الصناعية	عدد القروض	قيمة القروض	النسبة المئوية
الصناعات الغذائية والمشروبات الغازية	6	148,000	29,9
النسيج	3	148,000	29,9
الأخشاب والنجارة	8	8,050	1,6
الكيماويات	4	36,500	7,5
مواد البناء	5	66,500	13,5
الصناعات المعدنية	3	86,050	17,4
الصناعات التقليدية والحرفية	2	1,100	0,2
المجموع	**31**	**494,200**	**% 100**

المصدر: محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مصدر سابق، ص237.

أما في الفترة التي تلت قيام ثورة الفاتح فقد زادت قيمة القروض الصناعية مع زيادة آجالها، وقد نالت الصناعات الغذائية نصيباً كبيراً من هذه القروض وصل إلى 89% من مجموع القروض سنة 1984م عن طريق المصرف العقاري الصناعي، وهذه من النقاط السلبية التي سجلت على سياسة منح هذه القروض، إضافة إلى أن توزيع القروض الجغرافي بين المناطق لم يكن عادلاً، حيث إن ما نسبته 45% من قيمة هذه القروض كان لمنطقة طرابلس و16%[1] للزاوية مما زاد من التفاوت بين أقاليم البلاد.

(1) المرجع السابق نفسه، ص245.

وكل ذلك راجع إلى أن التركيز في البداية بعد قيام الثورة كان على محاولة الاكتفاء الذاتي من الصناعات الغذائية، نظراً لما لها من أهمية للمجتمع في بداية الأمر، إضافة إلى سهولة الاستثمار في مثل هذا النوع من الصناعات، والتي تعد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة مقارنة بالصناعات الكبيرة والاستراتيجية، كما أن سوء التوزيع الجغرافي لهذه القروض بين المناطق كان نتيجة لتوافر البنى التحتية نوعاً ما في هذه المناطق، إضافة إلى وجود السوق المناسبة لتصريف المنتجات الصناعية بها، نظراً لتركز السكان في هذه المناطق، وعليه فإن قرار الاستثمار في هذه المناطق كان أفضل من غيرها في تلك الفترة.

وخلال الفترة 1987/81م أقرض مصرف التنمية ما قيمته (16) مليون دينار موزعة على 253 مصنعاً في جميع بلديات الجماهيرية، وأيضاً استأثرت الصناعات الغذائية وصناعة البلاستيك والنسيج على ما يقارب من 65%[1] من مجموع قيمة القروض، وكانت هذه الاستثمارات موجهة إلى الصناعات الصغيرة والاستهلاكية، وهذا أيضاً من الأمور التي أثرت على التنمية الصناعية لاحقاً في البلاد، وأدت إلى نتائج سلبية في تنمية وتطور الصناعات الإنتاجية، مما يدلل بشكل واضح على صدق فرضية الدراسة الأولى، والتي تشير إلى العلاقة بين مدى نجاح عملية الانتشار الصناعي في البلاد وبين طبيعة اختيار أنواع الصناعات ودعمها للرقي بها بشكل متوازن دون التركيز على الصناعات الصغيرة.

وفيما يتعلق بالقروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب نوع الصناعات خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م فإن الجدول التالي يوضح مدى التذبذب والتركيز على الصناعات الاستهلاكية والصناعات الصغرى دون غيرها كما يلي:

(1) المرجع السابق نفسه، ص248

جدول رقم (7)
القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب نوع الصناعات
للفترة من 1990 – 2005م

(بآلاف الدنانير)

البيان السنة/	صناعات غذائية	صناعة مواد بناء	صناعات كيماوية ولدائن	صناعات معدنية	صناعة المنسوجات	صناعة الأثاث	خدمات صناعية	صناعات أخرى	المجموع
1990	1296.2	250.0	548.0	1208.0	67.0	314.3	110.0	211.6	4005.1
1995	50.0	301.1	-	-	350.4	-	501.0	288.0	1490.5
2000	4150.7	2445.5	5008.0	4024.2	344.2	814.4	2526.3	1408.7	20721.8
2001	4794.8	2053.3	6693.7	1862.2	1271.4	730.5	5456.6	8841.7	31704.2
2002	7368.6	5113.8	18763.3	10023.7	228.7	270.1	17116.1	10282.3	69166.6
2003	16729.0	10865.0	13695.8	10053.2	844.7	1130.1	16707.6	7800.3	77825.7
2004	11154.5	6543.1	4059.0	2185.5	233.9	306.7	7147.3	4392.8	36022.8
2005	10778.3	18604.1	8569.0	3240.9	173.9	8377.6	196685.7	7978.5	254408.0

المصدر/ مصرف ليبيا المركـزي، إدارة البحـوث والإحصـاء، النشـرة الاقتصـادية، مصـدر سـابق، جدول رقم (22).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة القـروض الممنوحـة لمختلـف الصناعات في سنة 1990م بلغ 4005.1 ألف دينار من مصرف التنميـة كـان النصيب الأوفر للصناعات الغذائية تلتها الصـناعات المعدنيـة ثـم الصـناعات الكيماوية واللدائن، وفي سنة 1995م انخفضت هذه القروض لتصل إلى 1490.5 ألف دينار وكانت أكبر القيم للخدمات الصناعية، ثم لصـناعة المنسـوجات، ثـم لصناعات مواد البناء، ومن الصناعات التي لم تُمنح قروض في تلك السنة هـي الصناعات الكيماوية واللدائن والصناعات المعدنية وصناعة الأثاث، وفـي سـنة 2000م ارتفعت قيمة هذه القروض لتصل جملة إلـى 20721.8 ألـف دينـار تصدرت الصناعات الكيماوية واللدائن هذه القيم تلتها الصـناعات الغذائيـة ثـم المعدنية وبعد ذلك بدأت تتصاعد هذه القروض إلى أن وصلت قِمّتها سنة 2003م حيث بلغت في جميع الصناعات نحو 77825.7 ألف دينار وكانت النسبة الأكبـر فيها للصناعات الغذائية، وفي سنة 2004م انخفضت هذه القروض من مصـرف

التنمية لجميع أنواع الصناعات لتصل إلى 36022.8 ألف دينار ولازالت الصناعات الغذائية تتصدر قائمة هذه القروض.

أما في سنة 2005م فقد زادت هذه القروض لمختلف الصناعات لتصل إلى 254408.0 ألف دينار، كان للخدمات الصناعية النصيب الأكبر فيها، ثم لصناعة مواد البناء وصناعة الأثاث والصناعات الأخرى المختلفة على التوالي، وربما يرجع السبب في هذا الارتفاع هو الانفتاح على المستثمرين الأجانب وتشجيع الصناعات الفردية وصناعات القطاع التشاركي لتدعيم قطاع الصناعة وفتح أفاق جديدة له لتفادي المشاكل السابقة كاستراتيجيات جديدة للخوض في هذا المجال.

كما أنه لا يفوتنا هنا الإشارة إلى التسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية الممنوحة من المصارف التجارية لقطاع الصناعة والمعادن والذي بلغت في سنة 2004م كتسهيلات نقدية نحو 280013 ألف دينار، بينما بلغت التسهيلات غير النقدية نحو 85192 ألف دينار[1]، ونتيجة لما تم استثماره في جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفط، فقد ارتفعت مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي من 36.9% سنة 1970م إلى نحو 77.1% سنة 1997م، وبالمقابل انخفضت مساهمة النفط في هذا الناتج من 63.1% سنة 1970م إلى نحو 22.9% سنة 1997م، حيث زادت مساهمة النشاط الصناعي من 1.7% إلى 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، وبناء على ذلك يمكن أن نلاحظ التذبذب في قيمة الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة خلال فترات مختلفة من بداية الثورة وحتى الوقت الحاضر نتيجة للتذبذب في الإنفاق على هذا القطاع والذي سيتم تفسيره في أثناء تحليل الجدول التالي:

---

(1) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مصدر سابق، جدول رقم (12).

(2) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرين عاماً، مصدر سابق، ص10.

جدول رقم (8)

الإنفاق الاستثماري في قطاع الصناعة وتطور قيمة الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة خلال الفترة من 1970-2004م (بالمليون دينار)

السنة	الإنفاق الاستثماري	صافي قيمة الإنتاج	إجمالي القيمة المضافة
1970	15	17.5	15.7
1975	100	38.6	49.7
1980	583.2	150.1	103.8
1985	284.7	424.6	365.0
1990	9.8	227.9	573.5
1999	653	953.8	944.0
2001	1036.4	955.7	620.8
2003	640.1	1083.8	403.0
2004	719.9	1064.2	-

المصدر: ـ صبحي قنوص وآخرون، مرجع سابق، ص318.

ـ وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية 1971م، ص2-7.

ـ أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، 1975م، ص2-7.

ـ أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، 1980م، ص2-7.

ـ مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي (35)، السنة المالية 91/90م، ص46.

ـ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الأمم المتحدة، نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية، العدد الأول، 1993م، ص12.

ـ اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقرير مفصل عن النشاط الصناعي للشركات التابعة لقطاع الصناعة والمعادن، 1999م، ص (ب).

ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي لعام 2001م، ص (د).

ـ الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، قطاع الإحصاء والتعداد، نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، 2003م، ص (و . ز . ح).

ـ اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، بيانات حول المؤشرات الإنتاجية والسلع الصناعية والاستثمار وتوسيع قاعدة الملكية للعرض على بعثة صندوق النقد الدولي خلال المشاورات التي عقدت من 30/11-2005/12/14م، ص3- 7.

من خلال الجدول السابق والذي تم تجميعه مــن العديــد مــن المصــادر والتقارير والنشرات، وذلك لعدم وجود تعدادات متتالية فــي الفتــرات الســابقة باستثناء المسح الصناعي للصناعات التحويلية في ليبيا الذي قام به مركز البحوث الصناعية عام1971م، وأول تعداد صناعي لسنة 2001م، والذي شــمل جميــع الصناعات بالقطاعين العام والخاص، والذي نفذته الهيئــة الوطنيــة للمعلومــات والتوثيق لكافة شعبيات الجماهيرية.

وعليه فقد تم النظر إلى قطاع الصناعة بعد قيــام الثــورة، وتخصــيص الاستثمارات المناسبة له، فقد بلغت هذه الاستثمارات سنة 1970م نحو 15 مليون دينار زادت بعد خمس سنوات إلى 100 مليون دينار، ثم تطور حجــم الإنفــاق الاستثماري سنة 1980م إلى 583.2 مليون دينار، وهي نسبة كبيرة مقارنة بقيمة الإنتاج في تلك الفترة، ويرجع ذلك إلى التوسع في إنشاء المشروعات الصــناعية وإن أغلبها كان في تلك الفترة تحت الإنشاء، ولا تزال الاستثمارات في بــدايتها، إضافة إلى أن العملية الصناعية تحتاج إلى فترة مــن الــزمن لتحقيــق العائــد المستهدف منها.

ولقد تراجعت قيمة الإنفاق الاستثماري في الفترات اللاحقة إلى أن وصلت في سنة 1990م أدناها وهي 9.8 مليون دينار، وهذا راجع إلى الظــروف التــي مرت بها البلاد في تلك الفترة من انخفاض في أسعار النفط، وهو الممول الرئيس للقطاعات كافة، وأي تغيير يطرأ على هذا الممول يؤثر على القطاعات الأخــرى ما دام هو المصدر الرئيس للدخل في البلاد، وعليه فإن محاولة استقلالية الأنشطة الاقتصادية واعتمادها على نفسها في التمويل وتحقيق دخل قومي من الأمور التي يجب أن تهتم بها جميع الدول النامية المعتمدة على هذا المصدر غيــر المتجــدد، إضافة إلى ظروف الحصار الظالم والحظر على التقنيــات الحديثــة، والحظــر الجوي من قبل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، كل هذه العوامل أثرت على مردود الأنشطة الاقتصادية بما فيها الصناعة.

وفي الفترة بعد منتصف التسعينيات تغيرت الأمــور وتحســنت أوضـــاع الأسعار العالمية للنفط، وتم علاج معظم المشاكل مع الدول الغربية فزادت قيمـــة الاستثمارات في مختلف القطاعات ومنها الصناعة، حيث بلغت سنة 1999م نحو 653 مليون دينار، مما ترتب عليه زيادة في قيمة الإنتـــاج الصـــناعي والقيمـــة المضافة، كما بلغت هذه الاستثمارات حسب النتائج النهائيـــة للتعـــداد الصـــناعي 2001م حوالي 1036.4 مليون دينار للقطاعين العام والخاص، ممـــا أدى إلـــى ارتفاع قيمة الإنتاج في مختلف الصناعات للسنوات التي تلتها، حيث وصلت قمّتها في سنة 2003م، إلا أن انخفاض الإنفاق الاســـتثماري ســـنة 2003م أدى إلـــى الانخفاض في قيمة الإنتاج في السنة التي تلتها.

كما شهد الإنفاق الاستثماري انخفاضاً بعد ذلك من 327.8مليـــون دينـــار ليبي سنة 2005م إلى 2.7مليون دينار سنة 2006م[1]، وكل ذلك يؤدي إلى خلق صعوبات وعقبات أمام التنمية الصناعية في البلاد، وهذا التذبذب في الإنفاق هـــو الذي يؤدي إلى تذبذب في قيمة الإنتاج الصناعي والقيمة المضـــافة، فكلمـــا زاد الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع كلما ترتب عليه زيادة في قيمة الإنتاج والقيمة المضافة، كما أن عدم الإنفاق على الصناعات الإنتاجية الاستراتيجية يزيـــد مـــن تدني قيمة الإنتاج الصناعي ويجعله تابعاً للسلع والصناعات الأجنبية.

ومن حيث التوزيع الجغرافي للإنفاق على قطاع الصناعة بين الشـــعبيات المختلفة في البلاد حسب التعداد الصناعي لسنة 2001م فقـــد اســـتأثرت شـــعبية طرابلس بالمرتبة الأولى تلتها شعبية مصراتة ثم شعبية النقاط الخمس ثم شـــعبية بنغازي وشعبية المرقب وجاءت شعبية غات في نهاية ترتيب الشعبيات من حيث الإنفاق على هذا القطاع، وكل ذلك يؤدي إلى تركز الصناعة بدلاً من انتشـــارها في الأقاليم الأخرى، مما يترتب عليه عدم الموازنة في توزيع هـــذه الصـــناعات على مختلف الأقاليم في البلاد لاحقاً كما تطمح السياسات المختلفة.

(1) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، مسح عام لواقع القطـــاع خـــلال الفتـــرة 2002-2006م، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراتة،2007م، ملخص إجماليات جدول رقم (1).

وهذا التوزيع غير المتوازن في الإنفاق على الصناعة يؤدي إلى تركزها في مناطق دون أخرى، ويضفي خصائص مكانية تختلف بين كل إقليم وآخر حسب نوع الصناعة التي قامت في هذه المناطق، فكلما تركزت الصناعة في إقليم معين من البلاد ترتب على ذلك خصائص مكانية لهذا الإقليم تختلف عن غيره من حيث استعمالات الأرض، وكذلك على بيئة هذا الإقليم، إضافة إلى أثر الصناعة على القطاعات الأخرى، والتي من أهمها الزراعة و السياحة، فكلما اختار المستثمر هذه المناطق نظراً لتوافر عوامل التوطن الصناعي بها، كلما كان ذلك سبب في تركز الصناعة بها، وزاد الأثر على النشاط السياحي والزراعي والبيئي، وأيضاً التركيبة الاقتصادية للسكان، إضافة إلى الإشكاليات التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك من هجرة إلى هذه المناطق بحثاً عن العمل وترك المناطق الأخرى الزراعية والرعوية، وما يترتب على ذلك من إشكاليات في المناطق المهاجر منها و كذلك المهاجر إليها.

ثانياً:- توزيع القوى العاملة الصناعية حسب المناطق المختلفة

1. نظرة عامة عن تطور القوى العاملة في قطاع الصناعة وتوزيعها الجغرافي:

لقد تعرضنا في الفصل الأول إلى أهم المؤشرات التي ساهمت في تخلف قطاع الصناعة في ليبيا عبر الفترات التاريخية المختلفة، والتي من بينها نقص الأيدي العاملة الفنية الوطنية، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى مثل التخلف، والجهل السائد، والاستعمار الأجنبي، إضافة إلى ضيق السوق المحلية، وقلة المواد الخام، وعدم وجود استراتيجيات مستقبلية لجميع القطاعات الاقتصادية في البلاد، وخاصة قبل قيام ثورة الفاتح من سبتمبر.

وعليه فقد ركزت الثورة منذ قيامها على هذه المؤشرات وخاصة تدريب وتأهيل العنصر الوطني لكي يصبح فاعلاً في هذا القطاع، وقادراً على تحمل المسؤولية لإكمال مسيرة الإنتاج والتنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وإذا ما نظرنا إلى عدد العمال وأصحاب الحرف الصناعية عبر الفترات التاريخية نجد أنهم كانوا يمثلون حوالي 5239 عاملاً[1] سنة 1938م، منهم 1939 إيطاليًّا والباقي ليبيون مع بعض الجنسيات الأخرى غير الطليان، وكان يتوزع هؤلاء في أربع مناطق رئيسة من ليبيا وهي طرابلس أكبر المدن الليبية بنحو 3061 عاملاً منهم 1161 عاملاً إيطاليا، والباقي ليبيون مع بعض الجنسيات الأخرى، وذلك نتيجة للأهمية السياسية لهذه المدينة في تلك الفترة كمركز رئيس للإدارة والتجارة وارتفاع عدد سكانها، كما أن لوجود المزارع الإيطالية والاستيطان الإيطالي الكبير فيها دوراً في ارتفاع هذا العدد، حيث بلغ عدد الجالية الإيطالية بمدينة طرابلس في تلك الفترة حوالي 70.000 نسمة من إجمالي 110.000 نسمة سنة 1941م[2].

أما التركز الثاني للقوى العاملة في تلك الفترة فكان في مدينة بنغازي، حيث بلغ عدد أصحاب الحرف الصناعية نحو 1227 عاملاً منهم 527 إيطاليًّا والباقي ليبيون مع بعض الجنسيات الأخرى، وهذا التركز يدل على أهمية مدينة بنغازي في المنطقة الشرقية من البلاد، حيث تمثل أكبر تركز سكاني بعد مدينة طرابلس.

وتأتي مدينة مصراتة في المرتبة الثالثة من حيث تركز القوى العاملة الصناعية في تلك الفترة، حيث وصل عدد أصحاب الحرف الصناعية إلى نحو 590 عاملاً منهم 90 عاملاً إيطالياً، أما التركز الرابع فكان في مدينة درنة، حيث وصل عدد العاملين في قطاع الصناعة سنة 1938م إلى نحو 361 عاملاً منهم 161 عاملاً إيطالياً.

وبناء على ما سبق فإن نسبة الإيطاليين وصلت في تلك الفترة بين أصحاب الحرف الصناعية إلى حوالي 37%. كما أن نسبة القوى العاملة المتركزة في مدينة طرابلس كانت أعلى النسب وهي 58.4% تلتها مدينة بنغازي

---

(1) محمد الشركسي، مرجع سابق، ص43.

(2) تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مرجع سابق، ص17.

بنسبة 23.4% ثم مدينة مصراتة ودرنة على التوالي بنسبة 11.3%، 6.9%، والسبب في هذا التركز في هذه الأقطاب أن الصناعة انتشرت جنباً إلى جنب مع تركز السكان في المناطق الساحلية السهلية والمناطق التي استوطنها الإيطاليون ووطنوا فيها جاليتهم.

ونتيجة لعملية الإحصاء التي أجريت في سنة 1956م من قبل بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير فإن القوى العاملة الصناعية في ليبيا بلغت حوالي 14504 عامل[1]، توزعت بين قطبي التركز طرابلس وبنغازي بنسب مئوية 79% في مدينة طرابلس و11% في مدينة بنغازي والباقي وهي 10% في المناطق الأخرى من البلاد، حيث وصل عدد العمال الصناعيين في مدينة طرابلس في تلك الفترة إلى 11493 عاملاً، بينما تركز في مدينة بنغازي حوالي 1631 عاملاً والباقي في المناطق الأخرى من البلاد.

ولقد اقترحت بعثة البنك الدولي على الحكومة في ذلك الوقت أن تعمل على التشجيع على نشر الصناعة قدر الإمكان بدلاً من تركزها في طرابلس وبنغازي أو في أقاليم معينة فقط من البلاد دون غيرها مع مراعاة اختيار المواقع المناسبة للصناعات والنهوض بها لتساهم في نمو الاقتصاد وتتجه به نحو التوازن، وهذا برهان على صدق الفرضية الثالثة لهذه الدراسة، والتي تقول بأن هناك علاقة بين اختيار الموقع المناسب للصناعة ومدى كفاءة سياسة الانتشار الصناعي في الأقاليم المختلفة من البلاد، لأن تركزها في أقاليم معينة وكذلك انتشارها بشكل عشوائي غير مدروس لا يحقق الهدف الذي تسعى إليه الدولة من أجل نمو اقتصادها بشكل متوازن بحيث لا يؤثر على الإنسان وبيئته، وكذلك على الصناعة نفسها.

ولقد بدأ يتطور عدد العمال الصناعيين بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر، حيث كان عددهم سنة 1970م حوالي 16723 عاملاً[2]، زاد هذا العدد في سنة

---

(1) نفس المرجع السابق، ص307.

(2) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا الصناعية، مرجع سابق، ص86.

1975م إلى نحو 32900 عامل[1]، زاد في سنة 1980م إلى 39321 عـــاملاً[2]، وتطور في سنة 1988م إلى 41931 عاملاً[3]، وفي سنة 2000م وصـــل عـــدد العاملين بقطاع الصناعة إلى 46147 عاملاً[4]، بينما بلغ إجمالي العـــاملين فـــي قطاع الصناعة والمعادن للصناعات الصغيرة والكبيرة حســـب النتـــائج النهائيـــة للتعداد الصناعي 2001م حوالي 99719 عاملاً[5].

2. التوزيع الجغرافي للقوى العاملة حسب المناطق والأقاليم المختلفة: لقد ذكرنا سابقاً أن الصناعة ارتبطت في تركزها مع توزيع السكان في المناطق السهلية الساحلية والتي تتوافر فيها عوامل قيامها، حيث تركزت في الأقاليم ذات الكثافة العالية للسكان، وعليه فإن معظم الاستراتيجيات التي سادت بعد قيام الثورة كانت تهدف إلى انتشار الصناعة وتوزيعها على معظم أقاليم البلاد بهدف نشر التنمية المكانية في معظم الأقاليم وتخفيف العبء على أقطاب التركز والتخفيف من المشاكل التي نجمت عن تركزها في هذه الأقطاب، إلا أن هذا الانتشار على الرغم من ظهوره بمساعدة الدولة عن طريق القطاع العام الذي كان مُهمشاً قبل الثورة، إلا أن هذا الانتشار لم يحقق الأهداف المرجوة منه نتيجة لعدة أسباب سوف نتطرق إليها لاحقاً عند الحديث عن المشاكل التي تعاني منها الصناعة في ليبيا.

وعليه فعلى الرغم من تحقيق نوع من الانتشار للصناعة ووصـــولها إلـــى بعض المناطق أوّل مرّة إلا أن تركزها زاد بشكل كبير في أقطاب النمو الرئيســـة في البلاد، وبالتالي فإن القوى العاملة الصناعية تركزت في هذه الأقطاب بشـــكل أكبر دون غيرها، ويمكن أن نلاحظ التوزيع الجغرافي للقوى العاملة وتطوره بعد قيام الثورة من خلال الجدول التالي:

(1) وزارة التخطيط، خطة التحول، 80/76م، مرجع سابق، ص271.

(2) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص258.

(3) صبحي قنوص وآخرون، مرجع سابق، ص319.

(4) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي، 2001م، ص87.

(5) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي، 2001م، مصدر سابق، ص15.

جدول رقم (9)

التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الصناعية حسب المناطق للفترة من 1970-1980م

المنطقة	عمالة صناعية لسنة 1970م/عامل	%	عمالة صناعية لسنة 1980م/عامل	%	الزيادة	نسبة الزيادة
طرابلس	9385	56.1	17754	45.0	8368	37,0
بنغازي	3390	20.3	6320	16.0	2930	13,0
الزاوية	956	5.7	2188	5.6	1232	5,4
العزيزية	599	3.6	1725	4.4	1126	5,0
الخمس	483	3.0	1481	3.8	998	4,4
مصراتة	433	2.6	1325	3.4	892	4,0
المرج	115	0.7	1214	3.1	1099	4,8
النقاط الخمس	311	1.8	1003	2.6	692	3,1
درنة	271	1.6	533	1.4	262	1,2
زليتن	209	1.2	778	2.0	569	2,5
المناطق الأخرى*	571	3.4	5000	12.7	4429	19,6
المجموع	**16723**	**100**	**39321**	**100**	**22597**	**%100**

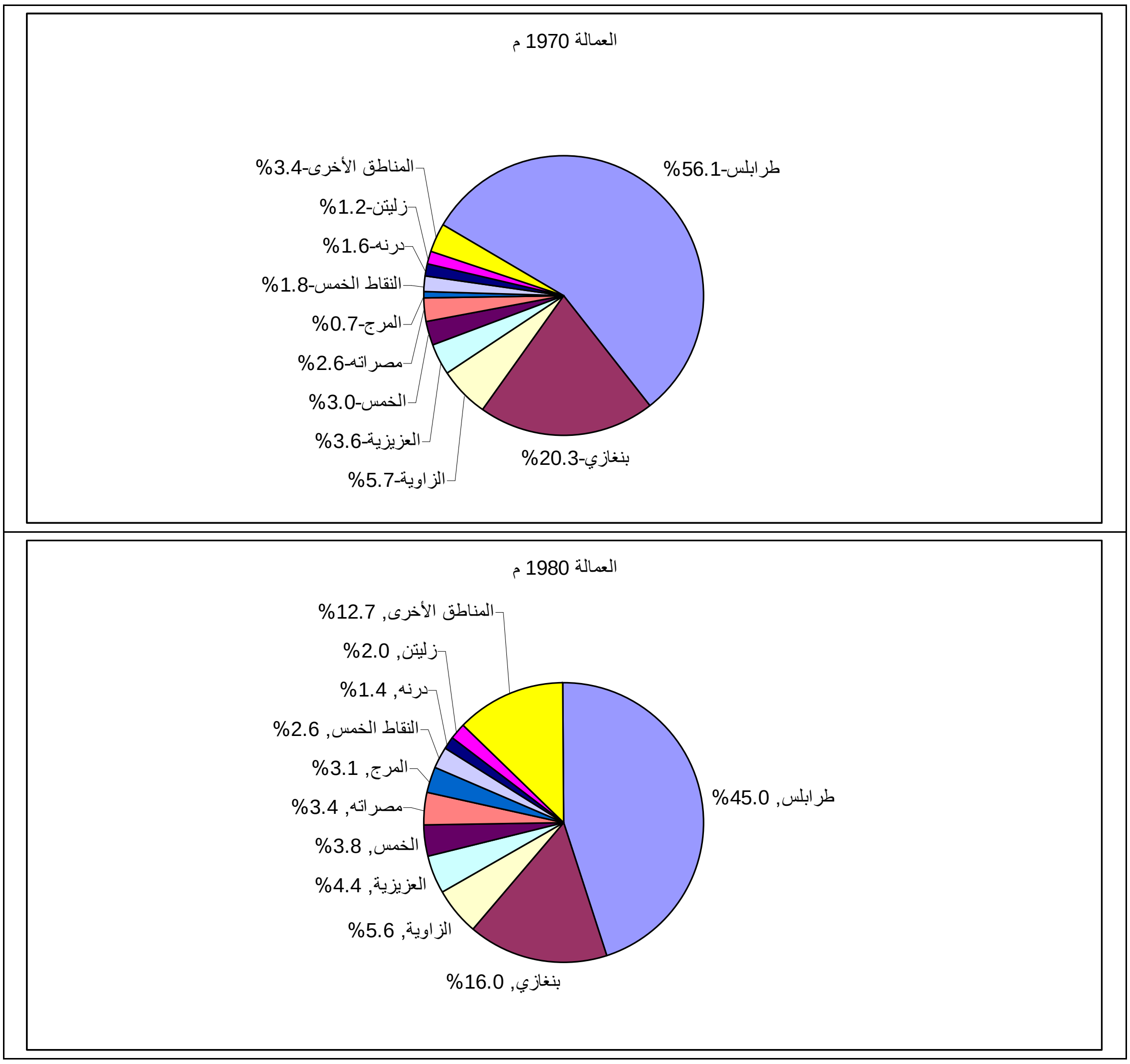
المصدر: ــ محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مصدر سابق، ص ص257-258.

* تشمل: غريان، سبها، البيضاء، إجدابيا، سرت، طبرق، الجفرة، ترهونة، أوباري، يفرن، غــدامس مرزق، الكفرة، سوف الجين، الشاطئ، تم اختصارها من قبل الباحث.

ــ النسبة المئوية من عمل الطالب.

شكل رقم (1)

التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الصناعية حسب المناطق للفترة من 1970-1980م



الشكل من إعداد الطالب استناداً إلى الجدول السابق رقم (9)

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين، يتبين لنا توزيع القوى العاملة الصناعية جغرافياً بين المناطق للفترة من 1970-1980م، حيث نلاحظ أن حوالي 76,4% تقريباً من هذه العمالة تتركز في مدينتي طرابلس وبنغازي سنة 1970م، ولقد وصلت في المناطق المحيطة بمدينة طرابلس في الإقليم الشمالي الغربي من البلاد إلى 17.9% لكل من الزاوية والعزيزية والخمس ومصراتة والنقاط الخمس وزليتن، أما في المنطقة الشرقية فلم تتجاوز 2,3% في كل من

المرج و درنة، وذلك راجع إلى تركز المنشآت الصناعية في تلك المناطق التـــي تتوافر بها سبل توطن الصناعة، والعوامل المناسبة لقيامها.

أما بقية المناطق الأخرى من البلاد فلم تزد نسبة القوى العاملة الصـــناعية لسنة 1970م عن 3.4% فقط على الرغم من التحذيرات التي ذكرت سابقاً والتي جاءت عن طريق دراسة بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1960م اقتراح على الحكومة لتشجيع الانتشار الصناعي وعدم تركيزه في أقطاب معينة.

وفي سنة 1980م حاولت الدولة أن توزع الصناعة في مختلف الأقاليم، بل وحتى المناطق النائية والتي لم تعرف الصناعة من قبل. ومع ذلك فقـد احتلـت مدينتا طرابلس وبنغازي الصدارة في تزايد أعداد القوى العاملة الصناعية، فقـد كانت نسبة العمالة الصناعية فيها في تلك الفترة نحو 61%، وعلى الرغم من أن هذه النسبة كبيرة إلا أنها إذا ما قورنت بنسبة سنة 1970م فإنها تدل على انتشار الصناعة في مناطق وأقاليم البلاد أكثر من قبل، حيث زادت هـذه النسـبة فـي المناطق والأقاليم الأخرى من 3.4% سنة 1970م إلى 12.7% سنة 1980م.

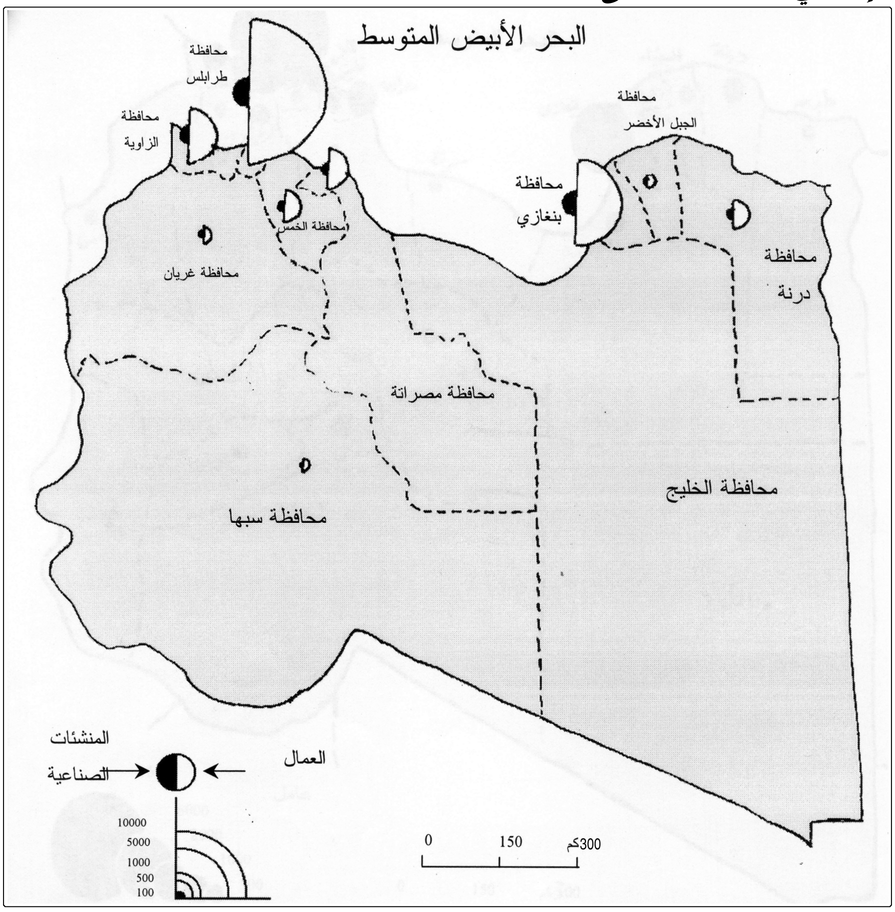
وعلى ذلك فإن قيام الصناعة خارج مدينتي طرابلس وبنغازي قـد حقـق نسباً أعلى من المتوسط العام لنمو الصناعة، فالعديد مـن المنـاطق كمصـراتة والخمس والمرج وسرت وغريان والبيضاء والعزيزية أصبحت معدلاتها مرتفعة وظهرت الصناعة في مناطق أخرى أوّل مرّة بعد الثورة مثل الكفـرة ومـرزق والشاطئ وأوباري.

ومن خلال هذا التوزيع للقـوى العاملـة الصـناعية فـي تلـك الفتـرة (1970–1980م) نستنتج أن النشاط الصناعي تركز في المناطق الشـمالية مـن البلاد، واستأثر شمال غرب البلاد على ثلاثة أربـاع العمالـة الصـناعية 75% وعلى ثلاثة أخماس المنشآت الصناعية 60%، أما الباقي فتركز في شمال شـرق البلاد، والخرائط التالية توضح التوطن الصناعي على أسـاس عـدد المنشـآت والعمالة الصناعية لسنة 1971م، والتوزيع الجغرافي للعمالـة الصـناعية فـي البلديات لسنة 1980م، هذه الخرائط تبين تركز الصناعة وانتشارها بين الأقـاليم

في تلك الفترات، وتدلل بشكل واضح على تركز الصناعة في أكبـــر التجمعـــات البشرية للبلاد نظراً لتوافر عوامل توطنها.

خارطة رقم (10)

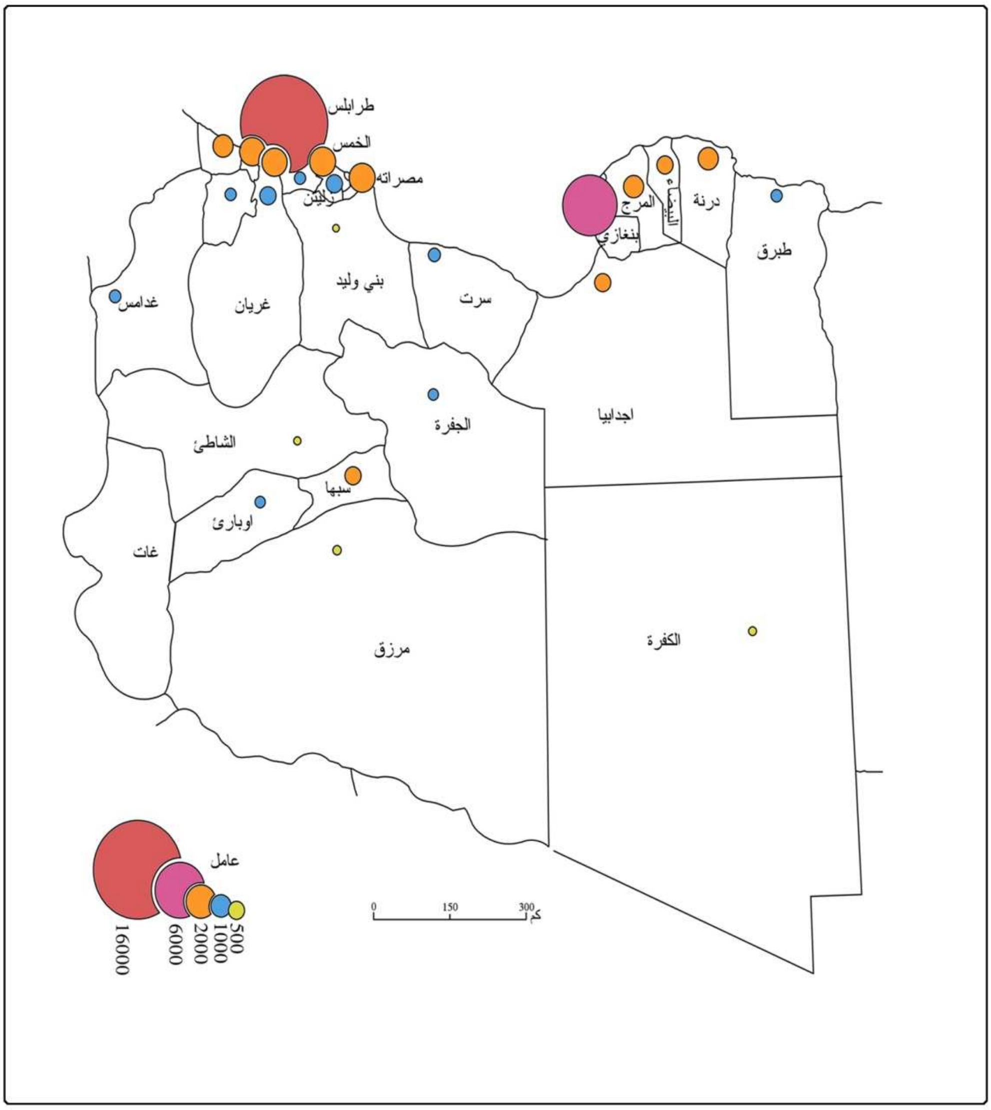
التوزيع الإقليمي للصناعات على أساس عدد المنشآت والعمالة الصناعية لسنة 1971م



المصدر: محمد المبروك المهدوى، جغرافية ليبيا الصناعية: دراسة في الهيكل والتوطن، مصـــدر سابق، ص75.

خارطة رقم (11)

التوزيع الجغرافي للعمالة الصناعية في البلديات لسنة 1980م



المصدر: محمد المبروك المهدي, جغرافية ليبيا البشرية، مصدر سابق، ص26.

لم تتغير الصورة كثيراً بالنسبة لتوزع القوى العاملة الصناعية بعد عام 1980م، فقد بينت نتائج التعداد الصناعي لسنة 2001م أن القوى العاملة الصناعية توزعت بشكل لا يختلف عن السابق كثيراً، حيث كان لأقطاب النمو الرئيسة في شمال البلاد النصيب الأكبر من هذه العمالة، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن معظم الصناعات التي تركزت في تلك المناطق تعتمد في مادتها الخام على الخامات المستوردة، وبالتالي كان ارتباطها بهذه المناطق الساحلية وهذا ما

أشارت إليه فرضية الدراسة الثانية والتي تشير إلى الارتباط الوثيق بين مدى كفاءة سياسة الانتشار الصناعي ومدى توفير مستلزماته، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (10)

التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الصناعية في ليبيا حسب الشعبيات لسنة 2001م

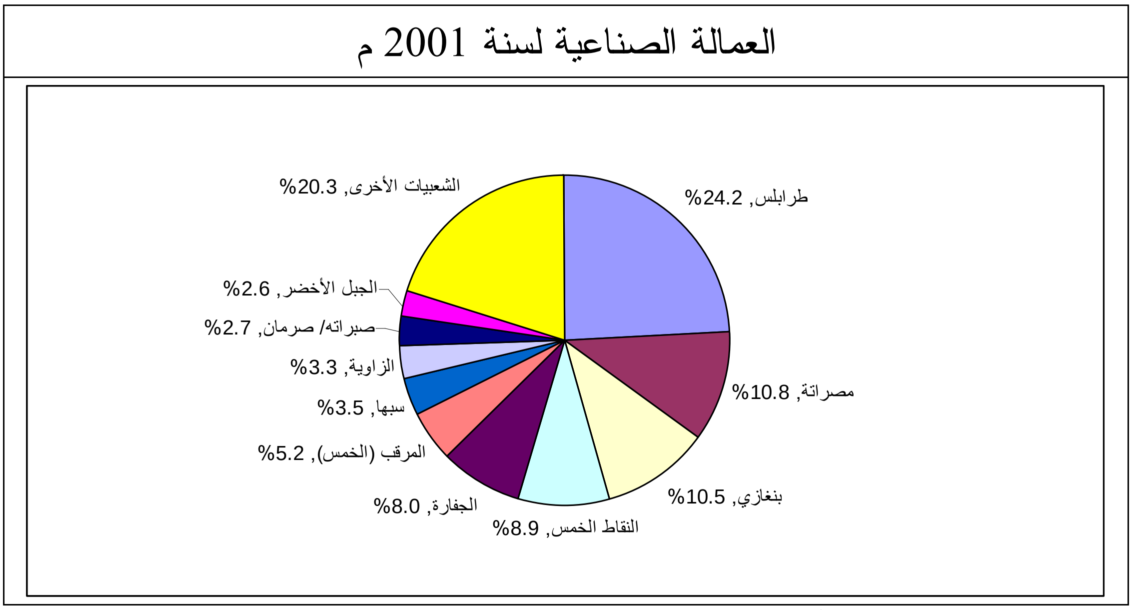
الشعبية	العمالة الصناعية لسنة 2001م/عامل	النسبة المئوية	الزيادة مقارنة مع سنة 1980م
طرابلس	24093	24.2	6339
مصراتة	10747	10.8	9422
بنغازي	10522	10.5	4202
النقاط الخمس	8874	8.9	7871
الجفارة	7952	8.0	–
المرقب (الخمس)	5213	5.2	2954
سبها	3452	3.5	2728
الزاوية	3301	3.3	1113
صبراته/ صرمان	2680	2.7	–
الجبل الأخضر	2643	2.6	–
الشعبيات الأخرى*	20242	20.3	15242
المجموع	**99719**	**%100**	**49871**

المصدر: تجميع الباحث استناداً إلى الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي، 2001م، ص16-19.

* وتشمل شعبيات البطنان ودرنة، القبة، المروج، إجدابيا، سرت، بني وليد، الجفرة، الكفرة، غريان، يفرن، جادو، نالوت، ترهونة مسلاته، وادي الشاطئ، مرزق، وادي الحياة، الحزام الأخضر، الواحات، مزدة، غدامس، غات.

شكل رقم (2)

التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الصناعية في ليبيا حسب الشعبيات لسنة 2001م



المصدر: عمل الطالب استناداً إلى الجدول السابق رقم (10)

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين، يتبين لنا التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الصناعية بين مختلف الشعبيات في ليبيا، ويجب أن نذكر هنا أن اختلاف التقسيمات الإدارية بين المناطق من فترة لأخرى كان من أهم العوائق التي يعاني منها الباحثون وحتى المخططون في البلاد، بحيث إن هذه التقسيمات لم تبقَ ثابتة بشكل دائم الأمر الذي لا يسهل للباحثين والمخططين التعرف والمقارنة بين الفترات المختلفة لأي قطاع أو نشاط اقتصادي في البلاد، فاختلاف هذه التقسيمات الإدارية من فترة لأخرى، واختلاف تسمياتها التي تشمل معها تغيراً في الحدود الإدارية لهذه المناطق يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الحصول على البيانات والإحصاءات والتعرف على مدى التنمية والتطور لمختلف القطاعات بين هذه المناطق والمقارنة بينها.

وعلى الرغم من ذلك فإن توزيع القوى العاملة الصناعية لا يزال مرتبطاً بالمناطق الشمالية من البلاد، حيث لا زالت شعبية طرابلس في المرتبة الأولى من حيث تركز الصناعات بها، وكذلك القوى العاملة الصناعية، إلا أن نسبتها

تراجعت بين سنة 1980م–2001م لتصل إلى 24.2% بدلاً من 45%، وهذا ربما يكون مؤشراً واضحاً على محاولة تطبيق العديد من السياسات لتوزيع الصناعة قدر الإمكان في المناطق الأخرى من البلاد، ويمكن أن نبرهن على صدق ذلك بالتعرف على توطن الصناعة وتركزها في شعبية طرابلس أكبر الشعبيات في البلاد من حيث عدد القوى العاملة والمنشآت الصناعية، وذلك بالتعرف على الأهمية الموقعية للصناعة في هذه الشعبية من خلال الجدول التالي باستخدام طريقة جون الكسندر لقياس التركز الصناعي في أي إقليم كما يلي:

جدول رقم (11)

قياس نسبة التركز الموقعي للصناعة في شعبية طرابلس بناء على عدد عمال الصناعة لسنة 2004م

نوع النشاط الصناعي	عمال الصناعة في شعبية طرابلس	العاملين بالصناعة في ليبيا	نسبة العاملين في طرابلس إلى العاملين في ليبيا	حصة شعبية طرابلس في مجموع العاملين بالصناعة	الأهمية الموقعية
الصناعات الغذائية	9581	19626	48.8	36.1	1.3
العزل والنسيج والجلود والأحذية	6000	13390	44.8	36.1	1.2
الورق والطباعة والأثاث والأخشاب	3650	6951	52.5	36.1	1.4
الصناعات الكيماوية واللدائن	2302	11432	20.1	36.1	0.5
صناعة الإسمنت ومواد البناء	757	7525	10.0	36.1	0.2
الصناعات المعدنية والهندسية والإلكترونية	13759	40795*	33.7	36.1	0.9
المجمــــــوع	36049	99719	–	–	–

* وتشمل أنشطة الصيانة والتصليح.

المصدر: عمل الطالب استناداً إلى:

ـ اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن بشعبية طرابلس، تقرير عن نشاط القطاع للفترة من 1/1 حتى 2004/12/31م، ص68.

ـ تطبيق طريقة جون الكسندر لقياس التركز الصناعي في أحمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985م، ص127– 129.

ـ ولتأكيد هذه الطريقة تم استخدام معادلة قياس التركز الصناعي التالية:

$$\frac{\text{عدد عمال صناعة ما بمنطقة ما}}{\text{عدد عمال الصناعات التحويلية بتلك المنطقة}} \div \frac{\text{عدد عمال تلك الصناعة في البلاد}}{\text{عدد عمال الصناعات التحويلية في البلاد}}$$

من خلال الجدول الذي يتضمن مؤشر القوى العاملة لمعرفة مدى تركـز وانتشار الصناعة في أكبر الشعبيات لسنة 2004م، حيث نلاحظ أن حوالي 50% من أنواع الأنشطة الصناعية قد حققت أهمية موقعية، وبالتالي تركزت في هـذه الشعبية أكثر من غيرها متمثلة في الصناعات الغذائية، وصناعة الغزل والنسـيج والجلود والأحذية، وكذلك صناعة الأثاث والورق والأخشاب، بينمـا لـم تحقـق الصناعات الكيماوية وصناعة الإسمنت ومواد البناء، وكذلك الصناعات المعدنيـة والهندسية والإلكترونية هذه الأهمية الموقعية، وذلك مؤشر آخر أيضاً على أنها قد تكون انتشرت في المناطق والشعبيات الأخرى بشكل أكبر.

وبالرجوع إلى الجدول السابق رقم (10) نلاحظ أن هناك شعبيات تصدرت القائمة في نسبة الزيادة لهذه العمالة في سنة 2001م، وهي شعبية مصراتة والتي تمثل أكبر الشعبيات في تزايد أعداد القوى العاملة في تلك الفترة، حيـث بلغـت 9422 عاملاً من 10747 عاملًا، بينما بلغت الزيادة في القوى العاملـة لشـعبية النقاط الخمس حوالي 7871 عاملاً لتحتل المرتبة الثانية بعد شعبية مصراتة فـي زيادة هذه العمالة، ثم شعبية طرابلس تلتها شعبية بنغازي، ثـم شـعبية المرقـب فشعبية سبها.

ومن الشعبيات التي تأتي في نهاية القائمة لأعداد القوى العاملة الصـناعية هي شعبيات غدامس 196 عاملاً، وغات 161 عاملاً، ثم شعبية مزدة 127 عاملاً في قطاع الصناعة، وربما يرجع السبب في ذلك إلى مواقع تلـك الشـعبيات، أو ندرة مستلزمات التوطن الصناعي في تلك المناطق، وهذا ما أشارت له فرضـية الدراسة الثانية التي تربط بين توزع الصناعة ومدى توافر مستلزماتها في الأقاليم المختلفة من البلاد، وكذلك إلى حد ما الفرضية الثالثة والتي تشير إلى العلاقة بين كفاءة توزع الصناعة واختيار المواقع لها بين الأقاليم المختلفة.

3. توزيع القوى العاملة حسب أبواب النشاط الصناعي: بعد التطرق إلى التوزيع الجغرافي للقوى العاملة الصناعية بين الشعبيات والمناطق في البلاد، يجب أن نشير إلى توزيع هذه العمالة حسب أبواب النشاط الصناعي لكي نتعرف

على ما إذا كانت هناك موازنة وتركيز على الصناعات الإنتاجية والاستراتيجية، أم أن الصناعات الاستهلاكية هي التي تطغى على هذه الأنواع. والجدول التالي يوضح توزيع العمالة الصناعية خلال فترات مختلفة حسب نوع الصناعة كما يلي:

جدول رقم (12)

توزيع القوى العاملة الصناعية في ليبيا حسب نوع الصناعة للفترة من 1970–2001م

نوع الصناعة	1970	%	1980	%	2001	%	الزيادة مقارنة مع سنة 1970
الصناعات الغذائية	8159	49.0	10504	26.7	19626	19.7	11467
الغزل والنسيج والجلود والأحذية	811	4.8	5776	14.7	17520	17.6	16709
الورق والطباعة والأثاث والأخشاب	2556	15.3	4980	12.7	6951	7.0	4395
الصناعات الكيماوية واللدائن	1010	6.0	5902	15.0	11432	11.5	10422
صناعة الإسمنت ومواد البناء	3198	19.1	6975	17.7	7525	7.5	4327
الصناعات المعدنية والهندسية والإلكترونية	956	5.7	4819	12.3	18287	18.3	17331
أخرى	33	0.1	365	0.9	*18378	18.4	18345
المجموع	**16723**	**%100**	**39321**	**%100**	**99719**	**%100**	**82996**

المصدر: تجميع الباحث استناداً إلى: * وتشمل أنشطة الصيانة والتصليح.

ــ محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مصدر سابق، ص255.

ــ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي لعام 2001م، مصدر سابق، ص ص20–21.

من خلال المؤشرات السابقة بالجدول نلاحظ مدى تطور أعداد القوى العاملة للأنواع المختلفة من الصناعات، فعلى الرغم من تأكيد معظم الاستراتيجيات بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر على عدم التركيز على الأنشطة الاستهلاكية والخدمية فقط، إلا أنها كانت هي المتصدرة للنسب الكبيرة من الاستثمارات، وبالتالي أعداد القوى العاملة الصناعية فيها كانت أكثر من غيرها.

وعلى الرغم من محاولات تحقيق التوازن بين الأنواع المختلفة والتركيز على الصناعات الاستراتيجية والإنتاجية، إلا أن ذلك لم يتحقق بالشكل المطلوب، فزادت هذه الأعداد في أنشطة الصيانة والتصليح التي شملت أعداداً كبيرة من

القوى العاملة، بينما تعرضت بعض الأنواع الأخرى إلى التراجع في نسبة أعداد القوى العاملة فيها بين الأنواع الأخرى مثل صناعة مواد البناء والأخشاب والأثاث بعضها الآخر كانت الزيادة فيها بسيطة جداً، وذلك مؤشر واضح على عدم التركيز على نشر مثل تلك الصناعات، أو ربما يرجع السبب في ذلك إلى عدم توافر عوامل قيامها في المناطق المختلفة من البلاد.

وعموماً فإن الزيادة في القوى العاملة الصناعية لا تعني بالضرورة زيادة في انتشار الصناعة وتوزيعها على أقاليم البلاد، وإنما أحياناً تكون مؤشراً إذا كانت هناك استراتيجية لقيام العديد من الصناعات في مناطق وأقاليم مختلفة.

وعليه فإنه من الخصائص المكانية لسياسة نشر الصناعة في البلاد، هو وجود القوى العاملة الصناعية في مناطق لم تكن الصناعة موجودة بها، وكذلك الزيادة في نسبة القوى العاملة في المناطق التي يزداد التركز والجذب الصناعي فيها، مما يغير من التركيبة الاقتصادية لسكان هذه المناطق والأقاليم في البلاد.

ثالثاً:ـ توزيـع المشاريع الصنـاعية

1. نبذة عامة عن المنشآت الصناعية وتطورها في ليبيا: نظراً لما للصناعة والتصنيع من أهمية كبيرة في المساهمة من أجل تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي المتوازن بغرض توفير الاحتياجات الأساسية من السلع الإنتاجية والاستهلاكية والوسيطة للسوق المحلي، وكذلك توفير الفائض من هذا الإنتاج للتصدير للأسواق الخارجية من أجل توفير مصدر جديد للدخل بديلٍ عن المصدر الوحيد في البلاد وهو النفط، فقد تم التركيز على هذا النشاط كغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في البلاد ودعمها وتشجيع القطاع الخاص والتشاركي للخوض في هذا المجال.

ولقد كانت الصناعة في ليبيا قبل الثورة كما ذكرنا سابقاً بسيطة ولا تذكر أهميتها نظراً للتخلف السائد في البلاد والاستعمار، وكذلك عدم توجيه الاستثمارات الكافية لهذا القطاع، كما أن سوء التنظيم والإدارة ونقص الأيدي

العاملة والمواد الخام وتفتت الوحدات الصناعية وصغر حجمها، والاعتماد الكلي على القطاع الخاص الضعيف، كل ذلك ساهم في تدني الإنتاج الصناعي وزيادة الاعتماد على الخارج في استيراد السلع المختلفة.

أما بعد قيام الثورة فقد تغيرت الموازين، حيث حظي قطاع الصناعة كغيره من القطاعات الأخرى بنصيب كبير من حيث توجيه الاستثمارات إلى هذا القطاع، فمعظم الخطط الإنمائية كان لهذا القطاع فيها نصيبٌ وافرٌ، نظراً لما له من أهمية في تنويع مصادر الدخل وتنمية القطاعات الأخرى، وعليه فقد تم التركيز على إنشاء المشروعات الصناعية العامة والتي رصد لها خلال الخمسة عشر سنة الأولى من عمر الثورة حوالي 18% من مجموع مخططات ميزانيات التحول، مما مكن من إقامة منشآت صناعية جديدة بلغ عددها خلال الفترة المذكورة نحو (280) مشروعاً صناعياً عاماً، كان للصناعات الغذائية فيها الحظ الأكبر، حيث بلغ عددها 81 مصنعاً[1]، ثم جاءت في المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت الصناعية الجديدة التابعة للقطاع العام الصناعات الكيماوية، ثم صناعة الغزل والنسيج، ثم الصناعات المعدنية فالإسمنت ومواد البناء وأخيراً صناعة الأخشاب والورق ومنتجاته، وبالنظر إلى طبيعة الاستثمارات في مجال الصناعة وتطويرها وخلق قاعدة أساسية لهذا القطاع فقد تم إنشاء المؤسسة الوطنية العامة للتصنيع، ومركز البحوث الصناعية كأحد الأجهزة التنفيذية المساعدة في مجال دراسة المشروعات الصناعية، كما تم تأسيس عدد من الشركات الصناعية من أجل التنسيق والتعاون في إدارة مجموعة من الشركات الصناعية وتذليل العديد من الصعوبات التي تقف أمام الإنتاج الصناعي.

ولقد زاد عدد المنشآت الصناعية في البلاد، حيث دخل الإنتاج حوالي 249 مصنعاً جديداً خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي من جملة 388 مصنعاً، تم إنشاؤها بعد الثورة للقطاع العام، وبعد تلك الفترة دخلت

---

(1) أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية في العام الخامس عشر لثورة الفاتح، 1970–1984م، فبراير (شباط)، 1985م، ص19–21.

الإنتاج بقية المصانع، والتي قدر عددها بنحو 74 مصنعاً للقطاع العام في نهاية التسعينيات[1].

ولقد حاولت الثورة اتباع سياسة نشر الصناعة في مختلف الأقاليم والمناطق الأقل تطوراً في البلاد سعياً منها إلى تخفيف العبء على أقطاب النمو الرئيسة والتقليل من المشاكل المترتبة على تركز الصناعة فيها، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الأقاليم الأخرى والرفع من المستوى الاجتماعي والاقتصادي لتلك المناطق، وإنشاء البنية التحتية لكي تنمو وتتطور شأنها في ذلك شأن المراكز والأقاليم الحضرية الكبيرة في البلاد.

2. التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية حسب المناطق والأقاليم المختلفة:

استناداً إلى المسح الصناعي لسنة 1971م والنتائج النهائية للتعداد الصناعي لسنة 2001م بخصوص أعداد وتوزيع المنشآت الصناعية في الأقاليم والمناطق المختلفة من ليبيا نستطيع أن نتعرف على مدى انتشار الصناعة وخصائصها المكانية وتطورها بين تلك المناطق والاستراتيجيات التي اتبعت بهذا الخصوص تفادياً لتركز الصناعة في مناطق دون غيرها وما يترتب على ذلك من مشاكل سواء أكانت تتعلق بالمناطق التي تمثل أقطاب النمو والتركز أم المناطق الأخرى التي يراد تطويرها وتنميتها بشكل متوازن مع بقية المناطق في البلاد.

وعليه فقد سعت معظم السياسات في مجال التصنيع إلى محاولة نشر الصناعة بقدر كبير في معظم أقاليم البلاد، إلا أن ارتباط الصناعة بمناطق تركز السكان في البلاد ومناطق توافر البنى التحتية من خدمات ومصادر طاقة وطرق وعمالة وسوق مما شجع على الاستثمار في المناطق الأكثر نصيباً في توافر عوامل التوطن الصناعي هذه إلى اختيار مواقعها بالقرب من هذه المناطق على الرغم من تشجيع الدولة للصناعة وانتشارها في معظم أقاليم البلاد بشكل متوازن.

(1) صبحي قنوس وآخرين، ليبيا الثورة، في 30 عاماً 69-99م، مصدر سابق، ص334.

جدول رقم (13)

التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في ليبيا للفترة 1971- 2001م

المنطقة	1971	%	2001	%	الزيادة	%
طرابلس	880	36.8	6794	23.0	5914	21.8
بنغازي	374	15.7	3800	12.9	3426	12.6
الزاوية	234	9.8	1530	5.2	1296	4.8
غريان	337	14.0	646	2.2	309	1.2
الخمس	166	7.0	*1966	6.7	1800	6.6
مصراتة	168	7.0	1825	6.2	1657	6.1
الخليج	28	1.2	590	2.0	592	2.1
الجبل الأخضر	59	2.5	843	2.9	784	2.9
درنة	102	4.3	370	1.2	268	1.0
سبها	40	1.7	1016	3.4	976	3.6
المناطق الأخرى	-	-	10112	34.3	10112	37.3
المجموع	**2388**	**%100**	**29492**	**%100**	**27104**	**%100**

المصدر: تجميع الطالب استناداً إلى: * تشمل منطقة زليتن.

ـ مركز البحوث الصناعية، قسم الدراسات الاقتصادية، المسح الصناعي لعام 1971م، الصناعات التحويلية في الجمهورية العربية الليبية، 1973م، ص93.

ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي لسنة 2001م، مصدر سابق، ص ص2-3.

بالنظر إلى الجدول السابق نستطيع أن نقارن بين انتشار المنشآت الصناعية في المناطق المختلفة، ففي بداية السبعينيات حيث كانت هذه المنشآت يغلب عليها الطابع الخاص وهي مرتبطة بالمناطق الساحلية التي تتوافر فيها عوامل توطن مثل هذه الصناعات، ولم تكن الصناعة منتشرة في أقاليم البلاد الأخرى خلافاً لبعض الصناعات التقليدية البسيطة، إلا أن الاتجاه بعد قيام الثورة كان يشير إلى نشر الصناعة في معظم الأقاليم والاهتمام بها نتيجة لما لها من أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد القومي.

وعليه فقد زادت الدولة عن طريق القطاع العام من استثماراتها الصناعية لمختلف فروع هذه الصناعة، وقامت بإنشاء قلاع صناعية كبيرة في مناطق

أخرى متفرقة من ليبيا، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية في سنة 1971م حوالي 2388 مصنعاً، زادت في سنة 2001م فأصبحت 29492 مصنعاً بالقطاعات العام والخاص والتشاركي، كما أن نسبة 37.3% من هذه المنشآت الصناعية تم إنشاؤها في مناطق أخرى غير الموضحة في الجدول السابق، وهذا دليل على وجود سياسات لنشر الصناعة في أقاليم البلاد بشكل متوازن نوعاً ما، بما يؤدي إلى إيجاد نوع من الخصائص المكانية متمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك المناطق التي أنشئت فيها الصناعة.

وإذا ما قارنا بين المناطق المختلفة في أعداد المنشآت الصناعية فإننا نجد أن أقطاب النمو الرئيسة وهي طرابلس وبنغازي تستأثر بنصيب كبير منها حيث وصلت نسبة أعداد المنشآت الصناعية بهما إلى 36% تقريباً من مجموع المنشآت الصناعية في ليبيا، بينما وصلت نسبة عدد المنشآت الصناعية لهذين القطبين مع منطقة الزاوية والخمس ومصراته إلى 54% من أعداد المنشآت الصناعية على مستوى ليبيا بالكامل.

وعلى الرغم من محاولة تطبيق سياسة الانتشار الصناعي في ليبيا في معظم الاستراتيجيات إلا أن الصناعة لازالت متركزة في تلك الأقطاب تمشياً مع تركز السكان والخدمات والبنى التحتية، مما أضاف خصائص مكانية لهذه السياسات تمثلت في آثار الصناعة السلبية في تلك المناطق، وخاصة عند اختيار مواقعها بشكل لا يتناسب في كثير من الأحيان مع الظروف البيئية وسلامة الإنسان والحيوان والنبات والتربة.

وعليه فإن من أهم أهداف هذه الدراسة ومسوغاتها هو محاولة تحديد المتغيرات التي ساهمت في انخفاض مستوى تحقيق أهداف سياسة الانتشار الصناعي، مما زاد من آثار الصناعة في أثناء اختيار مواقعها دون أي اعتبار للمؤشرات السابقة، وذلك يدل على مصداقية الفرضية الثالثة لهذه الدراسة، والتي تقول في مضمونها بأن تركز السكان في المناطق الشمالية أدى إلى تركز الصناعة بها مما زاد من آثار الصناعة على تلك المناطق، والتي لم يؤخذ في

الحسبان اختيار مواقع الصناعة المناسبة فيها مما أدى إلى تدني كفاءة مثل هـــذه السياسات لنشر الصناعة بها.

3. توزيع المنشآت الصناعية حسب أبواب النشاط الصناعي: بعد التعرف على توزيع المنشآت الصناعية حسب المناطق والأقاليم المختلفة للبلاد والأسس التي كان لها دور في هذا التوزيع، ينبغي أن نتعرف أيضاً على توزيع هذه المنشآت حسب فروع الصناعات المختلفة وتطورها منذ قيام الثورة وحتى بداية الألفية الثالثة خلال أكثر من ثلاثين سنة، وبهذا نستطيع التعرف على أي الفروع الصناعية، تم التركيز عليه ونشره وأيها لم يركز عليه في معظم الاستراتيجيات للبلاد.

جدول رقم (14)

توزيع المنشآت الصناعية حسب نوع النشاط الصناعي في ليبيا للفترة 1971ـ 2001م

نوع النشـــاط	1971م	%	2001م	%	الزيادة	%
الصناعات الغذائية	1343	56.2	3421	11.6	2078	7.7
صناعة الغزل والنسيج والجلود والأحذية	42	1.8	2102	7.1	2060	7.6
الورق والطباعة والأثاث والأخشاب	548	22.9	1516	5.1	968	3.6
الصناعات الكيماوية واللدائن	35	1.5	1021	3.5	986	3.6
صناعة الإسمنت ومواد البناء	226	9.5	1249	4.2	1023	3.8
الصناعات المعدنية والهندسية والإلكترونية	176	7.4	4297	14.6	4121	15.2
صناعات أخرى	18	0.7	15886*	53.9	15868	58.5
المجمـــــــــــوع	**2388**	**%100**	**29492**	**%100**	**27104**	**%100**

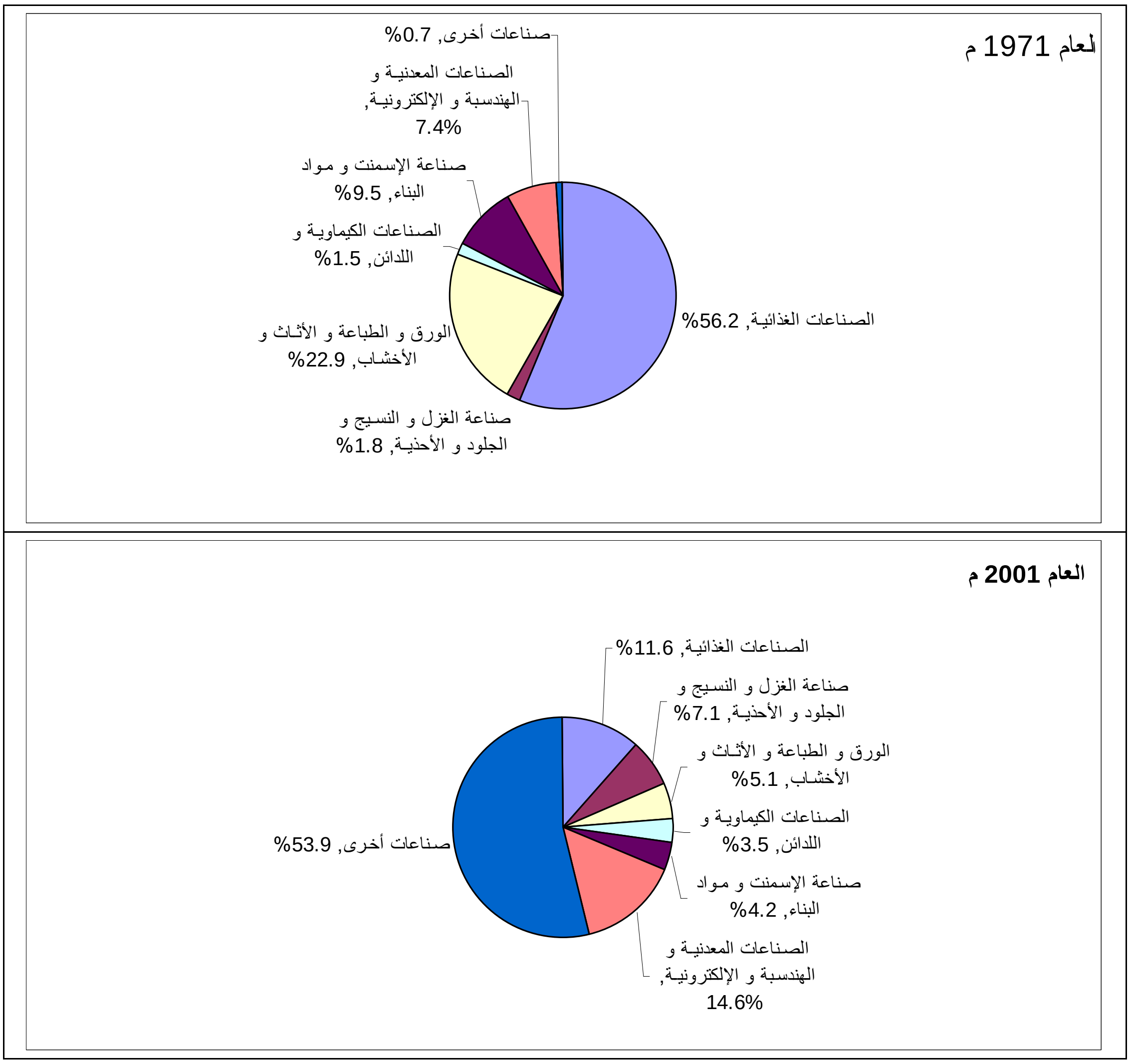
المصدر: تجميع الطالب استناداً إلى: * وتشمل أنشطة الصيانة والتصليح

ـ مركز البحوث الصناعية، قسم الدراسات الاقتصادية، المسح الصناعي لعـام 1971م، مصـدر سابق، ص88-89م.

ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي لعام 2001م، مصدر سابق، ص10-13.

شكل رقم (3)

توزيع المنشآت الصناعية حسب نوع النشاط الصناعي في ليبيا للفترة 1971- 2001م



المصدر : عمل الطالب استناداً إلى الجدول السابق رقم (14)

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين يتضح لنا توزيع المنشآت الصناعية في ليبيا حسب نوع النشاط الصناعي، فإذا قارنا أنواع هذه المنشآت بين ما كانت عليه في السابق خلال فترة السبعينيات – بداية الثورة – وبين ما هي عليه الآن نجد أن أعلى نسبة كانت تتمثل في فرع الصناعات الغذائية، حيث شكلت ما نسبته 56.2% بين مجموع الفروع الأخرى، تلي ذلك صناعة الورق والطباعة والأثاث والأخشاب بنسبة 22.9% ثم صناعة الإسمنت ومواد البناء فالصناعات المعدنية والهندسية بنسب على التوالي 9.5% و7.4%، وهذا دليل

واضح على التركيز على نوع أو نوعين من هذه الفروع وإهمال الفروع الأخرى من حيث إنشاء هذه الصناعات وتطويرها والسبب في ذلك ربما يرجع كما قلنا سابقاً إلى أن القطاع الخاص كان هو المتصدر في البلاد، فلا يستطيع هذا القطاع المغامرة برأس مال كبير للصناعات الاستراتيجية الكبيرة والتي تحتاج إلى استثمارات كبيرة دون عائد سريع كما في الصناعات الغذائية.

وبعد قيام الثورة وبداية تطبيق الاستراتيجيات التنموية بدأ التركيز على معظم الفروع الصناعية وخاصة الإنتاجية، وعليه فقد تراجعت النسب لأعداد فروع الصناعات الاستهلاكية، ولكن بالمقابل زادت أنشطة الصيانة والتصليح بشكل كبير، حيث طغت على معظم الفروع الصناعية الأخرى، فوصلت نسبتها حسب التعداد الصناعي 2001م نحو 53.9%، وهي تشكل أعلى مستوى في عدد المنشآت الصناعية تلتها الصناعات المعدنية والهندسية والإلكترونية بنسبة 14.6% ثم الصناعات الغذائية، ثم الغزل والنسيج، فصناعة الورق والطباعة والأثاث والأخشاب، فصناعة الإسمنت وتأتي أخيراً الصناعات الكيماوية واللدائن بنسب على التوالي 11.6%، 7.1%، 5.1%، 4.2%، 3.5%.

ولقد كان من الخصائص المكانية لهذه السياسات هو وجود صناعات القطاع العام وانتشارها في المناطق الأخرى بهدف نشر التنمية بين مختلف المناطق، إضافة إلى أن هذه السياسة قد شجعت القطاع الخاص والتشاركي في مختلف مناطق البلاد على الدخول بقوة في هذا المجال، وذلك بتقديم التسهيلات والقروض الصناعية طويلة الأجل، والخوض في إنشاء المصانع الأكبر حجماً من السابق على شكل تشاركيات إنتاجية.

رابعاً:- توزيع الإنتاج الصناعي

1. توزيع الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة في ليبيا: من خلال الجدول رقم (8) تم التطرق إلى توزيع صافي قيمة الإنتاج الصناعي وإجمالي القيمة المضافة خلال الفترة من 1970م وحتى 2004م، ولقد تميزت بداية الفترة المذكورة

بضعف في الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة، وذلك بسبب ضعف مخصصات التنمية لهذا القطاع في تلك الفترة، كما أن معظم البنية التحتية للصناعات كانت في بداياتها، حيث أولت استراتيجيات التنمية عناية خاصة بقطاع الصناعة، وقامت برصد نسبة كبيرة من الميزانية العامة لهذا القطاع.

وعليه فقد زادت قيمة الإنتاج والقيمة المضافة تدريجياً حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ولقد تعثر الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة بعد ذلك نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد متمثلة في تدني أسعار النفط والحصار الظالم الذي فرضته الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا بسبب مشكلة (لوكربي) والذي تمثل في الحظر الجوي وكذلك الحظر على المعدات والتكنولوجيا الحديثة، مما أثر بشكل مباشر أو غير مباشر على جميع القطاعات في ليبيا ومن بينها الصناعة.

وفي فترة التسعينيات بدأت تتزايد قيمة الإنتاج والقيمة المضافة حتى الألفية الثانية إلا أن توقف العديد من الصناعات وتمليك مصانع أخرى للمنتجين وتحويل ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع التشاركي والخاص، وعدم الاستقرار في إدارات هذه المصانع، كما أن عدم التخطيط لتطوير الآلات وأنماط الإنتاج بما يتمشى مع حاجة المواطن والسوق، كل ذلك أدى إلى اتجاه الإنتاج والقيمة المضافة إلى الانخفاض، وهذا من المشاكل التي تعاني منها كافة الصناعات التحويلية في ليبيا.

2. توزيع الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة حسب المناطق لسنة 2001م:

بعد أن تطرقنا لتوزيع الاستثمارات والقوى العاملة والمنشآت في قطاع الصناعات التحويلية في ليبيا، ينبغي أن نتعرف على توزيع الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة للتعرف على مدى مطابقة التوزيعات السابقة للمنتجات الصناعية والقيمة المضافة على مختلف المناطق في ليبيا.

جدول رقم (15)

التوزيع الجغرافي لقيمة الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة في ليبيا لسنة 2001م

(بالملايين)

المنطقة	قيمة الإنتاج	%	القيمة المضافة	%
طرابلس	190.0	19.9	98.5	20.1
بنغازي	74.4	7.8	78.5	16.0
الزاوية	21.1	2.2	13.5	2.8
غريان	11.8	1.2	7.4	1.5
الخمس	59.9	6.3	19.3	3.9
مصراته	225.0	23.5	78.7	16.1
الخليج	3.8	0.4	4.5	1.0
الجبل الأخضر	22.9	2.4	12.9	2.6
درنة	5.5	0.6	2.4	0.5
سبها	13.2	1.4	9.2	1.9
المناطق الأخرى	328.1	34.3	164.3	33.6
المجموع	955.7	%100	489.5	%100

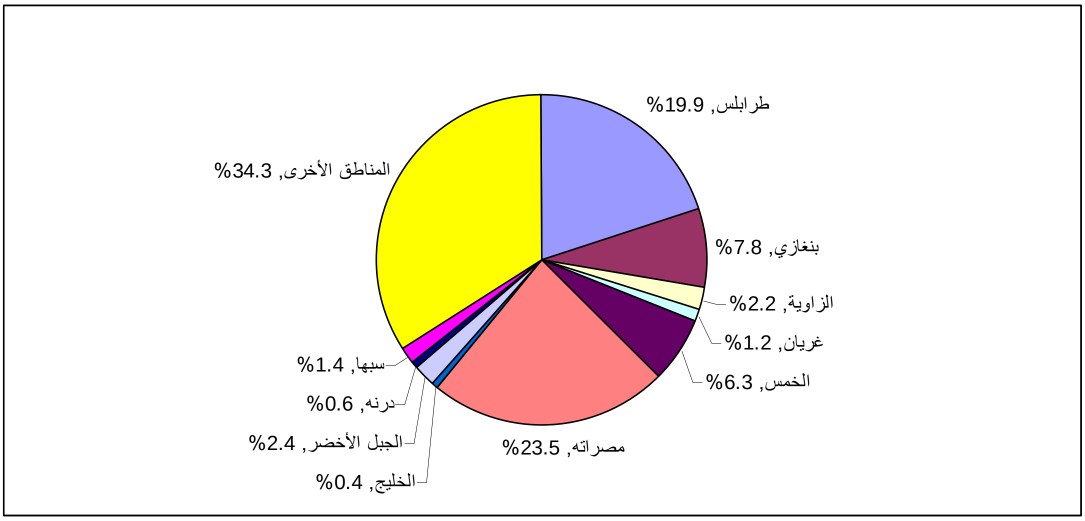
المصدر: تجميع الطالب استناداً إلى:

ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التعداد الصناعي لسنة 2001م، مصدر سابق، ص ص46-49.

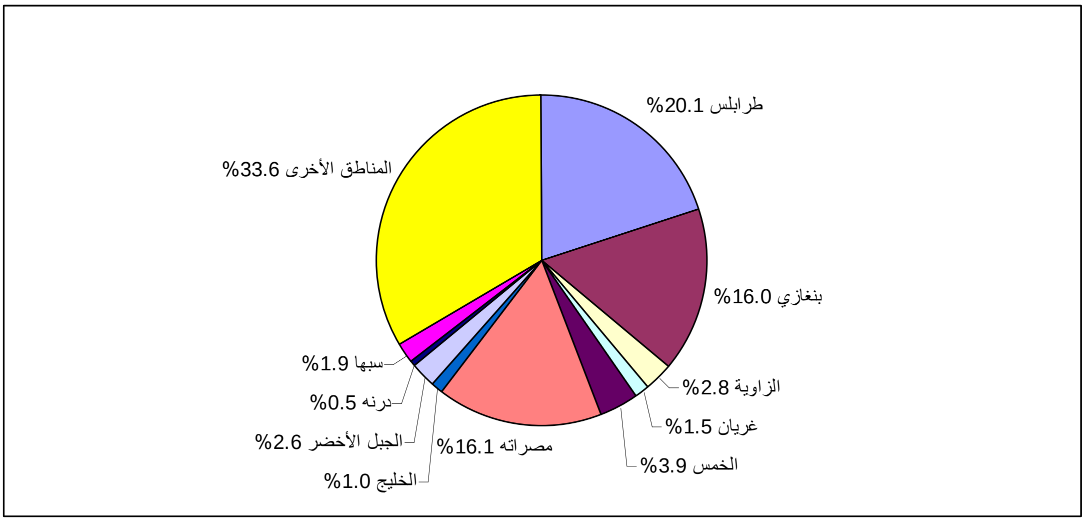
شكل رقم (4)

التوزيع الجغرافي لقيمة الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة في ليبيا لسنة 2001م

قيمة الإنتاج



القيمة المضافة



المصدر: عمل الطلب استناداً إلى الجدول السابق رقم (15).

من خلال مؤشرات الجدول والشكل البياني السابقين يتبين لنا توزيع الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة بين مناطق البلاد المختلفة ويتضح أن هناك أقطاباً استأثرت بنصيب كبير من قيمة الإنتاج كان أولها منطقة مصراتة بنسبة

23.5% بين مناطق البلاد، وبهذا تفوقت على منطقة طرابلس من حيث قيمة الإنتاج الصناعي وربما يرجع السبب في ذلك لإنشاء مجمع الحديد والصلب في هذه المنطقة ووجود ميناءٍ بحري جذب إليه العديد من الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المستوردة.

أما منطقة طرابلس وبنغازي والخمس والجبل الأخضر فجاءت على التوالي من حيث ترتيب قيمة الإنتاج الصناعي بنسب 19.9%، 7.8%، 6.9%، 2.4%، حيث وصلت نسبة المناطق المذكورة مجتمعة إلى ما يقارب 60% من إنتاج الصناعة على مستوى الدولة بالكامل، كما أن بقية المناطق في ليبيا لم تصل نسبتها إلى 35% من قيمة الإنتاج الصناعي، وهذا مؤشر واضح على أن انتشار الصناعة لم يتجاوز المناطق الساحلية الكبيرة التي تتوافر فيها عوامل توطن الصناعة، وبالتالي اقتصر تأثير هذا الانتشار على تلك المناطق فقط دون غيرها بشكل كبير.

أما عن القيمة المضافة فهي تتوزع بين المناطق كالتالي: منطقة طرابلس بنسبة 20.1% ثم منطقة مصراته بنسبة 16.1% ثم بنغازي بنسبة 16% ثم منطقة الخمس بنسبة 3.9% ثم منطقة الزاوية بنسبة 2.8%، وإذا جمعنا هذه المناطق نجدها تمثل ما نسبته 59% تقريبا، من صافي القيمة المضافة الصناعية، أما بقية المناطق في ليبيا فلم تتجاوز نسبتها 33.6%، وهذا دليل واضح أيضاً على أن الصناعات على الرغم من انتشارها في مناطق كثيرة في ليبيا إلا أن الصناعات الاستراتيجية الكبيرة لم تنتشر إلاَّ في المناطق الكبيرة من البلاد والتي يوجد بها مقومات النمو الصناعي.

3. توزيع الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة حسب فروع الصناعات المختلفة:

لكي نتعرف على الإنتاج الصناعي وقيمته المضافة ومن أين تحقق يجب علينا التعرف على كل فرع صناعي وما حققه من إنتاج في هذا المجال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (16)

توزيع الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة حسب الفروع الصناعية في ليبيا سنة 1971-2001م

(مليون دينار)

نوع النشاط	1971م				2001م			
	قيمة الإنتاج	%	القيمة المضافة	%	قيمة الإنتاج	%	القيمة المضافة	%
الصناعات الغذائية	31.0	53.4	13.7	55.0	275.5	28.8	40.1	8.2
الغزل والنسيج والجلود والأدوية	2.4	4.1	0.9	3.6	79.5	8.3	24.6	5.0
الورق والطباعة والأثاث والأخشاب	8.0	13.8	3.9	15.7	76.4	8.0	51.0	10.4
الكيماوية واللدائن	4.0	6.9	1.0	4.0	121.6	12.7	27.3	5.6
الإسمنت ومواد البناء	8.9	15.3	3.4	13.7	96.4	10.0	47.0	9.6
المعدنية والهندسية والإلكترونية	3.2	5.5	1.4	5.6	298.3	31.2	189.2	38.7
أخـــرى	0.6	1.0	0.6	2.4	*8.1	1.0	110.3	22.5
المجمـــوع	**58.1**	**100**	**24.9**	**100**	**955.7**	**100**	**489.5**	**100**

* وتشمل أنشطة الصيانة والتصليح.

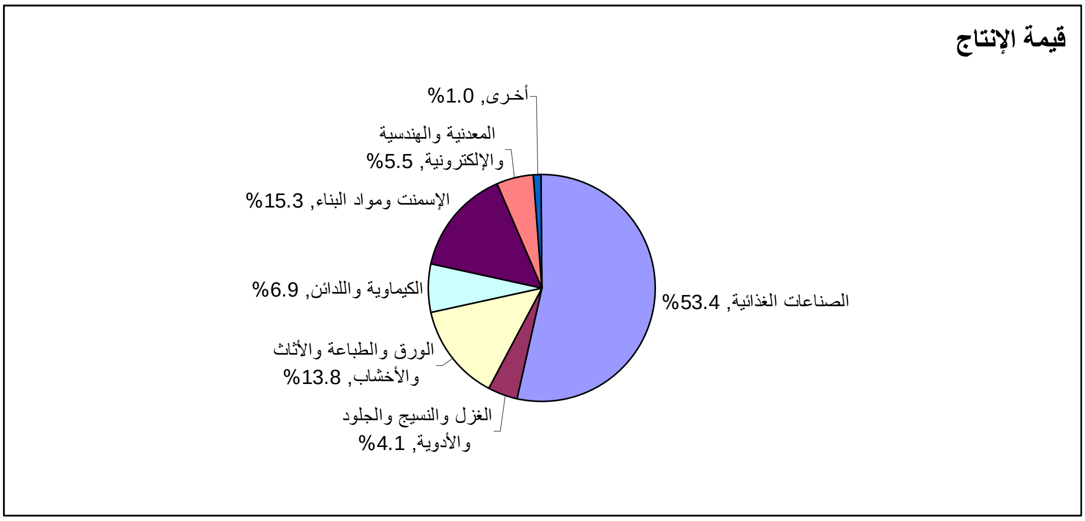
المصدر: تجميع الطالب استناداً إلى:

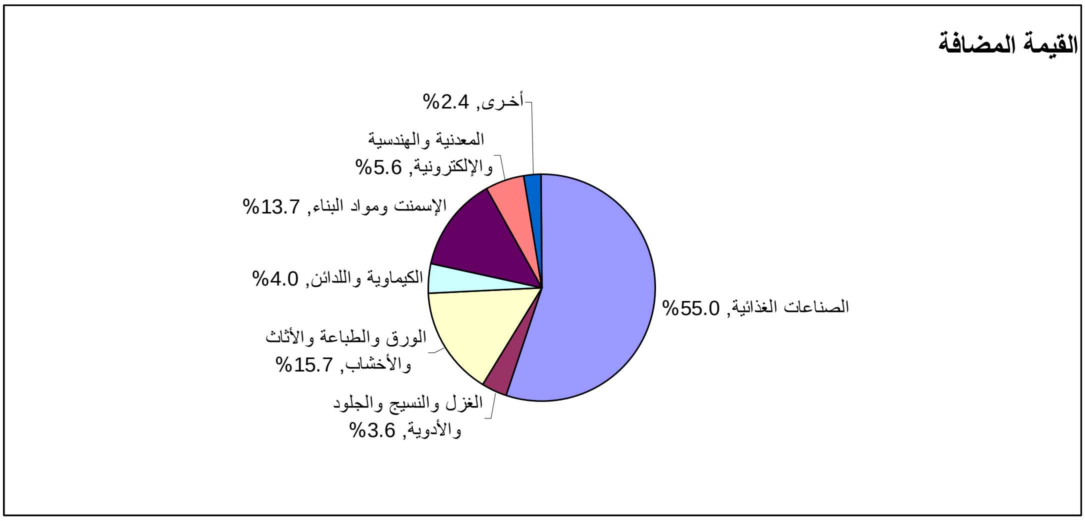
ـ مركز البحوث الصناعية، قسم الدراسات الاقتصادية، المسح الصناعي لعـام 1971م، مصـدر سابق، ص88-89.

ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي، 2001م، مصدر سـابق، ص(50-51)-(56-57).

شكل رقم (5)

قيمة الإنتاج والقيمة المضافة لسنة 1971م

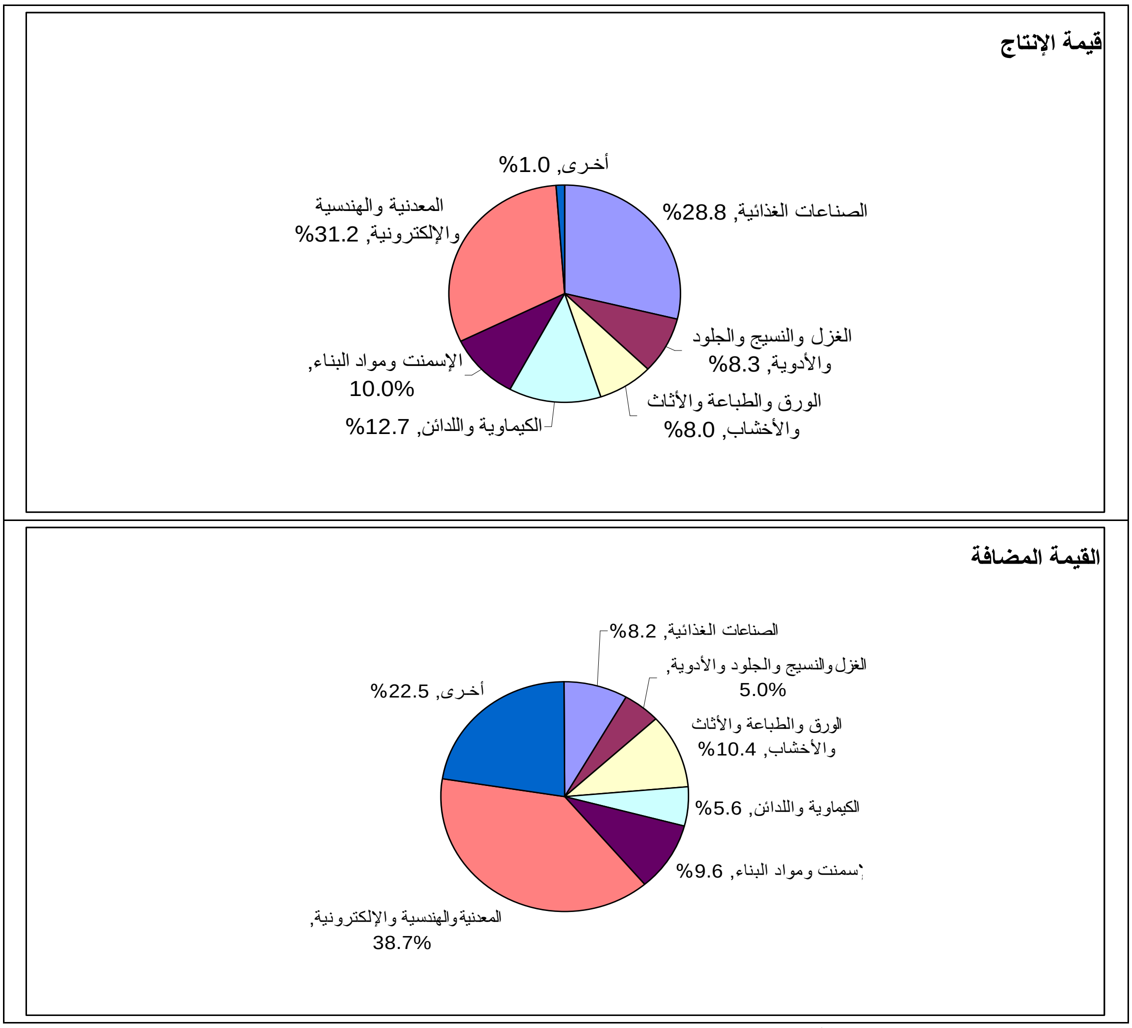




المصدر: عمل الباحث استناداً إلى الجدول السابق رقم (16)

شكل رقم (6)

قيمة الإنتاج والقيمة المضافة لسنة 2001م



المصدر: عمل الباحث استناداً إلى الجدول السابق رقم (16)

من خلال مؤشرات الجدول والشكل البياني السابقين نستطيع أن نقارن بين فترة بداية السبعينيات بواسطة المسح الصناعي الذي أقيم في تلك الفترة، والفترة الحالية من خلال التعداد الصناعي لسنة 2001م، فمن حيث قيمة الإنتاج الصناعي بين الفروع المختلفة نجد أن الصناعات الغذائية كانت تتصدر القائمة من حيث قيمة الإنتاج التي بلغت 53.4% وكذلك القيمة المضافة والتي وصلت إلى 55% بين بقية الفروع الأخرى لسنة 1971م، جاءت بعد ذلك صناعة الإسمنت ومواد البناء في المرتبة الثانية من حيث قيمة الإنتاج بنسبة 15.3% والثالثة من حيث القيمة المضافة، ثم صناعة الورق والطباعة والأثاث بنسبة 13.8% إنتاجاً،

والترتيب الثاني من حيث القيمة المضافة، وتدرجت بقية الفروع كالتالي من حيث قيمة الإنتاج الصناعات الكيماوية ثم المعدنية والهندسية، وأخيراً صناعة الغزل والنسيج.

أما في الألفية الثانية حسب التعداد الصناعي لسنة 2001م فقد زادت قيمة الإنتاج لمختلف الفروع وكذلك القيمة المضافة الصناعية إلا أن فرع الصناعات المعدنية والهندسية والإلكترونية قد تصدر قائمة الإنتاج بنسبة 31.2% والقيمة المضافة بنسبة 38.7% جاءت في المرتبة الثانية من حيث قيمة الإنتاج الصناعات الغذائية بنسبة 28.8% والتي احتلت المرتبة الخامسة من حيث القيمة المضافة بنسبة 8.2%، أما المرتبة الثالثة من حيث قيمة الإنتاج فكانت للصناعات الكيماوية واللدائن بنسبة 12.7%، حيث كانت مرتبتها السادسة من حيث القيمة المضافة بين بقية الصناعات.

وهذه المؤشرات وإن كانت تعبر عن محاولة تحقيق التوازن بين الفروع الصناعية إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب تصدر نوع أو أكثر لقائمة الإنتاج والقيمة المضافة، وذلك سببه التركيز في الاستثمارات على فروع صناعية معينة دون غيرها، والسبب في ذلك ربما يرجع إلى المنافسة الخارجية لبعض الصناعات أو التكلفة العالية لإنتاج بعض السلع نتيجة لقلة المواد الخام المحلية، وعدم قدرة السلع على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ومن الخصائص المكانية الناتجة عن هذه السياسة أن هناك مناطق زاد إنتاجها من السلع الصناعية، وكذلك من القيمة المضافة نتيجة لقيام الصناعة بها، وتركيز هذه السياسات على توزيع هذه الصناعات خارج مدينتي طرابلس وبنغازي، وعليه فقد بدأت مدن أخرى تنافس هذين القطبين إلى حد ما نتيجة لهذه السياسات لنشر الصناعة، كما ارتبطت أنواع من السلع الصناعية بمناطق وأقاليم جديدة من البلاد دون غيرها، وذلك إما لوجود المادة الخام، أو كنتيجة واضحة لهذه السياسة في نشر الصناعة وتوزيعها لتحقيق التنمية الاقتصادية في معظم مناطق البلاد.

الفصـل الرابــع:

مشكلات ومعوقات الصناعة في ليبيـــــا

أولاً:ـ واقع الصناعة في ليبيا حالياً:

من خلال دراسة واقع وآفاق القطاع الصناعي في ليبيا، اتضح وجود العديد من الحقائق حول هذا القطاع المهم، تمثلت في ارتفاع معدلات الخسائر للكثير من الشركات الصناعية، بالإضافة إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية، وقلة معدلات الإنتاج، حيث وجد أن معدلات التشغيل لم تتجاوز نسبة 43%[(1)] من الطاقة الإنتاجية المستهدفة للعديد من المصانع، كما أن زيادة الصعوبات المالية، والخلل في الهياكل التمويلية من الأمور التي أثرت في مجمل القطاع.

ومن ضمن نتائج هذه الدراسة، اتضح أيضاً مدى التضخم للعمالة الزائدة والتي قدرت بنسبة 22.7% من إجمالي عدد العمالة الصناعية، حيث ترتب على ذلك مصروفات إضافية على كاهل هذا القطاع، ومن خلال التطرق إلى العمر الزمني لمجمل المصانع في ليبيا، اتضح أن عمرها الافتراضي منتهٍ، حيث تم إنشاء معظمها في فترات السبعينيات والثمانينيات، أضف إلى ذلك عدم الاهتمام بإجراء أعمال الإحلال والتطوير والصيانة الدورية لها، وذلك لعدم توافر الموازنات التشغيلية اللازمة لذلك، مما أدى إلى سوء حالتها الفنية، وتقادم الآلات وكثرة أعطالها، الأمر الذي أدى إلى زيادة ساعات التوقف للكثير منها.

وبناءً على ذلك فإن هناك العديد من المصانع والوحدات الإنتاجية يتعذر تشغيلها اقتصادياً، وهي في حكم المتوقفة، كما أن أعداداً أكبر عمرها الافتراضي منتهٍ، إلا أنه يمكن الوصول بها إلى مستويات التشغيل الاقتصادي إذا تم الاهتمام بها، وإجراء بعض برامج الإحلال والتطوير والصيانة لها، كما أن مصانع أخرى تشتغل بشكل اقتصادي، ويمكن تطويرها مواكبةً للتقنية الحديثة وزيادة الإنتاج وتطوره فيها، وسنتعرض إلى ذلك تفصيلاً في أثناء تقييم كفاءة سياسة الانتشار الصناعي التي اتبعت في البلاد.

---

(1) اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للتصنيع، الصناعة واقع وأفاق، مصدر سابق، ص6-8.

ومن خلال ما تحققه السلع الصناعية من وفر للنقد الأجنبي حالياً، وذلك نتيجةً لاعتماد أغلبها على مواد خام ومستلزمات إنتاج مستوردة من الخارج، فإن ما ينتج منها يتوقف على ما يخصص لها من نقد أجنبي لتوريد مواد إنتاجها، وهذا هو الأساس لتقييم مدى الوفر في النقد الأجنبي الذي تحققه عملية تصنيع هذه المنتجات، حيث تم حساب التكلفة المتغيرة والتكلفة الكلية بالنقد الأجنبي لكل سلعة ومقارنتها مع سعر توريدها جاهزة واصلة إلى الموانى الليبية، وعليه فقد اتضح أن عدد 214 سلعة تحقق وفراً من النقد الأجنبي، بينما وصلت السلع التي لا تحقق وفراً في النقد الأجنبي إلى 30 سلعة، من إجمالي 244 سلعة صناعية بالمقارنة مع التكلفة المتغيرة للمواد الخام ومستلزمات التشغيل، وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف، أما إذا أضفنا تكلفة العمالة الأجنبية، وقسط إهلاك الآلات والمعدات، أي بالمقارنة مع التكلفة الكلية، فإن عدد 208 من هذه السلع فقط هي التي تحقق الوفر في النقد الأجنبي، بينما عدد 36 سلعة لا تحقق وفراً في النقد الأجنبي[1].

وممّا يلاحظ أن معظم المنتجات الصناعية تعتمد على الخارج في موادها الأولية، بينما جزء بسيط يعتمد على الداخل، حيث وجد أن عدد السلع التي تعتمد على الداخل بنسبة كاملة في مدخلاتها لا يتجاوز التسع سلع فقط، بينما تعتمد بقية السلع على الخارج بنسب متفاوتة في موادها الأولية ومستلزماتها، كما أن ما يقارب المئة سلعة تعتمد بالكامل على مواد مستوردة، وسنتطرق أيضاً إلى ذلك بالتفصيل لاحقاً، وكل ذلك لا يؤدي إلى تطور الصناعة وبالتالي إلى تطوير الاقتصاد المحلي للمناطق المختلفة التي توزعت فيها الصناعة، وهذا ما أشارت له فرضية الدراسة الثانية، والتي تؤكد وجود ارتباط بين كفاءة سياسة الانتشار الصناعي، ومدى توافر مستلزماته لتحقيق أكبر نسبة من الوفر في النقد الأجنبي.

(1) المرجع السابق نفسه، ص7.

مما لاشك فيه أن واقع الصناعة في ليبيا متعثر، ولم يتمكن من إرساء صناعات متينة مترابطة تضمن الاستمرار والتجدد، والاعتماد على الداخل لتطوير الأساليب التقليدية في الصناعة، مما كرس التخلف في الحركة الصناعية، على الرغم من كل الأهداف والسياسات التي رسمت في استراتيجية التنمية الصناعية بجميع خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، والتي لم تستطع الصناعة تحقيقه بالشكل المتوقع.

والجدير بالذكر أن قطاع الصناعة في ليبيا واجه إشكاليات أكثر حدة بدءاً من عام 2000م، تزامنت مع إلغاء اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، واستحداث الهيئة العامة للتصنيع ثم إلغائها،مما جعل الفترة من 2002-2007م من أكثر الفترات صعوبة على هذا القطاع، الأمر الذي أدى إلى تدني مؤشرات القطاع إلى أدنى مستوياتها مقارنةً بالفترات السابقة.

إن هذا ما تشير إليه إشكالية الدراسة في هذه الرسالة، والتي تؤكد على أن هذه الأهداف والسياسات التي رسمت في استراتيجية التنمية الصناعية للبلاد لم تؤهل الصناعة لتحقيقها بالشكل المطلوب، ولذا يجدر بنا البحث عن الأسباب الرئيسة التي أدت إلى هذا التعثر والفشل، وذلك بالاطلاع على المشكلات والصعوبات التي تقف في وجه مسيرة الصناعة في ليبيا.

ثانياً:- المشكلات التي تعاني منها الصناعة في ليبيا:

شهدت مسيرة الاقتصاد الليبي منذ بداية السبعينيات تطوراً ونمواً سريعين، تحقق من خلالها العديد من النجاحات، بسبب ما أولته الدولة للتنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من اهتمام متزايد، وقد انعكس ذلك على قطاع الصناعة بين القطاعات الأخرى، نظراً لما له من أهمية بالغة في ظل تلك الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعت، والتي ركزت معظمها على محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المهمة التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وإنشاء المجمعات الصناعية الكبيرة.

كما تبنت الاستراتيجيات السابقة العديد من الأهداف الهامة مثل تحقيق التنمية المكانية لمختلف المناطق، وتنويع هيكل الصادرات، وتوافر فرص العمل، ومساهمة الصناعة في تنمية الاقتصاد الوطني، والتقليل من الاعتماد على الخارج، وقد تحققت العديد من الإيجابيات على صعيد هذه الاستراتيجيات التي تبناها القطاع الصناعي، إلا أن هناك العديد من الظواهر السلبية التي ترتبت عن المشكلات والمعوقات التي تواجه الصناعة، والتي منها ما يتعلق بالتوجه الاستراتيجي للصناعة، ومنها ما يتعلق بالسياسات الصناعية، والأدوات المستخدمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

كما أن عدم الأخذ في الحسبان للظروف البيئية والتركيز على الأسس الشكلية، ونقص المستلزمات الصناعية والتمويل بالعملات الأجنبية اللازمة، وعدم توافر المقومات المطلوبة لقيام الصناعة، كل ذلك ساهم في إثراء هذه الظواهر السلبية لهذا القطاع داخل المجتمع، والتي حتمتها ظروف تنمية المجتمع الليبي في الفترات السابقة بعد الثورة، والاتجاه الكلي نحو التركيز على ما يعرف بالأهداف الاجتماعية(1)، والتي كانت ضرورة ملحة تطلب التركيز عليها بسبب الوضع الاقتصادي المتردي للمجتمع في ذلك الوقت، ومن هذه المشكلات ما يلي:

1 – **التخطيط الصناعي:** لقد بدأت أول السياسات الصناعية في ليبيا بعد قيام الثورة سنة 1970م نتج عنها إنشاء مركز البحوث الصناعية، والمؤسسة العامة للتصنيع، والتي أوكلت إليها دراسة وتنفيذ المشروعات الصناعية في البلاد(2)، وكنتيجة طبيعية لمرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي من براثن التخلف الذي كان سائداً في البلاد رافقته العديد من المشكلات في هذا القطاع، والتي تعود إلى

(1) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، ملف قطاع الصناعة، اللجنة الشعبية العامة، طرابلس، مايو (أيار)، 2006م، ص7.

(2) اللجنة الشعبية للصناعة ببلدية طرابلس، تقرير اللجنة المكلفة بدراسة المشاكل والصعوبات التي تواجه الإنتاج الصناعي، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، 1987م، ص3.

ضعف أو غياب التخطيط الصناعي على المستوى الوطني، ويرجع السبب في ذلك إلى الطابع الاستعجالي من أجل تنفيذ برامج خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي(1).

بالإضافة إلى ذلك تم توزيع الصناعات جغرافياً ضمن المناطق الحضرية عشوائياً نتيجة لتوافر عوامل قيام الصناعة فيها، وعلى الأخص أقطاب التركز طرابلس، وبنغازي دون أي اعتبار لتنفيذ مناطق صناعية مؤهلة، وكل ذلك تم بخبرات أجنبية، كانت نظرتها إلى هذا التوزيع مادية بحتة، دون الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية والبيئية، واستخدامات الأرض في هذه المراكز الحضرية، وبالتالي التوفير في جهود ونفقات تقديم الخدمات لتحقيقها وفورات اقتصادية(2)، وبالتالي برزت نتيجة لسوء التخطيط والسياسات الصناعية غير الكفوءة العديد من المشكلات التي أدت إلى تدني الإنتاج الصناعي، وانخفاض معدلات نمو القطاع الصناعي وترابطه، وعدم قدرته على الأداء الجيد مواكبةً لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالتخطيط الصناعي الجيد على المستوى الوطني والإقليمي يؤدي إلى وضع أسس اقتصادية وفنية تكون قاعدةً صلبة لانطلاق الحركة الصناعية في البلاد، والنظرة المستقبلية لتحديد الأهداف والاستراتيجيات لعمل هذا القطاع بكل ثقة ومرونة للقدرة على مواكبة هذا القطاع للنمو والتطور، وبالتالي الوصول إلى المنافسة في الأسواق بمخرجات جيدة، فالاختيار الجيد والمناسب لمواقع الصناعات، وإنشاء المناطق الصناعية في أماكنها الملائمة، له بالغ الأثر في مدى كفاءة سياسة الانتشار الصناعي بين المناطق، وهذا ما أشارت له فرضية الدراسة الثالثة.

---

(1) المختار محمد إبراهيم، "تطور الصناعة في ليبيا من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح، طرابلس، العدد الرابع، 2004، ص144.

(2) نجدت زكي، تركي حسن، الموضع الصناعي في النسيج الحضري، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد الأول، العدد الأول، 1995م، الخمس، ص65.

ومن الأمور التي زادت من ضعف السياسات الصناعية في ليبيا خلال مسيرتها الصناعية، هو تخلي الدولة عن اعتماد الخطط الإنمائية، والاكتفاء بتطبيق البرامج والميزانيات في السنوات ما بعد 1986م[1]، والذي أثر بشكل بالغ السلبية في أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية عامةً بما فيها قطاع الصناعة، حيث أدى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار في مجال الصناعة[2]، وخاصةً في الفترة بين 2000-2007م، مما أدى إلى عدم تطور قطاع الصناعة، وعدم تنفيذ مشروعات جديدة أو تطوير القائم منها.

كما أن الفترة من 1986م-1997م اتصفت بعدم وجود خطة معتمدة ذات أهداف واستراتيجيات واضحة الرؤية، وتلك الفترة كانت تمر فيها البلاد بآثار الحصار الظالم من قبل الدول الغربية، إضافةً إلى تدني أسعار النفط في تلك الفترة، مما كان له أيضاً بالغ الأثر على معظم القطاعات داخل الدولة، إلا أن الدولة بعد ذلك اعتمدت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة بين 2001-2005م، كمحاولة لترميم هذا القطاع، ومحاولة حل المشكلات التي اعترضت سبيله، ووضعه على أرضية ثابتة تمكنه من التطور والتنوع، وتحقيق التنمية المستدامة، مع الاستفادة في التطبيق من سلبيات وإيجابيات المراحل السابقة.

وكذلك من الأمور التي أثَّرت سلباً على قطاع الصناعة هو السياسات التي انتهجتها الدولة في البداية حول دعم القطاع العام، وإهمال القطاع الخاص في هذا المجال، مما تطلب وقفة جادة لتقييم المرحلة السابقة ومعالجة كل السلبيات التي صاحبتها، وفتح المجال أمام القطاع الخاص الفردي والتشاركي للمساهمة في هذا النشاط.

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ليبيا، التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002م، مصدر سابق، ص172-173.

(2) الهيئة العامة للتصنيع، الإطار العام لخطة التصنيع للفترة 2001-2005م، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، سبتمبر (أيلول)، 2000م، ص6.

ولقد ترتب على احتكار شركات القطاع العام للسوق العديد من المشكلات تمثلت فيما يلي(1):

أ – عدم الاهتمام ببرامج تأهيل القوى المنتجة.

ب – عدم الاهتمام بتطوير نوعية الإنتاج للاحتفاظ بالقدرة على المنافسة بالسوق.

ج – ضعف البرامج التسويقية وعدم الاهتمام بدراسة السوق.

د – ضعف الإدارة وعدم الاهتمام بتأهيل القادة.

إضافة إلى ذلك فإن عدم الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية بصورة جيدة كان من الأمور التي ساهمت في اتخاذ قرارات ضعيفة وسلبية وفقاً للمنظور الاقتصادي من حيث توطين الصناعة، واختيار مواقعها وأنواعها بحيث تحقق أهدافها من حيث استغلال المواد الخام المحلية، وتحقيق الجودة والمواصفات الفنية للمنافسة واختيار التقنية الملائمة والمناسبة للبيئة، وكذلك لعمليات الإحلال والتطوير، والسبب في ذلك هو الطابع الاستعجالي لهذه الدراسات والكوادر الأجنبية التي قامت بها في الفترات السابقة، نتيجة للتوجهات الراغبة في تحويل المجتمع من حالته الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة إلى وضع أفضل مما هو عليه، تنفيذاً لأهداف موجهة غاب عنها التخطيط ودراسات الجدوى في بعض الأحيان ووضع تحقيق الاكتفاء الذاتي كهدف استراتيجي لذلك.

2 – **انخفاض قيمة الموازنات التشغيلية:** لقد أدى انخفاض قيمة الموازنات التشغيلية اللازمة للمنشآت الصناعية القائمة مقارنة بالموازنات المطلوبة إلى انخفاض معدلات أداء هذه المنشآت، لاسيما وأن معظم الصناعات تعتمد على مواد تشغيل مستوردة، أضف إلى ذلك تأخر هذه الموازنات في اعتمادها، وتحويل مبالغها بالنقد الأجنبي، الأمر الذي يزيد من تكاليف الإنتاج، وانخفاض الإنتاجية، وزيادة العبء على الصناعة.

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، ملف قطاع الصناعة، مرجع سابق، ص9.

وتعد إشكالية الموازنة من المعوقات الكبيرة التي واجهت قطاع الصناعة، لعدم كفاية ما كان يخصص لهذا القطاع، وبالتالي انخفاض معدل استغلال الطاقة المتاحة وإنتاج الكميات التي تحقق الوفر، إضافة إلى عدم تحقيق موازنة للإحلال والتطوير خلال السنوات الأخيرة، مما زاد من سوء وضعية الآلات والمعدات، وارتفاع تكاليف الصيانة وكثرة التوقف.

إضافة إلى ما اتبع سابقاً من إجراءات إدارية في تخصيص الموازنة اتصفت بعدم قدرة الإدارة على تحديد كمية وفترة التوريد وفقاً لإمكانياتها، وظروف الأسواق العالمية، مما أدى إلى عدم الاستفادة من الوفر الذي يحققه الشراء في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة، أضف إلى ذلك الدائرة الكبيرة للعديد من الإجراءات بالتخصيص والاعتماد والإفراج وفتح الاعتمادات ومرورها بالكثير من القنوات والإدارات التي تستغرق وقتاً طويلاً[1].

وكلما اتجهت الدول النامية والفقيرة إلى اختيار الصناعات المعتمدة على الخارج، كلما زادت هذه المشكلات، وأثرت على عملية التنمية الصناعية وتطورها داخل هذه الدول، ومن خلال وجهة نظر العاملين في قطاع الصناعة والمسؤولين والخبراء في هذا القطاع، اتضح أن عدم توفير مستلزمات التشغيل والإنتاج، هي من أهم المشكلات التي تواجه العملية الإنتاجية، حيث تعد من المدخلات اللازمة لاستمرار وزيادة الإنتاج، ولقد قدرت هذه الأهمية حسب وجهة نظرهم بنسبة 79%[2] من بين المشكلات الأخرى.

وبناءً على كل ذلك فإن انخفاض قيمة الموازنات التشغيلية، وتأخر تحويل المبالغ بالنقد الأجنبي، وانخفاض سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية ابتداءً من سنة 2000م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج خاصةً

---

(1) الهيئة العامة للتصنيع، "المشاكل والصعوبات التي تواجه الشركات الصناعية"، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، ديسمبر (كانون الأول)، 2000م، ص5–6.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، "ليبيا التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002"، مرجع سابق، ص173.

للصناعات التي تعتمد على مدخلات أجنبية، كل ذلك تعاني منه الصناعة في ليبيا حالياً، وينبغي أخذه بالحسبان لدى المسؤولين عن هذا القطاع، لتخفيف العبء على الصناعة، والمساهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل القومي، ودخل الأفراد لقيام صناعات ذات قاعدة متينة، لها صفة الوجود والمنافسة في الأسواق، وبالتالي فإن الاختيار الأمثل لأنواع الصناعات التي تعتمد على مدخلات محلية هو الخيار المناسب لدولة مثل ليبيا، وذلك لتحقيق النجاح في سياسات نشر الصناعة وتنمية مختلف المناطق وخاصةً التي تتوافر فيها عوامل الجذب من ناحية المواد الأولية لهذه الصناعات، وفرضية الدراسة الأولى تؤكد وجود علاقة بين نجاح عملية انتشار الصناعة وبين طبيعة اختيار أنواع الصناعات الملائمة بين المناطق المختلفة في البلاد.

3 – **ضعف الإدارة وعدم الاستقرار:** إن عدم الانضباط وارتفاع معدل تسرب العمالة المدربة لغرض تشغيل المشروعات الصناعية إلى مواقع أخرى، نتيجةً للدمج أو التصفية أو النقل للشركات الصناعية، وعدم الاستقرار الإداري وإتباع أساليب حديثة في الإنتاج، وفي إدارة المؤسسات الإنتاجية، من الأمور التي تؤدي إلى خطر كبير على استمرار التنمية والتطور الصناعي في البلاد، حيث تسهم الإدارة جانباً مهماً في العمل الصناعي، فهي العقل المدبر والمنظم في أي كيان اقتصادي، فالإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في وقت واحد، به تتم، ومن أجله ينبغي أن توجد.

وبناءً على ذلك فإن الاهتمام بالعنصر البشري يجعل منه أفضل وسيلة من حيث الكم والكيف، لتحقيق الأهداف المنشودة في العمل والإنتاج، إلا أن عدم توافر الاستقرار الإداري، والذي يتأثر بالتقسيمات الإدارية وتغيرها من وقت إلى آخر، وكذلك دمج وإلغاء الأمانات العامة والنوعية، إضافةً إلى التصفية أو الدمج

أو النقل للشركات والمنشآت الصناعية، كل ذلك ينعكس سلبياً على الأداء واستقرار العمل بهذا القطاع(1).

إضافةً إلى تسرب الكثير من الكوادر التي كان يجب الحفاظ عليها، وأثر ذلك على الجهد المبذول لوضع مجموعة الأسس المنظمة للعمل، وما يترتب عن ذلك من ارتفاع في نسبة الإنفاق دون مردود، وضعف في القدرة الإنتاجية للأفراد نتيجة لعدم الترتيب المسبق والتخطيط المبرمج، كما أن عدم الاختيار الموفق لبعض القيادات، وعدم توافر الاستقرار الإداري والمعنوي لتلك القيادات، مما أثر في تخلخل العلاقة بين مجموعة اللجان الشعبية التي تُصَّعَدْ(*) داخل الشركة الواحدة، والتزام كل منها بالصلاحيات والاختصاصات والمسؤوليات الأساسية لإنشاء تلك الشركات، ونظامها الأساسي. واللوائح المالية والإدارية المطبقة بها، وكذلك طبيعة وحدود العلاقة والمسؤولية بين الجمعيات العمومية والمؤتمرات الإنتاجية.

وكل ذلك لا يعني عدم وجود خبرات مؤهلة وكوادر فنية بهذا القطاع، لكن سوء الاختيار وعدم وضع الشخص المناسب في مكانه من الأمور التي أدت إلى العديد من الخسائر، وإثارة المشاكل، وعدم تطبيق القوانين على المخالفين وغير الملتزمين بالعملية الإنتاجية داخل وحداتهم ومواقعهم، مما هدد ولازال يهدد حركة المجتمع الصناعية وتطورها، الأمر الذي يدعو المتخصصين في هذا المجال والباحثين في المراكز العلمية والجامعات إلى التنبه لكل هذه الصعوبات، ودراستها باستفاضة لتشخيص أسبابها، ووضعها أمام الجهات المعنية لتلافيها مستقبلاً(2).

---

(1) الهيئة العامة للتصنيع، "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من 2001–2005م"، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، نوفمبر (تشرين الثاني)، 2000م، ص19.

(*) نظام التصعيد في ليبيا هو ذلك النظام الذي يتم فيه الاختيار الشعبي للجان والقيادات الشعبية المسؤولة في كل قطاع من القطاعات بشكل ديموقراطي دون أي تدخل من أي جهة.

(2) المختار محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص145.

وقد أكد العاملون بقطاع الصناعة في أراء لهم حول المشـكلات الأكثـر أهميةً وتأثيراً على هذا القطاع، أن عدم الاختيار المناسـب للوظـائف القياديـة، وضعف الإدارة في المواقع والمنشآت الصناعية، هي من الأمور السائدة حاليـاً، وتصل نسبة من أجمع على تأثير هذه الإشكالية نحو 60% مـن أفـراد العينـة، والذين يؤكدون أثرها الكبير سلباً في معظم المنشآت والمواقع الصناعية العامـة والخاصة على حد السواء[1].

كما أن كفاءة العاملين في هذا القطاع ترتبط بعلاقة الإدارة بهم، واهتمامها ببرامج تدريبهم، وحل مشاكلهم الإدارية، والاهتمام بمعـدلات الأداء، والحـوافز التشجيعية، وذلك لتحقيق الوفر المستهدف، مما يعود على حصة هؤلاء العـاملين وزيادتها، كما يجب توضيح العلاقة بينهم وبين إدارتهم في شكل تشريع يضـمن عدم تضارب الاختصاصات، وأداء دور كل منهم على الوجه المطلوب[2].

وفي إشارة سابقة للتقسيمات الإدارية، وتسمياتها وتغيرها من فتـرة إلـى أخرى، سبّب ذلك عبئاً كبيراً على جميع القطاعات داخل الدولة، فتغيـر التبعيـة للمواقع الصناعية من تقسيم إداري إلى آخر أثر بشكل كبير على هذه الصناعات، وتمويلها، والاهتمام بها بتغير الإدارات. مما كان له بالغ الأثـر علـى اسـتقاء وتحصيل البيانات والمعلومات عن هذه المنشآت الصناعية وعملية استخدامها من قبل الدارسين والمهتمين بهذا القطاع، مما أوجد إرباكاً كبيـراً للمراكـز العلميـة والبحثية، والطلبة الباحثين عن البيانات المتعلقة بهذه المواقع، وكان ذلك من أهـم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة، فتغير الوحدات الإدارية من حيث المساحة والتبعية بين الفترات المختلفة من المحافظات إلى البلديات إلى الشعبيات وكل تسمية

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ليبيا التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002م، المرجع السابق نفسه، ص173.

(2) الهيئة العامة للتصنيع، المشاكل والصعوبات التي تواجه الشركات الصناعية، المرجع السـابق نفسـه، ص15.

من هذه التسميات يتغير معها الإطار المكاني فيما بين هذه الوحدات الإدارية، مما تسبب في هذا الخلط والإرباك لمؤشرات التنمية والتطور لكل منطقة.

فعملية الاستقرار الإداري، وقوة الإدارة، وإتباع الأساليب الحديثة والمهارات الإدارية والفنية، والقوى المنتجة المدربة القادرة على الإنتاج بمعدلات وجودة عالية قابلة للتطور، هو ما يحدد قدرة الصناعة على الاستمرار والتطور، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض بالمجتمع من التخلف إلى النمو، وتطوير دخل الأفراد، والوصول إلى مستويات لا بأس بها أملاً في الارتقاء، ونبذ التخلف[1].

4 – **نقص الأيدي العاملة الفنية المتخصصة:** تحتاج الصناعة إلى الأيدي العاملة الماهرة القادرة على إجراء أعمال الصيانة الطارئة والدورية والمبرمجة، والتشغيل الكفء لخطوط الإنتاج، والأعمال التي تتطلب مهارات خاصة، والاعتماد في ذلك على الخارج يزيد من تكاليف إنتاج السلع، إضافة إلى الفترة الزمنية التي تتوقف فيها الآلات إلى أن يأتي الخبراء والفنيون من مناطق أخرى أو من خارج البلاد، كل ذلك ساهم ولازال يساهم في تحقيق عبء كبير على العملية الإنتاجية[2].

ويرجع السبب في ذلك إلى البنية التعليمية والنظام التعليمي في البلاد والذي لم يركز على التعليم المهني التخصصي في بداية الأمر، حيث لم يراعِ النظام التعليمي متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد إلا مؤخراً، وعلى الرغم من فتح العديد من المعاهد المهنية في كل الشعبيات، إلا أن الاهتمام بها ورعايتها ودعمها من قبل الجهات الرسمية لا يزال ضعيفاً، وهذا يؤدي إلى ضعف خريجي هذه المعاهد والمراكز.

---

(1) الهيئة العامة للتصنيع، الجزء الأول من تقرير لجنة إعادة تنظيم الصناعة، فبراير (شباط)، 2001م، ص7.

(2) كامل بكري وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص346–347.

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة مواكبة السياسات التعليمية لخطط التحول، لتلبية احتياجات جميع التخصصات على مستوى جميع القطاعات، والتركيز على الجانب العملي في المعاهد المهنية، وكذلك مراكز التدريب المهني، والتي تميزت بقبولها لنسبة كبيرة من الطلبة المتعثرين في التعليم العام، وذلك أدى إلى ضعف في تخريج العناصر الكفؤة للصناعة، مما يحمل الصناعة أعباء أكبر في تدريب هؤلاء، وإعادة تأهيلهم[1].

كما أن عدم استقرار القوة العاملة الفنية المتخصصة الوطنية، أثر على انتمائها وولائها للمهنة سلباً، زاد على ذلك صعوبة تعويض الفاقد في هذا النوع من العمالة الصناعية المتميزة بالخبرة والمهارة، إضافةً إلى قلة الحوافز أو انعدامها في كثير من الأحيان، مما أدى إلى تسرب هذا النوع من العمالة الوطنية المدربة لغرض تشغيل المشروعات الصناعية، إلى مواقع أخرى غير الصناعة، مما نجم عنه فقدان هذه الكوادر، وهذا أثر بصورة مباشرة على اقتصاديات المشروعات الصناعية.

ومما أدى إلى نقص الكوادر الفنية أيضاً الاستدعاءات العسكرية وبرامج التجييش غير المتوافقة مع ظروف العملية الإنتاجية، بحجة أداء الخدمة الوطنية، مما زاد من تغيب هذه الكوادر عن الوحدات الإنتاجية، وتعدد أسباب ومسوغات التغيب، كما أن الاستغناء عن العمالة الأجنبية فجأةً كان له أثر أيضاً على الإنتاج الصناعي، وكذلك الخبرات الأجنبية المتخصصة في أعمال الصيانة الكبيرة ذات المستوى العالي من المهارة والتخصص، تصطدم عند استدعائها بالعديد من العقبات الإجرائية سواء في الحصول على التأشيرة، أو في سداد مستحقاتها، مما يؤدي إلى تأخر هذه الخبرات عن استكمال عمليات الصيانة في فترات مناسبة، وكل ذلك يعود بالأثر السلبي على العملية الإنتاجية عموماً.

---

(1) الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من 2001–2005م، المرجع السابق نفسه، ص19.

5 – ضعف قاعدة الصناعات الوسيطة وغياب التنسيق بين القطاعات الاقتصادية:

فالصناعات الوسيطة هي التي لها القدرة على تحقيق الروابط الأمامية والخلفية للصناعة، إلا أن الاستثمار في هذه الصناعات يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، فدخلت الدولة على هذا النوع من الصناعات، حيث وصلت في البداية الأهمية النسبية للصناعات الهندسية والكهربائية إلى 15%، كما وصلت الصناعات المعدنية الأساسية إلى 12%(1)، إلا أن عدم ارتفاع هذه النسب لاحقاً هو ما أضعف قاعدة هذا النوع من الصناعات، كما أن هذه الاستثمارات اقتصرت على صناعة الحديد والصلب والصناعات الكيماوية، وأهمها مجمع الحديد والصلب في منطقة مصراته، ومجمع الصناعات الكيماوية بمنطقة أبي كماش.

وعلى الرغم من وجود معادن أخرى في مناطق متفرقة من البلاد، إلا أنه لا توجد استثمارات صناعية أخرى عليها، فلا توجد صناعات معدنية أساسية أخرى في مجال الألمنيوم والنحاس، كما لا توجد صناعات مهمة في مجال السبائك، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الصناعات المعدنية الوسيطة، وجعلها غير قادرة على إمداد الصناعات الهندسية بالمدخلات اللازمة لتطويرها، وكل ذلك يؤكد على مدى أهمية النهوض والاهتمام بهذا النوع من الصناعات المعدنية الأساسية، نظراً لما لها من قدرة على دفع عجلة التنمية الصناعية وتطورها.

فعدم الاهتمام والتركيز على إقامة الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية المترابطة والمتكاملة فيما بينها أمامياً وخلفياً، هو من الأمور التي لا تؤدي إلى تنويع بنية الناتج الصناعي وتغيير الهيكل الصناعي القائم، والذي يتميز بالضعف في قاعدته الأساسية، فإقامة الصناعات المعدنية والهندسية المختلفة، والسلع المعمرة، والمنتجات الكيماوية، وارتباطها مع الصناعات الأساسية القائمة

---

(1) الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من 2001–2005م، المرجع السابق نفسه، ص39.

مثل مجمع الحديد والصلب ومجمع أبي كماش هو الذي يحقق التكامل والترابط التكنولوجي وزيادة المنافع المتحققة من التصنيع وضمان نجاحه[1].

أما عن غياب التنسيق والترابط بين المنشآت الصناعية مع بعضها، وبغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهي من الأمور الموجودة، والتي تسبّب عبئاً على كل القطاعات بما فيها الصناعة، فالضعف في التعاون والتبادل المعلوماتي بين المنشآت الصناعية وإداراتها وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى سبب الكثير من المشكلات التي أدت إلى تعثر الصناعة أو التقليل من الدور المنوط بها لتعزيز الهيكل الاقتصادي الوطني في ليبيا، الأمر الذي يدعو إلى علاج هذه المشكلات لتحقيق التنسيق والترابط بين هذه المنشآت الصناعية، أو القطاعات الاقتصادية الأخرى في البلاد[2].

كما أن مباشرة المنشآت والشركات الصناعية أعمالاً واختصاصات هي أساس لأجهزة أو قطاعات أخرى زاد من إجهاد قدراتها، وتحملها لمسؤوليات إضافية، مما أوقعها في العديد من الأخطاء، مع العلم أن هذه الاختصاصات محددة منذ سنة 1970م، وكل جهة لها دورها الذي يجب أن تقوم به، فمركز البحوث الصناعية يتولى كل الدراسات الفنية المختلفة، أما المؤسسة الوطنية للتصنيع فتقوم بدور التنفيذ، أما الأمانة العامة فتقوم بدور التخطيط والإشراف والتنسيق، إضافةً إلى مسؤولية القطاعات الخدمية الأخرى كلٌّ حسب اختصاصه، لتحديد الأدوار والصلاحيات التي تتناسب وظروف العملية الصناعية بكل مرونة ويسر، تحقيقاً للمجتمع الصناعي الإنتاجي المنظم.

فعدم توافر البنية التحتية لمعظم المنشآت الصناعية المشيدة، مما جعل من الضرورة أن تتولى هذه المنشآت بنفسها توفير المرافق الأساسية والمساعدة، مما أثقل كاهل القطاع الصناعي في الإنفاق على أصول غير منتجة، وارتفاع قسط

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، استراتيجيات وسياسات التصنيع الملائمة في الجماهيرية، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، أكتوبر (تشرين الأول)، 1994م، ص7.

(2) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، ملف قطاع الصناعة، المرجع السابق نفسه، ص8.

الإهلاك لهذه المنشآت، ومن ثم إضعاف مؤشراتها الاقتصادية، وكل ذلك راجع إلى عدم تنفيذ للمناطق الصناعية المؤهلة لإقامة المصانع والوحدات الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى تدني الاستثمار الأجنبي والأهلي في مجال الصناعة[1].

6 – **عدم الاهتمام الكافي ببرامج الإحلال والتطوير:** تعتبر الصناعة من القطاعات الحيوية، والتي تتصف بالتطور والتغير وعدم الثبات على تقنية بذاتها، وهي من القطاعات التي لا يمكن أن تكون في عزلة عن التجديد والتطوير. واستعمال البدائل وأساليب الإنتاج المستحدثة، فعدم تطوير المواصفات القياسية الليبية في الصناعة، وذلك لاستيعاب التقنيات الحديثة وفق المعايير العالمية، وعدم إصدار مواصفات جديدة وتحديث المواصفات الموجودة من الأمور التي تؤثر سلباً على استمرار وتطور العملية الإنتاجية في البلاد.

ومن الأمور التي تزيد من حدة هذه الإشكالية هو قلة الإنفاق على أعمال الإحلال والتطوير، والصيانات المبرمجة، وذلك لعدم وجود إنفاق استثماري نتيجة لضعف الوضع المالي للشركات[2]، كما أن قفل جميع المنافذ التي تطل على مواكبة أساليب التطوير الموجودة في العالم، وعدم المشاركة في الندوات وزيارة المعارض المتخصصة لا يخدم أعمال التطوير والإحلال الصناعي بل سيكون من شأنه تجميد الوضع الصناعي القائم فعلاً كما هو موجود.

كما أن اعتماد المصانع التي تم تنفيذها لغرض الإحلال لكل الواردات على مواد خام ومستلزمات إنتاج خارجية، زاد من عبء تحمل ميزان المدفوعات من النقد الأجنبي، في سبيل استمرار تشغيل هذه الصناعات وصيانتها، دون أن يصاحب ذلك رفع نسبة المدخلات المحلية[3]، الأمر الذي جعل هذه المنشآت

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، ملف قطاع الصناعة، مرجع سابق، ص9.

(2) المرجع السابق نفسه، ص25–27.

(3) الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من 2001–2005م، مرجع سابق، ص19.

تراوح في مكانها، ولا تعير أي اهتمام لعمليات الإحلال والتطوير التقني، نتيجة انشغالها بوضع حلول آنية لهذه المشكلات التي تمر بها.

وفي رأي عدد من المسؤولين والخبراء والإداريين المحليين العاملين بقطاع الصناعة اتضح أن إشكالية تقادم التقنية المستخدمة في الإنتاج وعدم القدرة على تحديثها، هي من المشكلات التي تعاني منها الصناعة في ليبيا، حيث تصل أهميتها النسبية إلى نحو 62%[1] بين المشكلات الأخرى، وذلك لعدم رصد السيولة النقدية الملائمة لهذه العمليات، بحيث تواكب التغير والتطور للصناعة من وقت لآخر، ولقد بلغت السيولة المتاحة لشركات ومصانع هذا القطاع في نهاية سنة 2006م أدنى مستوياتها بنحو 449.6[2] مليون دينار، مع الإشارة بأن هذه السيولة مركزة في شركات الإسمنت والحديد والصلب والصناعات الكيماوية بأبي كماش وشركات المطاحن والأعلاف فقط.

وعلى الرغم من أن هذه المشكلات تعترض طريقة التنمية الصناعية في مجمل الدول النامية والفقيرة، نتيجة لمحاولة هذه الدول تحقيق نمواً سريعاً ومتلاحقاً للمشروعات الصناعية، بشكل يؤدي إلى الاختلال النسبي في العلاقة الفنية والتكامل الصناعي بين المشروعات الصناعية الإستراتيجية والصغيرة وصناعات القطاع الأهلي، وعدم القدرة على التعامل مع الصناعات الوسيطة، وما تتطلبه هذه الصناعات من إمكانيات وتقنيات وخبرات، ففي جمهورية مصر العربية تم الاتجاه إلى تحقيق التوازن بين تنمية الصناعات الأساسية والصناعات الاستهلاكية، كقاعدة لمواجهة المشكلات التي تواجه التطور الصناعي، وذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الاستهلاكية، والتوسع في إنتاج السلع التي تجد

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ليبيا التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002م، مرجع سابق، ص173.

(2) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، تقييم سياسات واستراتيجيات الفترة 2002–2007م، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، 2008م، ص3.

رواجاً داخلياً وخارجياً، والتركيز على الصـــناعات الأساســـية كـــدعم للتنميـــة الصناعية[1].

ولا يعني ذلك أن الصناعة في ليبيا لم تهتم ولو بشـــكل بســـيط ببـــرامج الإحلال والتطوير، فتوظيفها التقدم التقني العلمي والتعليمي والمؤسسي كان مـــن أولويات خطط وبرامج وميزانيات التنمية طيلة الفترات الماضية المتعاقبة، حيـــث استهدفت هذه الاستراتيجيات في المراحل الأولى تحقيق إحلال جزئي وكلي فـــي كل الأنشطة الصناعية الممكنة الرئيسة منها والفرعية، وفق مبدأ النمو المتـــوازن لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الضرورية، كما تدرجت لتمتـــد إلـــى بعض الصناعات الموجهة للتصدير، وبالتالي دخول الإنتاج الوطني إلى الأسواق العالمية، إلا أن حجم وقيم الصادرات الصناعية الليبية لازال محدوداً أو بعيداً عن الطموح، ومن أسباب ذلك عدم الاهتمام الكافي ببرامج الإحلال والتطوير مجاراة للتغيرات الفنية والتقنية المستمرة في هذا المجال.

7 – **غياب المرونة في التشريعات القائمة:** تعد التشريعات أحد ركائز السياسة الصناعية، وهي تتطور بما يخدم التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي المصاحبة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية لجميع القطاعات، إذ لابد من النظر فيها بين كل فترة وأخرى بما يلائم خطط التنمية داخل المجتمع، وعدم مرونة القوانين واللوائح والتشريعات النافدة المنظمة لعمل المنشآت الصناعية، وتحميلها بأعباء مالية كبيرة من الضرائب والرسوم الجمركية هو من المشكلات التي تساهم في زيادة العبء على الصناعة وتطورها في ليبيا[2].

كما أن بعض التشريعات النافذة لا تواكب تحقيق الأهداف الطموحة لخطة الصناعة، حيث أفقدت الشركات الصناعية المرونة والقدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، وبالصورة التي تخدم أغراض الصناعة، فمثلاً حدَ قانون نظـــام

---

(1) رجاء وحيد دويدري، جغرافية الوطن العربي في إفريقيا، منشورات جامعة دمشـــق، 1997م، دمشـــق، ص294.

(2) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، ملف قطاع الصحة، المرجع السابق نفسه، ص10.

المرتبات رقم (15) من قدرة الإدارات الصناعية على تحفيز العــاملين، وكــذلك القيود التي فرضها قانون الخدمة المدنية على حرية اتخاذ القرار من قبــل الإدارة حول العمل والاستخدام وفقاً لاحتياجاتها وظروفها ومعدلات أداء العــاملين بهــا، كما أن بعض الإجراءات والأحكام القضائية تؤسس أحياناً على قــانون الخدمــة المدنية باعتبار أن الشركات العامة مملوكة للدولة رغم أنها مؤسســة كشــركات مساهمة وفقاً لأحكام القانون التجاري، وعليه كان هنــاك العديــد مــن الأحكــام القضائية التي كبدت هذه الشركات خسائر مالية كبيرة سواء كان ذلــك بحــق أم دون وجه حق.

وعليه فقد اتجهت السياسات الصناعية في ليبيــا بنــاء علــى التغيــرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وتأثيرها على الاقتصاد الــوطني إلــى تطبيــق التشريعات التي تهدف إلى فتح المجال أمام القطاع الأهلي الفردي والتشــاركي، وكذلك الاستثمار الأجنبي لمزاولة النشاط الاقتصادي كتغيير جوهري في هيكــل الاقتصاد الوطني تأطر ذلك بشــكل واضــح فــي خطــة التنميــة الاقتصــادية والاجتماعية 2001–2005م[1] كنوع من مجابهة هذه الإشكاليات العديــدة التــي تتعرض لها الصناعة.

كما أن الضرائب المختلفة التي أثقلت كاهل القطاع الصناعي كان لها دور بارز أيضاً في تفاقم هذه المشكلات، والتي أصبحت لا تتناسب مع الاســتثمارات الحالية، فهناك ضريبة الشركات المساهمة، وضريبة الإنتــاج...، ومــن ناحيــة أخرى فإن الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية الذي منحه قانون الميزانيــة لسنة 2000م كان في حقيقته ووفقاً لنصوص القانون تأجيلاً للدفع، وليس إعفــاءً، وبالتالي لم يلغ تأثير هذه الضرائب والرسوم على التكلفة، إضافة إلى أن واردات الشركات الصناعية من مواد خام ومستلزمات تشغيل تخضع لرسوم جمركية تبدأ من 15%، وتصل إلى نسب عالية، كما أن هذه الإجراءات لا تتلائم مع عمليــات

---

(1) الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصــناعة للفتــرة 2001–2005م، مرجع سابق، ص21.

التصدير لبعض الشركات، فما ينجم عنها من تأخير يزيد من الأثر السلبي على مصالح وسمعة هذه الشركات وموقفها في السوق بين الشركات العالمية[1].

كما تعاني المنشآت الصناعية من تعدد نظم الرقابة باعتبار أن معظمها شركات مملوكة للدولة، فالعدد الكبير للأجهزة والقنوات الرقابية والتي في الغالب تؤدي العمل نفسه وتسيطر على جزء كبير من وقت وجهد الإدارة، وجهد الأجهزة التنفيذية بها لتوفير البيانات اللازمة، وكل ذلك لا يساعد على تنمية وتطوير هذا القطاع، كما أن معظم شركات القطاع الصناعي تعاني من حجم المديونية، وعدم الالتزام بالسداد، وخاصة الديون المتعلقة بالجهات والأجهزة العامة، وقد أعدت تقارير بديون هذه الجهات، وحصرها وأحيلت لأمانة المالية لغرض إجراء التسويات اللازمة، إلا أن الإجراءات العملية والفعلية لم تجد طريقها للتنفيذ، وقد وصلت هذه الديون في نهاية سنة 1996م إلى نحو 135.660.201[2] دينار ليبي، الأمر الذي ساهم في تعثر السيولة المالية للشركات، ومزيد من الخسائر بسبب عدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها.

كما أن الشركات الصناعية في ليبيا تتعرض لضغوط شديدة من جميع الجهات الشعبية والعامة، الأمر الذي يعد تجاوزاً للتشريعات النافذة وفقاً لأحكام قانون النظام المالي للدولة والذي لا يبيح صرف الهبات أو المساعدات أو المساهمات إلا بقرار من اللجنة الشعبية العامة، وإذا زاد هذا المبلغ عن عشرة آلاف دينار فلا يجوز صرفه إلا بقانون[3]، مما يؤدي إلى عبء إضافي على تكاليف الإنتاج، وبالتالي على أسعار السلع المنتجة، بالإضافة إلى ما تتعرض له هذه الشركات من مساومات من قبل تلك الجهات.

8- **مشكلات التسويق:** لقد واجهت السلع الصناعية التي تنتج في ليبيا العديد من المشكلات في التسويق عبر الفترات المختلفة الماضية، ففي البداية كان أسلوب

---

(1) الهيئة العامة للتصنيع، المشاكل والصعوبات التي تواجه الشركات الصناعية، مرجع سابق، ص8-15.

(2) المرجع السابق نفسه، ص11.

(3) المرجع السابق نفسه، ص16.

التسويق من الأمور التي زادت من الإرباك في هذا المجال، حيث تكدست السلع الصناعية في بعض المصانع، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج وتوقفه في كثير من الأحيان، والسبب في ذلك هو خضوع معظم المنتجات الوطنية لقنوات توزيع محددة، لا تملك القدرة المالية الكافية على استيعاب جميع الإنتاج، كما أن فقدان الصلة المباشرة مع المستهلك وبالتالي عدم انعكاس رأيه عليها وتطويرها، أضف إلى ذلك التسعيرة الجبرية لهذه السلع، وكل ذلك من الأمور التي ساهمت في إضعاف التسويق الداخلي والخارجي لهذه السلع.

أما في الوقت الحالي فإن المنتجات الوطنية تواجه مشكلة المنافسة الحادة وذلك نتيجة لإغراق السوق بالسلع المستوردة المنافسة للإنتاج الوطني والتي تعد الأكثر جودةً وأقل ثمناً، دون حماية للمنتج المحلي أو المساهمة في تطويره مجاراة لمنافسة السلع الأجنبية، وبالتالي عزوف الكثيرين عن المنتجات الوطنية في ظل هذه الظروف[1].

كما أن الإجراءات المصرفية، واعتماد الشركات الوطنية على الجهاز المصرفي في تمويل وارداتها ازداد بشكل ملحوظ بناءً على التغيرات التي طرأت على سعر الصرف، الأمر الذي لم يواكبه تسهيل في هذه الإجراءات مما تسبب في ارتفاع نسبة معدل تغطية الاعتمادات المستندية لتصل إلى 50%، وارتفاع معدل الفائدة على التسهيلات والقروض لتصل إلى 7.5%، وتدني معدل الفائدة على الودائع حيث وصل إلى 2.5%، وعدم وجود برامج لتمويل الصادرات بالنقد الأجنبي.

إضافةً إلى ذلك كله فإن عدم استقرار سعر الصرف وانخفاضه، وخاصةً منذ سنة 2000م، والتغيرات السريعة له وعدم استقرار الأسواق زاد من حدة الإشكالية بالنسبة للشركات الصناعية وتكبدها للخسائر نتيجة لذلك، كما أن إجراءات مصرف ليبيا المركزي بعدم احتساب قيمة الصادرات الصناعية بسعر

---

(1) الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية، مع المهندس محمد البرقلي، مدير إدارة التخطيط والمعلومات بمركز التخطيط الصناعي، مصراتة، بتاريخ 31 . 12. 2008م.

الصرف الخاص، وعدم واقعية فتح اعتمادات الاستيراد بالسعر الخاص وتحصيل قيمة الصادرات بسعر الصرف الرسمي، كان من العوامل السلبية على تحفيز الصناعة للتصدير[1](2)، ويمكننا تلخيص مجموع الصعوبات التي تواجه عملية تصدير المنتجات المحلية للأسواق العالمية فيما يلي(3):

أ – التكلفة المرتفعة للمنتج الوطني بسبب الضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات الصناعية المحلية مثل ضريبة الإنتاج، والشركات، وضريبة النهر الصناعي العظيم، والأتاوات المفروضة على مستخرجات المحاجر..، والتي أشرنا إليها سابقاً، إضافةً إلى المشكلات الأخرى المختلفة، وهذا كله أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل لا تستطيع فيه منافسة المنتجات العالمية في السوق.

ب – إلزام الشركات بضرورة تقديم اعتماد مستندي بقيمة البضاعة المراد تصديرها إلى أحد المصارف داخل البلاد، مما يزيد من الصعوبات للشركات العالمية الراغبة في استيراد المنتجات الوطنية الليبية.

ج – ضرورة تقديم الشركة الراغبة في تصدير منتجاتها إلى سلطات الجمارك في نقاط العبور ما يفيد أو يؤكد وجود فائض منها عن حاجة الشعبية الموجود بها المصنع.

د – الحاجة الماسة إلى استثمارات إضافية لبعض المصانع لمواكبة عملية التصدير تشمل خطوط الإنتاج وتحديث معدات خطوط التعبئة والتغليف ومعدات المناولة.

هـ ـ قلة التجهيزات الخاصة بعملية التصدير في المواني الليبية ونقاط العبور مثل المخازن المبردة ومعدات المناولة، وكل المعدات الخاصة بعمليات التصدير، وكل ذلك أدى إلى انخفاض حجم الصادرات الصناعية والتي بلغ إجمالها خلال

(2) الهيئة العامة للتصنيع، الصناعة واقع وآفاق، مرجع سابق، ص9–10.

(3) الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عن التصدير والمشاكل والمعوقات التي تواجه تصدير المنتجات المحلية للخارج، إعداد إدارة شؤون الإنتاج والتسويق،2001/9/15م، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراتة، ص6.

الفترة 2002–2006م حوالي 1647[1] مليون دينار ليبي بمتوسط سنوي قدرة 329 مليون دينار، مع العلم أنها مركزة على الحديد والصلب وبعض الصناعات الكيماوية.

9 – **بعض المشكلات العامة الأخرى:** إضافةً إلى الصعوبات السابقة هناك بعض المشكلات الأخرى التي تتعرض لها الصناعة في ليبيا كارتفاع تكاليف الطاقة (كهرباء، زيت ثقيل وخفيف، غاز) وانقطاع التيار الكهربائي، وضعف عمليات الصيانة والحصول على قطع الغيار اللازمة لها في الوقت المناسب، كما أن ارتفاع تكاليف النقل المقتصر على نوع واحد وهو النقل البري وعدم الاهتمام به، وقصور النقل العام للركاب، وخاصةً لمنتجي الصناعة، وقلة الخدمات الصحية في المواقع الإنتاجية، وقلة المياه بصفة عامة في البلاد، والافتقار للمؤسسات المتخصصة في تقديم الدعم المالي والمشورة الفنية والمعلوماتية في مجال القطاع على المستويين العام والأهلي، كل ذلك أصبح سمة شائعة تتعرض لها التنمية الصناعية في البلاد.

كما أنه لا يفوتنا هنا الإشارة إلى تجربة تمليك المصانع للمنتجين بهدف علاج المشكلات السابقة، وما ترتب عليها من سلبيات، حيث تم نقل ملكية 240 مصنعاً للمنتجين بها شملت مختلف القطاعات الصناعية، ويمكن تلخيص هذه السلبيات فيما يلي[2]:

أ – معظم المصانع لم تحقق أهدافها نتيجة لعدم تهيئتها للتمليك من الناحية الإدارية والمالية والفنية ودراسة جدواها الاقتصادية.

ب – عدم وضوح الشكل القانوني لهذه المصانع لدى الجهات العامة التي تتعامل معها (الضرائب، الضمان الاجتماعي،...) نتيجة عدم صدور تشريعات منظمة

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، تقييم سياسات واستراتيجيات الفترة 2002–2007م، مرجع سابق، ص2.

(2) الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من 2001–2005م، مرجع سابق، ص17–18.

لعملية نقل الملكية، وكذلك اختلاف أسس النقل بين منطقة وأخرى، وعدم مراعاة الحد الأقصى للمساهمة في الوحدات الإنتاجية التي تم تمليكها.

ج – ترتب على هذا الإجراء العديد من المشكلات نتيجة عدم التحقق من ملكية الأصول المقرر تمليكها كتمليك عقارات وأراضي كانت مملوكة للأفراد والجهات العامة وتمليك أصول غير مستفاد منها أحياناً، وعدم وجود أسس وضوابط محددة للتقييم مما جعل هذه المصانع تعاني من هذه الإشكاليات حتى الآن.

د – لم يتم النظر إلى العدد الأمثل والخبرة والكفاءة للمنتجين العاملين بهذه المصانع المملكة.

هـ – لم يلزم المالكون "الشركاء" بتسديد نسبة من قيمة أصول المصنع عند التمليك، مما أدى إلى التأخر في سداد القيمة وعدم المحافظة على الأصول المملكة لعدم الشعور بالملكية الحقيقية.

و – تدني مستوى التشغيل في هذه المصانع نتيجة لعدم حصولها على الموازنات الكافية، وإقحامها في توريد احتياجاتها مباشرةً مما أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل للنقد الأجنبي والاتجاه إلى النشاط التجاري لتحقيق إيرادات مالية أكبر وبأسرع وقت ممكن.

ز – لم تلزم المصانع المملكة بإجراء التأمين الشامل للمحافظة عليها إلى أن يتم سداد قيمتها، كما أن بعض المصانع قامت بتوزيع نسبة من الأرباح قبل الانتهاء من سداد قيمة الأصول المملكة.

ح – عدم وجود لوائح داخلية تنظم العلاقات المختلفة، وعدم الاستقرار الإداري، وعدم وجود مراقبين من الشركات التي تتبعها المصانع، وانعدام مصادر التمويل، وعدم تذليل الصعوبات المالية إضافةً إلى أن تقييم أصول معظم المصانع المملكة كان مبالغاً فيه ومتبايناً من منطقة لأخرى، وقد بلغ عدد الوحدات التي تم تمليكها في إطار برنامج توسيع قاعدة الملكية خلال سنوات 2004، 2005، 2006م

تحت إشراف الهيئة العامة للتمليك 69 وحدة إنتاجية بلغ عدد المساهمين فيها نحو 5773 منتجًا[1].

ومن خلال كل ذلك فإن التنمية الصناعية مازالت بحاجة ماسة إلى العقلية المنفتحة والتي تقدر قيمة الصناعة، والعوامل المؤثرة فيها، وقيمة الوقت و حساب مقدار الخسارة والربح، ونتائج توقف الآلات الصناعية وما ينجم عن ذلك من خسائر ونفقات إضافية، كما أن عدم تقدير أهمية هذه العوامل وخطورتها على الصناعة يترتب عليها عرقلة لمسيرة التنمية الصناعية وتطورها وبالمحصلة عدم بلوغ المجتمع إلى ما يسعى إليه من تقدم ورفاهية اجتماعية واقتصادية.

ثالثاً: الخصائص المكانية الناتجة عن مساهمة الصناعة في تنمية المناطق المختلفة:

من خلال التطرق إلى واقع الصناعة الحالية في ليبيا والمعوقات التي تقف في وجه التنمية الصناعية، نستطيع التعرف على العديد من الخصائص المكانية الناتجة عن مساهمة الصناعة وانتشارها في مناطق مختلفة من البلاد، فلقد كان من أولويات الأهداف الأساسية لاستراتيجيات التنمية الصناعية خلال الفترات السابقة هو تحقيق التنمية المكانية المتوازنة في مختلف المناطق عن طريق توزيع المشروعات الصناعية بينها. إلا أن ذلك تم على حساب المنظور الاقتصادي في أثناء توطين المصانع، فالاهتمام الكبير بالتنمية المكانية وتوزيع الصناعة على المناطق المختلفة كان هو الأساس في هذا التوزيع، مما أدى إلى فشل العديد من الصناعات في كثير من المناطق، وتوقفها عن العمل.

كما أن التركيز على كم الإنتاج دون النظر إلى الجودة والتكلفة، مما أدى إلى ضعف المنافسة للمنتجات المحلية، أصبحت سمة واضحة لكثير من هذه السلع المعروضة بالأسواق في العديد من المناطق، الأمر الذي أدى إلى العزوف عنها

(1) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، تقييم سياسات واستراتيجيات الفترة 2002–2007م، مرجع سابق، ص3.

والاتجاه إلى السلع المستوردة، وذلك نتيجة لعدم السيطرة على نوعية المنتجات المستوردة من حيث المطابقة للمواصفات وإغراق السوق بها نتيجة الهدم المفاجئ لأسوار الحماية، مما أثر على القدرة التسويقية للمُنْتَجْ المحلي، ومن جهة أخرى فإن عدم كفاية السوق المحلي من الطاقات الإنتاجية الوطنية للعديد من السلع الصناعية الأخرى والاحتياج إلى استيرادها من الخارج يمثل سمة أخرى للسوق داخل البلاد.

ومن الخصائص الواضحة والتي تتميز بها معظم المناطق في ليبيا هو التضخم الزائد للعمالة الصناعية وتدني كفاءتها الإنتاجية، بعد ما كانت البلاد في السابق تعاني من النقص الحاد في هذه العمالة المؤهلة لهذا القطاع، الأمر الذي يستوجب اهتمام الجهات المسؤولة عن هذا القطاع، وربما يرجع السبب في ذلك إلى التوقف أو البطء في إنشاء المشروعات الصناعية في البلاد وقلة الاهتمام بالعمالة الصناعية ودورانها بين كل فترة وأخرى، فخلال الفترة بين 2002–2006م لم تتجاوز العمالة التي تم توظيفها عن 2651 عاملًا، بمعدل سنوي قدره 530 عاملًا/السنة[1]، ويرجع هذا الانخفاض في التشغيل إلى عدم تنفيذ مشروعات جديدة إلا بنسبة محدودة.

ومن الخصائص المكانية لسياسات نشر الصناعة في ليبيا اتضح أن معظم الصناعات التحويلية باستثناء النفطية تعتمد على مواد خام ومستلزمات تشغيل خارجية، الأمر الذي أدى إلى قلة الاهتمام والبحث والتنقيب عن المواد الخام في مساحات البلاد الشاسعة، وإهمال الموارد الطبيعية المحلية سواء كانت معدنية أم بحرية.. بحجة ارتفاع تكاليف إنتاجها، وعليه فإن معظم هذه الصناعات متعثرة ومنها ما هي متوقفة حاليًا نتيجة للظروف التي تم ذكرها، مما أدى إلى انتقال عمال هذه الصناعات إلى قطاعات أخرى وزيادة العبء على تلك القطاعات.

(1) اللجنة الشعبية العامة، تقييم سياسات واستراتيجيات الفترة 2002–2007م، مرجع سابق، ص2.

كذلك ونتيجة لتشجيع الدولة للقطاع الخاص (الأهلي) الفردي والتشاركي، وإلى الاستثمار الأجنبي في البلاد، فإن انتشار الصناعات أصبح سمة بارزة في الوقت الحاضر في معظم مناطق البلاد، إلا أنها من نوع الصناعات الصغيرة، والتي انتشرت بشكل عشوائي داخل المراكز العمرانية بالقرب من السوق وعوامل الجذب الأخرى، إلا أنها أيضاً في مجملها تعتمد على مواد خام خارجية، وتفتقر معظمها إلى دراسات الجدوى الاقتصادية سواء في توطينها أم في اختيار أنواعها، أما الاستثمارات الأجنبية فلا تزال ضعيفة إلى وقتنا هذا، نتيجة لتخوف المستثمرين الأجانب في هذا المجال بسبب غياب المناخ الاقتصادي المحفز للإنتاج والتنمية في هذه الظروف.

ومن الخصائص المكانية المثيرة للانتباه حول التوزيع المكاني للصناعة نلاحظ أنه على الرغم من وجود هذا التوزيع للصناعات التحويلية، إلا أن هناك تركز مكاني في عدة مناطق بعينها دون غيرها خصوصاً في مناطق طرابلس وبنغازي و مصراته، إضافة إلى ذلك فإن أغلب الصناعات التحويلية مركزة في المناطق الشمالية من البلاد، وهذه أهم الخصائص المكانية للصناعة في ليبيا من حيث تركزها أو اتخاذ مواقعها بين أقاليم البلاد، ولقد ترتب على هذا التركز العديد من الخصائص المكانية فمنها ازدياد نسبة التلوث في تلك المناطق، إضافة إلى أن معظم الصناعات اختارت مواقعها بالقرب من السوق، وبالتالي توطنت في المناطق السهلية الصالحة للزراعة، وعليه كان تركزها على حساب المساحات الصالحة للزراعة والمساحات المزروعة والمستخدمة لرعي الحيوانات في تلك المناطق، مما يسبّب عبئاً على هذه المساحات وتأثرها بمخلفات هذه الصناعات.

كما أن ليبيا تتميز بوجود العديد من المدن الأثرية والمناطق السياحية وخاصة في المناطق الشمالية مثل سوسة، شحات، لبدة، أويا، صبراته..، والتي أدى نشر الصناعات بشكل عشوائي بالقرب منها، وخاصة الصناعات ذات المخلفات الملوثة للبيئة، إلى تشويه الشكل العام للبيئة، وذلك من الخصائص السلبية التي تؤثر على أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة للدولة، وهو النشاط

السياحي والذي إذا تم التركيز عليه والاهتمام به فإنه يفوق الموارد غير المتجددة من حيث مساهمته في عملية التنمية ورفع مستوى الدخل القومي للدولة.

ومن الخصائص المكانية المهمة الناتجة عن مساهمة الصناعة وانتشارها في المناطق المختلفة أيضاً أن المجمعات الضخمة التي اعتمدت على مواد خام محلية بنسبة كبيرة استطاعت الوصول إلى تغطية السوق المحلي وتعدتها إلى مرحلة المنافسة العالمية مثل مجمع أبي كماش للصناعات الكيماوية، ومجمع الحديد والصلب، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية...، إلا أن تعرضها لبعض الظروف والمعوقات جعلها متعثرة في تنمية الصناعات الأخرى المرتبطة بهذا النوع من الإنتاج.

رابعاً: **تقييم كفاءة سياسة الانتشار الصناعي في ليبيا**:

إن تقييم مدى كفاءة السياسات التي اتبعت في ليبيا لنشر الصناعة بين المناطق المختلفة تعد جزءاً من عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للبحث والمقارنة بين البدائل الاستثمارية للصناعات المناسبة لهذه الظروف، فتحديد مدى نجاح المشروعات الصناعية من جميع الجوانب اقتصادياً وفنياً ومالياً هو من المعايير التي تحدد أولويات درجة المفاضلة بينها، بحيث يمكن توجيه الاستثمارات صوب المناسب منها، والذي يتمشى مع ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتفادي المعوقات والصعوبات التي من شأنها أن تعرقل مسيرة التنمية بصفة عامة[1].

وممّا يلاحظ بهذا الصدد أن هناك قصوراً واجهته استراتيجيات وسياسات نشر الصناعة في ليبيا محققة نمواً غير متوازن منذ بداية هذه السياسات سنة 1970م، حيث قامت هذه السياسات على خلق فائض في عرض أنشطة الإنتاج المباشر في جميع الأنشطة وخاصةً قطاع الصناعات التحويلية وعناصر البنية التحتية بنوعيها الاقتصادي والاجتماعي ذات الارتباط المباشر بعملية الإنتاج

(1) محمد أزهر السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران للنشر والتوزيع، 1998م، عمان، الأردن، ص282–329.

الصناعي على حساب أنشطة التنمية البشرية ذات العلاقة غير المباشرة بهذه العملية وخاصةً التعليم والصحة، مما أدى إلى تدني كفاءة معظم المؤسسات الإنتاجية ومنها الصناعة وبالتالي ضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الأمور أو الخصائص المهمة التي ترتبت على ذلك دخول نسبة كبيرة من سكان ليبيا ضمن خط الفقر وصلت حسب تقديرات سنة 1994م حوالي 19%[1]، إضافةً إلى ارتفاع نسبة البطالة، وبروز ظاهرة التفاوت الإقليمي بين المناطق بشكل حاد نتيجة لعدم نجاح السياسات والاستراتيجيات في معظم خطط التحول لنشر التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق على الرغم من التركيز على هذا الجانب في معظم أهداف الخطط التنموية في البلاد، وعلى الرغم من الصعوبات والمعوقات التي واجهت قطاع الصناعة والتي أشرنا إليها سابقاً، إلا أن القطاع تمكن من تحقيق بعض الأهداف والتي سنتطرق إليها تفصيلاً مع التركيز على الفترة الأخيرة الحالية من 2000–2006م كل ما أمكن ذلك كما يلي:

1 – الاكتفاء الذاتي:

لقد كان هذا الهدف ولا يزال من الأهداف المهمة لجميع استراتيجيات التنمية منذ بداياتها، ولقد تم تنفيذ طاقات تصميمية لعدد من السلع الصناعية لهذا الغرض منها الإسمنت وملح الطعام والبوتاس ولدائن الـ (بي.في.سي) ومنتجات الحديد والصلب، كما تم تحقيق اكتفاء جزئي من بعض السلع الأخرى، ولقد تطلب ذلك إنشاء مصانع ومجمعات صناعية ضخمة اعتمدت في معظمها على العائدات النفطية لتوفير مستلزماتها، ولقد دعا ذلك إلى زيادة في حجم الاستثمار الصناعي لتحفيز هذه الصناعات على التمويل الذاتي والذي وصل إلى نصف مليار دينار أي بنسبة 11%[2] من إجمالي حجم الاستثمار في الفترات الأولى خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، إلا أن انخفاض هذه الاستثمارات بعد ذلك

---

(1) عوض الحداد، سالم فرج، دراسات تطبيقية في جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2002م، ط1، ص12.

(2) الهيئة العامة للتصنيع، الصناعة واقع وآفاق، مرجع سابق، ص2.

أدى إلى تدني الإنتاج وكثرة العراقيل والصعوبات في طريق التنمية الصناعية، والجدول التالي يشير إلى ذلك.

جدول رقم (17)

الاستثمارات الفعلية على برامج التنمية الصناعية للفترة من 1970 – 1997م

(القيمة بالمليون دينار)

الفترة	استثمارات الصناعات التحويلية	المتوسط السنوي	استثمارات إجمالي القطاعات	نسبة استثمارات قطاع الصناعات التحويلية إلى إجمالي القطاعات
1970 – 1972م	109.1	36.4	791.0	13.8
1973 – 1975م	269.5	89.8	2208.8	12.2
1976 – 1980م	1276.7	255.3	8259.2	15.5
1981 – 1985م	1796.6	359.3	10602.7	17.0
1986 – 1997م	849.5	70.8	8945.8	9.5
المجموع	4301.4	159.3	30807.5	14.5

المصدر: الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من 2001 – 2005م، مرجع سابق، ص8.

وعلينا أن نشير هنا إلى أن التذبذب والانخفاض في الاستثمارات الصناعية لم يقتصر على الصناعة فقط بل كان ذلك سائداً في مجمل برامج التنمية لجميع القطاعات، وبالتالي فإن نسبة هذا التدني والاختلال ستعمم على جميع هذه القطاعات بما فيها الصناعة، ولقد زاد هذا التدني والاختلال في هذه الاستثمارات على برامج التنمية الصناعية بعد عام 2000م، حيث وزعت هذه الاستثمارات على شكلين الأول للشركات الصناعية، والثاني للشعبيات نتيجة لدخول القطاع الخاص بشكل كبير في هذا المجال كتوجه جديد للدولة خلافاً للفترات الماضية، والجدول التالي يوضح مدى قيمة هذه الاستثمارات خلال الفترة من 2002–2006م كما يلي:

جدول رقم (18)

الاستثمارات على برامج التنمية الصناعية للشركات والشعبيات

خلال الفترة 2002–2006م

(القيمة بالألف دينار)

السنة	الصفة	قيمة التمويل	قيمة المحقق منه	نسبة الإنجاز
2002	شركات	35.758.096	35.758.096	%100
	شعبيات	11.449.266	5.987.677	%52
2003	شركات	25.094.493	23.594.493	%94
	شعبيات	1.217.958	0.102.000	%8
2004	شركات	7.699.216	6.738.185	%88
	شعبيات	8.078.251	2.954.516	%37
2005	شركات	323.331.325	199.643.175	%62
	شعبيات	4.482.309	0.328.491	%7
2006	شركات	2.197.757	2.197.757	%100
	شعبيات	0.514.705	0.000.000	%0
المجموع النوعي	شركات	394.080.887	267.931.706	%68
	شعبيات	25.742.489	9.372.684	%36
المجموع الكلي	**شركات وشعبيات**	**419.823376**	**277.30439**	**%66**

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، مسح عام لواقع القطاع خلال الفترة 2002 – 2006م، مصدر سابق، ملخص إجمالي جدول رقم (1).

ومع هذا التذبذب والتدني في حجم الاستثمارات الصناعية فإن نسبة الإنجاز المحقق من هذا التمويل لم تتعدَ 68% بالنسبة للشركات الصناعية العامة، و36% بالنسبة للقطاع الأهلي في الشعبيات، وكل ذلك يشير إلى أن الأهداف المرسومة في استراتيجية التنمية الصناعية والتي من بينها تحقيق الاكتفاء الذاتي الكلي أو الجزئي من السلع التي تلبي الحاجات الأساسية للمجتمع وتحقيق الوفر في النقد الأجنبي، والتي عول المجتمع كثيراً على الصناعة في تحقيقها لم تتحقق، الأمر الذي جعل المجتمع الليبي لا يعول على الصناعة في تحقيق طموحاته والدليل على ذلك تدني دعم هذا القطاع في السنوات الأخيرة وعدم التركيز عليه.

2 – **الإنتـاج الصناعي:** من خلال المؤشرات الصادرة عن الأجهزة الرسمية ذات العلاقة بالصناعة في ليبيا اتضح أن قيمة الإنتاج الصناعي زادت من 80.4 مليون دينار ليبي عام 1975م، إلى 1190 مليون دينار ليبي عام 2006م كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم (19)

قيمة الإنتاج الصناعي في ليبيا للفترة ما بين 1975 – 2006م

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	1975	1980	1985	1990	1995	2001	2006
قيمة الإنتاج	80.4	210.4	350.0	386.9	475.5	955.7	1190.0

المصدر: ـ الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من 2001 – 2005م، مرجع سابق، ص10.

ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي 2001م، مرجع سابق، ص(د).

ـ اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، تقييم سياسات واستراتيجيات الفترة 2002 – 2007م، مرجع سابق، ص2.

ومع أن الأرقام تشير إلى الزيادة، إلا أن المساهمة في عملية التنمية الصناعية ظلت متواضعة، فالنمو السريع في البداية تزامن مع العديد من العراقيل التي أشرنا إليها سابقاً، والتي رسخت من هذا التواضع والمراوحة والتذبذب في قيمة الإنتاج الصناعي لمعظم السلع الصناعية، ففي البداية حقق الإنتاج الصناعي في ليبيا معدل نمو سنوي مركب وصل إلى 12.2%[1] خلال الفترة من 1970–

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، استراتيجيات وسياسات التصنيع الملائمة في الجماهيرية، مرجع سابق، ص8.

987م، بينما قلت هذه النسبة إلى 9%[1] للفترة من 75–1997م ووصلت إلى 6.7%[2] سنة 2000م.

جدول رقم (20)

نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا للفترة من 1975–1998م

السنة	1975	1987	1990	1995	1997	1998
النسبة في الناتج المحلي الإجمالي	%1.8	%6.7	%2	%9.3	%9.7	%8.5

المصدر: ــ الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من 2001 – 2005م، مرجع سابق، ص10.

ــ اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، استراتيجيات وسياسات التصنيع الملائمة في الجماهيرية، مرجع سابق، ص9.

ــ اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، إنجازات ثورة الفاتح العظيمة في قطاع الصناعة والمعادن 1970 – 1998م، حقائق وأرقام، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، 1999م، ص5.

كما أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي تباينت خلال الفترات السابقة كما في الجدول السابق من 1.8% سنة 1975م، لتصل إلى 6.7% سنة 1987م، وتدنت بعد ذلك سنة 1990 إلى 2%، نتيجة للحصار في الفترة التي سبقت هذه السنة، وكذلك انخفاض أسعار النفط الذي شاهدته تلك الفترة، ارتفعت بعد خمس سنوات لتحقق نسبة 9.3% سنة 1995م، بينما في سنة 1998 قلت إلى 8.5% كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من وصول الإنتاج الصناعي إلى 1190 مليون دينار خلال سنة 2006م، إلاَّ أن هذه القيمة لا تحقق إلا 26% من الطاقات التصميمية للمصانع في البلاد، وهذا يبين بشكل واضح مدى أثر المشكلات التي تعاني منها الصناعة على قيمة الإنتاج الصناعي وعدم التركيز على حل هذه العقبات التي تقف في طريقها بشكل تستغل فيه كامل طاقاتها التصميمية.

---

(1) الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة، للفترة من 2001–2005م، مرجع سابق، ص10.

(2) الهيئة العامة للتصنيع، الصناعة واقع وآفاق، مرجع سابق، ص2.

لقد بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة التـــي تشـــتغل بكامـــل طاقتها الإنتاجية نحو 15 ألفَ منشأة بنسبة 51.9%، والتي لا تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية بلغت أكثر من 14 ألف منشـــأة بنســـبة 48.1%، كمـــا أن المنشـــآت الصناعية الكبيرة ساهمت في الإنتاج الصناعي بنسبة 69.5%، بينمـــا ســـاهمت الصناعات الصغيرة بنسبة 30.5% سنة 2001[1]، وعموماً كما جاء في التقريـــر الاقتصادي العربي الموحد، فإن الجمود والتذبذب في قيمة الإنتاج الصناعي فـــي معظم الدول العربية ومن بينها ليبيا وخاصة بعد سنة 2001م، زاد منه اســـتمرار الركود الاقتصادي العالمي الذي صاحبه الضعف في الطلب على الـــنفط الخـــام، وتخفيض الدول المنتجة لإنتاجها الذي يسهم بنحو 85% مـــن القيمـــة المضـــافة للصناعة[2]، وهذه خاصية من الخصائص السلبية التي تتميز بها الدول المعتمـــدة بشكل كبير على النفط.

وإذا ما أخذنا الفترة الأخيرة كمعيار لقيمة الإنتاج الصناعي المحقـــق مـــن 2002–2006م، فإن الشكل البياني التالي يوضح لنا تطور هذه القيمة من 597.5 مليون دينار إلى 1190.4 مليون دينار خلال تلك الفترة.

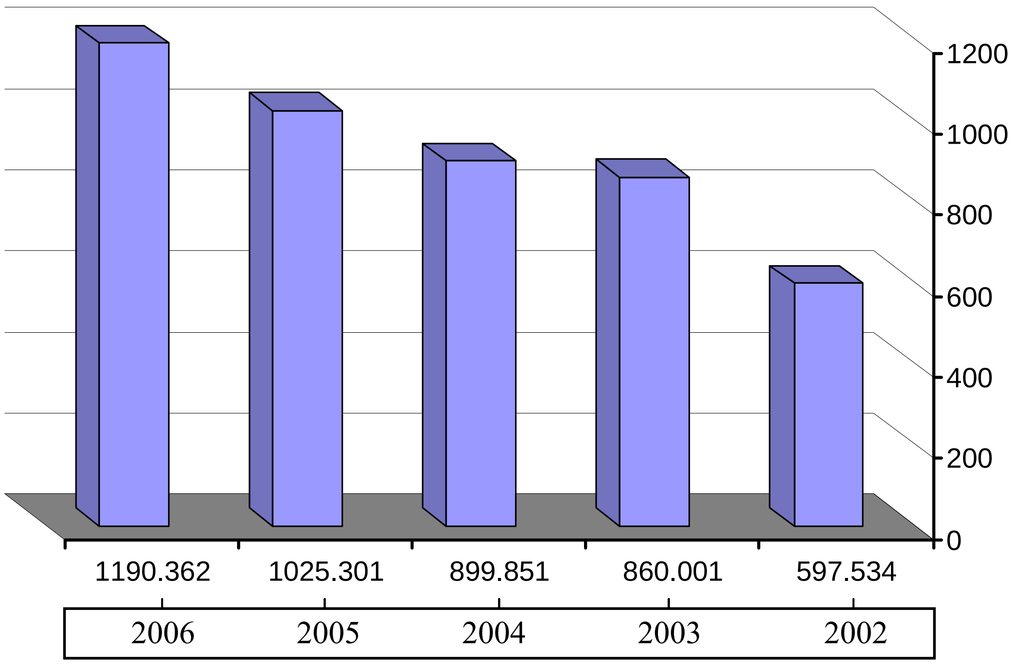
---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي 2001م، مرجع سابق، ص(د).

(2) حسين الاسرج، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003م، مجلة المستقبل العربي، مصـــدر ســـابق، ص201.

شكل رقم (7)

قيمة الإنتاج المحقق خلال الفترة 2002 – 2006 (القيمة بالمليون دينار)



المصدر: اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، تقييم سياسات واستراتيجيات الفترة 2002 – 2007م، مرجع سابق، رسم بياني مرفقة بدون رقم صفحة.

ولقد وصلت نسبة الإنتاج المحقق كما أشرنا سابقاً في سنة 2006م إلى نحو 26% مقارنة بقيمة الطاقة التصميمية، مما يدل على الضعف العام لمستوى التشغيل بالقطاع، وقد ساهم في ضعف هذه النسبة بشكل أساسي كلّ من صناعات الغزل والنسيج والأثاث وقطاع الصناعات الهندسية، حيث بلغ إجمالي الإنتاج المحقق خلال هذه الفترة 4563 مليون دينار بمتوسط سنوي بلغ 912 مليون دينار، وهذا التذبذب والجمود في قيمة الإنتاج الصناعي لا يساهم بأي شكل من الأشكال في تطور برامج التنمية الصناعية، وتحقيق الأهداف الموضوعة لهذا الغرض، الأمر الذي يؤدي إلى عكس ذلك إذا لم تتغير هذه الظروف.

3 – **الصادرات الصناعية:** دخلت السلع الصناعية في ليبيا مرحلة التصدير منذ عام 1982، ولقد كان من أهداف استراتيجيات التنمية الصناعية هو التركيز على ضرورة التوسع في الصادرات الصناعية، وذلك لتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط الخام، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا بنسبة بسيطة مقارنة

بالصادرات الإجمالية والتي يسيطر عليها النفط الخام، والجدول التالي يوضح حجم الصادرات الصناعية منذ سنة 1982م وحتى سنة 2000م.

جدول رقم (21)

قيمة الصادرات الصناعية في ليبيا للفترة من 1982–2000م (مليون دينار)

السنة	قيمة الصادرات الصناعية	إجمالي الصادرات في ليبيا	نسبة صادرات قطاع الصناعة إلى إجمالي الصادرات
1982	0.756	3908.8	% 0.019
1985	4.6	3645.6	% 0.127
1990	11.4	3744.9	% 0.306
1995	96.4	3222.01	% 2.992
1997	61.550	3455.6	% 1.780
2000	76.56	-	-

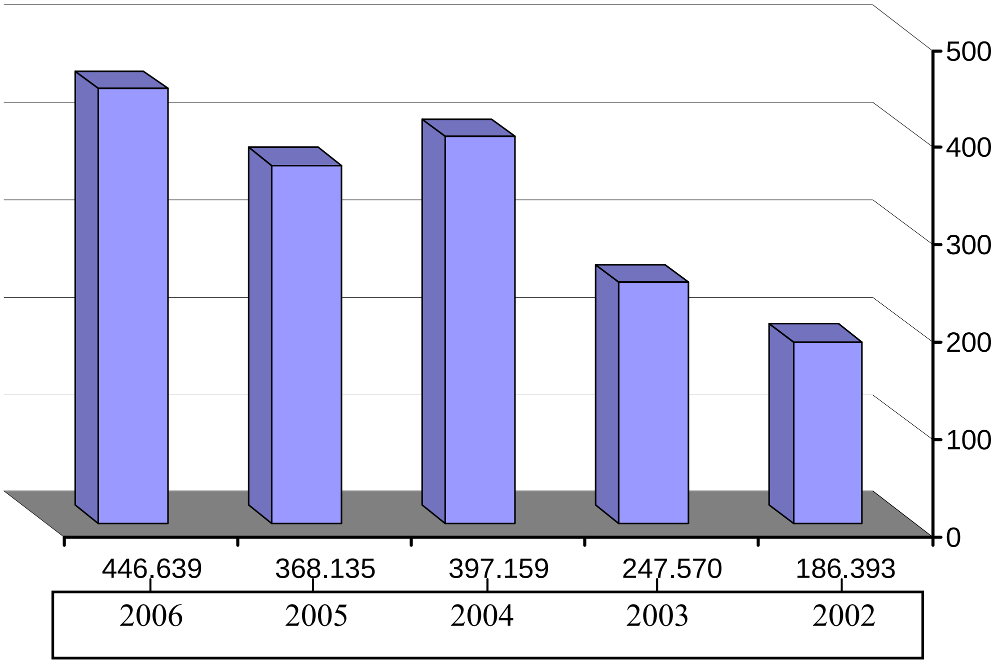
المصدر: ــ الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة 2001–2005م، مرجع سابق، جدول رقم (4)، ص12.

ــ الهيئة العامة للتصنيع، الصناعة واقع وآفاق، مرجع سابق، ص3.

كما أن الصادرات الصناعية لمعظم السلع انخفضت نتيجة لتدني الإنتاج الصناعي في معظم المصانع، إلا أنها تركزت في المجمعات الصناعية ومنها منتجات الشركة الليبية للحديد والصلب، ومجمع أبي كماش الكيماوي. والرسم البياني التالي يوضح قيمة الصادرات الصناعية للفترة من 2002–2006م، والمتمثلة معظمها في سلع هذه المجمعات كما يلي:

شكل رقم (8)

قيمة الصادرات الصناعية المحققة للفترة 2002 – 2006م (القيمة بالمليون دينار)



المصدر: اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، تقيـيم سياسـات واسـتراتيجيات الفترة 2002 – 2007م، مرجع سابق، رسم بياني مرفقة بدون رقم صفحة.

وعلى الرغم من ذلك فإن الطابع العام السائد بالنسبة للصادرات الصناعية في ليبيا يغلب عليها التدني والانخفاض إذا قارنا ذلك بحجم الاستثمارات والفتـرة الزمنية التي دخلت فيها هذه الصناعات مرحلة التصدير، والأسباب واضحة كمـا أشرنا سابقاً، فالصعوبات التي تعترض الإنتاج الصناعي والتنمية الصناعية بصفة عامة كان لها كبير الأثر على الصناعة وصادراتها في البلاد، إضافة إلى كل ذلك فإن وجود النفط الخام وتصديره بكميات كبيرة والاعتماد عليـه فـي حـل كـل المشكلات بكل القطاعات انعكس سلباً على تنمية هذه القطاعات والاهتمام الزائـد بها والبحث عن البدائل، والتي يواجه استغلالها صعوبات أكبـر مـن اسـتغلال النفط، على الرغم من القناعة التامة بأن هذا المصدر محدود، وهذا حال معظـم الدول النامية والمتخلفة والتي تعتمد على هذا المورد غير المتجدد.

4 – **العمالة الصناعية:** لقد ساهم قطاع الصناعة في خلق فرص عمل منذ بداياته، وكان ذلك ضمن أهداف استراتيجيات وسياسات الخطط التنموية، وتشير

البيانات المرفقة في الجدول التالي إلى تزايد العمالة الصناعية منذ سنة 1975 وحتى سنة 1997م، وبعد ذلك بدأت هذه الأعداد في الانخفاض حتى وصلت إلى أدناها خلال الفترة من 2002–2006م والتي لم يقبل فيها القطاع سوى 2651 منتجاً، ويرجع ذلك إلى توقف العديد من المصانع، وعدم تنفيذ مشروعات صناعية جديدة، وكذلك عدم الاهتمام بعمليات التطوير والصيانة وكل ذلك أشرنا إليه سابقاً عند الحديث عن العقبات التي تقف في وجه التنمية الصناعية بالبلاد، كما أن ضعف البرنامج التدريبي، وعدم توافر الخبرات الفنية القادرة على التعامل مع الصناعات الوسيطة وما تتطلبه من إمكانيات وخبرات تعد من الخصائص التي تتصف بها الصناعة في معظم المناطق التي توطنت بها في ليبيا.

جدول رقم (22)

القوى المنتجة بقطاع الصناعات التحويلية في ليبيا للفترة من 1975–2006م

السنة	القوى المنتجة بقطاع الصناعات التحويلية	الداخلين الجدد للقطاع	نسبة العاملين بالقطاع إلى مجموع القوى المنتجة بجميع القطاعات
1975	32.900	-	4.9
1980	58.000	25.100	7.1
1985	75.000	17.000	8.4
1990	99.400	24.400	9.8
1997	123.000	23.600	10.1
2001	99.719	-	-
2002 – 2006	102.370	2651	-

المصدر: ــ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الناتج النهائي للتعداد الصناعي 2001م، مرجع سابق، ص19.

ــ الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من 2001 – 2005م، مرجع سابق، ص14.

ــ اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، تقييم سياسات واستراتيجيات الفترة 2002 – 2007م، مرجع سابق، ص2.

5 – **التكامل الصناعي ومعدلات الأداء:** لقد كان يلاحظ على المنشآت الصناعية في ليبيا نموها بشكل مستقل، أي أن كل مؤسسة صناعية نمت بمعزل عن غيرها من المؤسسات الصناعية الأخرى، دون أن يكون لهذا النمو العلاقة

الفنية الكبيرة والتي تُعنى بالتكامل الصناعي بين المشروعات الصناعية الكبيرة والصغيرة والقطاع الأهلي، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، مما كان له الأثر الكبير في تحقيق الاختلال النسبي في العلاقة الفنية والتكامل بين المشروعات الصناعية المختلفة على الرغم من كبر حجم الاستثمارات التي تم إنفاقها على هذا القطاع.

كما أن عدم الاستفادة من بعض المنشآت القائمة التابعة للشـركة العربيـة للصناعات الهندسية، والشركة العامة للصناعات الهندسية، مثل مجمع المسبوكات ومجمع المطروقات والمسابك بالمصانع التابعة لهذه الشركات في تصنيع بعـض المكونات وقطع الغيار، هو من الأمور التي زادت من هذه العزلة وعدم التـرابط والتكامل الاقتصادي بين هياكل هـذا القطـاع وبـين المشـروعات الصـناعية الاستراتيجية، والمتوسطة، والخفيفة، وكذلك صناعات القطاع الأهلي.

أما عن معدلات الأداء فهي من الموضوعات التي اهتمت بها استراتيجيات الصناعة في السنوات الأخيرة، وذلك لرفع كفاءة الأداء للمنشآت الصناعية القائمة كأحد الأهداف الأساسية لها، ومن معايير معدلات الأداء هو كمية الإنتاج مقارنـةً بالطاقة التصميمية، وكذلك المؤشرات الاقتصادية التي تحققها السـاعة المنتجـة، والمواصفات الفنية للمنتج، ووضع إنتاجية العمل... الخ.

ويلاحظ من خلال تقارير الإنتاج السنوية، وذلك بمقارنة قيمة الإنتاج المحقق مع الطاقات التصميمية أن معدلات الأداء متدنية في معظم الصناعات كما يلي:

جدول رقم (23)

معدلات الأداء الصناعية النوعية بواسطة مقارنة قيمة الإنتاج المحقق مع الطاقات التصميمية المنفذة للفترة من 1995–1997م

نوع الصناعة	الصناعات الهندسية والكهربائية	الصناعات المعدنية	صناعة الغزل والنسيج	الصناعات الكيماوية	الصناعات الغذائية	صناعة الإسمنت ومواد البناء
معدل الأداء	%35.3	%56.0	%37.0	%43.0	%35.7	%36.6

المصدر: الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة مـن 2001 – 2005م، مرجع سابق، ص15.

إن انخفاض معدلات الأداء لمعظم الصناعات التحويلية في البلاد يمكن إرجاع أسبابها إلى مجموعة العوامل والعقبات المؤثرة على هذا القطاع، والتي من أهمها كما ذكرنا سابقاً النقص في الموازنات التشغيلية، وعدم تنفيذ برامج الإحلال والتطوير، ووجود القيود المركزية على تحويلات العملة الأجنبية، وعدم فتح الاعتمادات في مواعيدها المناسبة والنقص في المواد الخام وقطع الغيار ووجود الأعطال بالآلات والمعدات، وما إلى ذلك من العقبات التي تقف في وجه زيادة الإنتاج الصناعي، والتي تؤثر على مجمل عملية التنمية الصناعية بصفة عامة.

6 – **التوزيع المكاني للصناعة:** إن تحقيق هدف التنمية المكانية المتوازنة كان ضمن استراتيجيات نشر وتطوير الصناعة في مختلف المناطق وخاصةً المناطق الأقل تطوراً، ولكن يمكن القول هنا بأن هذا الهدف لم يتحقق بالشكل الصحيح أو المطلوب، وذلك لترجيح معيار التنمية المكانية على معيار الكفاءة الاقتصادية للمشروعات الصناعية التي أقيمت، حيث كان هناك ضعف كبير في إعداد دراسات الجدوى نظراً لعدم الأخذ في الحسبان المتطلبات الاقتصادية والبيئية للموقع مما نجم عنه ارتفاع في التكاليف الاستثمارية لتلك المشروعات وتدني جدواها الاقتصادية.

وهذا راجع إلى السرعة في اتخاذ القرارات بهذا الشأن نظراً للحاجة الماسة في تلك الفترات إلى تحقيق عمليات تنموية خارج أقطاب التركز الكبيرة في البلاد كمحاولة لتحقيق التوازن بين المناطق وتخفيف العبء عن هذه الأقطاب، انظر الجدول رقم (13) في الفصل الثالث، والذي يقارن بين توزيع المنشآت الصناعية في ليبيا للفترة بين 1971م و2001م، حيث أشار إلى وجود انتشار للصناعة في مناطق مختلفة من البلاد ووصولها إلى مناطق لم تكن تعرف هذا النشاط، إلا أن هذا النشاط لا يزال متركزاً في المناطق الشمالية من البلاد وخاصةً مناطق طرابلس وبنغازي ومصراتة.

ومن خلال توزيع المصانع الكبيرة التابعة للقطاع العام والتي تتبع الهيئة العامة للتصنيع بين المناطق المختلفة فإننا نلاحظ توزيعها كما يلي:

جدول رقم (24)

التوزيع المكاني للمصانع التابعة للهيئة العامة للتصنيع في ليبيا (2001/2005م)

المنطقة	العدد	المنطقة	العدد	المنطقة	العدد	المنطقة	العدد	المنطقة	العدد
طرابلس	26	سبها	6	المرج	2	اجدابيا	1	جادو	1
بنغازي	27	أبي كماش	5	بني وليد	2	رقدالين	1	الجبل الأخضر	1
مصراته	17	زليتن	4	سرت	2	غدامس	1	الجبل الغربي	1
درنة	18	البيضاء	4	القره بولي	2	الرياينة	1	هون	1
تاجوراء	14	زوارة	3	صبراته	2	أوباري	1	بنينة	1
الزاوية	8	صرمان	3	الرحيبات	1	سوسة	1	الأبيار	1
جنزور	8	الخمس	5	نالوت	1	الجفرة	1		
غريان	8	الرجبان	3	سوق الثلاثاء	1	سوق الخميس	1		
السواني	6	طبرق	3	بني غشير	1	العزيزية	1		

المصدر: الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من 2001 – 2005م، مرجع سابق، ص16.

وعلى الرغم من هذا التوزيع والذي لا يزال غير متوازن إلا أننا لا نستطيع إغفال دور قطاع الصناعة في دعم الاقتصاد الوطني ولو بشكل جزئي، فقد ساهم بطرق غير مباشرة في القطاعات الأخرى مثل النقل البري، حيث توافرت فرص عمل كثيرة من خلال استغلال سيارات النقل، حيث قدرت المبالغ المدفوعة لنشاط النقل سواءً كانت منتجات جاهزة أم مواداً أولية ومستلزمات تشغيل بحوالي 1.7 مليار دينار ليبي، كما أن القطاع الصناعي ساهم بشكل كبير في تغذية مشروع النهر الصناعي العظيم بمادة الإسمنت متوسط المقاومة للكبريتات منذ البداية، وقد وصلت الكمية التي زود بها المشروع إلى حوالي 6 مليون طن، كما ساهم قطاع الصناعة في تمويل هذا المشروع الضخم من خلال الرسوم المخصصة على واردات القطاع وخدماته والتي وصلت إلى 466 مليون دينار ليبي.

ويعد قطاع الصناعة الرافد الرئيس لإيرادات الخزانة العامة بعد النفط، حيث سددت مساهمته في شكل ضرائب ورسوم جمركية بقيمة بلغت حوالي 3.334 مليار دينار بمتوسط سنوي قدره 111.05 مليون دينار، ولقد بلغ عدد السلع التي ساهم

بها هذا القطاع نحو 300 سلعة تحقق نسبة تزيد عن 57% من احتياجات المجتمع، وتوفر نحو (1) مليار دولار سنوياً في حالة استيرادها جاهزة من الخارج، إضـــافةً إلى مساهمة القطاع في تمويل المصارف الوطنية، وقطاع التأمين من خلال الوثائق الصادرة لشركات القطاع والتي تقدر بنحو 2.5 مليار دينار.

ولقد تم تقييم 210 مصنعاً كعينة بحثية لحالة القطاع من قِبَلْ الهيئة العامـــة للتصنيع، وتم الاطلاع على حالتها الفنية، ووجد أن عدد 43 مصنعاً ساءت حالتها الفنية لانتهاء عمرها الافتراضي أو لإنتاجها سلع لا تتوافر فيها مقومات المنافسة، إلا أن عدد 146 مصنعاً ووحدة إنتاجية تحتاج إلى بـــرامج الإحـــلال والتطـــوير للوصول بها إلى مستويات التشغيل الاقتصادي، كما أن عدد 21 مصنعاً هي التي تشتغل بشكل اقتصادي ويمكن تطويرها إلى الأفضل من ذلك.

ومن خلال تقييم المنتجات بواسطة المدخلات المحلية بكل سلعة فإن عـــدد السلع الصناعية التي تعتمد على المكون المحلي بنسبة 100% لا تتعدى عـــدد 9 سلع صناعية، بينما 38 تعتمد على مكون محلي يصل إلى 70% أما 135 ســـلعة فهي تعتمد على مكون محلي يصل إلى 30%، كما أن 94 سلعة لا تعتمد علـــى المكونات المحلية بل تعتمد على المواد المستوردة من الخارج[1].

وعليه فإن خطط التنمية المستقبلية يجب أن تأخذ فـــي حســـبانها أهميـــة التوزيع المكاني عند تنفيذ استثمارات جديدة بشرط أن تحقق المناطق التـــي يـــتم اختيارها كمواقع للصناعات المختلفة الخصائص المطلوبة، وأن تقـــوم الخزانـــة العامة والقطاعات الأخرى بدورها في تنفيذ وتمويل مشروعات البنيـــة التحتيـــة والمناطق الصناعية اللازمة لهذه الأنواع في مختلف المناطق والأقـــاليم بـــالبلاد، وذلك لتحقيق أكبر النتائج الإيجابية في مجال التنمية الاقتصـــادية والاجتماعيـــة، وتحقيق التوازن النوعي والكمي لمختلف السلع بين المناطق المختلفة في الـــبلاد، بشرط ألّا يكون هذا التوزيع والنشر للصناعة مبني على معايير معينـــة وتجاهـــل معايير أخرى قد يكون لها أكبر الأثر على التنمية الصناعية في تلك المناطق.

---

(1) الهيئة العامة للتصنيع، الصناعة واقع وآفاق، مرجع سابق، ص3–8.

الفصـل الخامس:

الانتشار الصناعي والاثار المترتبة عليه في منطقة الخمس

أولاً: التطور الصناعي في منطقة الخمس:

في نظرة عابرة إلى تاريخ هذه المنطقة، نلاحظ أنها مرت بحقب تاريخية تعاقبت فيها أنواع مختلفة من الحضارات، وفترات الاستعمار، كان لكل منها آثار لا تزال شاهدةً على هذه الفترات، فمن الفينيقيين والإغريق إلى الرومان إلى فترة الفتوحات الإسلامية، إلى الأتراك، وبعد ذلك الإيطاليين، وفترة الاستقلال وقيام الملكية في البلاد، وانتهاءً بقيام ثورة الفاتح من سبتمبر التي طردت الاستعمار وقواعده المختلفة من هذه البلاد.

فمنذ مطلع الألف الأول قبل الميلاد، تأسست مدينة لبدة في قلب هذه المنطقة الخصبة كمحطة تجارية، بمينائها الذي أنشئ على مصب وادي لبدة، لدعم التجارة بين سواحل البحر المتوسط، ووسط القارة الأفريقية، حيث كان الفينيقيون يشتهرون بنشاطهم التجاري الواسع، ومعرفتهم بمسالك البحار وطرقها وسواحلها الغنية بالتجارة[1]، كما أنهم أتقنوا وطوروا أساليب الزراعة في المنطقة.

ويرجع الفضل للفينيقيين في إدخال زراعة بعض الأشجار الملائمة لطبيعة التربة في ليبيا بصفة عامة، مثل أشجار الزيتون والتين والرمان والخوخ (الدراق) والكروم واللوز، كما أدخلوا الآلات والأدوات الزراعية المعدنية، والتي لم تكن معروفة قبلهم، كما أنهم أقاموا مشروعات للري كالخزانات والسدود والصهاريج، مما ورثه الرومان من بعدهم وحسنوه وتوسعوا فيه على مقياس أكبر، ولا تزال هذه الشواهد الأثرية قائمة في مختلف أجزاء منطقة الخمس وضواحيها[2].

إضافة إلى أن المنطقة اشتهرت منذ القدم بزراعة الحبوب وبعض الخضروات إلى جانب أشجار الزيتون والنخيل والرمان والتين والعنب والتين الشوكي، كما أن المنطقة بما يحيط بها من هضاب وتلال وفرت مراعٍ جيدة

---

(1) مصلحة الآثار الليبية، لبدة الكبرى، الطبعة الثانية، بدون تاريخ النشر، ص15.

(2) المرجع نفسه، ص88–89.

للحيوانات من أغنام وماعز وماشية وإبل وخيل، إضافة إلى أن منطقة الخمس تتميز باستراتيجية موقعها وموضعها بين المناطق الأخرى، الأمر الذي دعا الكثير من البعثات الكشفية الأوروبية للاستغراب والدهشة عن كيفية تجاوز هذه المنطقة، واختيار منطقة طرابلس كمركز أول بدلاً منها(1).

ولقد تأسست مدينة الخمس الحالية، والتي تبعد حوالي 2 كم إلى الغرب من مدينة لبدة الأثرية، والتي تعد البوابة الغربية لها، في عهد الأتراك عام 1830م، حيث أنشئ المرفأ (ميناء الصيد القديم حاليًّا)، إضافة إلى مجموعة مبانٍ حكومية ومدارس وجوامع لا زالت بعضها قائمة، وفي حالة جيدة إلى الوقت الحاضر، ويشار إلى تسمية المدينة بهذا الاسم لأنها والمنطقة المحيطة بها تنتج خمس (5/1) إنتاج البلاد من نبات الحلفاء(2).

ومن هذا السرد التاريخي الموجز نستطيع التعرف على تاريخ انتشار الصناعة في هذه المنطقة، حيث بدأت مع توافر المواد الخام، وخاصة الزراعية التي اشتهرت بها هذه المنطقة، فانتشار معاصر الزيت، ومطاحن الحبوب القديمة في أجزاء متفرقة، وصناعة كبس الحلفاء وإعدادها للتصدير، وصناعة الصباغة والحنة، إضافة إلى العديد من الصناعات التي تعتمد على سعف النخيل، والمنسوجات التي تعتمد على الصوف والوبر وشعر الحيوانات التي تربى في المنطقة ويستخدمها السكان في صناعاتهم.

ولقد ازدهرت صناعة كبس الحلفاء في البلاد، وبصفة عامة خلال الأعوام 1868–1896م، حيث كان يصدر منها من 60000 إلى 70000 طنًّا سنويًّا في تلك الفترة(3)، ومعظم الإنتاج كان يصدر إلى انجلترا عن طريق

(1) الأخوان بيتشى والساحل الليبي 1821–1822م، ترجمة الهادي أبو لقمة، منشورات جامعة قار يونس، 1996م، ط(1)، ص57–71.

(2) وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة الخمس 1988م، التقرير النهائي، شركة ماك جي مارشال ماكميلان ولوكاس، 1966م، ص47.

(3) فرانشيسكو كورو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني 1835–1911م، مصدر سابق، ص 85.

شركتين، الأولى شركة بيرى بوري (Perry Burry) الإنجليزية من ليفربول، أما الشركة الثانية فهي شركة حسان (Hassan)، وهي شركة يهودية.

كما أن هذه الصناعات استمرت إلى فترة الاحتلال الإيطالي للبلاد، إضافة إلى صناعة عصر الزيتون، التي كان يديرها المالطيون واليونانيون، إلا أن صناعة تعليب الأسماك (السردين والتونة) استأثر بها المحامي الإيطالي صالفو (Salvo) عام 1920م، وهو الذي أقام مصانعه في أقصى الشمال الغربي للمدينة على شاطئ البحر، حيث بلغت المساحة المخصصة لهذه المصانع في ذلك الوقت نحو 9880م^2[(1)].

بالإضافة إلى هذه الصناعات المنتشرة في المنطقة في تلك الفترة، هناك صناعات أخرى مثل صناعة المياه الغازية، واستخراج الكحول، ورب التمر، والجير، وصناعة الجرود[(2)]، كما ظهرت صناعة الصابون بالمنطقة، حيث أنشئ أول مصنع للصابون عام 1965م بالقرب من المرفأ (ميناء الصيد القديم حالياً)، ومن المرافق التي كانت تتبع هذا المرفأ عدة أقسام من بينها القسم الجمركي، وقسم العمرة لإصلاح السفن، هذا المرفأ الذي كانت تصدر بواسطته الحلفاء أهم صادرات المنطقة في الفترات السابقة، والذي كان نقطة البداية في تطور مدينة الخمس ضمن إقليمها، ولقد أقيمت له العديد من الإصلاحات والترميمات في عهد الاحتلال الإيطالي 1912م، وبعد ذلك تعرض هذا المرفأ للتدمير خلال الحرب العالمية الثانية، بعد ما كان يستعمل لتصدير واستيراد المنتجات المختلفة لهذا الإقليم.

وفي عام 1966م تم إنشاء أكبر المصانع في المنطقة، وهو مصنع إسمنت المرقب، وبدأ العمل فيه عام 1969م، وهو من الصناعات الكبيرة للقطاع العام، في الوقت الذي كانت معظم الصناعات تعتمد في قيامها على القطاع الخاص، وأهم ما

---

(1) خليفة محمد الأحول، مدينة الخمس كما وصفتها لنا وثائق الأرشيف الإيطالي في العشرينيات من هذا القرن، مجلة الوثائق والمخطوطات، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، العدد الرابع، 1990، ص15.

(2) نفس المرجع، ص44.

يميزها هو صغر الحجم، متمثلة في عصر الزيتون وطحن الحبوب وصناعة الخبيز والحلويات والنسيج وورش النجارة والحدادة، وصناعة البلاط، إضافة إلى العديد من الصناعات التقليدية التي كانت منتشرة في معظم المناطق الليبية.

ولقد وصل عدد المنشآت الصناعة الصغيرة في محافظة الخمس في بداية السبعينيات من القرن العشرين نحو 77 منشأة صناعية، توزع منها في منطقة الدراسة نحو 56 منشأة صناعية[1]، ولقد كان أهم ما تميزت به هذه الصناعات أنها انتشرت في المنطقة بشكل عشوائي غير مخطط له، محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنطقة، مع كفاءة إنتاجية ضعيفة ومتواضعة، نظراً لضعف رأس المال المستخدم، وتخلف وسائل النقل والمواصلات مع المناطق الأخرى، إضافة إلى صغر السوق، وعدم المرونة في نقل القوى المحركة (مصادر الطاقة)، وبالتالي ارتبطت معظم صناعات القطاع الخاص في انتشارها بوجود المادة الخام والبنى التحتية والعمالة والسوق.

منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي تغير اتجاه النمو الصناعي في البلاد ككل، وتدخلت الدولة لإنشاء المصانع الكبيرة، وذلك برصد مبالغ كبيرة ضمن خطط التنمية المختلفة من أجل نشر التنمية المكانية في جميع أرجاء البلاد، حيث إن عملية تغيير الهيكل الاقتصادي لا بد لها من إجراءات محددة تنطوي عليها سياسات تقوم الدولة بصياغتها، وذلك بالاستفادة من الخبرات والعلاقات الدولية السابقة في هذا المجال، وكل ذلك يتطلب طاقات هائلة من رأس المال والتقنية والدراسات العلمية التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها بسهولة للتخطيط لنشر هذا النشاط في أقاليم البلاد المختلفة[2].

وعليه نستطيع القول بأن مرحلة الانتشار الجغرافي المخطط للصناعة، قد بدأت مع تدخل الدولة لتحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي لهذا النشاط بين

---

(1) وزارة الصناعة والمعادن، حصر المنشآت الصناعية بالجمهورية 1972م، ص 102–107.

(2) علي الأسدي، مقدمة في اقتصاديات الصناعة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1990م، ط(1)، ص194–196.

معظم أرجاء الدولة، وبالتالي فقد استهدفت أول الخطط التنموية بعد قيام الثورة إيجاد قاعدة صناعية قوية يتحقق بها تنويع الإنتاج الصناعي الضروري للاستهلاك المحلي والتصدير، كما أن الزيادة في الإنتاج الصناعي وصلت في نهاية فترة الخطة إلى 43 مليون دينار ليبي بدل من 7 مليون دينار في بدايتها، أي أن أكثر من 50% من الزيادة في الإنتاج تحقق عن طريق المصانع الجديدة التي أقامتها الدولة[1]، كان نصيب منطقة الدراسة منها مصنعين الأول مصنع للسردين عام 1975م، والثاني مصنع التمور عام 1973م، حيث بدأ مصنع السردين بالإنتاج في نفس السنة 1975م، بينما بدأ المصنع الثاني عام 1977م.

ولقد وصل عدد المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة بعد أن تغير الاسم الإداري لها من (محافظة) إلى (بلدية) نحو 172 منشأة صناعية في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وكان معظمها للقطاع الخاص، في الوقت الذي كان عددها في عام 1971م نحو 166 منشأة صناعية[2]، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المنشآت التضامنية والمساهمة في تلك الفترة على مستوى البلاد، حيث كان نصيب منطقة الدراسة منها نحو 129 منشأة صناعية[3]، ولقد استمرت التنمية الصناعية، وزاد عدد المنشآت الصناعية العامة، فتم إنشاء مصنع للألبان ومشتقاتها، ومصنع آخر للإسمنت، ومصنع للصابون ومواد التنظيف، ومصنع للألمنيوم، والأخشاب والأثاث، ومصنع للأحذية، ومصنع لهياكل الصوبات الزراعية (البيوت الزراعية البلاستيكية)، ومصنع الزيوت النباتية، ومصنع العوارض الخرسانية الذي تم افتتاحه عام 2000م للمساهمة في إنشاء خطوط السكك الحديدية، الجاري العمل لإنشائها في البلاد في الفترة الحالية بواسطة شركات أجنبية.

---

(1) وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1973–1975م، ص69.

(2) مركز البحوث الصناعية، قسم الدراسات الاقتصادية، مصدر سابق، ص11.

(3) أمانة الصناعة والثروة المعدنية، دليل المنشآت الصناعية، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة والإحصاء، 1977م، ص138–145.

ولقد فتح الباب بشكل كبير للقطاع الخاص الفـردي والتشـاركي لتنميـة القطاعات المختلفة كتوجه عام في البلاد، وتم تدعيمه بالقروض وتوجيهـه إلـى التركيز على الصناعات الإنتاجية بدلاً من الصناعات الاستهلاكية، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية في المنطقة عام 2009م نحو 597 منشأة صناعية منهـا 560 منشأة فردية، و24 تشاركيه صناعية في مختلـف الصـناعات[1]، و13 منشـأة صناعية عامة بدأ تحويلها مؤخراً إلى القطاع الأهلي والتشاركي.

وينبغي أن نلاحظ هنا أن الدول المتقدمة صناعيًّا يتزايد اهتمامها بانتشـار الصناعة المخطط، وذلك بوضع سياسات محددة لإحداث تـوازن فـي التوزيـع الجغرافي للصناعة بين المناطق، بينما تركز الدول النامية والمتخلفة على ارتفاع الطاقة الإنتاجية كهدف أساسي، أما التوزيع والانتشار الصناعي المتوازن فهو في مرتبة ثانوية، الأمر الذي دعا العديد من الدول النامية كالهند مثلاً إلـى الاهتمـام بهذه المسألة[2]، وليبيا من بين هذه الدول التي ينبغي أن تسـتفيد مـن تجـارب الأقطار المتقدمة في هذا المجال.

وإذا ما تحدثنا عن تطور أعداد المشتغلين في هذا القطاع بالمنطقة، فـإن الجدول التالي يوضح أعداد النشطين اقتصاديًّا، والمشتغلين في قطـاع الصـناعة على مستوى البلاد ومنطقة الدراسة منذ منتصف الستينيات من القـرن الماضـي حتى عام 2006م، على الرغم من قلة وجود إحصائيات ثابتة تتعلـق بالصـناعة على مستوى الأقاليم في البلاد، إلا أن هذه الإحصائيات جمعت بواسطة التعدادات السكانية، حيث إن التعداد الصناعي الأول الذي قام به مركز البحوث الصـناعية في عام 1971م، كانت منطقة الدراسة مشمولة بنطاق إداري يختلف عن النطـاق الإداري في التعداد الصناعي الثاني في عام 2001م، وبالتالي فإن الحصول على

---

(1) اللجنة الشعبية لشعبية المرقب، كشوفات بالمناشط الاقتصادية بالمؤتمرات الشـعبية الأساسـية بمنطقـة الخمس، مذكرة غير منشورة، 2002م.

(2) محمد محمود الديب، تصنيع مصر 1952–1972م، تحليل إقليمي للانتشار الصناعي، مكتبـة الأنجلـو المصرية، 1980م، ط (1)، ص 5–7.

بيانات وإحصائيات إقليمية صحيحة تفي بالغرض المطلوب لم تتحقــق إلا عــن طريق تعدادات السكان والتعرف على السكان النشطين اقتصاديًّا حسب الأنشــطة الاقتصادية المختلفة.

جدول رقم (25)

النشطين اقتصاديًّا والمشتغلين بالصناعة في ليبيا وفي منطقة الخمس

للفترة من 1964 وحتى 2006م

السنة	النشطين اقتصاديًّا في ليبيا	المشتغلين بالصناعات في ليبيا	نسبة المشتغلين بالصناعة في ليبيا	النشطين اقتصاديًّا في منطقة الخمس	المشتغلين بالصناعة في منطقة الخمس	نسبة المشتغلين بقطاع الصناعة في الخمس
1964	405258	29377	%7.2	2590	320	%12.3
1973	531400	22173	%4.1	11680	443	%3.7
1984	923702	54800	%5.9	14144	920	%6.5
1995	1241263	98511	%7.9	24133	2714	%11.2
2006	1876206	67619	%3.6	35009	2100	%5.9

المصدر: ــ النتائج النهائية للتعدادات السكانية، 1964، 1973، 1984، 1995، 2006م.

ــ وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة الخمس 1988م، التقرير النهائي، شركة ماك جي مارشال ماكميلان ولوكاس، 1966م، ص79.

ــ اللجنة الشعبية لشعبية المرقب، كشوفات بالمناشط الاقتصادية بالمؤتمرات الشعبية الأساسية بمنطقة الخمس، مذكرة غير منشورة، 2002م.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن أعــداد النشــطين اقتصــاديًّا لكــل القطاعات قد تطورت بشكل متفاوت منذ عام 1964م، من أقل من نصف مليــون عامل في مختلف القطاعات، إلى قرابة مليوني عامل عام 2006م، إلا أن نســبة المشتغلين بالصناعة لم تتوافق مع ازدياد هذه الأعداد، حيث كانت عــام 1964م حوالي 29377 عامل بنسبة 7.2%، انخفضت إلى 22173 عامل بنســبة 4.1% عام 1973م، ونرجح أن السبب في هذا الانخفاض راجع إلى الكيفية التي استخدمت بين التعدادين، والفئات العمرية التي دخلت في التعــداد، حيــث إن تعــداد 1964م أحصى النشطين اقتصاديًّا البالغ أعمارهم من (6) ست سنوات فمــا فــوق، بينمــا

التعدادات السكانية التالية تم إحصاء السكان النشطين اقتصاديًّا البالغ أعمارهم (15) سنة فما فوق، بالإضافة إلى شمولية تعداد 1964م للمشتغلين في بيوتهم.

وقد بدأت نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة ترتفع على مستوى البلاد من 5.9% عام 1984م، إلى 7.9% عام 1995م، إلا أن هذه النسبة اتجهت إلى الانخفاض بعد ذلك إلى أن وصلت إلى 3.6% عام 2006م، ويعزى ذلك إلى دخول الدولة بشكل كبير في الاستثمارات الصناعية وإنشاء الصناعات المتعددة في مختلف أرجاء البلاد، إلا أن هذه الصناعات لم تتطور بالشكل المرغوب فيه باستثناء بعض الصناعات، فتوقفت العديد من الصناعات وانخفضت إنتاجية العديد منها، مما دعا الدولة إلى محاولة إيجاد بعض الحلول ومنها تمليك المصانع إلى العمال، وتطبيق الشراكة في الإنتاج، وفتح المجال أمام القطاع الأهلي، والتشاركي للمساهمة في هذا القطاع.

ومنطقة الدراسة كغيرها من المناطق، توافق تطور القوى العاملة فيها تمشيًّا مع البلاد، حيث تطورت نسبة المشتغلين بالصناعة وفقاً لتطورها على مستوى الدولة، فكانت هذه النسبة من 12.3% عام 1964م، انخفضت إلى 2.7% عام 1973م، ثم اتجهت إلى الارتفاع عام 1984م إلى أن وصلت 6.5%، وبلغت أقصى ارتفاع لها بين القطاعات وهو 11.2% عام 1995م، إلا أن هذه النسبة للمشتغلين بالصناعة انخفضت إلى أن وصلت 5.9% عام 2006م، ويرجع هذا الانخفاض في نسبة المشتغلين بهذا القطاع مؤخراً إلى توقف العديد من الصناعات في المنطقة، والتي من أهمها مصنع السردين، ومصنع رب التمر، ومصنع الأخشاب، والألومنيوم، مصنع هياكل الصوبات الزراعية، ومصنع النسيج ومصنع الأحذية.

وكل هذه الصناعات أساساً تم إنشاؤها بواسطة القطاع العام، فهي صناعات كبيرة ومؤثرة، في الوقت الذي لم تنشأ فيه صناعات جديدة بحجم تلك الصناعات في استيعابها للقوى العاملة، باستثناء مصنعين الأول مصنع العوارض الخرسانية، والثاني مصنع الزيوت النباتية، وهي تنتمي في مجملها للقطاع الأهلي والتشاركي.

وبالتالي فإن نجاح عملية الانتشار الصناعي في البلاد وأقاليمها المختلفة تتوافق مع طبيعة اختيار الصناعات التي تم اختيارها لهذه المناطق وتوفير مستلزماتها وتطورها مستقبلاً، واستمرارها لدعم اقتصاد هذه المناطق، وهذا ما أشارت له فرضيات الدراسة الأولى والثانية، التي أقرت بالعلاقة الواضحة بين اختيار الصناعات المناسبة في الأقاليم المختلفة من البلاد ومدى نجاحها وتطورها وانتشارها في تلك الأقاليم، ويرجح كل ذلك إلى الافتقار إلى آليات التنفيذ الجيد في هذه الصناعات، وهذا تمت الإشارة إليه في إشكالية الدراسة.

وعلى الرغم من أن الدولة تقدم الحوافز للقطاع الخاص للخوض في هذا المجال إلا أن مساهمته في تطور المنشآت الصناعية والعمالة لا يستطيع أن يفوق القطاع العام، وذلك لتخوف المستثمر وقلة خبرته ومحدودية رأس المال، وكل تلك العوامل تؤدي دوراً مهمًّا في تطور الصناعة، كما أن التخطيط واختيار أنواع الصناعات والسياسات الصناعية لا بد لها من أجهزة على مستوى الدولة والأقاليم المختلفة، وذلك لتطبيق الاستراتيجيات العامة والمحلية بالكيفية التي تساعد على تطور هذا القطاع، وتحقيقه لأهدافه بدلاً من الاختيار العشوائي لأنواع ومواقع هذه الصناعات.

وإذا ما تحدثنا عن تطور الإنفاق الاستثماري على الصناعة في منطقة الدراسة فإننا لا نستطيع فصلها عن البلاد ككل، حيث نالت هذه المنطقة حصتها من المنشآت الصناعية كما ذكرنا سابقاً، ورصدت لها الموارد المالية منذ فترة السبعينيات، وذلك لاعتماد بنية أساسية تعتمد على الإنتاج، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات في قطاعات التنمية من 791 مليون دينار في بداية السبعينيات (1970–1972) إلى 10692 مليون دينار خلال منتصف الثمانينيات (1985)[1].

ولقد انخفضت هذه الاستثمارات في فترة التسعينيات لتبلغ حوالي 4371 مليون دينار، وذلك بسبب تدني أسعار النفط في تلك الفترة، باعتباره الممول الرئيس والوحيد لكل عمليات التنمية بصفة عامة، وقد وصلت الاستثمارات

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال 28 عاماً، مصدر سابق، ص5.

الصناعية في شعبية المرقب، ومنطقة الدراسة هي جزء منها لسنة 2001م نحو 43.3 مليون دينار 6.2%، من إجمالي 702.6 مليون دينار على مستوى البلاد، وكانت حصة الصناعات الكبيرة نحو 25.3 مليون دينار58.4%، بينما بلغت حصة الصناعات الصغيرة نحو 18 مليون دينار41.6% في نفس الفترة[1].

ولقد تطورت قيمة الإنتاج الصناعي في البلاد ككل، وكذلك في منطقة الدراسة، وتأثرت هذه القيمة بالعديد من العوامل التي كان لها دور كبير في تذبذب هذه القيمة من وقت لآخر، فلقد كانت قيمة الإنتاج الصناعي في ليبيا في بداية السبعينيات نحو 205 مليون دينار، كان نصيب منطقة الدراسة منها نحو 6 مليون دينار[2] 2.9%، بينما وصلت هذه القيمة إجمالاً على مستوى البلاد إلى نحو 1.323 مليار دينار عام 2001م، وكان صافي قيمة الإنتاج الصناعي منها نحو 955.738 مليون دينار، ولقد كان نصيب منطقة الدراسة للمنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة نحو 70.6 مليون دينار 7.4%، و كانت قيمة الإنتاج الصناعي الصافي لها نحو 59.8 مليون دينار، منها 40.6 مليون دينار 67.9% للمنشآت الكبيرة، و19.2 مليون دينار 32.1% للمنشآت الصناعية الصغيرة التي يقل عدد عمالها عن خمسة أفراد[3].

وعلى ذلك كان إجمالي القيمة المضافة المحققة على مستوى البلاد سنة 1971م نحو 24900 دينار، تطورت هذه القيمة إلى 489.5 مليون دينار عام 2001م، بينما حققت الصناعة إجمالي من القيمة المضافة في منطقة الدراسة بلغت نحو 27.2 مليون دينار، وكان الصافي منها نحو 19.3 مليون دينار، كان نصيب المنشآت الكبيرة نحو 10.2 مليون دينار، و9 مليون دينار للمنشآت الصغيرة. والجدول التالي يوضح ذلك.

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي 2001م، مصدر سابق، ص53.

(2) مركز البحوث الصناعية، الصناعات التحويلية في الجمهورية العربية الليبية، مرجع سابق، ص82.

(3) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، المرجع السابق نفسه، ص 47–49.

جدول رقم(26)

قيمة الإنتاج الصناعي ومستلزماته والقيمة المضافة للمنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة بمنطقة الخمس لسنة 2001م (القيمة بالمليون دينار)

حجم النشاط	إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي	%	صافي قيمة الإنتاج الصناعي	%	إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج	%	إجمالي القيمة المضافة	%	صافي القيمة المضافة	%
منشآت كبيرة	41.8	59.2	40.6	67.9	25.3	58.4	16.5	60.7	10.2	52.8
منشآت صغيرة	28.8	40.8	19.2	32.1	18.0	41.6	10.7	39.3	9.1	47.2
المجموع	70.6	100	59.8	100	43.3	100	27.2	100	19.3	100

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي، 2001م، ص47–53.

من خلال تحليل الجدول السابق نستطيع المقارنة بين المنشآت الكبيرة والصغيرة، من حيث قيمة الإنتاج ومستلزماته، والقيمة المضافة، فنجد أن إجمالي قيمة الإنتاج تختلف بين هذه الصناعات، حيث تصل للمنشآت الكبيرة إلى 59.2%، بينما تصل للمنشآت الصغيرة إلى نحو 40.8%، في حين بلغت نسبة صافي قيمة الإنتاج للمنشآت الصناعية الكبيرة حوالي 68%، وبلغت للمنشآت الصناعية الصغيرة نحو 32%.

وبالإضافة إلى ذلك وصلت نسبة مستلزمات الإنتاج للمنشآت الكبيرة خلال تلك الفترة نحو 58.4%، في الوقت الذي وصلت فيه المنشآت الصغيرة إلى 41.6%، كما أن إجمالي القيمة المضافة وصلت تقريباً إلى 61% للمنشآت الكبيرة، بينما للمنشآت الصغيرة نحو 39%، الأمر الذي حقق قيمة مضافة في الفترة نفسها وصلت للمنشآت الصناعية الكبيرة إلى نحو 52.8%، وبلغت نحو 47.2% للمنشآت الصناعية الصغيرة.

وممّا يلاحظ هنا أن الفرق في نسبة القيمة المضافة بين المنشآت الكبيرة والصغيرة هو فرق بسيط، ويعود ذلك إلى توقف العديد من الصناعات الكبيرة داخل منطقة الدراسة، فهناك العديد من هذه الصناعات التي نشأت عن طريق القطاع العام تعاني من مشكلات أدت إلى توقفها أو قلة إنتاجها، وهذه المنشآت

تمت الإشارة إليها سابقاً، فمعظم هذه الصناعات تعاني من نقص المـادة الخـام، وصعوبة فتح الاعتمادات لاستيراد قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج والمواد الخام، والتقنيات الحديثة لتطوير هذه الصناعات.

وكل ذلك مرده إلى ضعف في السياسات التخطيطية الاستراتيجية، الأمـر الذي يؤدي إلى انعكاس ذلك على الاقتصاد المحلي للمنطقة والبلاد بصفة عامـة، وهذا ما أشارت إليه وأكدته فرضية الدراسة الثانية، والتي تؤيد مدى الارتباط بين كفاءة سياسة الانتشار الصناعي، ومدى توافر مستلزماته، بالإضافة إلـى افتقـار معظم هذه المنشآت الصناعية إلى مرونة التخطيط الصناعي، أو ما يطلق عليـه بإعادة التخطيط الداخلي[1]، والذي يواجه بواسطته المشكلات التي تتعرض لهـا العملية الصناعية دون أن يتأثر الإنتاج، بدلاً من توقف المنشـآت عـن العمـل، ويجب أن يتم ذلك في أقصر وقت، وبأقل التكاليف الممكنة.

وبصفة عامة فإن البلاد اتخذت استراتيجية جديدة لتوسيع قاعـدة الملكيـة كسياسة جديدة لعلاج المشكلات التي تعاني منها صناعات القطاع العـام، فمـن خلال الواقع نلاحظ العديد من المشكلات التي يتعرض لها القطـاع الصـناعي، فرغم توافر الإمكانيات والإنفاق الكبير من قبل الدولة، إلا أن إنجازاته محـدودة جدًّا، ومعظم المنشآت الصناعية تعاني من التردي والإهمال والضعف والتسـيب وعدم القدرة على المنافسة، كما أنه أصبح مكانـاً للبطالـة المقنعـة والإهمـال والتسيب، ومصدراً للشكوى منه وعليه، وبالتالي فإن هناك الكثير مـن المنشـآت الصناعية المماثلة للمذكورة في منطقة الدراسة على مستوى البلاد تعرضت لهذه المشكلات، وبالتالي فإن الخطوات الحالية و اللاحقة هي خصخصة هذا القطـاع، وتمليك جزء كبير منه، ولقد تم إنشاء الهيئة العامة للتمليك والاسـتثمار، وذلـك لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة.

كما أن الشركات والتشاركيات والمنشآت الفردية لم تسهم بشكل فعال فـي خلق تطور في النشاط الاقتصادي، وذلك نتيجة لصـغر حجمهـا ورأس مالهـا

---

(1) عادل حسن، مشاكل الإنتاج الصناعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998م، ص113.

وأساليب إنتاجها، وعلى ذلك تم إنشاء الشركات المساهمة على اعتبار أنها أقدر على تجميع رؤوس الأموال واستثمارها، وخلق فرص عمل، ومساهمة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وذلك بإصدار العديد من القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم عمل مثل هذه التشاركيات.

كما تم إصدار العديد من القوانين التي تؤكد تبني الخصخصة بمفهومها الواسع والضيق كسياسة لإعادة هيكلة وإصلاح الاقتصاد الليبي، وحيث إن السياسية يقصد بها تحقيق هدف أو أهداف معينة، فإن سياسة الخصخصة قد يكون ضمن أهدافها توسيع قاعدة الملكية، والتي عن طريقها يتم توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بشكل يكون أكثر عدالة، وفي إطار المساهمة أو التمليك التشاركي للوحدات الإنتاجية العامة تم إنشاء صندوق تصفية الشركات العامة والأجهزة المنحلة مؤخراً عام 2007م، لتهيئة المناخ وتحسين الأداء الاقتصادي.

وسنطلع على المنشآت التي يتم تطبيق برنامج توسيع قاعدة الملكية عليها في منطقة الدراسة، والاستراتيجية التي سوف تطبق على هذه المنشآت كنوع من العلاج للمشكلات التي تعرضت لها، وكيفية إصلاحها وتطويرها وإعادتها للإنتاج، ومن الخصائص المكانية التي تحد من اندفاع المستثمر نحو الوحدات المعروضة للتمليك أو المشروعات الجديدة، محليًا كان أو أجنبيًا في ليبيا بصفة عامة، ومنطقة الدراسة بصفة خاصة ما يلي(1): 1 – عدم توافر المناطق الصناعية المهيأة بالمرافق الأساسية والبنى التحتية لتسهيل توطين المشروعات في معظم المناطق. 2 – عدم وجود خارطة استثمارية بشأن مواقع توافر المواد الخام المحلية الممكن استغلالها لإقامة المشروعات. 3 – ضعف إمكانيات المستثمر الوطني المالية والفنية في مشاركة المستثمر الأجنبي. 4 – الحاجة إلى توقيع مزيد من الاتفاقيات لضمان وحماية الاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي

---

(1) هيئة تشجيع الاستثمار، فرص نجاح الاستثمار في الوحدات المملكة، مجلة التمليك، مجلة فصلية تصدر عن الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة، العدد 2، 2005م، طرابلس، ص39–43.

مع الدول التي ترغب في تشجيع مستثمريها على الاستثمار في ليبيا. 5 – تـــردد بعض مؤسسات التمويل الدولية بشأن تمويل وضمان الاستثمارات الأجنبيـــة فـــي ليبيا. 6 – عدم توافر البيانات والإحصائيات الحديثة بالنسبة لجميـــع القطاعـــات والتي يتطلبها المستثمرون الأجانب لتقييم فرص الاستثمار. 7 – عـــدم مواكبـــة المؤسسات المالية المحلية للتقنيات الحديثة المتبعة في المؤسسات المالية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بالتمويل، وسرعة إجراءات تحويل العملة، واستخدام بطاقات الائتمان. 8 – نقص الترويج الإعلامي لإبراز ليبيا كمنطقة جذب للاســـتثمارات بين المستثمرين، ومؤسسات التمويل الخارجية. 9 – حجم السوق المحلي بالنسبة لبعض المنتجات. 10 – مشكلة التمويل بالنسبة للمستثمر المحلي والأجنبي. 11 – ارتفاع تكلفة الإنتاج لبعض الصناعات. 12 – عدم تفهم المنتجين والمستثمرين المحليين بشكل عام لحقيقة التمليك.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك خصائص مكانية محفزة على الاســـتثمار في ليبيا ومن أهمها ما يلي: 1 – الموقع المميز لليبيا. 2 – تـــوافر الكثيـــر مـــن الموارد والأصول التي يمكن أن تقـــام عليهـــا المشـــروعات. 3 – الارتباطـــات الإقليمية العربية منها والأفريقية والمتوسطية، والتي في مجملهـــا تســـاعد علـــى التغلب على مشكلة حجم السوق المحدود. 4 – رخص العمالة الوطنية والوافـــدة. 5 – توافر مصادر الطاقة بأسعار مناسبة. 6 – تكامل مرافق الخدمات المســـاندة بالوحدات الإنتاجية المعروضة للتمليك، ومع كل ذلك فإن الأمر يحتاج إلى الكثير مما يجب عمله من أجل توضيح هذه الرؤية للمستثمر المحلي والأجنبي.

ثانياً: **خصائص سياسة التنمية الصناعية بمنطقة الخمس**:

هناك العديد من الخصائص التي ينبغي توافرها لقيام الصـــناعة فـــي أي منطقة، وهي المؤشرات التي تعتمد عليها الاستراتيجيات العامة في سياسات نشر وتوزيع الصناعة في مختلف الأقاليم، وهي تساهم إلى حدٍّ بعيد في قيام الصـــناعة واستمرارها واختيار مواقعها، ومن هذه الخصائص ما يلي:

1 – الارتباط بمواقع المواد الأولية:

تعد المواد الأولية من المقومات الأساسية التي تقوم عليها الصناعة في أي إقليم، وتتميز منطقة الدراسة بتوافر العديد من المواد الأولية للصناعة منها ما هو مستغل، ومنها ما هو غير مستغل، حيث تنتشر بالمنطقة العديد من التكوينات الجيولوجية الحاوية للمواد الخام المعدنية، والتي تعد كأساس لبعض الصناعات، متمثلة في الصخور الدولوميتية في تكوينات سيدي الصيد وتكوين نالوت، بالإضافة إلى تكوينات الرخام وتكوينات الكالكارنيت والصلصال، وبعض التكوينات الرملية المنتشرة بالمنطقة بالقرب من الساحل وهي مواد أولية للبناء، حيث شجع وجود هذه الأنواع قيام العديد من الصناعات.

كما أن تكوينات الحجر الجيري والدولوميتي في رواسب الطباشيري، ورواسب الميوسين التي تنتمي إلى تكوين الخمس، ورواسب عضو يفرن بتكوين سيدي الصيد المنتشرة في غرب وجنوب، وجنوب شرق المنطقة من أهم الخصائص التي ساعدت على قيام صناعة الإسمنت والجير ومواد البناء المختلفة، والتي تعد من أهم وأكبر الصناعات المتوطنة في منطقة الخمس، ومن خلال خارطة الوضع الجيولوجي لمنطقة الدراسة رقم (12) نستطيع التعرف على أهم التكوينات الجيولوجية، والتي لها علاقة بانتشار الصناعة في هذه المنطقة، ومدى ارتباط مواقع الصناعة في انتشارها بهذه التكوينات.

كما أن انتشار الصناعة في المنطقة كان ملبياً لوجود المواد الخام الزراعية، والتي من أهمها شجرة الزيتون والنخيل، وهي من أهم سمات وخصائص هذه المنطقة، حيث تنتشر على نطاق واسع في المنطقة والمناطق المجاورة لها، كما أن وجود نسبة لا بأس بها من الحيوانات في المنطقة أدى إلى توفير العديد من منتجاتها من لحوم وألبان وأصواف وهي من ضمن المواد الخام المشجعة على قيام العديد من الصناعات لهذه المواد.

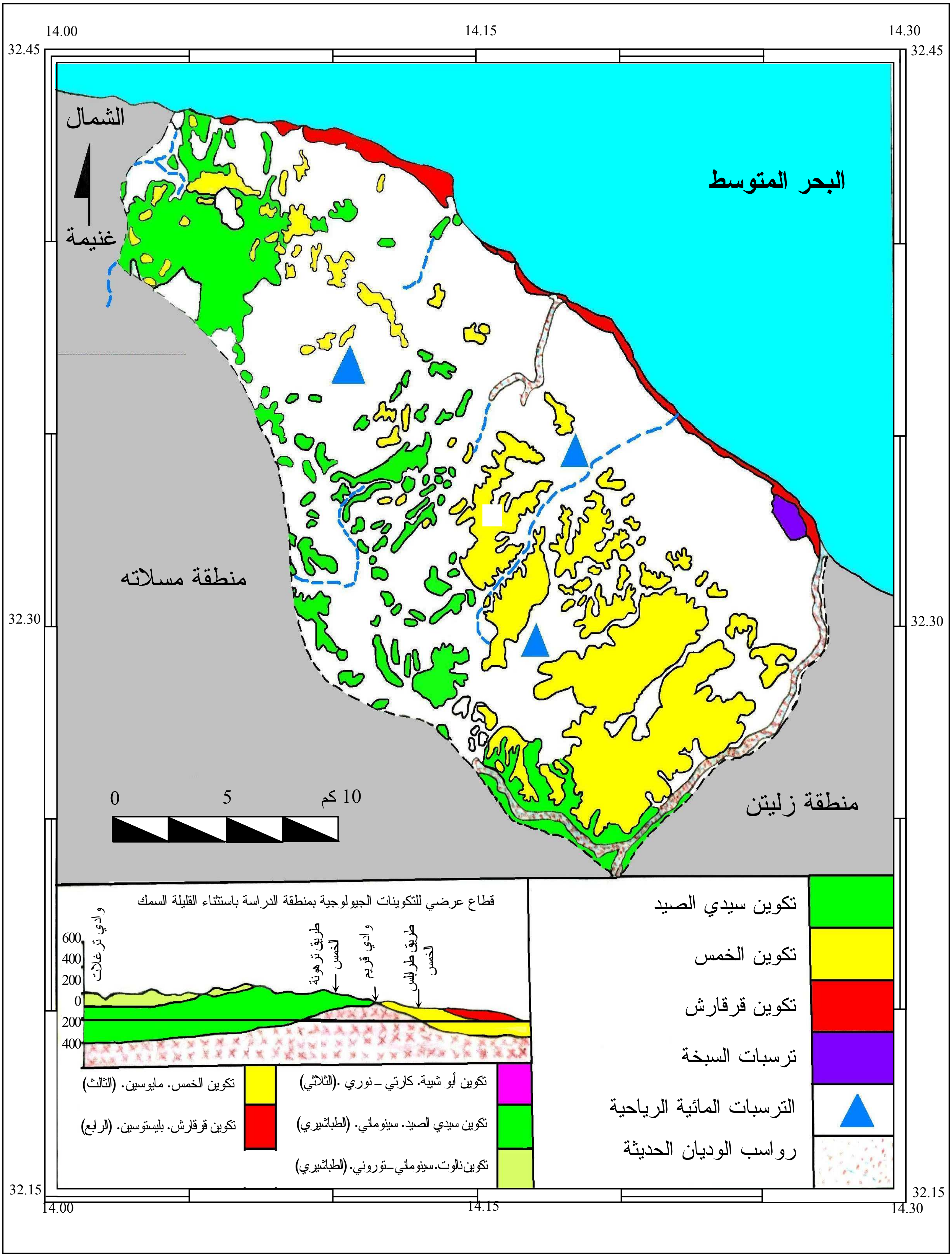
ومن الخصائص الأساسية التي ترتبت عليها سياسة التنمية الصناعية في المنطقة هو موقع المنطقة على ساحل البحر بموارده المختلفة والمتمثلة في

الأسماك والإسفنج والموارد البحرية الأخرى، والتي أثبتت الشواهد المختلفة في هذه المنطقة على حسن استغلالها في فترات زمنية سابقة، إلا أنها الآن تعاني من العديد من المشكلات نتيجة لقلة الخبرة، وعدم الاتجاه إلى هذا المورد من قبل معظم السكان في ليبيا، كما ذكرنا سابقاً في الفصل الثاني.

وعلى الرغم من ذلك كله فإن المادة الخام تختلف في درجة ارتباطها بالصناعة وتحديدها لمواقعها في أي إقليم حسب الفاقد ونسبة الشوائب وتعدد المواد الخام لصناعة ما، وتكاليف النقل، كل ذلك يحدد قوة المادة الخام في جذب الصناعة إليها[1]، إلا أنها في منطقة الدراسة كانت واضحة في جذب أكبر الصناعات وهي صناعة الإسمنت إليها مما خلق العديد من المشكلات للمنطقة، وذلك بما يترتب على مخلفات هذه الصناعة من غبار وغازات وأتربة وتأثير على البيئة.

(1) محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسات الجدوى، مصدر سابق، ص77–79.

خارطة رقم (12) الوضع الجيولوجي لمنطقة الخمس

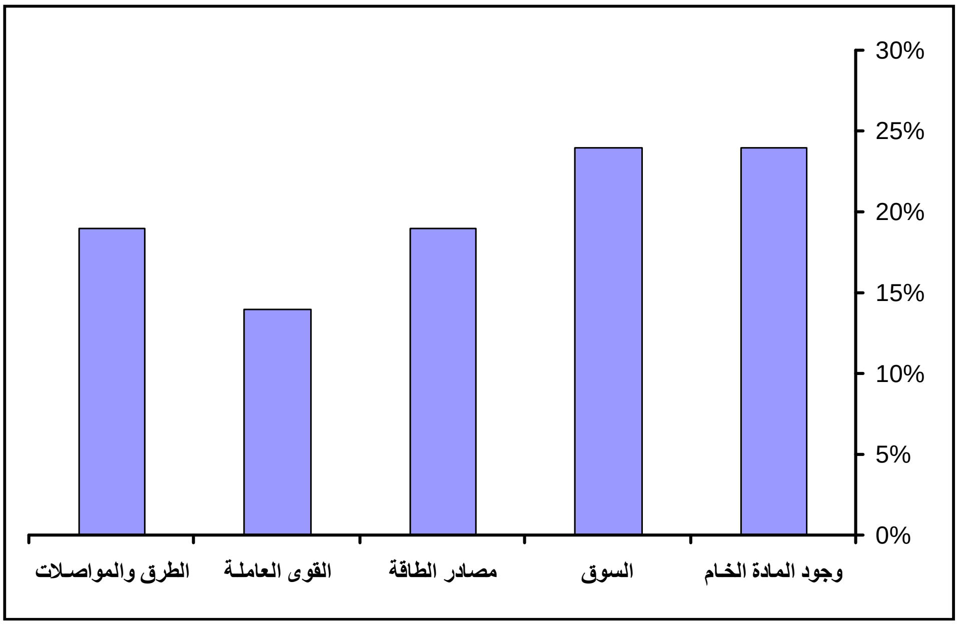


المصدر: الصادق محمود، الأبعاد الجغرافية لمواقع الأنشطة الصناعية بمنطقة الخمس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م،

ومن خلال الاستبيان الذي يختص بالتخطيط الصناعي، والذي تم توزيعه بالمكاتب الفنية للدراسات والتخطيط والمشروعات باللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، والهيئة العامة للتصنيع عن الأسس والمعايير المتبعة لنشر الصناعة في ليبيا، اتضح أن هذه الأسس تمثلت في وجود المادة الخام والسوق، كمعيارين أساسيين لهذه السياسات بنسبة متساوية وصلت مجتمعة إلى 48%، بينما جاءت الطرق والمواصلات ومصادر الطاقة في المرتبة الثانية بنسب متساوية أيضاً وصلت مجتمعة إلى 38%، ثم جاء معيار القوى العاملة في المرتبة الأخيرة، كمعيار لانتشار الصناعة بين مناطق البلاد بصفة عامة. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (9)

الأسس والمعايير المتبعة لنشر الصناعة في ليبيا

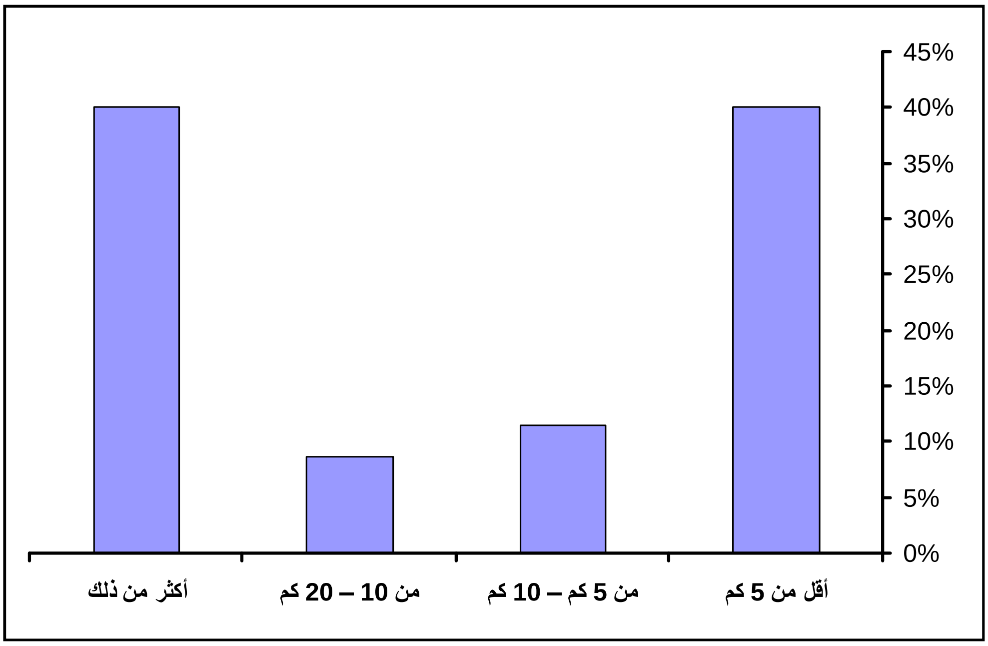


المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

ومن خلال الدراسة الميدانية للمنطقة اتضح أن ما نسبته 40% من هذه الصناعات لا تتجاوز في بعدها عن مادتها الخام المحلية خمسة كيلومترات (5كم)، وأن 60% منها أقل من عشرين كيلومتر (20 كم)، بينما تجلب المادة الأولية من مناطق أبعد من ذلك داخل البلاد بنسبة 40% بين هذه الصناعات، والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (10)

المسافة بين مصدر المادة الخام المحلية ومواقع الصناعات في منطقة الخمس:



المصدر: الدراسات الميدانية، 2009م.

من خلال المؤشرات الإحصائية السابقة نلاحظ مدى ارتباط الصناعة في انتشارها بالمادة الخام، حيث كانت 40% من هذه الصناعات تقع على مسافة أقل من 5 كم، و51.4% منها تبعد عن مادتها الخام المحلية أقل من 10 كم، ومعظم هذه الصناعات نشأت عن طريق القطاع العام، والتي اعتمد في اختيار مواقعها على شركات أجنبية هدفها تحقيق الربح، وتقليل تكلفة الإنتاج دون أي اعتبار للجانب البيئي، وعليه فإن مدى نجاح هذه السياسات يقل كلما كان نشرها للصناعة بشكل عشوائي لم يتم النظر فيه للجانب البيئي بناءً على طبيعة الصناعات ومدى تأثيرها على البيئة، وهذا ما أوضحته فرضية الدراسة الأولى والتي أكدت وجود العلاقة بين مدى نجاح عملية الانتشار الصناعي وطبيعة اختيار الصناعات المشمولة بهذا الاختيار.

2 – الارتباط بشبكة الطرق الرئيسة ووسائط النقل والمواصلات ومصادر الطاقة:

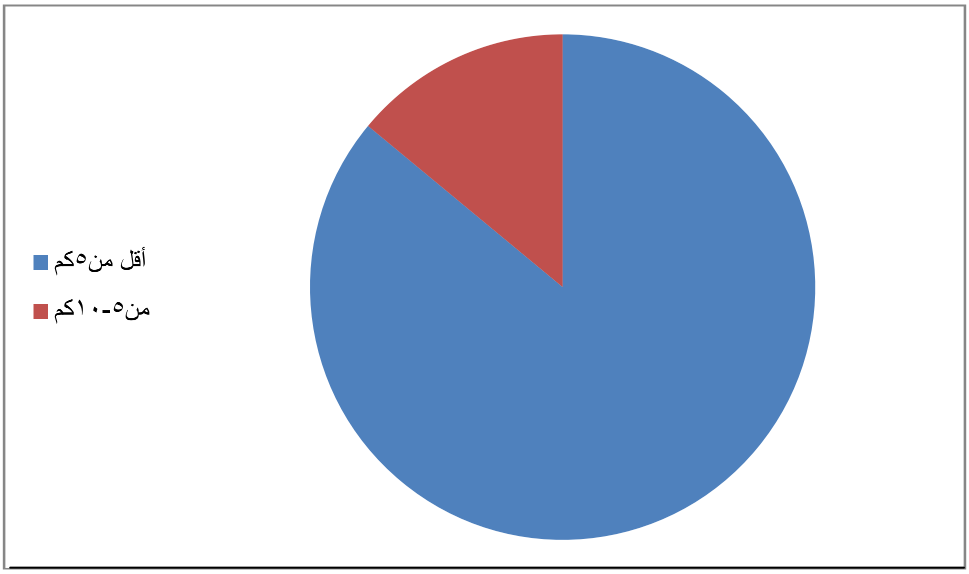
ويشمل ذلك وسائط النقل المختلفة والطرق والمواني التي لها علاقة بتوطين الصناعة واختيار مواقعها عليها، أو بالقرب منها، وذلك نظراً لأهمية هذا العامل

ومساهمته الكبيرة في عملية الإنتاج الصناعي، وقد تعرض لهذا العامل العديد من الدارسين لتوضيح مدى مساهمته في اختيار الصناعة لمواقعها، وانتشارها بين المادة الخام والسوق.

وتختلف الصناعات في اختيار مواقعها بناءً على مصدر موادها الخام، فالصناعات التي تعتمد على مواد خام مستوردة تحرص على اختيار مواقعها بالقرب من الموانى والطرق الرئيسة كل ما أمكن ذلك، وذلك تخفيفاً لتكاليف النقل للمادة الخام، بالإضافة إلى الحرص على القرب من أسواق تصريف منتجاتها. والشكل البياني التالي يوضح بعد الصناعات عن شبكة الطرق الرئيسة بالمنطقة.

شكل رقم (11)

بعد الصناعات عن شبكة الطرق الرئيسة بمنطقة الخمس



المصدر: الدراسات الميدانية، 2009م.

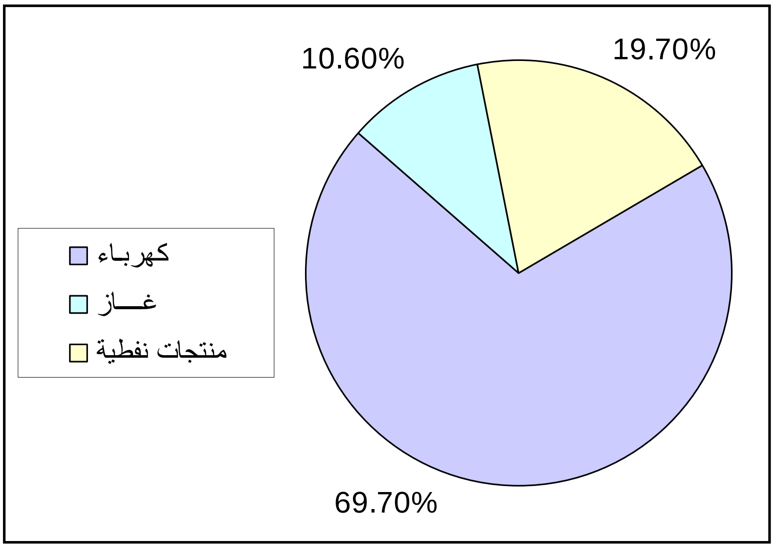
وفي منطقة الدراسة اتخذت العديد من الصناعات موقعاً لها بالقرب من الميناء التجاري، مثل مصنع الزيوت النباتية، ومصنع الأخشاب والأثاث، ومصنع السردين، نظراً لاعتماد مثل هذه الصناعات على المواد الخام المستوردة، ومستلزمات التشغيل، كما أن معظم الصناعات المتوطنة بمنطقة الدراسة اتخذت مواقعها على شبكة الطرق البرية، والتي من أهمها الطريق الساحلي، وهو الشريان الحيوي الذي يمر بمنطقة الدراسة من الغرب إلى الشرق.

حيث يوضح الشكل البياني السابق أن حــوالي 86% مــن الصــناعات المنتشرة في المنطقة لا تبعد عن هذا الطريق بأكثر من 5 كــم، وأن كــل هــذه الصناعات لا تبتعد عنه بأكثر من 10 كم، وهذا دليل واضح على مدى أهمية هذا العامل، وارتباطه بتوطن الصناعة وانتشارها بالمنطقة، الأمر الذي يبرهن علــى صدق فرضية الدراسة الثانية، ويعد من أبرز الخصائص المكانية التي تتميز بهــا الصناعة في انتشارها بالمنطقة، والخريطة التالية رقــم (13) توضــح انتشــار الصناعات على شبكة الطرق الرئيسة في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك فإن وجود مصادر الطاقة في المنطقة، والمتمثلــة فــي وجود أكبر المحطات البخارية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر، ومرور خط الغاز الطبيعي بالمنطقة، والذي يزود العديد من الصــناعات الكبيــرة فــي المنطقة بهذا المصدر منذ عام 2002م، كان له بالغ الأثر في انتشــار الصــناعة بهذه المنطقة، وتشغيل المنشآت الصناعية، حيث بلغت نســبة اســتخدام الطاقــة الكهربائية للصناعات الموجودة في المنطقة نحو 69.7%، بينما وصــلت نســبة الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي إلى نحو 10.6%، وكانت نسبة الصناعات التي تستخدم المنتجات النفطية نحو 19.7%. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (12)

مصادر الطاقة المستخدمة في الصناعة بمنطقة الخمس 2009م

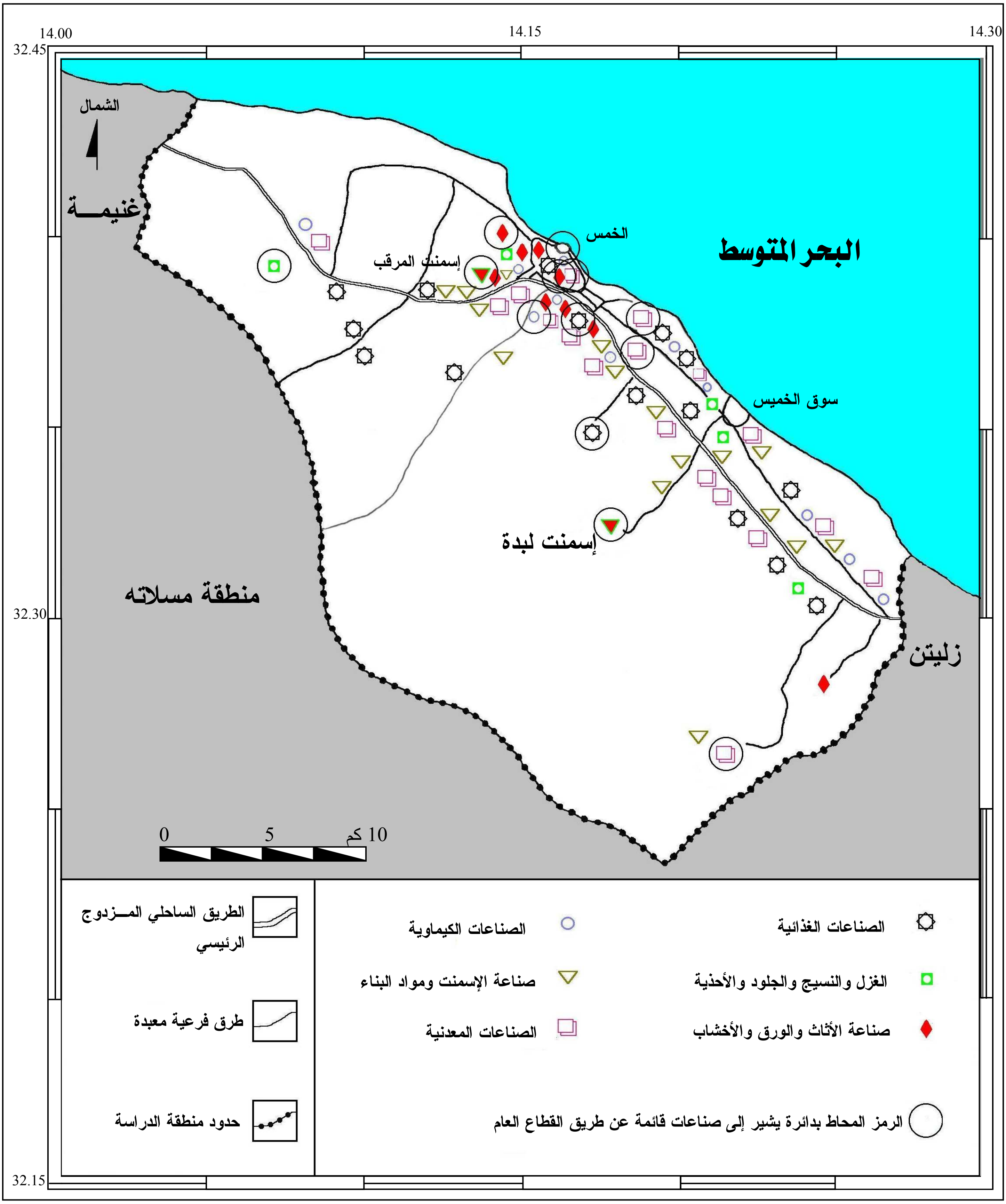


المصدر: الدراسات الميدانية، 2009م.

3 – **القرب من السوق:** من الخصائص المكانية التي تتصف بها الصناعات في منطقة الخمس، هو قربها من السوق، على الرغم من أن السوق يتأثر بالعديد من العوامل من بينها عدد السكان، ومستوى المعيشة وتقدم الصناعة، فكل ذلك يحدد حجم السوق والقدرة الشرائية والانتشار داخليًّا وخارجيًّا، كما أن هذا الارتباط يختلف من صناعة إلى أخرى، فالصناعات التي تزيد أوزانها بعد تصنيعها، والتي تقل تكاليف مادتها الخام عن منتجاتها المصنعة، والمتأثرة برغبة المستهلك مباشرة، هي أكثر ارتباطاً بالسوق من غيرها، على الرغم من أن تطور وسائل النقل قد قلل من أثر السوق على جذب مثل هذه الصناعات.

خارطة رقم (13)

التوزيع الجغرافي للمواقع الصناعية في منطقة الخمس

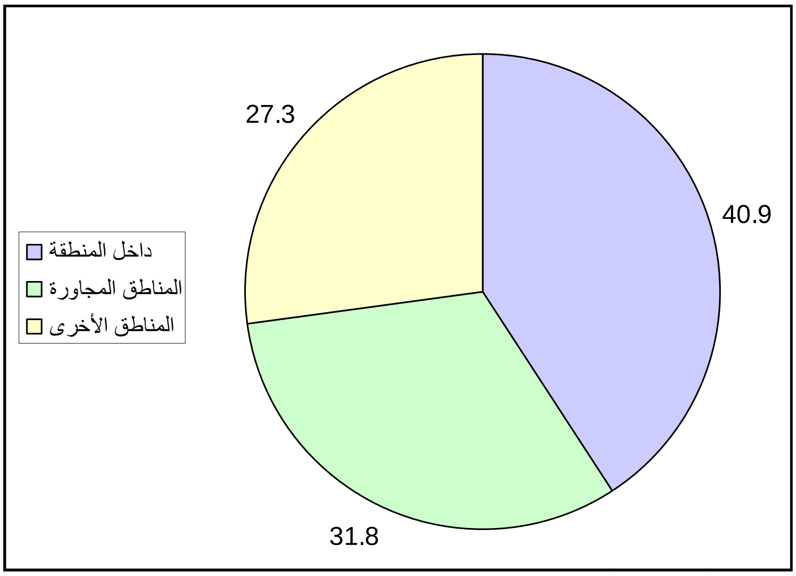


المصدر: الصادق محمود، الأبعاد الجغرافية لمواقع الأنشطة الصناعية بمنطقة الخمس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م، ص188.

وعن ارتباط الصناعات القائمة في منطقة الدراسة بالسوق، فإن المنطقة تقع جغرافيًا وسط أكبر التجمعات السكانية في شمال غرب البلاد، وبالتالي الأسواق المحلية لتصريف المنتجات الصناعية، حيث تصرف المنتجات الصناعية في كل مناطق الإقليم، بل لا نبالغ إذا ما قلنا أن بعض المنتجات الصناعية تتعدى هذا الإقليم إلى بقية أنحاء البلاد مثل مادة الإسمنت والمواد الغذائية والأثاث، فإذا ما تطرقنا إلى علاقة الصناعات المنتشرة في المنطقة مع المناطق الأخرى نلاحظ أن هناك ارتباطاً مع بقية المناطق، فما يسوق داخل المنطقة لم يتعدَ 40.9% بين هذه المنتجات، بينما يسوق في المناطق المجاورة والشعبيات الأخرى نحو 59.1% من منتجات هذه الصناعات. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (13)

تسويق المنتجات الصناعية في المنطقة والمناطق الأخرى



المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

ونستخلص من كل ذلك، وعلى الرغم من صغر السوق المحلية أن الإنتاج الصناعي المحلي لا يغطي هذه السوق، وهذه مؤشرات واضحة تبرز وجود العديد من الاختلالات والمشكلات التي تمر بها الصناعة على مستوى البلاد بصفة عامة، كما أن انتشار الصناعة في المنطقة كان ملبيًا للاحتياجات المحلية فقط، ولذلك لم ينظر إلى المنافسة والتصدير، حيث بلغت نسبة الصناعات والتي

نشأت لتغطية السوق المحلي فقط نحو 90% بين هذه الصناعات المنتشرة في المنطقة، بينما وصلت نسبة الصناعات التي لها القدرة على التصدير نحو 10% بين هذه الصناعات.

ومن خلال كل ذلك فإن مدى اتساع الإقليم الذي تصل إليه المنتجات الصناعية التي تنتج في منطقة الخمس، يبرهن على مدى أهمية هذا النشاط وخدمته لهذا الإقليم الواسع، ومساهمته في النمو الاقتصادي بواسطة المردود الاقتصادي لمنتجات هذه الصناعات، وتطوير الاقتصاد المحلي للمناطق المختلفة، وكل ذلك بين الارتباط الواضح بين سياسة الانتشار الصناعي وآثارها على الاقتصاد في مختلف هذه المناطق، كما جاء في فرضية الدراسة الثانية.

4 – **القوى العاملة الصناعية:** تعد القوى العاملة مؤشر من مؤشرات التنمية الصناعية في أي مكان، ومن خصائص سياسة التنمية الصناعية بمنطقة الدراسة، هو ارتفاع نسبة القوى العاملة الصناعية البالغ عددها 2100 عامل في مختلف مستوياتها، وذلك للتخفيف من البطالة وخلق فرص العمل وتحسن مستوى الدخل للأفراد، إلا أن المشكلات التي تعاني منها الصناعة في الوقت الحاضر أثرت تأثيراً واضحاً على أعداد القوى العاملة الصناعية بالمنطقة، حيث كثرت البطالة المقنعة داخل المنشآت الصناعية، وخاصة العامة مما أثر على إنتاجها ومردودها الاقتصادي، مما اضطر الدولة إلى تغيير سياستها حول هذا القطاع والقطاعات الأخرى، ففي العام2009م يجري العمل على تحويل المنشآت العامة إلى شركات خاصة وتشاركيات، وتمليك هذه المنشآت نتيجة لتوقف العديد منها، وتوزيع العاملين فيها على القطاعات الأخرى.

ومن الأمثلة على الصناعات المتوقفة مصنع الأخشاب، الذي كان يضم حوالي 150 منتجاً قبل توقفه عام 2003م، ولم يبق من العاملين فيه سوى

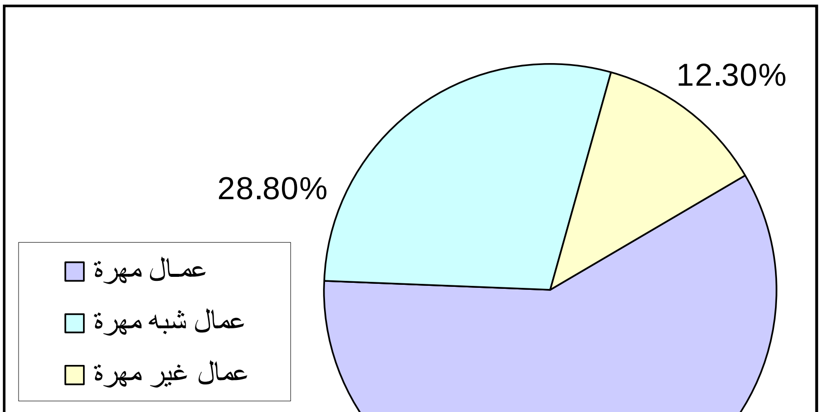
12 موظفاً، تتم المساعي الآن إلى تشغيل المصنع بعد تغيير الشركة التي ستقوم بهذه العملية وهي شركة اللؤلؤة لصناعة الأخشاب والأثاث[1].

ومن أهم خصائص القوى العاملة الصناعية في منطقة الدراسة هو ارتفاع نسبة العمال المهرة وشبه المهرة، حيث تم التركيز من قبل المنشآت الصناعية في البلاد على مجال التدريب والتأهيل للقوى العاملة الوطنية، فتم تنفيذ 5767 دورة تدريبية، بلغت نسبة مشاركة المنشآت الصناعية الكبيرة فيها نحو 73.9%، ولقد كانت نسبة ما نفذ منها خارج البلاد نحو 3.4%، بينما تم تنفيذ الباقي داخل المنشآت الصناعية نفسها[2]، وبناء على ذلك فقد وصلت نسبة العمال المهرة في منطقة الدراسة إلى نحو 58.9%، بينما وصلت نسبة العمال غير المهرة إلى 12.3%.

والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (14)

المستوى الفني للعاملين بالصناعات المنتشرة في منطقة الخمس 2009م.



المصدر: الدراسات الميدانية، 2009م.

---

(1) الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع رئيس قسم الشؤون الإدارية بشركة اللؤلؤة لصناعة الأخشاب والأثاث، شهر 12/ 2009م.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي 2001م، مرجع سابق، ص9.

ثالثاً: سياسة الموقع الصناعـــي:

نظراً لما للصناعة من أهمية بين الأنشطة الاقتصادية، ومســاهمتها فــي توفير المنتجات المختلفة، وذلك بأقل ما يمكن من التكاليف، فإن انتشارها واختيار مواقعها يعد ضمن الدراسات التي تجرى قبل قيامها، وتحتاج إلى التخطيط الجيــد لاختيار هذه المواقع، ومعظم هذه الدراسات، وخاصة في الدول النامية والمتخلفة تركز على الجانب الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بما يحقق الزيادة في الإنتاج والعائد من هذا النشاط، وبالتالي فإن عوامل قيام الصناعة، والتي تطرقنــا إلــى جزء منها لها دور فاعل في هذه العملية، وفي جذب مواقع هذه الصناعات.

وعند السؤال عن هذه السياسات وكيف وضــعت لنشــر الصــناعة فــي المناطق المختلفة، اتضح أن هذه السياسات وضعت مركزيًّا على مستوى الــبلاد ككل، ولم توضع لكل منطقة على حدة، فقد أكد حوالي 80% من المستجوبين أن هذه السياسات لنشر الصناعة قد تمت على مستوى البلاد، بينما أجاب نحو 20% منهم أنه لم يوضع أي نوع من السياسات لنشر الصناعة بين الأقاليم.

وقد اعتمد واضعو هذه السياسات على العديد من الأهداف الرئيسة العامة، كان من أبرزها بنسب متساوية، وضع استراتيجية عامــة للتنميــة الاقتصــادية، وتطوير المستوى المعيشي والرفاهة الاجتماعية، وكذلك وجود الموارد الطبيعيــة والبشرية، بلغت مجتمعة نحو 85.8%، بينما كان لهدف تشخيص طبيعة البرامج والمشروعات المطلوبة للنهوض بالاقتصاد المحلــي، نحــو 14.2% بــين هــذه الأهداف(1).

وبالتالي فإن التخطيط الجيد على مستوى الأقاليم والمنطقة يكــون أكثــر فعالية للتقليل من المشكلات الناتجة عن سوء التخطيط ووضع السياسات بشــكل عام، وعليه فإن أهم الأهداف من وراء نشر الصناعة في المناطق المختلفة مــن البلاد تمثلت في تنمية المناطق النائية، وتحقيــق التــوازن الــديموغرافي بــين

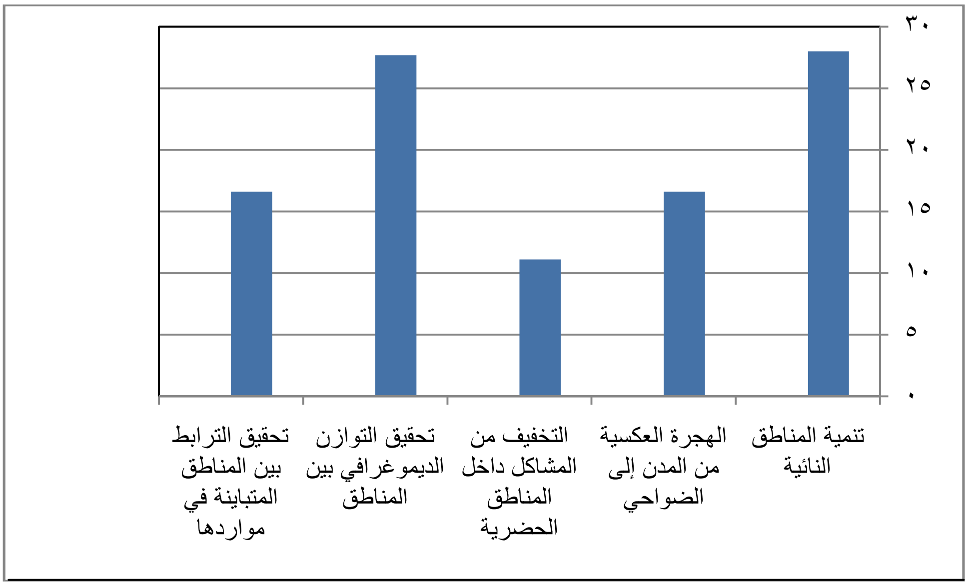
---

(1) نتائج الدراسة الميدانية، الاستبيان الخاص بالتخطيط الصناعي، 2009م.

المناطق، وكذلك تحقيق الترابط بين المناطق المتباينة فـــي مواردهـــا، والهجـــرة العكسية من المدن إلى الضواحي، وكذلك التخفيف من المشكلات داخل المنـــاطق الحضرية، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (15)

الأهداف من وراء نشر الصناعة في مناطق البلاد المختلفة حسب أهميتها



المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

1. **انتشار الصناعات بين محلات منطقة الدراسة:** وعن منطقة الدراسة فلقد كان انتشار الصناعة متمشياً مع عوامل قيامها في المنطقة، ويفتقر إلى الانتشار المخطط في هذه المنطقة، وبالتالي فقد انتشرت الصناعات بشكل عشوائي غير مخطط بين محلات هذه المنطقة كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم (27)

الانتشار العددي والنسبي للصناعات في منطقة الخمس لسنة 2009م

محلات المنطقة	عدد الصناعات	نسبة الصناعات
البلدية	45	7.5
بن جحا	97	16.2
المرقب	19	3.2
لبدة	78	13.0
سيلين	20	3.4
الجحاوات	7	1.2
رأس الحمام	11	1.8
سيدي خليفة	44	7.4
المعقولة	220	36.9
الوادي	9	1.5
بندار	6	1.0
كعام	34	5.7
قوقاس	7	1.2
المجموع	597	%100

المصدر:

- اللجنة الشعبية لشعبية المرقب، لجنة حصر المناشط الاقتصادية بشعبية المرقب، كشوفات بالمناشط الاقتصادية بالمؤتمرات الشعبية الأساسية بمنطقة الخمس، 2002م.
- الدراسة الميدانية، 2009م.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن أكبر تركز للأنشطة الصناعية كان في محلة المعقولة بنسبة 36.9%، بينما أقل تركز لهذه الأنشطة كان في محلة بندار، والسبب في ذلك يعود إلى التباين بين هذه المحلات في عوامل قيام هذه الأنشطة، والتي من أهمها المادة الخام والسوق ومصادر الطاقة، وشبكة المواصلات، واليد العاملة والبنى التحتية، وهنا نشير إلى أن معظم المساحات التي تركزت فيها هذه الأنشطة هي المناطق السهلية والأراضي الزراعية والصالحة للزراعة في المحلات، والتي لا تحتاج إلى تكاليف في أثناء تمهيدها وإيصالها لشبكة الطرق أو مصادر

الطاقة، والخارطة المرفقة رقم (14) تبين محلات منطقة الدراسة، ومدى التباين في مساحاتها وتركز الصناعات فيها إذا قارناها بالخارطة رقم (13)، التي تبين انتشار هذه الصناعات في المنطقة.

2. طبيعة المواقع التي انتشرت عليها الصناعة في المنطقة:

نستطيع أن نتبين طبيعة المواقع التي انتشرت عليها الأنشطة الصناعية بالمنطقة، إذا قارنا بين نتائج الدراسة الميدانية والخارطة المرفقة رقم (15) التي تبين تضاريس منطقة الدراسة، وخريطة التوزيع الجغرافي للمواقع الصناعية في المنطقة، فلقد أظهرت نتائج عينة الاستبيان أن 40% بين الأنشطة الصناعية تركزت في المناطق السهلية، و18% منها اختارت الأراضي التلالية، كما أن 10% بين هذه الصناعات اختارت المواقع ذات الطبيعة الجبلية، بينما احتلت 32% بين هذه الأنشطة مواقع ذات طبيعة زراعية.

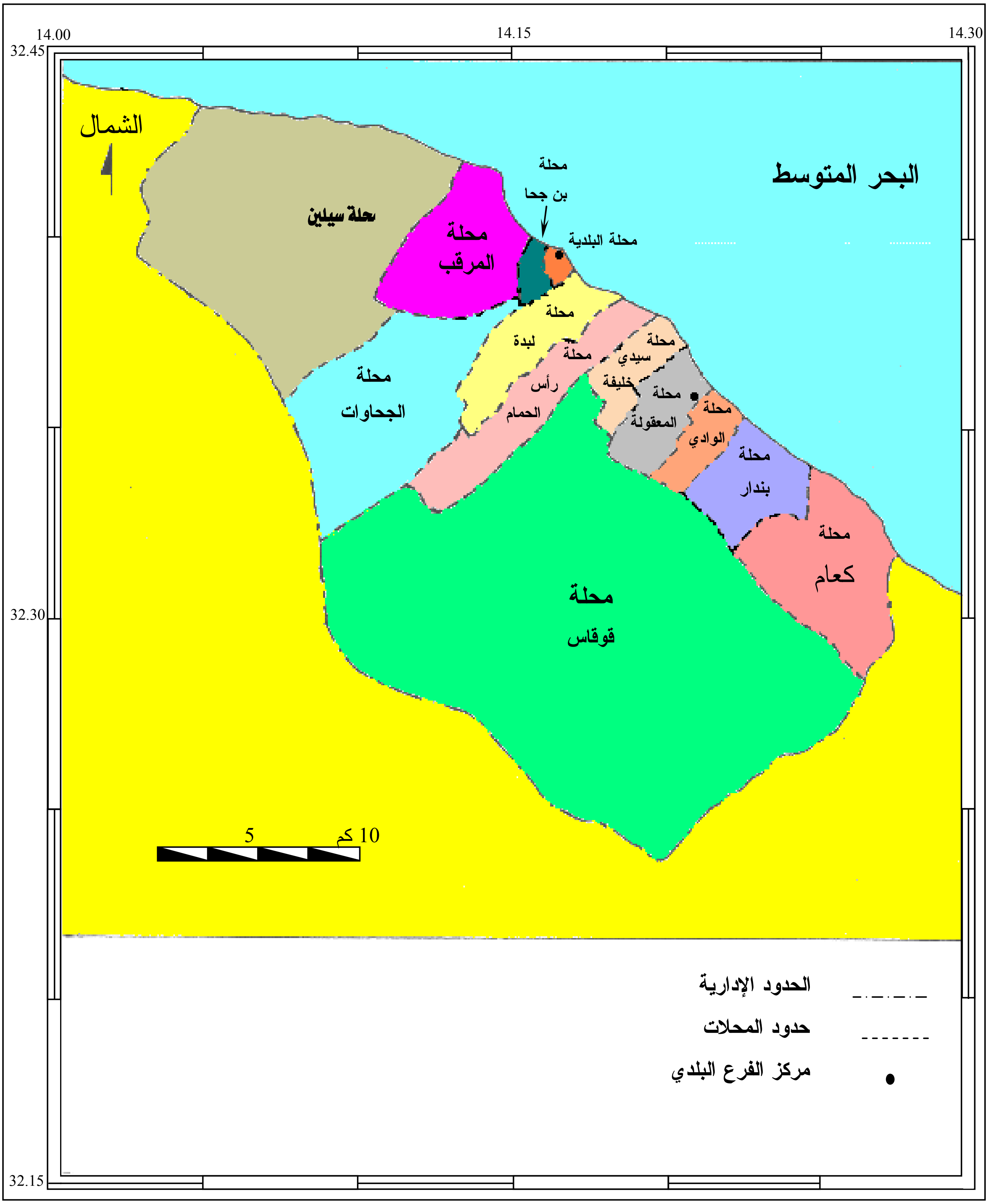
وبناءً على ذلك فإن ما نسبته 72% من هذه الصناعات، اختارت الأراضي القريبة من المادة الخام والطرق ومصادر الطاقة والسوق، وذلك تمشياً مع الاتجاه العام لمعظم الدول النامية، والتي تركز على التقليل من تكاليف الإنتاج ووضعها في الصدارة، متجاهلة الآثار على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مثل الزراعة والسياحة والمحافظة على البيئة، وبالتالي كان انتشار الصناعة في المنطقة بشكل عشوائي لم يسلم من الاختلالات في اختيار هذه المواقع.

وكل ذلك يعكس عدم التنسيق أو المعرفة بأساسيات التوطن الصناعي والتخطيط السليم، حيث إن للقطاع الصناعي القدرة والسيطرة على استخدامات الأرض الأخرى، إلا أن ذلك لا يدعو إلى تفضيل التنمية الاقتصادية عن طريق هذه الاستراتيجية، حيث إنه في منطقة مثل الخمس قد يكون من الأجدر الاهتمام بالزراعة والسياحة والنهوض بهما إلى جانب الصناعة، وعدم تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما يتطلب إعادة النظر في توطن الأنشطة الصناعية في مواقع جديدة لا تؤثر على هذه الأنشطة[1]، والشكل التالي يوضح طبيعة هذه المواقع.

---

(1) كامل كاظم الكناني، "الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ط1، ص74-78.

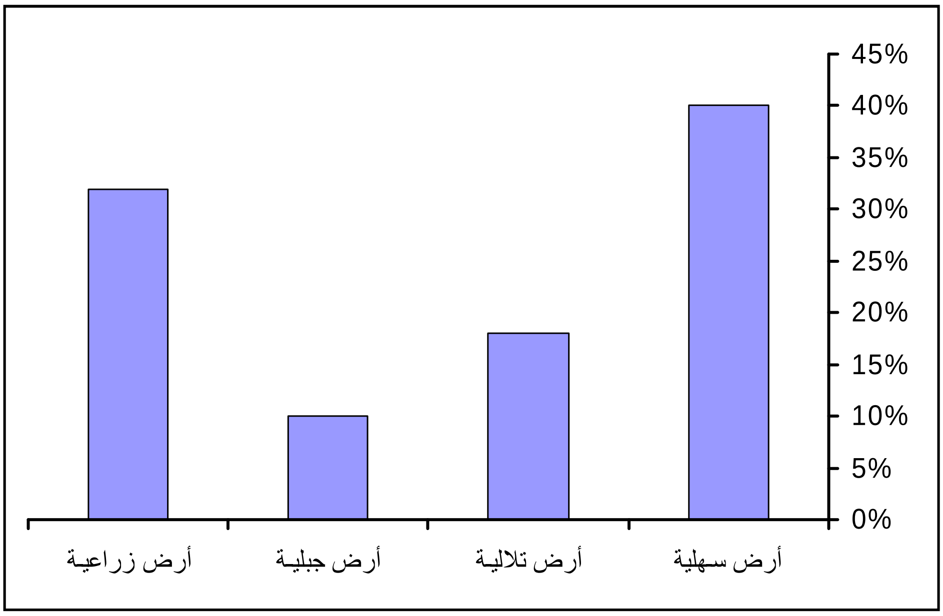
خارطة رقم (14) التوزيع الجغرافي لمحلات منطقة الخمس



المصدر / أمانة المرافق والأشغال العامة ببلدية طرابلس ، وحدة المشروعات بفرع الخمس.

شكل رقم (16)

طبيعة المواقع التي اختارتها الأنشطة الصناعية في أثناء انتشارها في منطقة الخمس



المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

وتأكيدا للشكل البياني السابق، وبمقارنة سنة الإنشاء للأنشطة الصناعية في المنطقة، مع طبيعة الأرض التي اختارتها، نستطيع تتبع انتشار الصناعة بمنطقة الخمس منذ الستينيات من القرن الماضي، وحتى العقد الأول من القرن الحالي، وبالتالي نلاحظ هذا التباين والاختلاف خلال الفترات الزمنية السابقة.

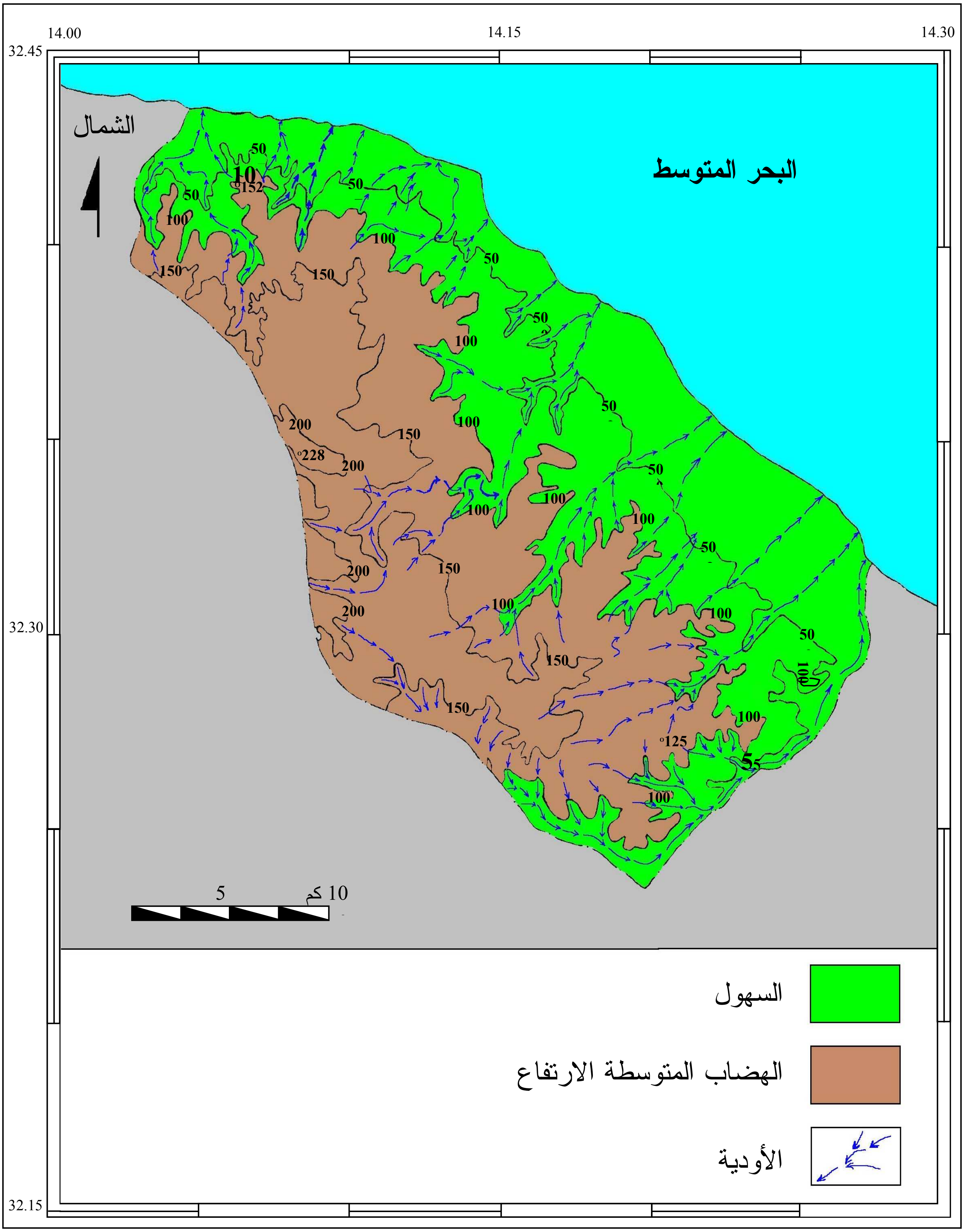
ففي البداية وبعد اكتشاف وإنتاج النفط بدأ انتشار الصناعات الحديثة في المنطقة، حيث كانت معظم الأنشطة الصناعية قد اختارت المواقع ذات الطبيعة التلالية أو الهضبية، بينما تساوت المواقع ذات الطبيعة السهلية والزراعية، أما أقل هذه المواقع، فهي ذات الطبيعة الجبلية، وكانت نسبة انتشار الصناعة في تلك الفترة نحو 18%، مقارنة بالفترات التي تلتها، ويرجع هذا الاختيار في الانتشار في تلك الفترة إلى البحث عن أقل التكاليف، والقرب من البنى التحتية اللازمة من مصادر الطاقة ومواصلات وسوق ومياه... الخ، حيث كان معظم هذا النشاط يسيطر عليه القطاع الخاص، وبالتالي فإن قلة الإمكانيات والخوف من الاستثمار كان مؤثراً في هذا الانتشار.

أما في فترة السبعينيات فقد اتجهت الأنشطة الصناعية إلى اختيار المناطق السهلية بأكبر النسب يليها المواقع ذات الطبيعة الزراعية إلا أن نسبة الانتشار في المنطقة قلت إلى نحو 6%، وهذا راجع إلى تدخل الدولة بعد قيام الثورة وسيادة القطاع العام والذي ركز في نشر الصناعة في بداية الأمر على أقطاب النمو الكبرى وهي طرابلس وبنغازي كما ذكرنا سابقاً.

أما أكبر انتشار للصناعة في المنطقة فقد كان في فترة الثمانينيات، حيث وصل إلى نحو 40%، وهي الفترة التي شعرت فيها الدولة بتركز الصناعة في أقطاب النمو الكبرى مما خلق العديد من المشكلات، وبالتالي ضرورة نشر وتوزيع المشروعات الاقتصادية على بقية المناطق، كما أن فتح الباب للقطاع الخاص للمساهمة في هذا النشاط زاد من هذا الانتشار، وقد كانت أعلى النسب في طبيعة مواقع هذه الأنشطة للمواقع ذات الطبيعة الزراعية والسهلية، تلتلها المواقع ذات الطبيعة الجبلية والتلالية في تلك الفترة.

أما في فترة التسعينيات فقد اتجه هذا الانتشار إلى الانخفاض حيث بلغ نحو 24%، طغى على معظم مواقع هذه الصناعات الطبيعة السهلية والزراعية، وبعد تلك الفترة اتجه الانتشار إلى الانخفاض مقارنةً بالفترات التي سبقتها، حيث وصلت إلى نحو 12% محتلةً في مواقعها الطبيعة السهلية والزراعية وهذا ما يؤكد ما ذكرناه سابقاً، انظر الشكل البياني التالي رقم (17)، وعليه فإن هذا الاختيار جاء تلبيةً لعوامل التوطن الصناعي وتحقيق الربح دون النظر إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وهذا ما سبّب عبئاً على هذه الصناعات وتطورها في المنطقة، مما يؤكد ضرورة إعادة النظر في هذه المواقع وأهمية التخطيط السليم الذي لم يراعَ في أثناء اختيار مواقع هذه الصناعات في المنطقة.

خارطة رقم (15) تضاريس منطقة الخمس

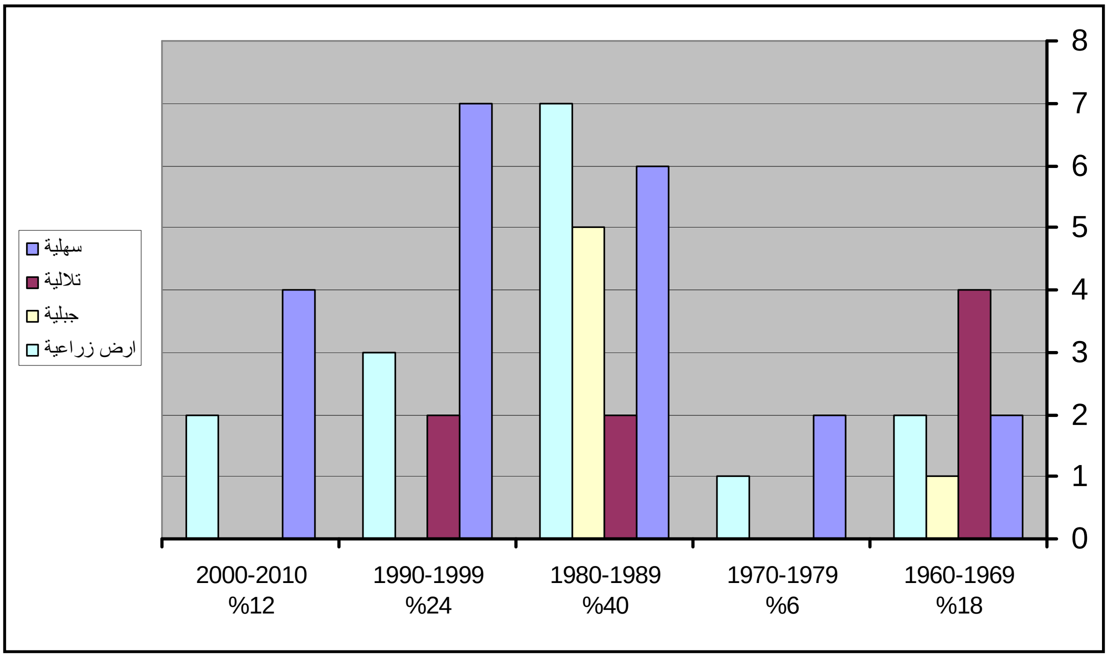


المصدر: عمل الطالب استناداً إلى:1 ـــ دراسة شركة ماك جي، مارشال، ماكميلان ولوكاس، إيطاليا، المخطـــط الشـــامل، الشـــكل رقـــم 11، 3 خطوط الارتفاعات بفواصل(50 متر)، 1966م. :2 ـــ الخريطة الجيولوجية مقياس 1 : 250,000 ، لوحة الخمس، خطـــوط الارتفاعـــات بفواصل(100 متر)، 1975م.

شكل رقم (17)

الانتشار الصناعي وطبيعة المواقع الصناعية في منطقة الخمس

منذ 1960م وحتى 2010م



المصدر: الدراسة الميدانية، تحليل نتائج الاستبيان، 2009م.

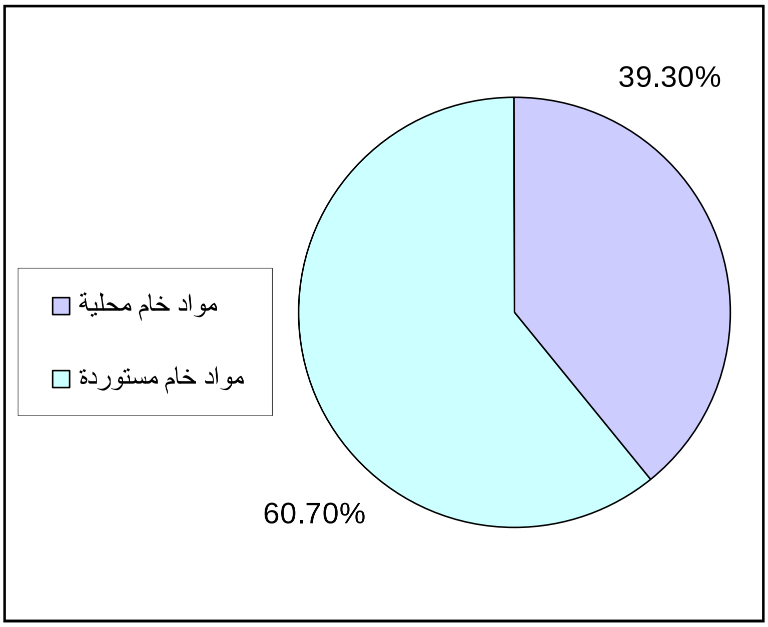
3. مصدر المواد الخام وأثرها على سياسة الانتشار الصناعي في المنطقة: تعد المواد الخام من العوامل الأساسية لقيام الصناعة كما ذكرنا، إلا أن وجودها من عدمه في الوقت الحاضر لا يعد عائقاً للصناعة، نتيجة للتطور الكبير في وسائل النقل المختلفة وانخفاض أسعارها، وعن مصادر المواد الخام الأولية في منطقة الخمس، فممّا يلاحظ أن النسبة الأكبر هي مواد مستوردة من خارج البلاد سواء أكانت خاماً أم نصف مصنعة، حيث بلغت نسبة الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة نحو 60.7% بين هذه الأنشطة، بينما بلغت نسبة الأنشطة الصناعية التي تستخدم المواد الأولية المحلية نحو 39.3%، ولا يعني ذلك عدم استخدام هذه الأنشطة الاثنين معاً.

وبناءً على ذلك فإن الأنشطة الصناعية التي تستخدم المواد الخام المحلية أو جزء منها كان ارتباطها بالمادة الخام في مواقعها أكبر من الأنشطة الصناعية التي تستخدم المواد الأولية المستوردة، والتي لا ترتبط في مواقعها إلا بشبكة

المواصلات والسوق ومصادر الطاقة، وعليه فإن معظم الصناعات بالمنطقة كان ارتباطها بالطريق الساحلي، وهو كما ذكرنا سابقاً الطريق الرئيس الذي يربطها بمعظم المناطق، إضافة إلى قرب هذا الطريق من مصادر الطاقة الرئيسة، وهي الكهرباء، وخط الغاز الطبيعي، والشكل التالي يبين مصدر المواد الخام الأولية في المنطقة.

شكل رقم (18)

مصدر المواد الخام الأولية وأثره على سياسة الانتشار الصناعي في منطقة الخمس



المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

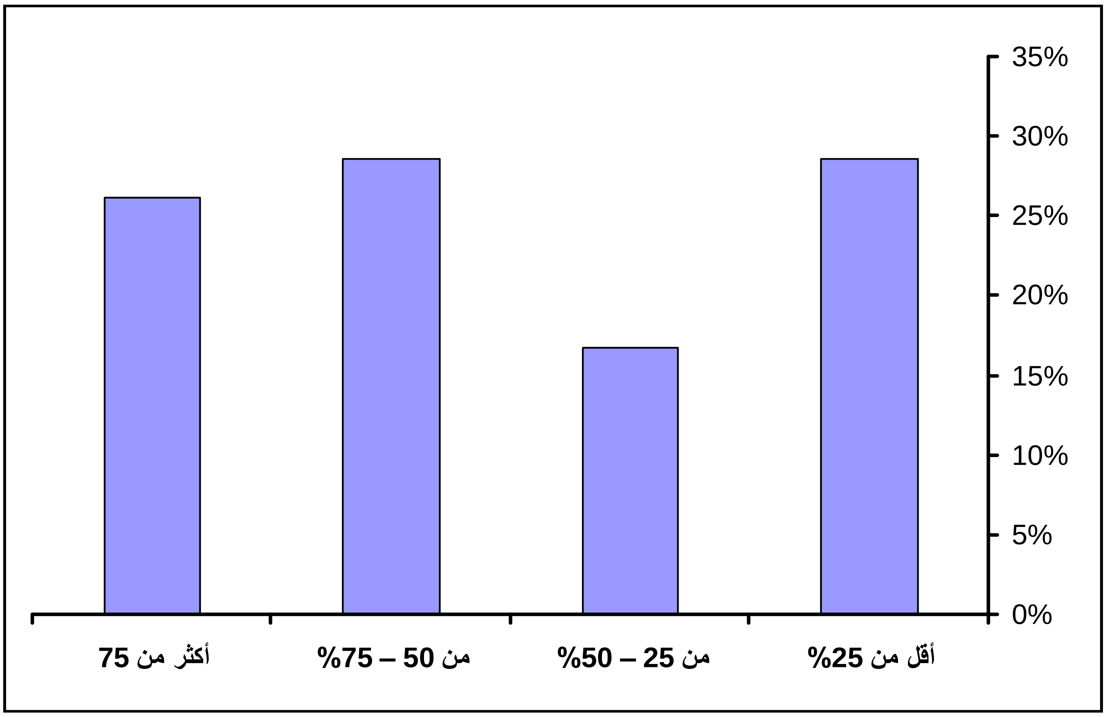
4. **نسبة تغطية السوق المحلي من المنتج:** كما ذكرنا سابقاً فإن فتح باب المنافسة الخارجية، والمشكلات التي تعاني منها الصناعة، أعاق تطورها ونموها، الأمر الذي حتم على الصناعات القائمة أن تراعي كيفية التعامل مع السوق، وتطوير منتجاتها لخلق نوع من المنافسة الإيجابية للمنتج المحلي، وإلا فإن مصيرها سيكون الفشل، وخاصة إذا لم تفرض الدولة حماية على المنتج المحلي، وفي استطلاع نتائج استبيان التخطيط الصناعي على مستوى البلاد لنسبة تغطية السوق

من المنتج المحلي كانت النسبة الأكبر من أفراد العينة هي 80% والذين يرون أن هذه التغطية تتراوح ما بين 50%–60% كتغطية للسوق من المنتج المحلي.

أما في منطقة الدراسة فقد كان رأي أفراد العينة عن نسبة تغطية السوق من المنتج المحلي تختلف، حيث كان نحو 28.6% من هؤلاء يرون أن هذه النسبة لا تتخطى 25%، بينما نحو 45.3% من أفراد العينة يرون أن نسبة تغطية السوق من المنتج المحلي تتراوح ما بين 25%–75%، كما أن هناك من هو أكثر تفاؤلاً من أفراد العينة، وهم يشكلون نحو 26.1% والذين قالوا بأن هذه النسبة تصل إلى 75% فأكثر، والشكل التالي يوضح هذه العلاقة بين الإنتاج المحلي ونسبة تغطيته للسوق.

شكل رقم (19)

نسبة تغطية السوق من المنتج المحلي في منطقة الخمس 2009م



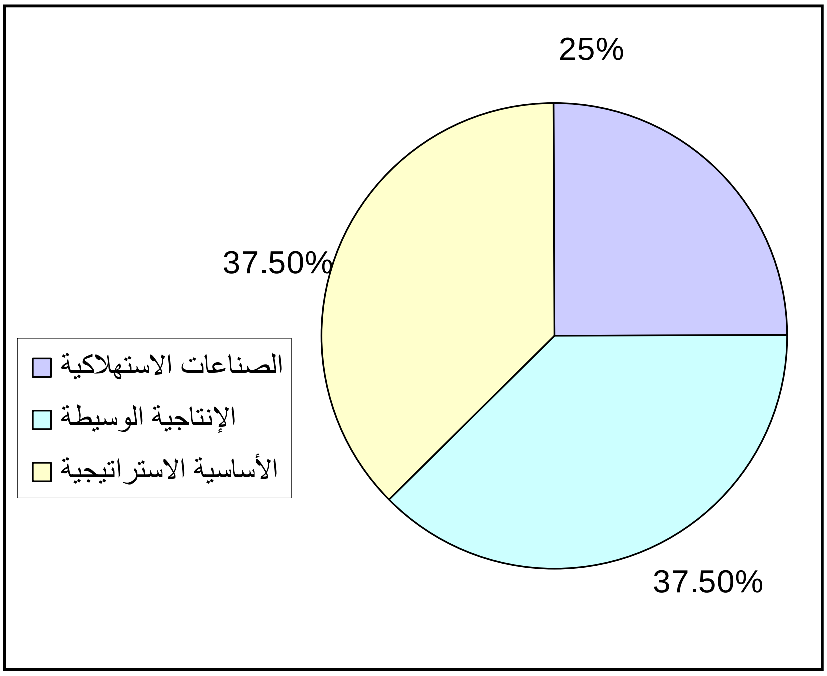
المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

5. **نوع الصناعات التي تم التركيز عليها:** اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن انتشار الصناعة في ليبيا بصفة عامة كان ملبياً للاحتياجات المحلية فقط، دون النظر إلى التطلع إلى المنافسة الخارجية بشكل مخطط له، حيث وصلت نسبة أفراد العينة الذين أكدوا ذلك إلى 80%، وعن النظرة إلى تحقيق الكفاءة بين الصناعات في أثناء انتشارها، فقد أكد 60% من أفراد العينة بذلك، بينما 40% منهم قالوا بعدم وجود هذه النظرة إلى تحقيق الكفاءة بين الصناعات في أثناء انتشارها.

وبناءً على ذلك فقد كان التركيز من قبل الجهات التخطيطية على الصناعات الإنتاجية الوسيطة بنسبة 37.5%، وكذلك على الصناعات الأساسية الاستراتيجية بالنسبة نفسها، بينما كانت نسبة الصناعات الاستهلاكية نحو 25% بين هذه الصناعات، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (20)

أهم أنواع الصناعات التي تم التركيز عليها في أثناء توزيع الصناعات ونشرها في البلاد

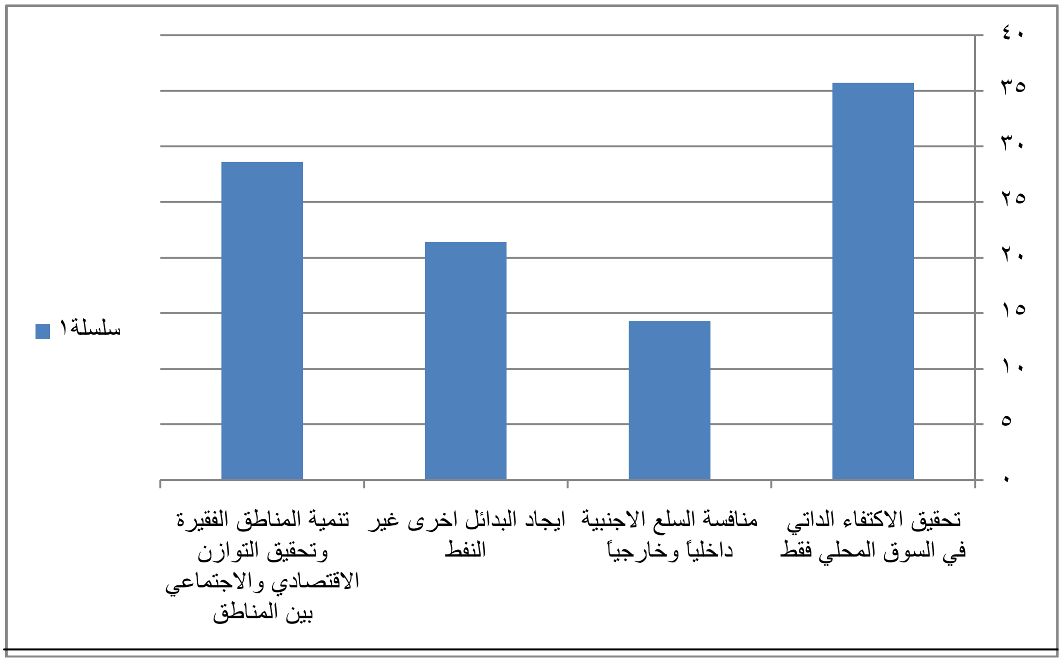


المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

وعليه فإن الاستراتيجية العامة لسياسات نشر الأنشطة الصناعية في الأقاليم المختلفة من البلاد، حددت دور هذه الصناعات في مناطق انتشارها في عدة أهداف عامة، ومنها تحقيق الاكتفاء الذاتي للسوق المحلي فقط، وتنمية المناطق الفقيرة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين هذه المناطق، إضافة إلى إيجاد بدائل أخرى غير النفط، وجاءت المنافسة في المرتبة الأخيرة لهذا الدور، كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم (21)

دور الصناعات المنتشرة في المناطق المختلفة



المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

أما على مستوى منطقة الدراسة، فقد تطابق القصد من نشر الصناعة في المنطقة، حيث أكد نحو 90% من حجم العينة أن معظم الأنشطة الصناعية المنتشرة في المنطقة هي تلبية للاحتياجات المحلية فقط، وبالتالي لم تكن هناك استراتيجيات واضحة وسياسات للتصدير والمنافسة الخارجية، بينما كانت معظم الصناعات المنتشرة في المنطقة هي صناعات استهلاكية ووسيطة، ويعزى السبب في ذلك إلى قلة أو عدم وجود أجهزة التخطيط الصناعي على مستوى محلي، فقد أكد 92% من أفراد العينة على عدم وجود هذه الأجهزة محلياً.

6. الخصائص المكانية التي تجعل من موقع المصنع مناسباً لهذه الصناعة: من خلال الدراسة الميدانية اتضح أن دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية على مستوى البلاد شملت اختيار مواقع هذه الصناعات في مختلف المناطق بنسبة 100%، كما أنها تضمنت الرأي الجغرافي في أثناء اختيارها ونشرها في المناطق المختلفة بالنسبة نفسها.

إلا أننا عند السؤال عما إذا تم الانتباه إلى حجم الآثار المترتبة على نوعية الصناعات المختارة في هذه المناطق، اتضح أن نسبة 40%[1] من أفراد العينة أجابوا بالنفي، أي أن هذه الدراسات العامة لم تعطِ القدر الكافي من الانتباه إلى هذه الآثار المترتبة على نوعية الصناعات عند اختيارها لمواقعها.

كما أن السؤال نفسه وجه إلى عينة الدراسة في منطقة الخمس عن حجم الآثار، وما إذا وضعت في الحسبان، فلم تختلف النسبة كثيراً، حيث إن 34% من أفراد العينة هم من قالوا بأن الآثار المترتبة على انتشار نوعية الصناعة المختارة في المنطقة لم تراعَ.

وكل ذلك دليل واضح على أن هذا الاختيار تم بشكل عشوائي، كان فيه الاعتبار الأساسي للعائد الاقتصادي بواسطة التقليل من تكاليف الإنتاج، وبالتالي تتحدد كفاءة سياسة الانتشار الصناعي بواسطة العلاقة بينه وبين اختيار الموقع المناسب لنوع الصناعة المختارة، كما جاء في فرضية الدراسة الثالثة.

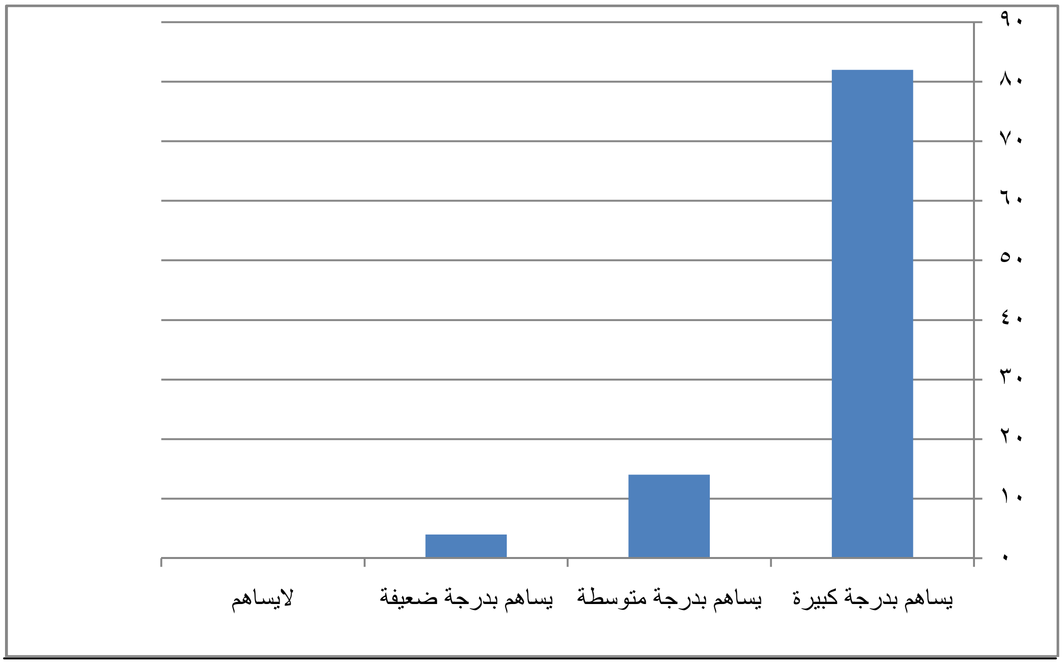
وعلى صعيد منطقة الدراسة أيضاً فإن خصائص المكان المناسب لموقع المصنع ارتبط إلى حدٍّ بعيد بتحقيق العائد من هذه الصناعة، حيث أكد نحو 82% من أفراد العينة أن موقع الصناعة يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق العائد، بينما كانت نسبة الصفر 0% للذين يرون أن الموقع لا يساهم في تحقيق العائد، والشكل التالي يوضح ذلك.

---

(1) الدراسة الميدانية، استبيان التخطيط الصناعي، 2009م.

شكل رقم (22)

مساهمة موقع المصنع في تحقيق العائد من الصناعة



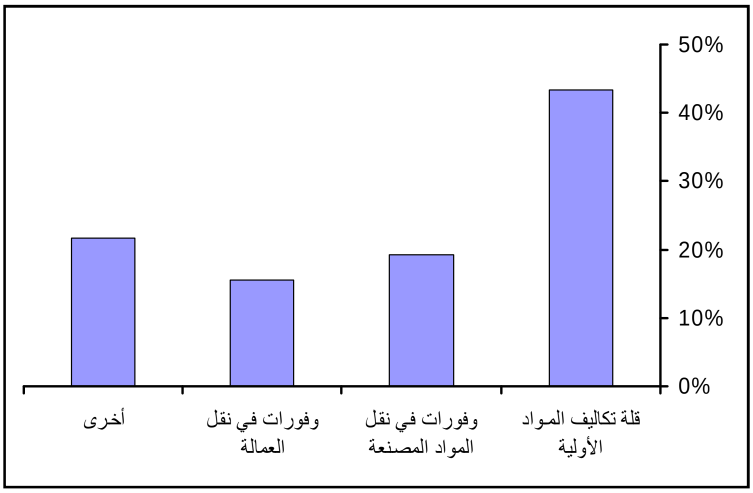
المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

كما أن 90% من أفراد العينة هم من أقروا بأهمية موقع المصنع للصناعة، بينما 10% من هؤلاء هم من يرون بأن موقع المصنع غير مهم بالنسبة للصناعة، وليس لديه تأثير عليها، وقد برهن نحو 43.4% من أفراد العينة، بأن خصائص المكان المناسب لموقع المصنع ينبغي أن يحقق قلة في تكاليف المواد الأولية.

بينما نحو 19.3% منهم قالوا بأن هذه الخصائص تتمثل في تحقيق هذا المكان لوفورات في نقل المواد المصنعة، ونحو 15.6% قالوا بأن هذا المكان ينبغي أن يحقق وفورات في نقل العمالة، كما أن ما نسبته 21.7% أكدوا على خصائص أخرى ومنها القرب من السوق لتصريف الإنتاج، وكذلك إمكانية التوسع والتطوير لهذه الصناعة مستقبلاً، والتقليل من التلوث والقرب من الميناء وطرق المواصلات، إضافةً إلى وجود العمالة الأجنبية، والقرب من المادة الخام وخاصةً الزراعية، وبالتالي تأتي مجمل هذه الخصائص في المرتبة الثانية بعد تحقيق الوفر في تكاليف المواد الأولية، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (23)

خصائص المكان المناسب لموقع المصنع في منطقة الخمس



المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

وبناءً على ما سبق نستطيع أن نبرهن إحصائياً على ذلك، باستخدام معامل اتفاق كندال وقيمة كا^2، لتحديد مستوى الدلالة ومستوى الاتفاق بين أفراد العينـــة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (28)

خصائص المكان المناسب لموقع المصنع في منطقة الخمس

خصائص المكان المناسب لموقع المصنع	متوسط الرتب
قلة تكاليف المواد الأولية	2.96
تحقيق وفورات في نقل المواد المصنعة	2.37
تحقيق وفورات في نقل العمالة	2.26
أسباب أخرى	2.42
معامل اتفاق كندال = 0.11 كا^2 = 17.07 درجة الحرية = 3 مستوى الدلالة = 0.001	

المصدر: الدراسة الميدانية، تحليل نتائج الاستبيان، 2009م.

حيث إن معامل اتفاق كندال هو تعديل معياري لاختبار فريدمان، وهو معامل التطابق الذي يحسب فيه مجموع الرتب للمتغير، وتتراوح قيمة كندال بين صفر(عدم اتفاق) إلى 1(اتفاق تام)، أما كا^2 فهي القيمة التي يتم استخدامها لمعرفة دلالة معامل اتفاق كندال، وذلك بتحويل ذلك المعامل إلى قيمـــة كـــا^2 لمقارنتهـــا بجداول توزيع كا^2 عند درجة الحرية المقررة، أما درجة الحرية فهي الدرجة التي يتم استخدامها لاستخراج قيمة كا^2 بمعرفة مستوى دلالتها، وعليه فإن مستوى الدلالة يعني القيمة التي من خلالها يعرف مستوى الخطأ في نتيجة المعادلة، وعموماً فيجب أن لا تزيد نسبة الخطأ عن 5% كما هو متعارف عليه إحصـــائياً للعلـــوم الإنسانية، فإذا زادت هذه النسبة ترفض النتيجة للإثبات[1].

---

[1] رضا عبد الله أبو سريع، تحليل البيانات باستخدام برنامج spss، دار الفكر، عمان، 2004م، ط1، 178.

من خلال البيانات الإحصائية في الجدول السابق يتبين لنا أن قيمة كا^2 = 17.07، وهي دالة عند مستوى دلالة 0.001، مما يدل على وجود اتفاق عالٍ بين أفراد العينة حول خصائص المكان المناسب لموقع المصنع، وبالنظر إلى متوسطات الرتب نجد أن قلة تكاليف المواد الأولية قد شغلت على الرتبة الأولى، وهذا دليل واضح على ارتباط الصناعة في منطقة الدراسة بالمادة الأولية وكيفية الحصول عليها، وبالتالي فإن الاتجاه في مواقع الصناعات كان لتحقيق أقل قدر ممكن من التكاليف للحصول على المواد الأولية.

أما الرتبة الثانية فقد تمثلت في الأسباب الأخرى وهذه الأسباب تتمثل في السوق لتصريف الإنتاج، والتقليل من التلوث، والقرب من الميناء، وطرق المواصلات، والمواد الخام، وكذلك العمالة الأجنبية الرخيصة، وإمكانية التوسع المستقبلي، وهذا دليل واضح على أهمية معظم هذه الخصائص وخاصةً السوق لتصريف الإنتاج، واتجاه هذه الأنشطة الصناعية إليه مما فرض عليها مساحات محدودة في تلك المناطق القريبة من السوق والتي في غالب الأحيان تعاني من قلة الإمكانيات وارتفاع أسعار الأرض والتوسعات المستقبلية، وبالتالي فإن هذه الأسباب أدت إلى وجود اتفاق عالٍ أيضاً بين أفراد العينة، نظراً لأهميتها ومساهمتها في تنمية وتطور النشاط الصناعي مستقبلاً، علماً بأن العديد من الصناعات عانت من إمكانية تصريف منتجاتها وتوسعها نتيجة قربها من السوق في منطقة الدراسة، تلت هذه الخصائص في متوسطات الرتب خاصية تحقيق الوفورات في نقل المواد المصنعة، تلتها خاصية تحقيق الوفورات في نقل العمالة وهي أقل الرتب أهمية بين هذه الخصائص، ومن خلال استبيان الدراسة بالمنطقة وفي سؤال عن خصائص المكان غير المناسب لموقع المصنع تتضح لنا هذه الأسباب كما في الجدول التالي:

جدول رقم (29)

خصائص المكان غير المناسب لموقع المصنع بمنطقة الخمس

خصائص المكان غير المناسب لموقع المصنع	متوسط الرتب
التكلفة الكبيرة لنقل المواد الأولية والمصنعة	2.60
تكلفة إضافية في نقل العمالة	2.44
عدم وجود مساحات للتوسعات المستقبلية	2.52
أسباب أخرى	2.44
معامل اتفاق كندال = 0.041 كا^2 = 6.000 درجة الحرية = 3 مستوى الدلالة = 0.05	

المصدر: الدراسة الميدانية، تحليل نتائج الاستبيان، 2009م.

يتبين لنا من خلال المؤشرات السابقة للجدول أن قيمة كا^2 = 6.000، وهي غير دالة عند مستوى دلالة 0.05، مما يؤكد على عدم وجود اتفاق عالٍ بين أفراد العينة حول خصائص المكان غير المناسب لموقع المصنع، بمعنى أن جميع الخصائص كانت لها أهمية بالنسبة لأفراد العينة، وبالنظر إلى متوسطات الرتب، نجد أن التكلفة الكبيرة في نقل المواد الأولية والمصنعة تصدرت هذه الرتب، وهذا اتفاق بين معظم أفراد العينة على مدى أهمية المكان المناسب وغير المناسب للصناعة، والخصائص المتحكمة في اتخاذ القرار بمنطقة الدراسة، بالنسبة لهذا السبب أو الخاصية، وهي قلة التكاليف في نقل المواد الأولية والمصنعة، وذلك ما يؤكد ما ذكرناه عند تحليل خصائص المكان المناسب للصناعة.

أما الرتبة الثانية لهذه الخصائص فتمثلت في عدم وجود المساحات المناسبة للتوسعات المستقبلية، وهذا تطابق أيضاً مع ما ذكرناه سابقاً حول خصائص المكان المناسب للصناعة، أما الرتبة الثالثة فقد ضمت بالتساوي التكلفة الإضافة في نقل العمالة والأسباب الأخرى، والتي تمثلت في المساهمة في ارتفاع نسبة التلوث وخاصةً للصناعات التي لها مخلفات والقريبة من التركز السكاني مثل مصانع السردين والإسمنت، وهذا أبلغ تأكيد على أن مثل هذه الصناعات لم تحقق

النجاح في توطنها وتطورها المستقبلي، واستمرارها نظراً لأن اختيارها لمواقعها في أثناء انتشارها في المنطقة لم يراعِ كل هذه الخصائص والتي من أهمها البيئة الطبيعية والبشرية التي تركزت فيها.

رابعاً: النتائج والآثار المترتبة على الانتشار الصناعي في منطقة الدراسة:

تتباين النتائج والآثار المترتبة على انتشار الصناعة في المنطقة كما يلي:

1 – النتائج والآثار الإيجابية لانتشار الصناعة في المنطقة، وتتمثل فيما يلي:

أ. توفير فرص العمل، فكلما زاد هذا الانتشار والتركز في المنطقة، كلما تطلب أيدي عاملة لهذا القطاع، وساهم في التقليل من انتشار البطالة، والجدول السابق رقم (25) يوضح تطور العاملين بهذا القطاع في المنطقة.

ب. من الآثار الإيجابية نوعاً ما لانتشار الصناعة في المنطقة هو زيادة الإنتاج المحلي، والتقليل من الاعتماد على الخارج، فكلما تطور الإنتاج المحلي وزادت جودته وتغطيته للسوق، كلما قلت الحاجة إلى استيراد مثل ذلك المنتج من الخارج.

ج. تحسن مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة الدخل القومي.

د. تخفيف العبء على القطاعات الأخرى وخاصة الخدمية.

هـ. إيجاد مصادر بديلة عن النفط تساهم في التنمية الاقتصادية.

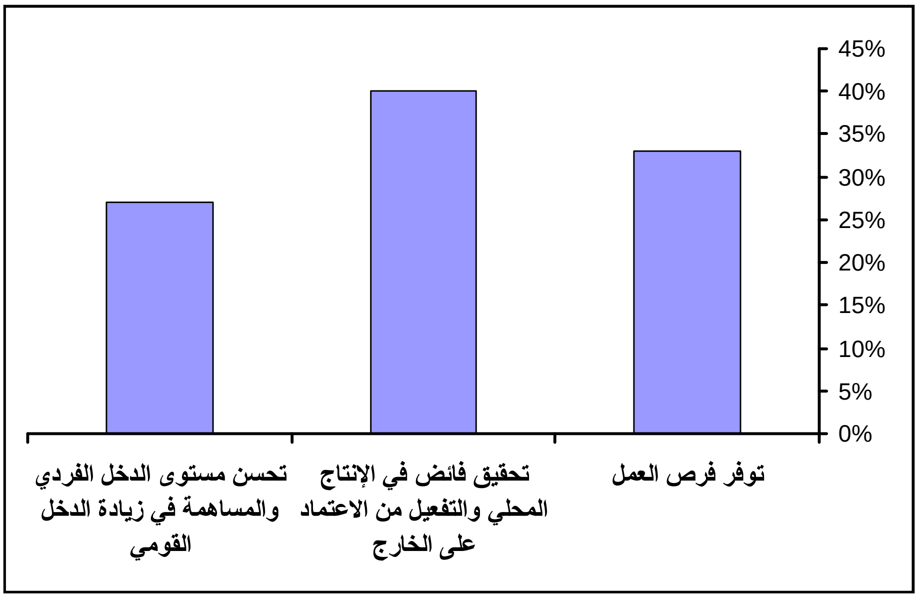
و. تنمية المناطق الفقيرة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والديموغرافي بين المناطق، والتقليل من المشاكل في المناطق الحضرية الكبيرة.

ز. استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المحلية بشكل اقتصادي.

ومن نتائج الاستبيان اتضح أن نحو 40% من أفراد العينة قالوا إن من بين الآثار الإيجابية لانتشار الصناعة في المنطقة هو تحقيق فائض في الإنتاج الصناعي المحلي والتقليل من الاعتماد على الخارج، كما أن 33% بين أفراد العينة قالوا إن من بين هذه الآثار هو توفير فرص العمل داخل المنطقة والمناطق المجاورة لها، بينما أقر نحو 27% من أفراد العينة عن أثر الصناعة في تحسين مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة الدخل القومي، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (24)

الآثار الإيجابية لانتشار الصناعة في منطقة الخمس.



المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

وتأكيداً للشكل البياني السابق رقم (24) وباستخدام المؤشرات الإحصـــائية وتطبيق معامل اتفاق كندال وقيمة كا^2 لتحديد مستوى الدلالة والاتفاق بين أفــراد العينة حول الخصائص الإيجابية لانتشار الصناعة في المنطقة كما يلي:

جدول رقم (30)

الخصائص الإيجابية لانتشار الصناعة في منطقة الخمس

الآثار الإيجابية للصناعة بالمنطقة	متوسط الرتب
توفير فرص العمل	2.89
تحقيق فائض في الإنتاج المحلي والتقليل من الاعتماد على الخارج	3.09
تحسين مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة الدخل القومي	2.56
أسباب أخرى	1.46
معامل اتفاق كندال = 0.556 كا^2 = 81.686	درجة الحرية = 3
مستوى الدلالة = 0.000	

المصدر: الدراسة الميدانية، تحليل نتائج الاستبيان، 2009م

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن قيمة كا^2 = 81.686، وهـــي دالـــة عند مستوى دلالة 0.000، مما يشير إلى وجود اتفاق عالٍ بين أفراد العينة حول الخصائص الإيجابية لانتشار الصناعة في المنطقة، وعند النظــر إلـــى متوســط الرتب لهذه الخصائص، يتضح لنا أن تحقيق الفائض في الإنتاج المحلي والتقليــل من الاعتماد على الخارج، هي من ضمن أهم الآثار الإيجابيـــة المترتبـــة علـــى انتشار الصناعة في المنطقة، وهذا دليل واضح يتمشى مع هدف تغطيـــة الســـوق المحلية دون النظر إلى المنافسة الخارجيـــة، ممـــا يـــدعونا إلـــى اســـتنتاج أن الاستراتيجية العامة موجهة إلى السوق الداخلية وتقليل الاعتماد على الخارج فقط، وذلك من الأسباب التي أدت إلى وجود العديد من الاختلالات عند فتح السوق أمام المنتجات الخارجية.

يأتي في الرتبة الثانية من متوسط الرتب خاصية توفير فـــرص العمـــل فـــي المنطقة للباحثين عنه وهذا يدعونا إلى استنتاج أن للعوامل الاجتماعية دوراً في نشر الصناعة على مستوى البلاد، يأتي بعد ذلك تحسين مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة الدخل القومي، ثم الرتبة الأخيرة والمتمثلة في الأسباب الأخرى، والتي من أهمها تطوير المنطقة وتوفير المنتج المحلي نتيجةً لهذا الانتشار والتطور.

2. النتائج والآثار السلبية لانتشار الصناعة في منطقة الدراسة:

يترتب على انتشار الصناعة وعمليات الإنتاج الصناعي المختلفة فـــي أي مكان، نتائج وآثار لها تأثيرها السلبي المباشر على البيئـــة الطبيعيـــة والبشـــرية المحيطة، ولقد بدأ التفكير الجدي في هذه الآثار بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت حماية البيئة ضمن أولويات الدراسات البيئية، وعليه فقد سنت التشريعات البيئيـــة في جميع أنحاء العالم، وتمخضت عنها اتفاقيات ومعاهدات لإنتاج تقنيات متطورة من أجل الحد والتقليل من هذه الآثار، وتم وضع الإطـــار القـــانوني والمعـــايير الخاصة لمستويات تلوث الهواء والماء والتربة، وذلك لتأمين بيئة طبيعية وبشرية خالية من التلوث المضر بالإنسان والحيوان والنبات.

وعلى الرغم من ذلك فإن انتشار الصناعة غير المعتمد على التخطيط السليم، والذي لا يحافظ على البيئة يؤدي إلى مثل هذه الآثار السلبية وارتفاعها عند انتشار الصناعة بين الأقاليم والمناطق المختلفة بهذا الشكل، وعند الاطلاع على آثار انتشار الصناعة السلبية في منطقة الدراسة، فإن أهم هذه الآثار كان متمثلاً فيما يلي:

أ. التلوث بأشكاله المختلفة وأثره على الحياة:

كانت نسبة أفراد العينة الذين أكدوا ذلك نحو 32.2%، ويتمثل هذا التأثير في تلوث الهواء والماء والتربة، وبناءً على ذلك فقد أثبتت نتائج المختبر المتنقل لقياس الملوثات في منطقة الدراسة ارتفاع نسبة الغازات والغبار عن المواصفات القياسية المتاحة، وذلك نتيجة واضحة لإثبات هذا الأثر في هواء منطقة الدراسة، إضافة إلى ما يترسب منه على النباتات والمزروعات وتربة المنطقة.

علماً بأن المنطقة توطن فيها مصنعين للإسمنت، كان لهما بالغ الأثر في ارتفاع نسبة هذه الملوثات، إضافة إلى انبعاث الغازات من الأنشطة الصناعية الأخرى وخاصة المحطة البخارية لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر.

جدول رقم (31)

نسبة تلوث الهواء في المناطق المحيطة بمصنع إسمنت المرقب 2003م

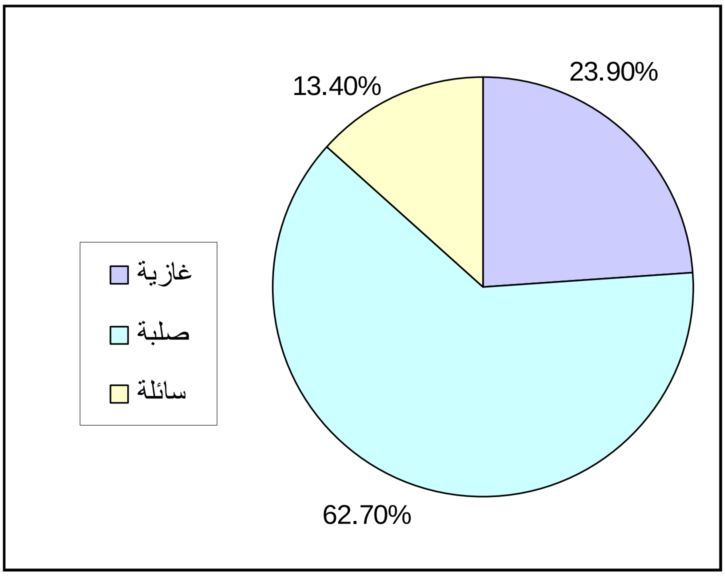
الزمن	اتجاه الرياح	سرعة الرياح Ug/m^3	كمية الغبار ug/m^3	الأوزون ppb	درجة الحرارة Deg.	أول أكسيد الكربون ppm	المواصفات القياسية للغبار ug/m^3
11.45	278	3.25	101.5	25.0	25.2	0.4	60 – 70
12.45	288.10	1.98	115.0	26.0	25.3	0.6	
13.45	300.6	3.30	135.2	26.0	26.0	0.6	
14.45	284.0	2.22	164.2	25.0	26.10	0.7	

المصدر: نتائج اختبارات الفريق الميداني لإدارة حماية البيئة بشعبية طرابلس، الزيارة الميدانية لشعبية المرقب، 27– 30 /2003/4م، تقرير غير منشور.

وعن نوع المخلفات الصناعية الناتجة عن انتشار الصناعة في منطقة الدراسة، اتضح أن معظم أفراد العينة أكدوا أن هذه المخلفات في معظمها مخلفات صلبة، وكانت نسبة من قال بذلك نحو 62.7%، بينما كانت المخلفات الغازية المنبعثة من هذه الصناعات في المرتبة الثانية، حيث أكد نحو 23.9% من أفراد العينة بوجودها، أما المخلفات السائلة فقد أقر بوجودها نحو 13.4% بين أفراد العينة، ولقد تطابق ذلك مع نتيجة الاختبارات التي أقيمت من قبل المختصين بذلك، والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (25)

نوع المخلفات الصناعية في منطقة الدراسة



المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

ومن هنا نستطيع القول بأن الصناعة تنفث مجموعة من المواد الملوثة للبيئة، تتوقف كمياتها على الأساليب المستحدثة والآلات المستخدمة، وهي تنتج على المستوى العالمي العديد من هذه المواد، ومن أهم الصناعات المنتجة لهذه المواد الملوثة، مصانع الكيماويات ومصانع الحديد والصلب ومصافي البترول ومصانع الورق، ومصانع الإسمنت[1].

(1) حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي ومخاطر الطاقة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2003م، ط2، ص137-149.

ولقد عقدت العديد من المؤتمرات الدولية كان أولها عام 1972م في ستوكهولم بالسويد تحت عنوان الإنسان والبيئة، وفي عام 1982م نوقشت صلاحيات اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بالأمم المتحدة من أجل صياغة دعوى ملزمة للعمل السياسي المشترك للشعوب، من أجل سلامة البيئة والتنمية، كما عقد مؤتمر قمة الأرض في عام 1992م حول البيئة والتنمية في ريودي جانيرو بالبرازيل مؤكداً على أن العالم واحد من المنظور البيئي الشامل لكوكب الأرض، وأن الفقر والتلوث متلازمان لا ينبغي أن ينفصلان من حيث المكافحة، وأن المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق الدول الصناعية في تلوث البيئة[1].

وعلى الرغم من صغر حجم الصناعة في الدول النامية وأنها لا تقارن بالدول الصناعية الكبرى، إلا أنها ينبغي أن تتخذ أساليب التخطيط السليم لصناعاتها بحيث لا تقع في مشكلات لا تستطيع إيجاد الحلول لها بإمكانياتها البسيطة والمتواضعة، وعليه فإن مراعاة البيئة الطبيعية والبشرية أمر ضروري لتحقيق التوازن فيما بينهما.

كما أن على الدول النامية ومن بينها ليبيا، أن لا تستهين بكميات هذه المخلفات الصلبة والغازات المتصاعدة في الهواء من مداخن المصانع ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتعذيب مياه البحر، فعلى الرغم من أن الهواء الجوي يستطيع أن ينقي نفسه من بعض الشوائب العالقة فيه إذا كانت كمياتها بسيطة، إلا أن هذه الكميات إذا زادت نسبتها على حد معين تصبح إزالتها وتنقيتها بالطرق الطبيعية من الأمور العسيرة جداً، فمحطة الكهرباء التي تشتغل بقدرة 1000 ميجاواط، تطلق في الهواء كل ساعة نحو 20 طن من غاز ثاني أكسيد الكبريت، و3.5 طن من أكاسيد النيتروجين، ونحو 45 طن من الرماد المتطاير[2]، وكل

(1) علاء السيد محمد، "المشكلات البيئية للقاهرة الكبرى"، دراسة تطبيقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006م، ص190.

(2) محمد السيد أرناؤوط،"الإنسان وتلوث البيئة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006م، ط6، ص67-74.

ذلك له تأثيراته الضارة على البيئة الطبيعية والبشرية وخاصةً إذا لم يتم التخطيط الجيد في أثناء اختيار مواقع هذه الصناعات.

ب. الزحف على الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة والنباتات الطبيعية.

عندما نقارن خارطة توزيع الصناعات وانتشارها بمنطقة الخمس مع خارطة تضاريس هذه المنطقة، فإن الانطباع العام على هذا الانتشار، أنه تركز في المناطق السهلية وهي المناطق الزراعية والصالحة للزراعة والنباتات الطبيعية.

وذلك من الآثار السلبية لانتشار الصناعة في المنطقة على الأنشطة الأخرى، حيث أكد ذلك نحو 24.8% بين أفراد عينة الدراسة، وذلك مرجعه إلى سوء التخطيط في اختيار المواقع الصناعية لهذه الأنشطة في أثناء انتشارها بالمنطقة، وخاصة التي ارتبطت بشبكة المواصلات والمادة الخام والسوق في المنطقة.

وبالتالي اتسم هذا الانتشار بالعشوائية، واستغلال الأراضي ذات الاستعمالات الأخرى، مما يدلل على ضعف التشريعات والقوانين المرتبطة بحماية الأراضي الزراعية والرعوية والغابية في المنطقة، كما أثّر هذا أيضاً على النباتات الطبيعية والمزروعات، وكان ذلك بنسبة 17.4% بين أفراد العينة.

حيث كان من نتائج ذلك هو قلع الأشجار واستغلال المساحات الزراعية في توفير مساحات مرصوفة لمصانع الطوب الإسمنتي، وملاحق هذه المساحات من أبنية ومخازن وورش صيانة وغير ذلك من الآلات ووسائل النقل، محققة هذه الأنشطة بذلك العديد من عوامل التوطن، وهي القرب من المادة الخام، وتحقيق أقل تكلفة لنقلها، وكذلك سهولة تصريف منتجات هذه الأنشطة إلى الأسواق، والجدول التالي يوضح تقديرات هذه المساحات في المنطقة.

جدول رقم (32)

مساحة الأراضي الزراعية المستغلة كمواقع للأنشطة الصناعية بمنطقة الخمس إلى إجمالي مساحة المواقع الصناعية بالكامل.

المساحة الإجمالية لمواقع الأنشطة الصناعية بالهكتار	مساحة المواقع الصناعية داخل الأراضي الزراعية بالهكتار	%	مساحة المواقع الصناعية داخل الأراضي غير الزراعية بالهكتار	%
232.353	125.486	54	106.867	46

المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

وهنا يمكن أن نؤكد أن معظم الأنشطة الصناعية التي اختارت مواقعها في الأراضي الزراعية، هي صناعات تنتمي للقطاع الأهلي الفردي والتشاركي، وقد اتضح ذلك من قبل عندما تحدثنا عن طبيعة الأرض التي انتشرت عليها الصناعة، حيث إن أكثر من نصف الصناعات اختارت الأراضي الزراعية لممارسة نشاطها، وهذا يؤكد تفاقم هذه المشكلة في منطقة الدراسة، مع العلم أن استقطاب الصناعة لقوة العمل في الزراعة أثر أيضاً على النشاط الزراعي في المنطقة وقلل من أهميته.

ومن خلال ما ذكر وعلى الرغم من وجود مشروع وادي كعام الزراعي وهو من المشروعات الكبيرة التي أنشأتها الدولة في المنطقة، إلا أن المنطقة غير مكتفية من المنتجات الزراعية حالياً، في الوقت الذي كانت تصدر هذه المنتجات للمناطق الأخرى، وهذا دليل واضح على تدني النشاط الزراعي في المنطقة في الوقت الذي كان فيه مرتفعاً سابقاً، فتقلص الأراضي الزراعية واستقطاب العمالة الزراعية إضافةً إلى عوامل أخرى كان لها بالغ الأثر في ذلك.

ولا يقتصر هذا الأثر على الأراضي الزراعية فقط، بل يتعدى ذلك إلى النباتات والغابات والمراعي الطبيعية الموجودة بالمنطقة، وتأثير ذلك عليها بما لها من دور في المحافظة على البيئة، فمساحة الهكتار الواحد من هذا الغطاء يمتص من 5 إلى 10 أطنان في السنة الواحدة من ثاني أكسيد الكربون وتطلق من

10 إلى 20 طن من الأكسجين[1]، كما أن الأشجار والمساحات الخضراء تستخدم للتقليل من التلوث بأنواعه المختلفة، فتقلصها ونقصها بالمنطقة يزيد من تفاقم مشكلات التلوث الناتج عن الصناعة ذات المخلفات الضارة بالبيئة.

ج. التأثير على النشاط السياحي: من المعروف عن موقع وطبيعة منطقة الدراسة، أنها من أجمل المناطق الواقعة على الساحل الشمالي الغربي للبلاد، وأنها من أقدم المناطق التي استقر فيها الإنسان، وقام فيها بالعديد من الأنشطة الاقتصادية خلال فترات زمنية مختلفة، إضافة إلى وصف الرحالة الأجانب لهذه المنطقة أجمل الوصف عند مرورهم بها، كما أن الطبيعة السهلية المختلطة بالتلال والهضاب والأودية الجافة والحواف المشرفة على ساحل البحر، وغابات النخيل والزيتون وأشجار الفاكهة المختلفة، التي تغطي مساحات واسعة من هذه المنطقة، إضافة إلى وجود أكبر المدن الأثرية على سواحل المتوسط، وهي مدينة لبدة وسط هذه المنطقة، والعديد من القصور القديمة في معظم أجزائها، وهي غير معروفة للكثير من السواح نتيجة لعدم الاهتمام بهذا الجانب، وعدم خلق الدعاية الكافية له.

وعليه فإن انتشار الأنشطة الصناعية بشكل عشوائي أثر على المناطق السهلية والزراعية والنباتات الطبيعية، وبصفة عامة على الشكل العام لهذه المنطقة، وعليه فإن تنمية القطاع السياحي بهذه المنطقة لن يتحقق إلا بمراعاة الموارد البيئية، وعدم استغلالها بشكل عشوائي لا يتناسب وهذه الموارد، وتطبيق التشريعات المتعلقة بحماية البيئة، ممثلاً في حماية الأراضي الزراعية، وعدم استغلالها الخاطئ، وحماية الغابات، ومنع التلوث الصناعي وإزالته.

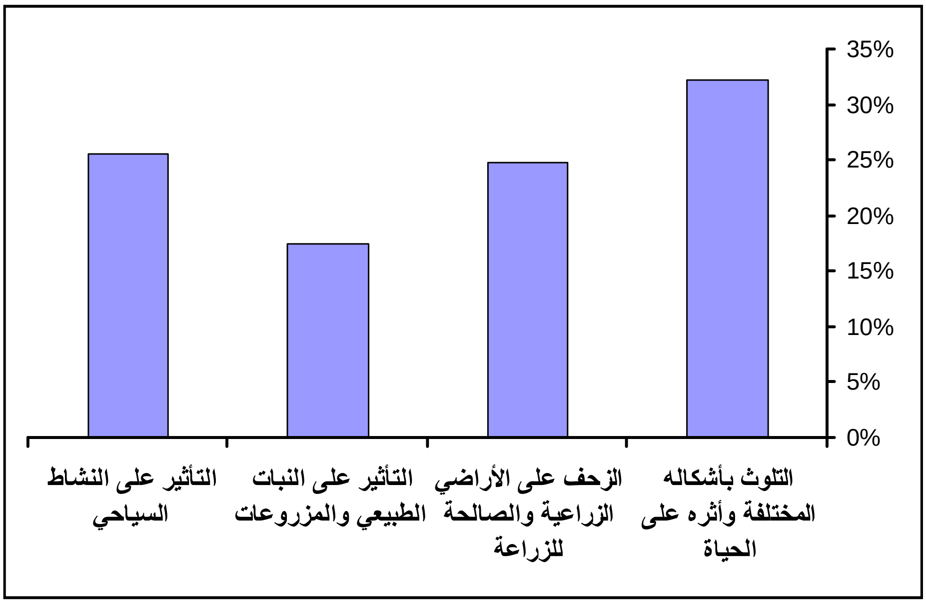
ولقد جاء هذا الأثر في المرتبة الثانية بعد التلوث، حيث أكده نحو 25.6% من أفراد العينة، والشكل التالي يوضح ذلك.

---

(1) الصديق محمد العاقل، "أخطار التلوث البيئي" نظرة حول المحافظة على المحيط الجغرافي، منشورات الجامعة المفتوحة، 1998م، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص247-260.

شكل رقم (26)

الآثار السلبية الناجمة عن انتشار الصناعة في منطقة الخمس



المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

وعموماً فإن تدخل الإنسان الخاطئ غير المخطط يعد السبب الرئيس والمباشر لاختلال التوازن البيئي، ومن هنا يأتي السؤال المهم عن من هو المسؤول عن ذلك، هل المستثمر الذي لا ينظر إلا إلى تحقيقه للعائد المادي، أو هو المخطط المسؤول عن تخطيط عملية التنمية على مستوى مركزي دون النظر إلى طبيعة الأقاليم المختلفة، أم أن القطاعات الاقتصادية هي المسؤولة في الوقت الذي يسعى كل قطاع منها إلى زيادة فرصته في عملية التنمية، وكل هذه التساؤلات تنعكس سلباً على البيئة ومقوماتها وعناصرها ومواردها التي تعد من أهم المغريات والموارد السياحية الأصيلة، والتي اهتزت واختلت بفضل استخدام التكنولوجيا الملوثة للبيئة[1].

(1) حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006م، ط1، ص26-35.

وعموماً فيمكننا التأكيد على ما سبق ذكره بهذا الخصوص حول الآثار والخصائص السلبية الناتجة عن انتشار الصناعة في منطقة الخمس بواسطة التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان كما يلي:

جدول رقم (33)

الخصائص السلبية الناتجة عن انتشار الصناعة في منطقة الخمس

الآثار السلبية للصناعة	متوسط الرتب
التلوث بأشكاله المختلفة وأثره على الحياة	3.80
الزحف على الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة	3.23
التأثير على النباتات الطبيعية والمزروعات	2.78
التأثير على النشاط السياحي	3.39
أسباب أخرى	1.81
معامل اتفاق كندال = 0.394 كا^2 = 77.322	درجة الحرية = 4
مستوى الدلالة = 0.000	

المصدر: الدراسة الميدانية، تحليل نتائج الاستبيان، 2009م.

يتبين لنا من خلال المؤشرات الإحصائية بالجدول السابق أن قيمة كا^2 = 77.322، وهي دالة عند مستوى دلالة = 0.000، مما يشير إلى وجود اتفاق كبير بين أفراد العينة حول الخصائص السلبية التي رافقت انتشار الصناعة في منطقة الخمس، وبالنظر إلى متوسطات الرتب لهذه الخصائص والآثار الناتجة عن هذا الانتشار في المنطقة، يتبين لنا أن أعلى هذه الرتب هي وجود التلوث بأشكاله المختلفة وأثره على الحياة الطبيعية والبشرية، مما يبرهن على أن هذا الانتشار للصناعة وخاصةً الملوثة للبيئة لم يكن على أسس تخطيطية علمية في اختيار مواقعها، مما أعاق العديد من الصناعات نفسها عن التوسع والتطور والنمو لمواقعها الحالية.

أما ثاني الرتب من هذه الخصائص السلبية، فكانت التأثير على النشاط السياحي بالمنطقة، وهذا اتفق مع ما ذكرناه سابقاً حول أهمية هذه المنطقة سياحياً،

حيث تتوافر فيها مقومات سياحية مختلفة، سواء أكانت البحرية أم ذات الطبيعة الجبلية أم التاريخية ... الخ، والانتشار غير المخطط للأنشطة الصناعية يزيد من هذا الأثر على النشاط السياحي والأنشطة الأخرى، مما يعرقل نمو وتطور الصناعة في هذه المنطقة.

كما جاءت خاصية الزحف على الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة في الرتبة الثالثة، وكل ذلك إضافةً إلى تأثيره على الأنشطة الأخرى فهو يؤثر على الصناعة نفسها كما ذكرنا، وبالتالي تزداد الفجوة بين الأهداف والنتائج المتوقعة من السياسات التي لا تراعى فيها هذه الموضوعات مما يزيد من المشكلات على طريق التنمية الاقتصادية بصفة عامة، كما جاءت آخر الرتب وهي الأسباب الأخرى المتعلقة بعدم وجود المنطقة الصناعية، مما يزيد من تفاقم كل هذه الخصائص والآثار السلبية الناتجة عن عدم التخطيط الجيد للصناعة ومستقبلها.

د. **التأثير على تنمية وتطور الصناعة نفسها:** عندما يتبين لنا العديد من المؤشرات الدالة على اختلال عملية الانتشار الصناعي ووصفها بالعشوائية، وارتفاع نسبة المخلفات الصناعية بالمنطقة والاستعمال غير الأمثل للأرض، مما ينتج عنه عدم النية في تطوير هذه الأنشطة وقيام صناعات جديدة مكملة تعتمد على المنتج المحلي، إضافة إلى عدم وجود أجهزة التخطيط الصناعي المحلي لتوجيه التنمية والتطور الصناعي، وتحديد السياسات لمعالجة المشكلات التي تصادف هذا النمو والتطور، فإن كل ذلك تعليل لعدم تطور الصناعة بالمنطقة.

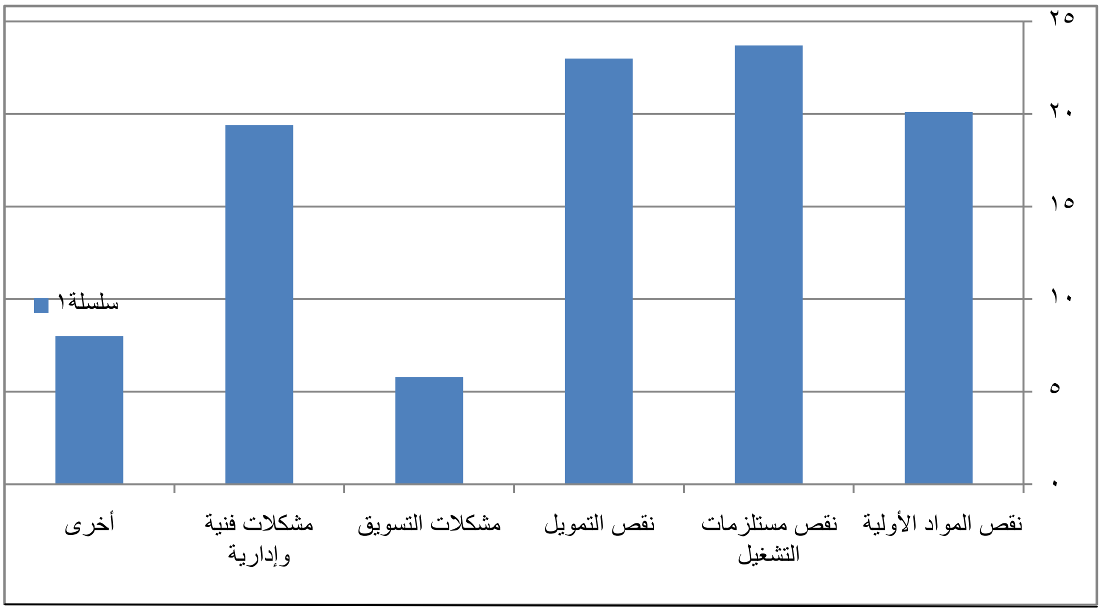
وعليه فقد كان نحو 56% من أفراد عينة الدراسة ليس لديهم النية في إقامة صناعات مكملة تعتمد على المنتجات المحلية، بينما نحو 44% لديهم هذه النية، وهذا ينعكس على تنمية وتطور الصناعة في المنطقة، والدليل على ذلك توقف العديد من الصناعات التي أثرت سلباً على البيئة، إضافة إلى عوامل أخرى سنتطرق إليها عند الحديث عن المشكلات والصعوبات التي تعاني منها الصناعة في المنطقة.

كما أن الاستراتيجيات والسياسات التي تتبعها هذه الصـــناعات لمعالجـــة الآثار الناجمة عن هذا الانتشار يزيد من تكلفة الإنتاج، وخاصة إذا تم نقــل هــذه الأنشطة من مواقعها الحالية، أو توقفها عن العمل، وعليه فإن نسبة 44.7% بين أفراد العينة أكدوا عدم وجود استراتيجيات لمعالجة هذه الآثار.

3. المشكلات والصعوبات التي تعاني منها الصناعة في منطقة الخمس: تعاني الأنشطة الصناعية في المنطقة من العديد من الصعوبات والمشكلات حالياً أدت إلى العديد من التوقفات، وبالتالي إلى انخفاض في قيمة الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة، مما ترتب عليه انخفاض في العائد من هذه الأنشطة، والتعثر في نمو وتطور هذه الصناعات، والشكل التالي يوضح أهم هذه الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها الصناعة في المنطقة.

شكل رقم (27)

الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها الأنشطة الصناعية حالياً في منطقة الخمس 2009م.



المصدر: الدراسة الميدانية، 2009م.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن نقص مستلزمات التشـــغيل وقطـــع الغيار يمثل النسبة الأكبر عند أفراد العينة، كما أن نقص التمويل يعد مـــن هـــذه المشكلات في المرتبة الثانية، إلا أن عدة مشكلات أخرى كان لهـــا دور أيضـــاً

بنسب أقل، وتتمثل هذه المشكلات في نقص التشجيع والحماية، وفتح باب المنافسة الخارجية، وعدم الاهتمام بإجراءات التطوير والتحديث لهذه الصناعات، وقد أدت هذه المشكلات إلى توقف العديد من الصناعات في المنطقة، كما أثر ذلك على الإنتاج الصناعي والعائد منه، وكذلك على القوى العاملة في هذا القطاع.

ومن هذه المصانع التي توقفت عن الإنتاج والتي ذكرناها سابقاً تمت زيارة خمسة مصانع منها وهي:

1 – مصنع الألومنيوم: مساحة موقع المصنع حوالي 17000م^2، وهو يقع في منطقة زراعية بالقرب من الطريق الساحلي، توقف عن الإنتاج سنة 2000م، وكان هذا التوقف بسبب نقص المواد الخام وقطع الغيار، إضافة إلى نقص التمويل، علماً بأن هذا المصنع كان يضم أكثر من 40 عامل، كما كانت المواد الأولية مستوردة من الخارج[1].

2 – مصنع التمور: مساحة موقع المصنع حوالي 4 هكتار، يقع المصنع في منطقة زراعية، توقف عن الإنتاج سنة 2001م، وكان سبب توقف المصنع، تكدس الإنتاج وعدم القدرة على تسويقه، نتيجة لفتح باب المنافسة الخارجية، وعدم الحماية للمنتج المحلي، مما أضعف القوة الشرائية وتكدس الإنتاج، ولقد كان هذا المصنع يضم نحو 120 عاملًا، وكانت معظم المواد الأولية محلية وهي التمور التي تشتهر بها المنطقة، والمناطق المجاورة لها، علماً بأن المصنع يقع أيضاً بالقرب من الطريق الساحلي[2].

3 – مصنع هياكل الصوبات الزراعية: مساحة موقع المصنع حوالي 3.5 هكتار، يقع المصنع وسط منطقة زراعية، بالقرب من الطريق الساحلي، توقف المصنع عن الإنتاج سنة 2001م، وكان سبب التوقف هو تكدس الإنتاج، نتيجة تغير رغبة المستهلك والعزوف عن استخدام المنتج في قطاع الزراعة، بالإضافة إلى ارتفاع

---

(1) الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع مدير المصنع الأخ أحمد الدراوي، بتاريخ 2009/12/15م.

(2) الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع مدير المصنع الأخ محمد عبد السلام المعداني، بتاريخ 2009/12/17م.

سعر التكلفة، كما أن سعر الصوبة الواحدة مرتفع يصل إلى 1072 دينار ليبـــي، إضافة إلى عدم توافر قطع الغيار، وعدم وجود خطط لتغيير المنتج، ولقــد كـــان المصنع يضم نحو 200 عامل، وكانت المواد الأولية مستوردة[1].

4 – مصنع الأخشاب والأثاث: يقع المصنع بالقرب من ميناء الخمـس التجـاري على مساحة تقدر بحوالي 24 هكتار، وهي منطقة سهلية، توقف المصـــنع عــن العمل سنة 2003م، وسبب توقف المصنع هو نقص المادة الخام والاتجـاه إلـــى الخصخصة، حيث تغير اسم الشركة العاملة به مـن شــركة البحــر المتوســط للأخشاب، وتم استلامه من قبل شركة أخرى باســم شــركة اللؤلــؤة لصـــناعة الأخشاب والأثاث، ولقد كان المصنع يضم نحو 150 عاملاً فـــي هــذا المجــال، وكانت المواد الخام مستوردة من خارج البلاد بالكامل[2].

5 – مصنع الأحذية الجلدية: يقع المصنع في منطقة تلالية تكثر بهــا الأحــراش والأشجار والمراعي الطبيعية، وتبلغ مساحة الموقع حــوالي 10000م^2، توقــف المصنع عن العمل سنة 2006م، وذلك بسبب تكدس الإنتاج وفتح السوق وعــدم الحماية، إضافة إلى نقص التمويل، وعدم التشجيع على المنافسة، بالإضافة إلـــى نقص المادة الخام، والمتمثلة في الجلود الطبيعية والصناعية، علماً بأن هذه المادة مصدرها محلي من المدابغ الموجودة في طرابلس وبنغـــازي، ولقــد كـــان هــذا المصنع يضم 98 عاملًا[3].

ومن خلال كل ذلك يتضح لنا جلياً أن نقص المادة الخام المستوردة كـــان السبب الرئيس لتوقف بعض الصناعات، والتي كان مصـــدرها أجنبيـــاً، بعكـــس الصناعات التي كانت تعتمد على مواد خام محلية، والتي كان السبب في توقفهـــا هو فتح السوق، وعدم توفير الحماية لمنتجات هذه الصناعات، كما أن عدم وجود

(1) الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع الأخ سالم زايد، اللجنة المكلفة بالإشراف علـــى تمليـــك المصـــنع وبيعه للمستثمرين، بتاريخ 2009/12/23م.

(2) الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع الأخ علي ميلاد عاشور، رئيس قسم الشؤون الإداريـــة، بتـــاريخ 2009/12/27م.

(3) الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع الأخ ميلاد رجب زيتون، بتاريخ 2009/12/14م.

عمليات التحديث والتطوير بواسطة الخطط والسياسات الاستراتيجية التي تأخذ في حسبانها تغيير نوع المنتج وتحديثه، تمشياً مع السوق وهو من الأمور التي زادت من هذه المشكلات لهذه الأنشطة الصناعية، وبالتالي فإن وجود أجهزة التخطيط الصناعي أمر لا مناص منه لاستمرار الصناعة، ووضع السياسات اللازمة لقيامها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية.

وتأكيداً لما ذكرناه عن المشكلات التي تعاني منها الصناعة في منطقة الخمس فباستطاعتنا تحويل هذه المشكلات إلى متوسطات رتب إحصائياً من حيث الأهمية ونسبة الدلالة كما يلي:

جدول رقم (34)

المشكلات والصعوبات التي تعاني منها الصناعة في منطقة الخمس

الصعوبات	متوسط الرتب
نقص المواد الأولية	3.92
نقص مستلزمات التشغيل وقطع الغيار	4.16
نقص التمويل	4.04
مشكلات التسويق	2.76
مشكلات فنية وإدارية	3.80
أسباب أخرى	2.33
معامل اتفاق كندال = 0.305 كا^2 = 74.840	درجة الحرية = 5
مستوى الدلالة = 0.000	

المصدر: الدراسة الميدانية، تحليل نتائج الاستبيان، 2009م.

من خلال المؤشرات الإحصائية السابقة بالجدول نلاحظ أن قيمة كا^2 = 74.840، وهي دالة عند مستوى دلالة 0.000، مما يدل على وجود اتفاق عالٍ بين أفراد العينة حول الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها الصناعة في منطقة الدراسة.

بالنظر إلى متوسطات الرتب بين هذه الصعوبات، نجد أن أعلى قيمها كانت متمثلة في نقص مستلزمات التشغيل وقطع الغيار، مما أثر على توقف العديد من الصناعات لأغراض الصيانة، وذلك ما يؤكد فرضية الدراسة الثانية والتي تشير إلى أن كفاءة سياسة الانتشار الصناعي ترتبط بمدى توفير مستلزماته، مما يؤثر على مساهمة هذه الصناعات في تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي للمنطقة والمناطق المختلفة المتأثرة به.

أما عن الرتبة الثانية من متوسطات الرتب فكانت مشكلة نقص التمويل، مما زاد من الصعوبات التي تعاني منها الصناعة في المنطقة وباقي مناطق البلاد، كما جاءت مشكلة نقص المواد الأولية في الرتبة الثالثة، خاصةً وأن معظم الأنشطة الصناعية الفردية والتشاركية الخاصة تعتمد اعتماداً كبيراً على المواد المستوردة، وذلك سبّب العديد من الصعوبات لها.

جاءت بعد ذلك على التوالي المشكلات الفنية والإدارية، ومشكلات التسويق، وبعض الصعوبات الأخرى المتمثلة في قلة الدعم وعدم الاستقرار ونقص العمالة الوطنية وعدم الحماية الجمركية، وعدم وجود التخطيط المرن الذي يتمشى مع التغيرات المستقبلية التي تصادف مسيرة التنمية الصناعية، وكل ذلك أشرنا إليه في الفصل الرابع من هذه الدراسة وكانت هذه النتائج دعماً لكل ذلك.

الفصل السادس:

الافاق المستقبلية للتنمية الصناعية في ليبيا

أولاً: آفاق الانتشار الصناعي في ليبيا:

من خلال الأوضاع السابقة والحالية للصناعة، والتي أدت إلى إعادة النظر من قبل الجهات المختصة حول هذا القطاع، وتغيير الاستراتيجيات والسياسات لتجاوز الصعوبات التي تواجه التنمية الصناعية في البلاد بصفة عامة، فقد تبنى هذا القطاع العديد من التوجهات كمحاولة لتغيير الأوضاع القائمة نحو توسيع قاعدة الملكية، وإعادة هيكلة الشركات الصناعية العامة[1]، وفتح باب الاستثمار والتوجه إلى الخصخصة، سواء بتشجيع القطاع الخاص، أم بنقل ملكية الوحدات الاقتصادية العامة للمنتجين بها بشكل أساسي، وأفراد المجتمع الآخرين والمستثمرين الأجانب بشكل تكميلي، بفتح المجال للمساهمة، وتحويل الوحدات الإنتاجية العامة إلى شركات مساهمة، أو تشاركيات، وكل ذلك يعد تطبيقًا عمليًّا للتوجه الاشتراكي الشعبي في البلاد من أجل تحسين الأداء الاقتصادي بهذه الوحدات[2].

ولقد فرضت التوجهات الاقتصادية الجديدة التي أقرها الإطار الكلي لخطة التنمية 2001–2005م العديد من المشكلات، والتي بدأت منذ عام 2000م، مما جعل الفترة من 2002–2007م، من أكثر الفترات صعوبة على قطاع الصناعة[3]، حيث تدنت مستويات الإنتاج، وتوقفت العديد من الصناعات، مما دعا إلى ضرورة الإسراع لوضع الحلول، والتخطيط للصناعة الحالية والمستقبلية على أسس علمية موضوعية تأخذ في حسبانها التطورات التقنية في العالم، والمشكلات التي يمكن أن تقف في طريق التنمية الصناعية.

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، بيانات حول المؤشرات الإنتاجية والسلع الصناعية والاستثمار وتوسيع قاعدة الملكية، مصدر سابق، ص12–13.

(2) الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة، مجلة التمليك، العدد الأول، 2004م، طرابلس، ص6–11.

(3) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، تقييم سياسات واستراتيجيات الفترة 2002–2007م، مرجع سابق، ص1.

وعليه فقد وضعت من خلال البرنامج التنموي 2008-2012م، جملة من الخطط والدراسات المستقبلية التي من شأنها النهوض بهذا القطاع، وتفعيل دوره في دعم الاقتصاد الوطني، والارتقاء بمستوى الأداء الصناعي كلما أمكن ذلك، وكان نتاج ذلك إعداد خطط للمشروعات الوطنية للصناعات المقترح إقامتها، والتوسع فيها في مختلف المجالات بهدف تغطية العجز، وتطوير تقنيات الإنتاج، وتنوع السلع المنتجة، واستغلال الخامات المحلية المتوافرة، بالإضافة إلى توظيف العمالة، مع التركيز على التنمية المكانية في أثناء انتشار الصناعة في أقاليم البلاد المختلفة.

وعلى ذلك فقد تم إجراء مسح كامل للأنشطة الصناعية المختلفة، بما يضمن الاستغلال الأمثل لإمكانيات الشركات والمصانع القائمة من خلال رفع الطاقات الإنتاجية وتحسين اقتصادياتها، واقتراح المشروعات والبرامج الجديدة التي يمكن تنفيذها خلال الفترات القادمة، مع الأخذ في الحسبان ما هو قائم، والاحتياجات وأهمية السلع المنتجة، ومصادر المواد الخام، مع التركيز على إقامة الصناعات التي تعتمد على الخامات المحلية والوسيطة، وكذلك المصانع التي تخدم القطاعات الأخرى، وتستغل مواردها، مثل قطاع النفط والزراعة والسياحة... الخ.

وبهذا الصدد فقد تم الانتهاء من معظم الدراسات الأولية المتعلقة باقتراح المشروعات الجديدة، وبرامج الإحلال والتطوير التي سيتم تنفيذها، وجاري العمل في الوقت الحاضر على استكمال هذه الدراسات، بحيث تتضمن وبشكل أعم أهم فرص الاستثمار الممكنة، من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات الصناعية القائمة، والخامات المحلية، والمدخلات الوسيطة التي تنتجها هذه القطاعات.

ومن حيث حجم الاستثمار، فقد شمل هذا البرنامج مشروعات كبيرة، ومتوسطة وصغيرة، يتم تنفيذها من قبل القطاع الأهلي، وخاصةً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما المشروعات الكبيرة، فمن خلال الاستثمار الأجنبي المشترك، والشركات المساهمة والأهلية، وكذلك شركات القطاع العام، في إطار تحسين اقتصادياتها، وتوسيع قاعدتها الإنتاجية، وتهيئتها للتمليك.

1 . **الرؤية المستقبلية والاستراتيجية العامة:** من خلال التطلع إلى الآفاق المستقبلية للصناعة في ليبيا، يمكن أن تحدد العديد من النقاط للقوة والضعف التي ينبغي أن تبنى عليها الاستراتيجية العامة لقطاع الصناعة في ليبيا، تفادياً لحدوث العديد من العوائق على طريق التنمية الصناعية، مع مرونة الخطط والسياسات المستقبلية لضمان تصحيح ما يعترض هذه السياسات مستقبلاً ومن هذه النقاط ما يلي:

أ – نقاط القوة التي تساعد على بناء الاستراتيجية المستقبلية[1]: تعد مساهمة قطاع الصناعة في خلق فرص العمل ضمن هذه النقاط، والتي بلغت نحو 67619 فرصة عمل حتى منتصف 2006م، كما أن الازدياد في نسبة الاستثمارات في هذا القطاع والبالغة نحو 4.9 مليار دينار من المؤشرات التي تساعد على تنمية هذا القطاع وتطويره، بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في تمويل الخزانة العامة خلال خمس وثلاثين سنة نحو 4.233 مليار دينار.

كما ساهم القطاع بإنتاج حوالي 300 سلعة مختلفة، تحقق ما نسبته 57% من احتياج البلاد، حيث وفر إنتاج هذه السلع محلياً حوالي مليار دولار أمريكي، إضافةً إلى استغلال الخامات المحلية في العديد من الصناعات، مثل الإسمنت والبلاستيك والحديد والصلب ومنتجاته، ومواد البناء وغيرها، كذلك توفر بعض المنتجات الوسيطة، والتي يمكن أن تقام عليها صناعات أخرى، مثل منتجات الحديد والصلب، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعات الغذائية.

ب – نقاط الضعف التي يجب أن تراعى لتصحيحها من خلال الاستراتيجية المستقبلية: من أهم نقاط الضعف بقطاع الصناعة في ليبيا هو عدم الاهتمام بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية بصورة جيدة، وتركها في كثير من الأحيان إلى شركات أجنبية هدفها الأساسي هو تحقيق أكبر عائد من الربح، كما أن الاهتمام بالتنمية المكانية دون النظر إلى توطين المصانع وفقاً للمنظور الاقتصادي والبيئي أيضاً يعد من أهم هذه النقاط، وبذلك يكون التركيز على كم

(1) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، ملف قطاع الصناعة، مرجع سابق، ص55.

الإنتاج دون النظر إلى الجودة والتكلفة، وقد اتضح ذلك جلياً، وتمت الإشارة إليه في الفصول السابقة.

كما أن ضعف معدلات الإنتاج، وتدني الكفاءة الإنتاجية، وارتفـاع نسـبة الخسائر من الأمور التي يجب التركيز عليها في الاستراتيجية المستقبلية، إضـافةً إلى العمالة الزائدة، وتدني كفاءتها الإنتاجية، وتقادم الآلات والمعدات، وذلك لعدم التركيز على تنفيذ برامج الإحلال والتطوير، كل هذه النقاط يجب أن تراعى، وأن توضع في الحسبان بهدف تصحيحها، إذا أردنا لهذا القطـاع النمـو والتطـور والمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ج – الخصائص المكانية التي يمكن للصناعة استغلالها بما لديها من إمكانيـات بشرية ومادية: من أهم الخصائص المكانية التي يمكن استغلالها لتنميـة قطـاع الصناعة مستقبلاً، هو السوق المحلي، والذي لا يزال بحاجة إلى طاقات إنتاجيـة جديدة، كما أن لموقع ليبيا المميز وقربها من الأسـواق الأوروبيـة والأفريقيـة والعربية أهمية كبيرة تساعد على تنمية وتطوير هذا القطاع مستقبلاً مستفيدةً مـن خصائص هذا الموقع، بالإضافة إلى تعدد الموارد المحليـة، مـن مـواد خـام، وصناعات وسيطة، وطاقة رخيصة.

كما أن الموارد البشرية المتوافرة، والقابلة للتدريب والتحفيز أيضاً تعد من الخصائص التي يمكن أن تتوافر في أي مكان يتم اختياره لتـوطين الصـناعة فـي البلاد، لتساهم بشكل جدي في تطور هذا القطاع جنباً إلى جنب مع بقية القطاعـات الأخرى.

د – التهديدات المستقبلية التي ينبغي أن توضع في الحسبان وكيفية التعامل معها:

من الأمور التي يجب أن تؤخذ في الحسبان مستقبلاً هو توقف الصـرف على القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى عدم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحـة، كما يؤدي إلى عدم تنفيذ برامج الإحلال والتطوير بالصورة المناسـبة، كمـا أن المنافسة الحادة وإغراق السوق بالمنتجات المستوردة، وعدم وجود الدعم والحماية بالشكل المناسب من الأمور التي تهدد تنمية وتطور هذا القطاع، كما أن ارتفـاع

تكاليف المواد والخدمات الوسيطة، والبيروقراطية، وتعدد نظم الرقابة تؤدي إلى غياب المناخ الاقتصادي المحفز للإنتاج والتنمية، مما يعرقل تنمية وتطوير هذا القطاع بشكل كبير، والفترات السابقة خير شاهد على نتائج تلك التهديدات التي تمر بها معظم الوحدات الإنتاجية حالياً.

2. السياسات والأهداف العامة المستقبلية لمشروعات الصناعات المحلية في ليبيا:

أ- الأسس الاستراتيجية: نظراً لما للصناعة من أهمية في تحقيق وتسريع التنمية الاقتصادية، والقدرة على توظيف نتائج التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، فقد حظي قطاع الصناعة باهتمام كبير في معظم خطط وبرامج التنمية خلال الفترات الماضية، بهدف تنميته وتمكينه من تحقيق مستويات معقولة من الإنتاج، إلا أن إغفال أهمية العائد من النقد الأجنبي التي ينبغي أن تعود على هذه المشروعات الصناعية، أدى إلى قيام العديد من الصناعات المعتمدة على الخارج في تلبية احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج والخامات في نفس الوقت والذي يوجه إنتاجها للاستهلاك المحلي، مما جعلها عبئاً كبيراً على موازنة النقد الأجنبي في تلك الفترات.

ومن خلال المعطيات والمتغيرات التي يشهدها العالم، والذي يتأثر بها اقتصاد معظم الدول، وخاصةً الدول النامية والفقيرة، وفي إطار التوجهات الجديدة في البلاد، والتي تشجع على الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية، وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي، فإن تنمية هذا القطاع ترتكز على الاعتبارات الأساسية التالية:

1 – تغيير استراتيجية الصناعة التي تستند على الانتشار الواسع للصناعة، أو ما يعرف بالتنمية المتوازنة، باستراتيجية انتقائية ترتكز على الأهمية النسبية ومقومات التطور والنمو، بحيث يمكنها المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، حيث إن التطبيق العملي السابق لهذا التوجه، قد أدى إلى نشر وتوزيع المشروعات الصناعية على المناطق الجغرافية دون أي اعتبار للمعايير الاقتصادية والبيئية اللازمة لتوطين هذه المشروعات، مما أدى إلى حدوث العديد من المشكلات والصعوبات، سواء في استغلال طاقاتها الإنتاجية أم في تسويق

منتجاتها، أم في تأثيرها على القطاعات الأخرى، وعليه ينبغي مراعاة هذه المعايير في أثناء تطبيق سياسة توطين هذه الصناعات ونشرها في البلاد.

2 – إعادة تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة وفق منظور اقتصادي بواسطة بعض المعالجات الفنية التي تمكن من إعادة تشغيلها، والاهتمام بالصيانة الدورية، والمحافظة على الأصول الثابتة، وتهيئة الأعداد اللازمة من الفنيين والعمال المهرة، وتهيئة كل المستلزمات التي تؤمن التشغيل المناسب لهذه المصانع.

3 – خلق نوع من التكامل للقطاعين الأهلي والعام، وتطويرهما، وتفعيل دورهما، حيث أظهرت التجربة في ليبيا، كما في غيرها من البلدان النامية، بأن الاعتماد الكلي على القطاع العام في تنفيذ عملية البناء الصناعي أفرز الكثير من المشكلات، المتمثلة في سوء الإدارة، وغياب المعايير الاقتصادية والبيئية والتجارية السليمة في تأسيس وتشغيل وإدارة المنشآت الصناعية، الأمر الذي انعكس على مستوى الكفاءة الاقتصادية لهذه المنشآت.

كما أدى استبعاد القطاع الخاص في السابق إلى حرمان البلاد من الاستفادة من موارد وإمكانيات القطاع المذكور، سواء المالية أم الإدارية والفنية، أو مشاركتهم في توجيه المدخرات الفردية نحو الاستثمار والإنتاج، وهذا ما دفع الدولة مؤخراً إلى تبني هذه التوجهات الجديدة، والتي بدأت تدريجياً منذ منتصف الثمانينيات، وخاصةً للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إقامة الشركات المساهمة والتشاركيات والمشروعات الفردية الخاصة.

4 – الاهتمام والتركيز على الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، والسلع الوسيطة التي تنتجها المجمعات الصناعية الكبيرة.

5 – تفعيل برامج حماية المنتجات المحلية لفترات محددة، من خلال رفع معدلات التعريفة الجمركية على المستورد منها إلى أن تصبح قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية، في حال رفع جميع القيود على السلع المستوردة المناظرة لها.

6 – تشجيع مساهمة رأس المال الأجنبي، ونقل التقنية الحديثة، ورفع كفاءة المستخدمين الوطنيين، والاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية في التشغيل والتسويق.

7 – إنشاء المدن والمناطق الصناعية في أماكن مدروسة ومحددة، وتأسيس بنية تحتية ملائمة في هذه المناطق، بدلاً من الانتشار العشوائي للصناعة داخل الأقاليم، وتأثيرها على القطاعات الأخرى، وذلك لتشجيع المستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار.

8 – تفعيل دور المصارف التجارية والتخصصية وتسهيل برامج الإقراض لمشروعات هذا القطاع.

9 – الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، خاصة فيما يتعلق ببرامج الخصخصة والتمليك، والخطوات التي خطتها فيما يتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإعادة النظر في التشريعات واللوائح والقوانين المحفزة لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتطويرها والعمل من خلال أسواق المال والتشريعات المنظمة لها.

10 – التركيز على دراسات الجدوى، واعتبارها الأساس في اتخاذ القرار لتنفيذ أي مشروع على أن تكون صحة وسلامة البيئة ضمن هذه الدراسات، لتفادي المشاكل اللاحقة، إضافةً إلى شمول هذه الدراسات للدور الجغرافي في أثناء اختيار المواقع الصناعية.

ب – الأهداف المستقبلية للبرنامج التنموي 2008–2012: من خلال دراسة المشروعات الصناعية المستقبلية، وتحديد معطياتها، يمكن وضع العديد من الأهداف المهمة، والتي ينبغي الوصول إلى تحقيقها، وتمثل هذه الأهداف ما يلي[1]:

1 – الوصول بالمصانع والوحدات الإنتاجية القائمة إلى معدلات تشغيل لا تقل عن 70% من طاقاتها التصميمية، بواسطة برامج الإحلال والتطوير والتأهيل،

(1) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، السياسات المستقبلية للقطاع، البرنامج التنموي لقطاع الصناعة 2008–2012م، ص4–7.

وتحسين كفاءة الإدارة لترتفع قيمة الإنتاج المحقق للمصانع القائمة من 1190 مليون دينار ليبي نهاية عام 2006م، إلى 3251 مليون دينار في عام 2012م، بمعدل نمو مركب قدرة 22%، وذلك فيما يخص المصانع القائمة.

2 – زيادة حجم الصادرات الصناعية بحيث تبلغ قيمتها التقديرية في عام 2012م إلى 800 مليون دينار بزيادة مركبة قدرها 12.4%، مقارنة بقيمة الصادرات المحققة في عام 2006م، والتي بلغت 446.6 مليون دينار، ويرجع ذلك إلى رفع مستوى التشغيل للمصانع القائمة من 26% إلى 70%، بالإضافة إلى توفير فائض في العديد من السلع المستهدف تنفيذ استثمارات جديدة لها، كمواد البناء والزجاج والإسمنت والآجر والجبس، وكذلك منتجات الحديد والصلب، والمنتجات الكيماوية وغيرها.

3 – توفير حوالي 40283 فرصة عمل إضافية من خلال تنفيذ مشروعات الخطة ليصبح إجمالي العمالة بالقطاع الصناعي إلى نحو 70715 عامل، علماً بأن إجمالي العمالة في قطاع الصناعة في نهاية عام 2006م بلغت نحو 30432 عاملاً، بالإضافة إلى فرص العمل التي يتيحها تنفيذ المناطق والمدن الصناعية، والتي تم تقديرها بنحو 124000 فرصة عمل من خلال الأنشطة التي سيتم إقامتها داخل هذه المناطق.

4 – ارتفاع مساهمة القطاع الأهلي في عملية التنمية، وذلك بما يتاح له من استثمارات من خلال القروض، والذي سيمثل معظم المشروعات الإنتاجية، بالإضافة إلى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تمويل بعض المشروعات الكبيرة الحجم، وذات التقنية العالية، أما التمويل من الخزانة العامة فيقتصر على تمويل مشروعات البنية التحتية والمناطق الصناعية، والجهاز الإداري للقطاع الصناعي والمؤسسات التابعة له.

5 – تنفيذ استثمارات صناعية جديدة، حيث يستهدف تنفيذ 3111 مشروع وبرنامج بتكلفة إجمالية قدرها 7435.609 مليون دينار، منها 76 مشروعًا بقيمة 1959.682 مليون دينار، من خلال الجهاز الإداري للقطاع والمؤسسات التابعة له، و3035 مشروعاً بقيمة 5475.927 مليون دينار، من خلال الأنشطة

الصناعية المختلفة، والتي تتضح من خلال توزيعها على أنواع الصناعات كما في الجدول التالي:

جدول رقم (35)

عدد المشروعات والبرامج المقترح تنفيذها خلال البرنامج التنموي 2008-2012م موزعة على الأنشطة الصناعية

نوع الصناعة	عدد المصانع	%
الصناعات الغذائية	591	19.5
الغزل والنسيج والأثاث والورق	165	5.4
الصناعات الهندسية والمعدنية	1106	36.4
الصناعات الكيماوية	457	15.1
مواد البناء	716	23.6
المجموع	**3035**	**%100**

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، السياسات المستقبلية للقطاع، 2008-2012م.

وقد تصدرت الصناعات الهندسية والمعدنية قائمة الصناعات، من حيث عدد الأنشطة والمشروعات المقترح تنفيذها خلال هذا البرنامج، كما جاءت الأنشطة الصناعية لمواد البناء في المرتبة الثانية، وذلك لما لهذين النوعين من الأنشطة الصناعية من أهمية كبيرة في الفترات الحالية والمستقبلية في دعم الحركة العمرانية والصناعية في البلاد، كما أن هذه الأنواع تعتمد بنسبة كبيرة على المدخلات المحلية سواء أكانت أولية أم وسيطة، وبالتالي فإن تشجيعها ودعمها يتمشى مع التوجهات الأساسية في هذه السياسات الاستراتيجية.

وقد استحوذت صناعة الإسمنت ومواد البناء على نسبة 31.3% من إجمالي الاستثمارات تمشياً مع السياسة العامة الداعية إلى استغلال المواد الخام المحلية، وتوفير السلع الأساسية للبرنامج الإسكاني، ومتطلبات تنفيذ البنية التحتية، كما يلاحظ وفي إطار تنفيذ البنية التحتية أنه يتم التركيز على مشروعات المناطق الصناعية، والتي بلغت نسبة الاستثمار فيها نحو 24% من إجمالي الاستثمارات،

والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة القطاعات الصناعية النوعية المختلفة في استثمارات البرنامج.

جدول رقم (36)

نسبة مساهمة القطاعات الصناعية النوعية والجهاز الإداري

في استثمارات البرنامج التنموي 2008–2012م

النـــوع	قيمة الاستثمارات	نسبة المساهمة
الجهاز الإداري للقطاع والمؤسسات	1959682	26.36
صناعة مواد البناء	2331990	31.36
الصناعات المعدنية والهندسية	1240924	16.69
الصناعات الكيماوية	1275517	17.15
الصناعات الغذائية	603547	8.12
صناعة الغزل والنسيج	23950	0.32
المجـــموع	**7435610**	**%100**

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، السياسات المستقبلية للقطاع، 2008–2012م.

كما أنه في الفترة الحالية 2009–2010م، أعدت اللجنة الشعبية العامة للصناعة والاقتصاد والتجارة بالتعاون مع مركز البحوث الصناعية، ومركز البحوث الاقتصادية، والتنسيق مع لجان متعددة تضم خبراء من قطاع الصناعة ومؤسسات الاستثمارات، برنامج للتنمية الصناعية للفترة من 2010–2013م، يتم تمويله من خلال القطاع الأهلي والمؤسسات المالية العاملة في ليبيا، وكذلك مشاركة المستثمرين الأجانب، وقد تضمن هذا البرنامج إنشاء 2191 مشروعاً صناعياً جديداً، بقيمة استثمارية تقدر بحوالي 3.393 مليار دينار[1]، وقد بلغت حصة القطاع الأهلي في هذه الخطة من حيث عدد المشروعات الصناعية نحو 1159 مشروعاً صناعياً، استحوذت الصناعات الغذائية على 331 مصنعاً، وصناعة الأخشاب والأثاث على 176 مصنعاً، كما كان لصناعة الغزل والنسيج

(1) شبكة المعلومات الدولية، موقع اللجنة الشعبية العامة للصناعة والاقتصاد والتجارة، 2010/2/8م www.ECT.GOV.ly.

والأحذية نحو 89 مصنعاً، والصناعات الكيماوية نحو 56 مصنعاً، ومواد البناء 23 مصنعاً، كما شملت أنشطة صناعية مختلفة أخرى بلغت نحو 484 مصنعاً، معظمها أنشطة صناعية أهلية.

كما تم منح قروض لصالح 11 شركة من القطاع الأهلي لإنشاء 11 مصنعاً للآجر موزعة عبر مختلف مناطق البلاد، كما تم تأهيل 13 مصنعاً آخر لإنتاج الآجر، وبناءً على ذلك فإن المستهدف من الطاقات الإنتاجية أن تزيد بنسب أكبر من الحالية، حيث توقعت هذه الخطة أن تصل الطاقة الإنتاجية للمطاحن في نهاية الخطة 2013م نحو 630 ألف طن من الدقيق سنوياً، بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية الحالية نحو 30210 طن من القمح، في حين تقدر توقعات إنتاج القمح بنحو 840 ألف طن سنوياً[1]، وكان من أهم أهداف هذه الخطة التنموية ما يلي:

1 – توسيع القاعدة الصناعية لخلق فرص عمل لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث تقدر فرص العمل الجديدة الناتجة من هذا البرنامج بحوالي 25167 فرصة عمل[2]، وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني والإسهام في التنمية البشرية والاجتماعية.

2 – إحداث تنمية مكانية على نطاق جغرافي واسع، وتوفير مصادر دخل ذاتية تساهم في استقرار وبناء مجتمع صناعي حضاري متقدم.

3 – التركيز على المشروعات الصغرى والمتوسطة واستثارة روح المبادرة بين الشباب لإقامة المشروعات الخاصة والذاتية.

4 – الدفع بالقطاع الأهلي في عملية التنمية، وخلق روح المنافسة، مما يؤدي إلى جودة الإنتاج و تخفيض التكلفة.

5 – استغلال الموارد والخامات المحلية ومنتجات المجمعات الصناعية الكبرى.

---

(1) شبكة المعلومات الدولية 2010/2/10م www.USAGC.ORG...syassah.com

(2) شبكة المعلومات الدولية، موقع اللجنة الشعبية العامة للصناعة والاقتصاد والتجارة، المرجع السابق نفسه.

وفي إطار تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم والمواكب للتوجه الجديد في عملية التنمية الاقتصادية، وأهمية الانفتاح على العالم الخارجي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في هذه العملية، بهدف توفير مستلزمات الإنتاج، ونقل التقنية الحديثة، فقد تم تحديد مجموعة من المشروعات الجديدة المعروضة للاستثمار المشترك، وخاصةً التي تعتمد على مدخلات محلية، وتعمل على تنشيط الصادرات، والتي تنتج مدخلات أساسية للأنشطة القائمة لضمان المنافسة في الأسواق العالمية.

كما تم تحديد العديد من المصانع القائمة والمؤهلة والمستهدف تشغيلها بالمشاركة الأجنبية، بما يؤدي إلى توفير مستلزمات الإنتاج المستوردة، ويعمل على تحسين المواصفات الفنية للمنتجات القائمة، كما نظمت هيئة تشجيع الاستثمار العديد من المؤتمرات، نتج عنها تنظيم ورش عمل خاصة لقطاع الصناعة، قدم فيها العديد من المشروعات المعروضة للاستثمار الأجنبي.

ولقد عقدت العديد من الاجتماعات والمقابلات مع العديد من المستثمرين الأجانب بهدف الدخول في برامج التشغيل المشترك، وكذلك تنفيذ المشروعات الجديدة، ومن الأمثلة على الشركات الأجنبية التي تقدمت للمشاركة في تشغيل المصانع مع الشركات والتشاركيات المحلية شركات فرنسية، برتغالية، إيطالية، يابانية، إنجليزية، أمريكية، وألمانية...الخ.

وقد قامت الهيئة بدراسة المشروعات الصناعية المقدمة من الشركات الأجنبية والوطنية من شركات القطاع الأهلي والمشروعات المحالة من هيئة تشجيع الاستثمار بهدف التحقق من جدوى تنفيذها في البلاد، وبما يحقق المصلحة المشتركة لجميع الأطراف، ووضع آلية لتنفيذ برنامج الاستثمار الأجنبي بين الهيئة العامة للتصنيع، وهيئة تشجيع الاستثمار، والجهات الأخرى ذات العلاقة في الفترات اللاحقة.

3. **المناطق الصناعية:** لقد اتضح لنا من خلال تسليط الضوء على الخصائص المكانية لسياسات نشر الصناعة في ليبيا، وفي منطقة الخمس كإنموذجاً لذلك، إنها

اتسمت بالعديد من الاختلالات، ومنها العشوائية في انتشار الصناعة سواءً بين الأقاليم المختلفة للبلاد، أم داخل هذه الأقاليم، على الرغم من إدراج هذه المناطق في جميع المخططات العمرانية للمدن الليبية، إلا أنه لم يتم الالتزام بهذه المخططات.

ولقد ترتب على ذلك العديد من المشكلات أهمها مشكلات بيئية تتعلق بالصناعات الملوثة للبيئة ومدى تأثيرها على الحياة الطبيعية والبشرية، أو تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وخاصةً في اختيار مواقعها غير المناسبة لهذا النشاط، وبالتالي تنعكس كل هذه الآثار على الصناعة نفسها في معالجة آثارها السلبية، مما يحملها أعباء تؤثر على تنمية وتطوير هذا القطاع.

وعليه فقد دعت الحاجة إلى التفكير الجدي من قبل الجهات المختصة في البلاد للحاجة إلى توفير الظروف الملائمة للاستثمار الصناعي من خلال تصميم ودراسة برامج المدن والمناطق الصناعية، وتنمية القائم منها، وبنائها في أماكن محددة ومدروسة، وتأسيس بنية تحتية ملائمة فيها، على اعتبار أن ذلك من العوامل المهمة التي تشجع المستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار داخل البلاد.

وبناءً على ذلك فقد تم تأسيس جهة عامة بهذا الخصوص تحت اسم الهيئة العامة للمناطق الصناعية بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (146) لسنة 2006م[(1)]، تتبع هذه الهيئة إلى اللجنة الشعبية العامة للصناعة والاقتصاد والتجارة، يأتي ضمن أهدافها دراسة وتخطيط وإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة المناطق الصناعية، وتشجيع إنشائها وتطويرها والإشراف عليها.

ولقد تم إعداد تصورات مستقبلية بالخطط والبرامج اللازمة لربط المناطق الصناعية المستهدف إنشاؤها بشبكات الطرق والكهرباء والمياه والغاز والبيانات المتعلقة باحتياجات هذه المناطق لهذا النوع من الخدمات في شهر أبريل (نيسان) 2008م، كما عقدت العديد من الاجتماعات للهيئة العامة للمناطق الصناعية مع

(1) شبكة المعلومات الدولية، موقع الهيئة العامة للمناطق الصناعية، 2010/3/5م، ص1. www.IZA.GOV.ly.

أصحاب المشروعات الاستثمارية، والوحدات الصناعية، والجهات العامة ذات العلاقة بتوفير البنية التحتية لهذه المناطق.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم تدشين أكبر المناطق الصناعية بمنطقة سيدي السائح، والتي تبلغ مساحتها نحو 1460 هكتارًا، وتقع جنوب شرق مدينة طرابلس بمسافة 45كم، ولقد تم ذلك في منتصف الشهر الثاني فبراير (شباط) 2010م، وسيبدأ توطين المشروعات الصناعية في هذه المنطقة في المدة القريبة القادمة[1].

ولقد استكملت الدراسات للعديد من المناطق الصناعية في ليبيا، وتم إعداد الدراسات المبدئية لمناطق أخرى، كما تم تخصيص مناطق مبدئية تحتاج إلى استكمال الدراسات التفصيلية لها في أماكن أخرى، حيث تم تخصيص مبلغ قدره 500 مليون دينار[2]، لتهيئة هذه المناطق، ويمكن توزيع تلك المناطق كما يلي:

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص1-2.

(2) شبكة المعلومات الدولية، 2010/3/5م. www.panapress.com.

جدول رقم (37)

توزيع المناطق الصناعية المستهدفة خلال البرنامج التنموي 2010-2013م في ليبيا

أ ــ المناطق الصناعية التي استكملت دراستها	المساحة بالهكتار
المنطقة الصناعية مصراته (الكراريم)	137
المنطقة الصناعية دواو بشعبية المرقب	70
المنطقة الصناعية قصر بن غشير	24
المنطقة الصناعية طبرق	150
ب ــ المناطق الصناعية التي تم إعداد دراسات مبدئية لها	**المساحة بالهكتار**
المنطقة الصناعية سبها	79
المنطقة الصناعية بني وليد	56
المنطقة الصناعية سهل الجفارة	100
مناطق صناعية بكل من (ترهونة، مسلاته، رأس الغزال)	-
جـ ــ مناطق صناعية تم تخصيص أماكن مبدئية لها وتحتاج إلى استكمال	**المساحة بالهكتار**
المنطقة الصناعية غريان	250
المنطقة الصناعية صبراته وصرمان	200
المنطقة الصناعية البريقة	50
المنطقة الصناعية نالوت	50
المنطقة الصناعية مزدة	50
المنطقة الصناعية مرزق	-
المنطقة الصناعية غات	-

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، ملف قطاع الصناعة، مصدر سابق، ص95-96.

وفي هذا الخصوص يجري الآن 2009-2010م تنفيذ واستكمال البنية الأساسية ل 25 منطقة ومدينة صناعية، وإعادة تأهيل وتنظيم نحو 20 منطقة صناعية عشوائية قائمة، وكذلك استكمال التخطيط والدراسات والتصاميم للمناطق والمدن الصناعية الجديدة، ويسعى قطاع الصناعة إلى الترويج لإمكانية تنفيذ عدد

من المدن الصناعية (مقترح تنفيذ عدد 4 مدن صناعية)[1] من خلال مستثمرين محليين وأجانب بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وعلى ذلك فإن إنشاء وتطوير المناطق الصناعية في ليبيا حالياً يحظى بأهمية كبيرة، وخاصةً مع التوجهات الجديدة في البلاد، والمتمثلة في تشجيع القطاع الخاص، والمستثمرين الأجانب، إضافة إلى القطاع العام، حيث إن الهدف من إنشاء هذه المدن والمناطق الصناعية هو تحقيق التنمية الصناعية المستقرة والمتوازنة، وبالتالي فإن هذه المناطق باستطاعتها تحقيق ذلك، فهي الأماكن المناسبة لتوفير مناخ الاستثمار، وتنمية الصناعات بما يتوافق مع احتياجات السوق، كما أن هذه المناطق توفر الدعم للصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التسهيلات والمزايا والخدمات التي ستساهم في تنمية وتطوير هذه الصناعات.

إضافة إلى ذلك فإن إنشاء المناطق الصناعية سيوفر بناء قاعدة بيانات لجميع الصناعات في هذه المناطق تتعلق بجميع مدخلاتها ومخرجاتها، إضافة إلى السلامة الصناعية والظروف الملائمة لحماية البيئة، وبالتالي تسهل معالجة ما من شأنه الضرر بالبيئة نتيجة لهذه الأنشطة، كما يحتم على هذه الأنشطة الالتزام بمعايير الجودة والمواصفات والتوحيد القياسي وتطوير البحث الصناعي، وعلى الأخص وقف النمو والانتشار العشوائي للصناعة، وما يترتب على ذلك من أضرار للبيئة الطبيعية والبشرية[2]، الأمر الذي تسعى إليه كل الدول، وخاصةً النامية مثل ليبيا.

وفي إطار تنفيذ سياسة واستراتيجية تعنى بالتطوير الإداري والفني وبرامجه للمؤسسات والشركات والمصانع العامة، والتركيز على تفعيل دور القطاع الأهلي والصناعات الصغيرة والمتوسطة ليصبح عنصراً أساسياً في دعم

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، ملف قطاع الصناعة، مصدر سابق، ص98.

(2) شبكة المعلومات الدولية، بركات شاهين، المناطق الصناعية في سوريا، 2010/3/5م، ص1-9. www.mafhoum.com.

الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التركيز على برامج الاستثمار الأجنبي، وعليه جاءت الحاجة الملحة إلى إنشاء المدن والمناطق الصناعية، وتطوير القائم منها، إضافة إلى إعادة تنظيم مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، تحت اسم مركز المعلومات والتنمية والتطوير الصناعي، ليتولى جزء كبير من البرامج المذكورة، والمساهمة في التأهيل والتشغيل، وتنمية الصناعات المحلية، وعلى الأخص الصغيرة والمتوسطة، ورعاية القطاع الأهلي، والمساهمة في تخطيط وتنمية هذه المناطق والمدن الصناعية، وذلك كله في إطار دعم الصناعات المحلية والارتقاء بمستواها بما يمكنها من المنافسة والاستثمار.

ثانياً: **آفاق الانتشار الصناعي في منطقة الخمس**:

بعد الاطلاع على الخصائص المكانية التي اتسمت بها سياسة انتشار الصناعة في منطقة الخمس، ومدى تأثير هذا الانتشار أو التوزيع داخل المنطقة على البيئة الطبيعية والبشرية، مما سبب ارتفاع نسبة التلوث، وتداخل الاستعمالات الصناعية بالاستعمالات الأخرى والتأثير عليها سلباً، مما يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة لتفادي هذه المشكلات والاختلالات التي حدثت نتيجة لهذا الانتشار، والذي اتسم بضعف التخطيط، والسبب في ذلك أن هذه السياسات لنشر الصناعة وضعت مركزياً، حيث أكد نحو 80% من عينة الدراسة الخاصة بالتخطيط الصناعي، بأن وضع هذه السياسات تم على مستوى البلاد ككل، بينما أكد نحو 20% منهم بعدم وجود أي نوع من السياسات لنشر الصناعة[(1)].

انتشرت الصناعات وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة دون أي مراعاة لشروط الموقع المناسب للصناعة ونوعها، وآثارها على البيئة بصفة عامة، مما يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات بتنظيم وإصلاح وتطوير، وربما في كثير من الأحيان تغيير لمواقع العديد من الصناعات التي كان اختيارها

---

(1) الدراسة الميدانية، تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالتخطيط الصناعي، 2009م.

لمواقعها غير مناسب، وترتب عليه العديد من المشكلات سواءً للقطاعات الأخرى أو للصناعة نفسها.

ومن خلال كل ذلك نستطيع أن نتبين مستقبل الصناعة في المنطقة، حيث اتضح أن ما نسبته 56%(1) من أفراد العينة لا توجد لديهم النية في إقامة مصانع مكملة تعتمد على المنتجات الصناعية الموجودة بالمنطقة، وكل ذلك مرده إلى الظروف والاختلالات والصعوبات التي تمر بها التنمية الصناعية في المنطقة، وعليه كان لزاماً على الدولة التدخل، خاصةً في ظل التوجهات الجديدة التي تدعو إلى تنمية الصناعات المحلية، وعلى الأخص الصغيرة والمتوسطة، ورعاية القطاع الأهلي، والمساهمة في إنشاء المناطق الصناعية وتنميتها، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لها، الأمر الذي يدعو إلى دعم هذه الصناعات والاهتمام بها، والارتقاء بمستواها لتتمكن من الاستمرار والنمو والمنافسة.

ومن خلال دراسة الظروف الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية بمنطقة الخمس نستطيع أن نستنتج العديد من العوامل التي يمكن أن تبنى عليها استراتيجيات التطوير الصناعي وآفاقه المستقبلية بالمنطقة كما يلي:

1 – العوامل التي تساعد على توطن الصناعة وتنميتها في منطقة الخمس:

إن موقع المنطقة وسط أكبر تركز سكاني في البلاد بين منطقة طرابلس ومنطقة مصراته على الساحل الشمالي الغربي من ليبيا، والذي يؤمن وجود القوة العاملة البشرية المحلية والأجنبية بالمنطقة، إضافةً إلى وجود السوق المحلي للمنتجات الصناعية والذي يمكن من الاستفادة من كل ذلك في تنمية وتطوير القطاع الصناعي، إضافةً إلى وفرة المواد الخام المحلية في المنطقة سواءً أكانت الزراعية أم المعدنية، إضافةً إلى الخامات الوسيطة المتوافرة.

كما أنه من أهم عوامل التوطن الأخرى الموجودة بمنطقة الدراسة هو مرور الطريق السريع، الذي يربط معظم مناطق البلاد بهذه المنطقة، إضافةً إلى

(1) الدراسة الميدانية، تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالصناعات المتوطنة داخل منطقة الخمس، 2009م.

خط السكك الحديدية، وهو في مراحله النهائية من الإنشاء، حيث سيساهم في تنمية وتطوير جميع الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى خط الغاز الطبيعي والذي بدأ بتزويد العديد من المصانع بالمنطقة بهذا المصدر من مصادر الطاقة، والفرصة متاحة للاستفادة منه في المستقبل، كما أن المنطقة يوجد بها أكبر المحطات البخارية على الساحل الليبي لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر، كما أن وجود الميناء التجاري بالمنطقة يزيد من هذه الأهمية لتوطن العديد من الصناعات، وخاصةً التي تعتمد على المواد الخام المستوردة، والتطلع إلى إمكانية التصدير في المستقبل، كما لا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن المركز الإداري لشعبية المرقب يوجد بهذه المنطقة، مما يساهم في زيادة أهمية هذه المنطقة لتنمية جميع الأنشطة الاقتصادية، ومن بينها الصناعة.

ومن خلال كل هذه العوامل يتوجب على المختصين في هذا المجال وضع الخطط العلمية التي تحدد الأهداف والسياسات المواكبة للتنمية والتطور، وذلك باختيار وإنشاء المنطقة الصناعية التي تلائم قيام الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لهذه المنطقة، تفادياً للمشكلات الناجمة عن الانتشار العشوائي لهذه الأنشطة في المنطقة، والمساهمة في حماية البيئة الطبيعية والبشرية بها.

2- الأهداف والسياسات المستقبلية التي ينبغي أن تراعى في أثناء نشر الصناعة في المنطقة:

إن من أهم الأهداف والسياسات المستقبلية لنشر الصناعة في منطقة الدراسة هو إنشاء المنطقة الصناعية، وتزويدها بجميع الخدمات، والبنية التحتية اللازمة لذلك، وتشجيع المستثمرين بهذا القطاع ضمن هذه المنطقة لإقامة صناعاتهم، وكذلك نقل الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة المتداخلة مع الاستعمالات الأخرى إلى هذه المنطقة، وتطبيق التشريعات الخاصة، ومدى مطابقة خصائص هذه المصانع مع الشروط الخاصة بسلامة البيئة.

كما أنه من الأهداف والسياسات المستقبلية لتنمية وتطوير الصناعة بمنطقة الخمس هو إلزام الصناعات الكبيرة، وخاصةً القريبة من المناطق الحضرية والزراعية والسياحية والرعوية بمعالجة ملوثاتها، واستخدام التقنيات الحديثة للاستفادة من المخلفات الصناعية، والاهتمام بإجراءات التحديث والتطوير للصناعات القائمة والمستقبلية، وكذلك مراعاة توفير الأمان والسلامة المهنية، وتكثيف التدريب والتأهيل للقوى العاملة الوطنية.

إضافة إلى ذلك كله فإنه من أهم الأهداف والسياسات المستقبلية في جميع المناطق في ليبيا، هو اختيار الصناعات التي تعتمد على نسبة كبيرة من المدخلات المحلية المتوافرة، وينطبق ذلك في منطقة الدراسة على صناعة الإسمنت ومواد البناء، وكذلك الصناعات الغذائية، وعليه فقد أكدت جميع الدراسات التي جاءت عن طريق مركز البحوث الصناعية وجود كميات كبيرة من الاحتياطي ذي الأهمية من حيث الكمية والنوعية، مما يؤكد على إمكانية الاعتماد عليها من أجل توفير احتياجات السوق المحلي وإمكانية التصدير.

ونتيجة لذلك فإن البرنامج الوطني لتنمية صناعة الإسمنت ومواد البناء يهدف إلى التوسع في هذا النوع من الصناعات، ورفع الطاقات الإنتاجية للمصانع القائمة، وتنفيذ مشروعات جديدة لتغطية العجز القائم من هذه المنتجات، وتوجيه الفائض للتصدير، حيث إن هذه الصناعات تتوافر موادها الخام بنسبة 100%، وعلى ذلك ففي منطقة الدراسة شمل البرنامج إجراء توسعات مستقبلية لمصنع لبدة للإسمنت بلغت قيمة التكاليف التقديرية الاستثمارية لها نحو 200 مليون دينار ليبي[1].

(1) اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، البرنامج الوطني لمشروعات الصناعات المحلية لقطاع الصناعة، مرجع سابق، ص16-17.

3– البرامج والمشروعات الصناعية المستقبلية في منطقة الخمس:

من خلال التجارب السابقة لنشر الصناعة في البلاد، اتضح مـــدى أهميـــة التخطيط العلمي السليم، ووضع السياسات والاستراتيجيات على مستوى الأقـــاليم والمناطق، بدلاً من استراتيجية التخطيط المركزي، بالإضافة إلى الاعتماد علـــى المدخلات المحلية، وذلك من الأمور المهمة فـــي تنميـــة وتطـــوير الصـــناعات والأنشطة الصناعية المختلفة، كما أن الاطلاع على تجارب الـــدول الصـــناعية، والاستفادة منها في تدريب الخبرات المحلية ومجاراة للتقدم التقني والتكنولـــوجي، والاهتمام بالبحث والتطوير الصناعي يعد ذا أهمية بالغة أيضاً.

بالإضافة إلى كل ذلك فإن التنظيم الصناعي، وإنشـــاء المنـــاطق والمـــدن الصناعية والاهتمام بها، وتزويدها بالمناخ المناسب للإنتاج، وتوفير كل الحـــوافز للاستثمار المحلي والأجنبي بداخلها يساهم بدرجة كبيرة في تنمية وتطـــوير هـــذا القطاع دون أن يؤثر سلباً على القطاعات الأخرى، وخاصةً في منطقة مثل منطقة الخمس، والتي يغلب عليها الطابع الزراعي والسياحي.

وعن البرامج المستقبلية لتطوير الصناعة اتضح لنا من خـــلال الدراســـة الميدانية أن ما نسبته 62% من أفراد العينة هم من أقروا بوجود هـــذه البـــرامج لتطوير الصناعة في المنطقة، وخاصةً مع وجود الدعم والتشجيع من قبل الدولـــة بجهاتها المسؤولة عن هذا القطاع، بينما أكد نحو 38% بعدم وجود هذه البـــرامج لتطوير الصناعة في المنطقة، ويعزى ذلك إلى المشكلات التي تعاني منهـــا هـــذه الصناعات، مما أدى إلى توقف العديد منها(1).

ولقد أكد العديد من أصحاب الأنشطة الصناعية في المنطقة على تطـــوير مصانعهم وفتح خطوط إنتاج جديدة في حال وجود التشجيع والدعم للمساهمة فـــي تنمية وتطوير هذا القطاع، وأن العديد من الصناعات قد تأثرت في المنطقة نتيجة لعدم وجود هذا الدعم، كما أن ما نسبته 44% بين أفراد العينة أكدوا على وجـــود

---

(1) الدراسة الميدانية، 2009م، تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالصناعات المتوطنة بالمنطقة.

النية في إقامة مصانع مكملة تعتمد على المنتجات الصناعية بالمنطقة، كان من هؤلاء ما نسبته 69.2% من اختاروا منطقة الخمس كأنسب الأماكن لهذه الصناعات، بينما بقية النسب كانت على التوالي لمناطق مسلاته والعمامرة ومناطق أخرى بنفس النسبة وهي 6.7% لكل منها، أما منطقة غنيمة وزليتن فقد كانت نسبة من اختاروها كمناطق مناسبة لهذه الصناعات هي 4% لكل منها، وكل ذلك يعد مؤشراً واضحاً على مستقبل التنمية الصناعية في المنطقة، في حال وجود التخطيط السليم ودعم هذه الصناعات[1]، ومن البرامج والمشروعات الصناعية المعدة للدراسة والجاري تنفيذها بمنطقة الدراسة ما يلي:

أ – المنطقة الصناعية (ادواو)، وموقعها جنوب شعبية المرقب، حيث تشمل منطقة الخمس وزليتن، وذلك لتوطين الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالشعبية بدلاً من انتشارها بشكل عشوائي متداخل مع الاستعمالات الأخرى، حيث تبلغ مساحة المنطقة نحو 70 هكتار، تضم نحو 172 مصنعاً، تتمثل في 11 مصنعًا للصناعات الغذائية، و11 مصنعًا لصناعة الغزل والنسيج، و25 مصنعًا للأثاث، و50 مصنعًا لمواد البناء، كما تضم 50 مصنعًا للصناعات المعدنية، و25 مصنعًا للصناعات الكيماوية، وقد تم الانتهاء من إعداد الدراسات الأولية والمخططات، وسيبدأ العمل على إنشاء البنية التحتية لها، واستكمالها وتشجيع المستثمرين فيها في الفترات القادمة.

ب – في إطار القيام بتنفيذ السياسات والتوجهات الاقتصادية الجديدة بخصوص توسيع قاعدة الملكية، والاتجاه نحو الخصخصة، بما يواكب التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، وانطلاقاً من تمكين القطاع الأهلي للقيام بالدور الرئيس في التنمية الاقتصادية، مما يتطلب القيام بتحويل المنشآت الاقتصادية العامة إلى هذا القطاع وفق خطة واضحة الأهداف والمعالم، فقد بدأ في تطبيق هذا البرنامج منذ عام 2004م.

---

(1) نفس المصدر السابق.

ويتجسد هذا البرنامج تطبيقاً لفلسفة المجتمع نحو استكمال بناء الاشتراكية الشعبية، وذلك بتمكين أفراد المجتمع من السيطرة على اقتصادهم مباشرةً من خلال نقل ملكية الوحدات الاقتصادية العامة من ملكية عامة احتكارية إلى ملكية اشتراكية تنافسية يكون المنتجون والمستثمرون فيها شركاء في الإنتاج والأرباح، وعلى الرغم من التأخر في تطبيق هذا البرنامج، إلا أن العديد من المنشآت والشركات العامة قد تم تطبيق هذا البرنامج عليها، ففي منطقة الدراسة تم تحويل الشركة العربية للإسمنت إلى شركة أهلية تحت اسم الشركة الأهلية المساهمة للإسمنت، ومقرها بمنطقة الخمس، حيث تضم هذه المنطقة مصنعين للإسمنت، وكذلك شركة البحر المتوسط للأخشاب الذي تغير اسمها إلى شركة اللؤلؤة للأخشاب والأثاث.

وفي الإطار نفسه يجري الآن طرح العديد من المصانع في منطقة الدراسة للتمليك والاستثمار، ومن هذه المصانع مصنع رب التمر ومصنع الخمس للنسيج، ومصنع الأحذية، مصنع القوارب الخشبية، ومصنع الألمونيوم ومصنع الصابون، ومصنع هياكل الصوبات الزراعية، كما أنه يجري الآن تخريد العديد من المصانع العامة المتوقفة عن الإنتاج، والتي استهلكت آلاتها، ومن هذه المصانع على سبيل المثال مصنع السردين بالخمس.

4. النتائج المتوقعة من برنامج تطبيق توسيع قاعدة الملكية: من خلال الشروع في تطبيق هذا البرنامج في ليبيا يتوقع تحقيق العديد من النتائج الإيجابية من أهمها ما يلي: أ – الارتقاء بالقطاع العام، ويتم ذلك من خلال التطوير الإداري، وإدخال عناصر جديدة ذات كفاءة عالية للقطاع العام أو الأهلي، كما يتم التخلص من فكرة الوظيفة الدائمة، والعمالة الزائدة في هذه المنشآت، وما يترتب على ذلك من بطالة مقنعة، واختلالات تؤدي إلى استشراء الفساد، وقتل الروح المبدعة والطموح إلى التطوير، كما أنه من النتائج الإيجابية المتوقعة في أثناء تطبيق هذا البرنامج هو ازدياد الجدية في العمل، والحصول على التدريب واكتساب الخبرة، والقضاء على مظاهر الفساد ومراكز القوة، ودوائر استغلال النفوذ، واحتكار القطاع العام لعدد من الأنشطة الاقتصادية.

كما أن تطبيق هذا البرنامج يؤدي إلى تفرغ القطاع العام، وتوفر الوقت الكافي للتخطيط وتحديد السياسات العامة لنهضة المجتمع، والإشراف والمتابعة على تنفيذ هذه السياسات ورعايتها، لتخلصه من الأعباء الكثيرة والكبيرة في مجالات التنمية لصالح القطاع الأهلي، وكذلك ربطه بالقطاع العام من خلال الاستفادة من الخبرات المتوافرة بالقطاع الخاص في إدارة القطاع العام. ب – منح فرص العمل للأجيال الجديدة، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في التوظيف بالقطاع العام، وما يترتب على ذلك من زيادة البذل والعطاء والانتماء للوطن، وكذلك ضمان العمل للخريجين الجدد دون وساطة، إضافةً إلى ضمان حصولهم على التدريب الكافي بالقطاع العام، مما يؤهلهم للعمل في القطاع الخاص فيما بعد. ج – الانعكاسات الجيدة على بيئة العمل، ويؤكد ذلك المثابرة في العمل والاهتمام به للمساهمة في تطور المجتمع، وإيجاد نظام عمل يضمن المنافسة من أجل العطاء والإبداع والابتكار، وخلق بيئة تعمل على الارتقاء بالإنتاج والخدمات وتفعيل القطاع الأهلي والتوسع بواسطته.

5. العوامل التي أدت إلى التأخير في تطبيق برنامج توسيع قاعدة الملكية:

هناك العديد من العوامل التي تقف في طريق المستثمر، للاستثمار في الوحدات المعروضة للتمليك، أو المشروعات الجديدة لكل من المستثمرين المحليين والأجانب، ومن هذه العوامل ما يلي: أ – قلة إمكانيات المستثمر الوطني المالية والفنية في مشاركة المستثمر الأجنبي. ب – عدم وجود المناطق الصناعية المزودة بالمرافق الأساسية والبنية التحتية لتوطين المشروعات الصناعية. ج – عدم وجود الخارطة الاستثمارية التي يستدل بها على مواقع المواد الخام المحلية. د – قلة اتفاقيات ضمان وحماية الاستثمار، والازدواج الضريبي، الذي لا يشجع المستثمرين على الاستثمار في ليبيا. هـ – تخوف بعض مؤسسات التمويل الدولية بشأن تمويل وضمان الاستثمارات الأجنبية في ليبيا. و – قلة البيانات والإحصاءات الحديثة التي يتطلبها الاستثمار لتقييم فرصه المختلفة. ز – عدم مواكبة المؤسسات المالية المحلية للتقنيات الحديثة المتبعة في المؤسسات العالمية.

ح – الترويج الإعلامي وأهميته في التعريف بالبلاد كمنطقة جذب للاستثمارات، وموقع مميز قادر على المنافسة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ولتشجيع المستثمر الوطني بهدف خلق بيئة استثمارية.

ومن خلال البحث والدراسة في مفهوم وأسباب ودوافع توسيع قاعدة الملكية ومتابعة تطبيقها كسياسة اقتصادية هادفة إلى تحقيق التنمية، فإن ذلك لا يخلو من بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية في المراحل الأولى للتطبيق التي هي بطبيعتها تختلف من مجتمع إلى آخر، وفق ثقافته وظروفه، ويجب أن لا تكون هذه السلبيات عائقاً للاستثمار في هذه المسيرة، حيث أثبتت جميع الدراسات أن للقطاع الأهلي جهوداً مميزة في تحقيق التنمية، من خلال إيجاد فرص للعمل وتحسين الدخول، وتوزيع الموارد البشرية وفقاً لمعايير علمية، وليس بناءً على أسس اجتماعية.

ومن خلال كل ذلك يمكن القول بأن هناك تطلعات وآفاق جديدة وخاصةً فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمنشآت والشركات العامة القائمة في البلاد بما فيها منطقة الدراسة، لكن هذه التوجهات والآفاق تحتاج إلى وقت لتطبيقها، خاصةً في الظروف الحالية للأوضاع الاقتصادية في العالم بصفة عامة، فالاتجاه إلى التخطيط السليم، والاختيار المناسب لأنواع الصناعات وتحديد المواقع المناسبة لها، وإنشاء المناطق الصناعية المتكاملة، والتركيز على الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، ومواكبة التقنيات العالمية والتطور في هذا القطاع، والاهتمام بالقوة العاملة وتدريبها، والاهتمام ببرامج الإحلال والتطوير، كل ذلك من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في تنمية وتطوير هذا القطاع، ليصبح مساهماً في التنمية الاقتصادية مع بقية القطاعات الأخرى بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد كممول وحيد في الدولة وهو النفط.

النتائـج

من تحليل الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعت لنشر وتوزيـع الأنشـطة الصناعية في ليبيا، نستنتج العديد من النقاط المهمة، والتي تعد ذات أهمية لتنميـة وتطوير قطاع الصناعة، وتجاوز العقبات التي تقف في طريقه، ومحاولة وضـع آلية يمكن من خلالها توجيه سياسة الانتشار الصـناعي وخصائصـه المكانيـة مستقبلاً، وفق آلية محددة تسهم في تحقيق أهداف هذه السياسة، وذلك بوضع أسس ومعايير تنفيذها، وتحديد متطلبات التنفيذ للجهات المنفذة من أجل تأمين مصـادر الدخل، ومساهمته إلى جانب القطاعات الأخرى في تحقيق أفضل النتائج لتنميـة الاقتصاد الوطني، والاعتماد عليه في تحقيق أكبر قدر من الناتج المحلي، وتتمثل هذه النقاط فيما يلي:

1 – اتضح من خلال الدراسة أنه مع بداية ظهور الصناعات الحديثة، وانتشارها في مناطق وأقاليم البلاد المختلفة بدأت الصناعات التقليدية اليدوية في التقلص، نتيجة لعزوف الحرفيين عنها، وانخفاض قيمتها، نتيجة لمنافسة السلع الصناعية الحديثة لها، وعليه فقد بدأت بالاختفاء من مناطق عديدة في البلاد، باستثناء بعضها والتي تغيرت تقنياتها، وانضمت إلى قائمة الصناعات الحديثة.

2 – تجلت أهمية موقع ليبيا الجغرافي والفلكي، والخصائص المكانية التي يتميز بها، كما أن لمساحة البلاد العديد من الخصائص الإيجابية والسلبية التي لهـا علاقـة باستثمار الثروات الطبيعية الموجودة بها، لاسيما وأن معظم هذه المساحة عبـارة عن مناطق جافة ذات ظروف مناخية قاسية، كان لها دور أيضـاً فـي انتشـار الصناعة وتركزها في مناطق وأقاليم دون غيرها.

3 – إن الاتجاه ناحية الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية بشكل كبير في ليبيـا، انعكس سلباً على بقية القطاعات الأخرى، ومنها الزراعـة والسـياحة والصـيد البحري، مما أثر على معظم الاستراتيجيات والسياسات لنشر الصناعة وتنميتهـا وتطويرها أيضاً في مناطق وأقاليم البلاد المختلفة، فلقد انخفضت القوى العاملـة الزراعية بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى من 59% سـنة 1954م، إلـى 21.9%

سنة 1984م، ثم إلى 18.5% سنة 1990م، ثم إلى 8.19% من إجمالي عدد المشتغلين اقتصادياً حسب تعداد السكان سنة 2006م، كما بلغ الانخفاض في أعداد الحائزين المتفرغين للزراعة بين التعداد الزراعي 2001-2007م من 59566 مزارعًا إلى 38129 مزارعًا، أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 39% خلال سبع سنوات، ويعزى ذلك إلى انخفاض الأجور لهذا النشاط مقارنة مع الأنشطة الأخرى، إضافة إلى المشكلات التي تعترضها في ظل المناخ الجاف، وقلة المياه.

4 – ضعف الجهات التخطيطية المسؤولة عن قطاع الصناعة في توضيح الصورة وتقديم المعلومات والبيانات والدراسات المتعلقة بالمواد الأولية المحلية، وتسهيل الإجراءات للمستثمرين لاستغلال هذه المواد والخامات، مما أدى إلى التأثير سلباً على سياسة انتشار وتنمية الصناعات في هذه الأقاليم والمناطق ليبقى السوق رهينة في احتياجه لهذه السلع من الخارج.

ولقد أكد ذلك اعتماد نحو 60.7% من الأنشطة الصناعية في منطقة الدراسة على المواد الأولية المستوردة، بينما بلغت نسبة الصناعات التي تستخدم المواد الأولية المحلية نحو 39.3%، وبالتالي ترتب على هذه التبعية للخارج وجود العديد من المشكلات لهذه الصناعات منها نقص مستلزمات التشغيل وقطع الغيار بنسبة 23.7%، ونقص التمويل بنسبة 23%، ونقص المواد الأولية بنسبة 20.1%، ولقد ترتب على ذلك توقف العديد من الصناعات في المنطقة، مما كان له بالغ الأثر على الإنتاج الصناعي والعائد منه، وكذلك على القوى العاملة في هذا القطاع.

5 – إن تعثر الخطط التنموية، وتغير استراتيجيات وسياسات التنمية في فترات سابقة، نتيجة للظروف التي مرت بها البلاد، من حصار وتذبذب وانخفاض في أسعار النفط، وكذلك عدم الاستقرار الإداري للمناطق والأقاليم، كل ذلك كان له تأثيرٌ سلبيٌّ على تنمية وتطور الأنشطة الاقتصادية، ومنها الصناعة.

6 – إن التوزيع الجغرافي غير المتوازن في الإنفاق على الصناعة بين مناطق البلاد، أدى إلى تركزها في مناطق دون أخرى، مما أضفى خصائص مكانية تختلف بين كل منطقة وأخرى حسب نوع الصناعة التي قامت في هذه المناطق، وقد ترتب على هذا التركز ازدياد الأثر على الأنشطة الأخرى، وأيضاً على التركيبة الاقتصادية للسكان والتركيبة الديموغرافية متمثلة في الهجرة إلى هذه المناطق، وترك المناطق الأخرى والتي غالباً ما تكون زراعية أو رعوية، مما زاد من الإشكاليات للمناطق المهاجر منها، وكذلك المهاجر إليها، وتأكيداً لذلك فإن ما نسبته 72% من الأنشطة الصناعية بمنطقة الخمس تركزت في المناطق السهلية والزراعية، وهي إما أراضٍ زراعية أو رعوية أو صالحة للاثنين معاً.

7 – على الرغم من تأكيد معظم الدراسات منذ سنة 1960م على ضرورة نشر وتوزيع الصناعة في مختلف المناطق، وعدم تركيزها في أقطاب معينة، إلا أن هذا لم يتحقق، حيث احتلت أقطاب النمو الصدارة من حيث أعداد المنشآت الصناعية والقوى العاملة، نتيجة لجذبها الكبير لهذه الأنشطة، وتوافر عوامل قيامها، وتأكيداً لذلك فقد تم قياس نسبة التركز بمدينة طرابلس بناءً على عدد عمال الصناعة لسنة 2004م، حيث اتضح أن حوالي 50% من أنواع هذه الأنشطة قد حققت أهمية موقعيه في هذه المنطقة أكثر من غيرها، وهذه الأنواع تمثلت في الصناعات الغذائية، وصناعة الغزل والنسيج والجلود والأحذية، وصناعة الأثاث والورق والأخشاب.

8 – لقد ترتب على الانتشار العشوائي للصناعة داخل الأقاليم والمناطق في البلاد ارتفاع نسبة التلوث، نتيجة لهذا الانتشار الذي لم يأخذ في حسبانه الآثار السلبية للصناعة، مما زاد من المشكلات المترتبة على ذلك للأنشطة الأخرى الزراعية والرعوية والسياحية، وتأثرها بمخلفات هذه الصناعات خاصة وأن البلاد تتميز بفقرها بالمساحات الزراعية والغابية، كما أنها تتميز بوجود العديد من المدن والمناطق الأثرية والسياحية، ومنطقة الخمس ضمن هذه المناطق، والتي دلت الدراسة الميدانية على أن حجم الآثار المترتبة على نوعية الصناعات المختارة في

مناطق وأقاليم البلاد المختلفة عموماً لم تعط القدر الكافي من الاهتمام عند اختيارها لمواقع الصناعات، حيث أكد نحو 40% على مستوى اللجنة الشعبية العامة للصناعة ذلك، إلا أن هذه النسبة لم تختلف كثيراً في منطقة الخمس، حيث وصلت إلى نحو 34% ممن أكدوا على عدم الأخذ في الحسبان الآثار المترتبة على نوعية الصناعات المختارة في المنطقة، وهذا دليل واضح على أن هذا الاختيار تم فيه الاعتبار الأساسي للعائد المادي بواسطة التقليل من تكاليف الإنتاج، دون النظر إلى الآثار السلبية المترتبة على نوعية الصناعات المختارة، وما أكد ذلك هو أن نسبة 82% من أفراد العينة في منطقة الدراسة، أكدوا أن مواقع مصانعهم تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق العائد من هذا النشاط.

9 – من المؤكد أن معظم الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتوزيع الصناعة ونشرها في مناطق البلاد المختلفة ركزت منذ بداياتها بشكل كبير على توزيع هذه الصناعات خارج أقطاب النمو الرئيسة (طرابلس – بنغازي) بعد تفاقم المشكلات في تلك الأقطاب، وعليه فقد ظهرت مدن أخرى لمنافسة هذين القطبين نتيجة لهذه السياسات، لم تبتعد عن مناطق التركز السكاني في البلاد، كما ارتبطت أنواع من السلع الصناعية بمناطق وأقاليم جديدة دون غيرها، وذلك إما لوجود المادة الخام، أو كنتيجة واضحة لهذه السياسة في نشر الصناعة وتوزيعها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي كهدف استراتيجي ومستعجل، دون أي حساب لأسس انتشار الصناعة وتركزها في هذه المناطق، مما خلق العديد من المشكلات لهذه الصناعة في اختيار مواقعها، والتي تحكمت فيها عوامل التوطن الصناعي بشكل أكبر من التخطيط والتوطين لهذه الصناعات.

10 – إن الاهتمام الكبير بالتنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية على حساب التطور والنمو الاقتصادي، وتوزيع الصناعة على المناطق المختلفة كان هو الأساس في هذا التوزيع والانتشار، كما أن التركيز على كم الإنتاج دون النظر إلى الجودة والتكلفة، أدى إلى ضعف المنافسة للمنتجات المحلية، بحيث أصبحت سمة واضحة لكثير من هذه السلع المعروضة بالأسواق في كثير من المناطق،

الأمر الذي أدى إلى العزوف عنها، والاتجاه إلى السلع المستوردة، وزاد من ذلك الهدم المفاجئ لأسوار الحماية لهذه المنتجات.

11- إن تضخم العمالة الصناعية، وتدني كفاءتها الإنتاجية من الخصائص التي تتميز بها الصناعات، وخاصةً صناعات القطاع العام، بعد ما كانت البلاد تعاني من النقص الحاد لهذه العمالة المؤهلة لهذا القطاع، والسبب في ذلك هو المشكلات التي واجهت هذه الأنشطة، مما أدى إلى البطء في إنشاء المشروعات وتوقفها في كثير من الأحيان، وقلة الاهتمام بالعمالة الصناعية ودورانها بين كل فترة وأخرى.

12- اتضح أن معظم الصناعات التحويلية في ليبيا باستثناء النفطية منها تعتمد على مواد خام ومستلزمات تشغيل خارجية، مما أدى إلى قلة الاهتمام والبحث والتنقيب عن المواد الخام في مساحات البلاد الشاسعة، وإهمال الموارد الطبيعية المحلية سواء معدنية أم بحرية...الخ، بحجة ارتفاع تكاليف إنتاجها، وعلى ذلك فإن معظم هذه الصناعات متعثرة، ومنها ما هي متوقفة، نتيجة للظروف التي تم ذكرها، مما دعا عمال هذه الصناعات إلى الانتقال إلى مواقع صناعية أو قطاعات أخرى، وزيادة العبء على تلك القطاعات.

13- من الخصائص المكانية المهمة الناتجة عن مساهمة الصناعة وانتشارها في المناطق المختلفة هو إنشاء المجمعات الصناعية التي اعتمدت على مواد خام محلية بنسبة كبيرة، استطاعت الوصول إلى تغطية نسبة كبيرة من السوق المحلي، وتعدتها إلى مرحلة المنافسة العالمية، إلا أن الدولة توقفت عن إنشاء وتطوير مثل هذه المجمعات، ومع كل ذلك فإن هذه المنشآت قد تعرضت لبعض الظروف والمعوقات جعلها متعثرة في تنمية الصناعات الأخرى المرتبطة بهذا النوع من الإنتاج.

14- نتيجة لضعف السياسات الصناعية، مما ترتب عليه تدني كفاءة معظم المنشآت الصناعية، وبالتالي ضعف العائد الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى

دخول نسبة لا بأس بها من السكان ضمن خط الفقر، وصلت حسب تقديرات سنة 1994م إلى حوالي 19%، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة أو بروز ظاهرة التفاوت الإقليمي بين المناطق بشكل حاد، نتيجة لعدم نجاح هذه الاستراتيجيات والسياسات في معظم خطط التحول لنشر التنمية المتوازنة بين مختلف هذه المناطق، على الرغم من التركيز على هذا الجانب في معظم أهداف هذه الخطط في البلاد.

15- إن وجود النفط الخام في ليبيا، وتصديره بكميات كبيرة، والاعتماد عليه في حل كل المشكلات بكل القطاعات، انعكس سلباً على تنمية هذه القطاعات والاهتمام بها، والبحث عن البدائل، والتي يواجه استغلالها صعوبات أكبر من استغلال النفط، على الرغم من القناعة التامة بأن هذا المصدر محدود.

16- اتسمت دراسات الجدوى الاقتصادية بالضعف الواضح، وذلك لعدم مراعاتها للمتطلبات الاقتصادية والبيئية لمواقع الصناعة، مما نجم عنه ارتفاع في التكاليف الاستثمارية لتلك المشروعات، وتدني جدواها الاقتصادية، وذلك راجع إلى السرعة في اتخاذ القرارات بهذا الشأن، نظراً للظروف الماسة في تلك الفترات إلى تحقيق عمليات تنموية في مناطق مختلفة من البلاد.

17- لقد ساهم قطاع الصناعة ولو بشكل جزئي أو بطرق غير مباشرة في دعم بعض القطاعات الأخرى والمشروعات الاستراتيجية، حيث قدرت المبالغ المدفوعة لقطاع النقل مثلاً سواء أكانت منتجات جاهزة، أم مواد أولية ومستلزمات تشغيل بحوالي 1.7 مليار دينار، إضافة إلى مساهمة هذا القطاع في تزويد مشروع النهر الصناعي العظيم بمادة الاسمنت متوسط المقاومة للكبريتات منذ البداية، كما أن هذا القطاع يأتي في المرتبة الثانية كداعم للخزانة العامة بعد النفط، على الرغم من المشكلات التي تعترض طريقه، ولقد تأكد ذلك من خلال التطرق إلى الآثار الإيجابية لانتشار الصناعة في منطقة الخمس، حيث أكد نحو 40% من أفراد العينة تحقيقه لفائض في الإنتاج المحلي، بينما أكد نحو 33%

توفيره لفرص العمل في المنطقة، إلا أن نسبة 27% من أفراد العينة أشاروا بمساهمته في تحسن مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة الدخل القومي.

18- تبين من خلال هذه الدراسة ارتباط الصناعات في انتشارها وتوزيعها بالمادة الخام والسوق كمعيارين أساسيين لهذه السياسات، وصلت نسبتها على مستوى البلاد إلى نحو 48%، بينما جاءت الطرق والمواصلات ومصادر الطاقة في المرتبة الثانية، وقد أكد ذلك ارتباط هذه الصناعات بمنطقة الخمس بمادتها الخام، حيث تركزت نحو 51.4% من هذه الصناعات في مواقع لا تتجاوز في بعدها عن مادتها الخام المحلية أكثر من 10كم، بينما تركزت نحو 40% من هذه الصناعات في مواقع تبعد أقل من 5كم عن هذه المادة، وذلك للتقليل من تكلفة الإنتاج دون أي انتباه للتداخل في استعمالات الأرض، أو الجانب البيئي.

كما أن نحو 86% من الصناعات المنتشرة في منطقة الخمس لا تبعد عن شبكة الطرق الرئيسة بأكثر من 5كم، وإن كل هذه الصناعات في المنطقة لا تبتعد عنه بأكثر من 10كم، وكل ذلك أدى إلى الانتشار العشوائي في المنطقة، نتجت عنه العديد من المشكلات التي تم ذكرها.

19- اتضح من خلال هذه الدراسة أن وضع السياسات المتعلقة بنشر الصناعة وتوزيعها على مناطق البلاد المختلفة كان مركزياً على مستوى البلاد ككل، ولم يوضع لكل منطقة على حدة، حيث أكد ذلك نحو 80% من المستجوبين على مستوى البلاد، وقد اعتمد واضعو هذه السياسات على عديد من الأهداف العامة من وراء ذلك، كان من أبرزها وضع استراتيجية عامة للتنمية الاقتصادية، وتطوير المستوى المعيشي والرفاه الاجتماعي، وكذلك وجود الموارد الطبيعية والبشرية، بينما كانت هناك أهداف إقليمية تمثلت في تنمية المناطق النائية، وتحقيق التوازن الديموغرافي بين المناطق وتحقيق الترابط بين المناطق المتباينة في مواردها، والهجرة العكسية من المدن إلى الضواحي للتخفيف من حدة المشكلات داخل المدن، إلا أن معظم هذه الأهداف لم تتحقق مما زاد من التباعد بين الأهداف والنتائج المتعلقة بذلك.

20- ضمن نتائج هذه الدراسة أيضاً اتضح أن انتشار الصناعة في ليبيا كان القصد منه تلبية الاحتياجات المحلية فقط، دون النظر إلى المنافسة الخارجية بشكل مخطط له، حيث أكد ذلك نحو 80% بين أفراد العينة على مستوى البلاد، بينما زادت هذه النسبة على صعيد منطقة الخمس لتصل إلى 90%، وبالتالي لم تكن هناك استراتيجية واضحة وسياسات للتصدير والمنافسة الخارجية، حيث كانت معظم الصناعات المنتشرة في المنطقة هي صناعات استهلاكية ووسيطة، ويعزي كل ذلك إلى عدم وجود أجهزة للتخطيط الصناعي على مستوى محلي، حيث أكد ذلك نحو 92% من أفراد العينة بمنطقة الدراسة.

21- التباطؤ في إنشاء المناطق الصناعية، و تأسيس البنية التحتية الملائمة لها، وعدم إلزام المستثمرين بإنشاء صناعاتهم في المناطق القائمة، مما أدى إلى هذا الشكل من الانتشار العشوائي داخل المناطق العمرانية، وتداخلها مع الاستعمالات الأخرى، وحدوث المشكلات التي تم التطرق إليها، مما أثر على التنمية والتطور الصناعي بمختلف المناطق في ليبيا، مع العلم أن معظم المخططات القائمة للمدن تشمل المنطقة الصناعية وموقعها، إلا أن عدم الالتزام بتطبيق هذه المخططات هو ما أدى إلى هذا الانتشار للأنشطة الصناعية.

التوصيات

من خلال النتائج السابقة لهذه الدراسة، نستطيع اقتراح العديد من التوصيات، والتي تمثل منهاج عمل من شأنه المساهمة في تنمية قطاع الصناعة في ليبيا، وتشجيع الدراسة والبحث حول الموضوعات المتعلقة بذلك، ومن هذه التوصيات ما يلي:-

1- ضرورة دعم الدولة وتشجيعها للصناعات التقليدية الحرفية، وذلك لتساهم في خلق فرص عمل للعديد من العمالة المهنية، واستغلال العديد من المواد الأولية المحلية، وذلك بتوفير الظروف الملائمة لتنمية وتطوير ونشر هذا النوع من الصناعات في مختلف المناطق.

2- استغلال الظروف الطبيعية، المتمثلة في موقع ليبيا و مساحتها لتنمية وتطوير الأنشطة الاقتصادية، ومنها الصناعة، وذلك من حيث الكشف عن الثروات الكامنة في هذه المساحة الكبيرة، وتشجيع الدراسات والأبحاث لتوضيح الصورة كاملة، وتقديم البيانات والمعلومات المتعلقة بالثروات الطبيعية الموجودة في البلاد للمستثمرين، وتسهيل كل الإجراءات لاستغلالها بالطرق العلمية، واستغلال الموقع الجغرافي للبلاد بين الدول الصناعية المتقدمة شمالاً، والدول الفقيرة والنامية جنوباً.

3- الاهتمام بجميع الأنشطة الاقتصادية في جميع السياسات، بشكل لا يسمح بتداخل الاستعمالات على حساب بعضها بعضاً، وذلك ما يدعو إلى إنشاء المناطق الصناعية، وتجهيزها بكامل بنيتها التحتية، وتشجيع الاستثمار في هذه المناطق، وتطبيق التشريعات المنظمة لذلك منعاً للانتشار العشوائي للأنشطة الصناعية، وتداخلها مع بقية الاستعمالات الأخرى، إضافة إلى منع تطور نشاط على حساب الأخر، فالاهتمام بالزراعة و السياحة والثروة البحرية يجب أن يكون مشمولاً في جميع استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشجيع الاستثمارات في تنمية وتطوير هذه الأنشطة بحيث تسمح هذه الأنشطة بتوفير فرص العمل بنسب متساوية مع القطاعات الأخرى.

4- التركيز على الصناعات التي تعتمد على المدخلات المحلية، وتوفير مستلزمات تشغيلها وقطع الغيار اللازمة لها، والاهتمام بتمويلها، وإجراء عمليات الإحلال والتطوير لها مواكبة للتقنية الحديثة والتطور في هذا المجال، وحل كل المشكلات الفنية الإدارية ومشكلات التسويق، وفرض الحماية على المنتج المحلي، والدفع به للمنافسة الخارجية.

5- الاهتمام بالقوى العاملة الصناعية، وفتح المجال لتشجيع ومواكبة التطور الصناعي ومراعاة الأفضلية والكفاءة والتضخم في هذه العمالة، والاهتمام بها وبدورانها بين كل فترة وأخرى لمنع حدوث المشكلات في المستقبل، والاهتمام بالخدمات التعليمية والصحية، وكذلك معالجة نسبة البطالة في مختلف خطط التحول.

6- اتخاذ سياسات المرونة والقابلية للتغيير في الاستراتيجيات المستقبلية لتنمية الصناعة وتطورها، تفادياً لحدوث معوقات في طريق هذه التنمية.

7- إن الاستقرار الإداري، وكذلك الثبات في التقسيمات الإدارية بين المناطق من الأمور التي تساعد على البحث والدراسة، وذلك للتعرف على مكامن الخلل بين هذه المناطق، والاطلاع على البيانات والمعلومات الصحيحة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة من أجل تطوير وتنمية هذا القطاع.

8- التركيز على تغيير استراتيجية الصناعة التي تستند إلى الانتشار الواسع باستراتيجية انتقائية ترتكز على الأهمية النسبية، ومقومات التطور والنمو، بحيث يمكنها المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، كما ينبغي التركيز على وجود أجهزة التخطيط الصناعي على مستوى محلي بين المناطق، وذلك لتفادي العراقيل المستقبلية للتنمية الصناعية.

9- الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية، والتركيز على نوع الصناعات، واختيارها لمواقعها، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير المناخ الاقتصادي المحفز على الإنتاج والتنمية في هذه الظروف.

10- إلزام الصناعات الملوثة للبيئة، والتي تقع بالقرب من المناطق العمرانية والزراعية والسياحية بمعالجة مخلفاتها، أو تغيير مواقعها بعيداً عن هذه المناطق وفق خطط علمية استراتيجية على مستوى مركزي وإقليمي ومحلي.

11- مساهمة الدولة والقطاع الأهلي والمستثمرين الأجانب في إنشاء المجمعات الصناعية، وذلك لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمنتجاتها في مناطق محددة، ومعالجة كل المعوقات التي من شأنها أن تعرقل تنمية الصناعات الأخرى المرتبطة بهذه الأنواع من المنتجات.

12- التقليل من الاعتماد على النفط في حل كل المشكلات للقطاعات المختلفة، وتحفيز هذه القطاعات للاعتماد على مواردها وتنميتها وتطويرها، والقضاء على الصعوبات التي تواجه هذه القطاعات، والاهتمام بتصنيع وتصدير المنتجات النفطية المكررة بدلاً من تصديره خاماً.

الخاتمة

تعرضت هذه الدراسة للاستراتيجيات والسياسات التي اتبعت لنشر الصناعة وتوزيعها بين المناطق والأقاليم الليبية، وما ترتب على ذلك من خصائص مكانية تميزت بها هذه المناطق نتيجة لهذه السياسات، وتفسير أهم المتغيرات التي ساهمت في خلق هذا الشكل من التوزيع للأنشطة الصناعية، ولقد أدى اختلاف السياسات الصناعية، وتعثرها بين فترة وأخرى إلى تركز وانتشار الصناعة في مناطق دون أخرى، دون آلية محددة مبنية على تخطيط علمي على نطاق مركزي ومحلي، الأمر الذي ساهم إلى حدٍّ بعيد في وصفها بالانتشار العشوائي المتداخل غير المنظم.

وعليه فإن مثل هذا التوزيع للأنشطة الصناعية لا يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة منه، والأهداف التي رسمت لتنمية الصناعة في أقاليم ومناطق البلاد المختلفة، الأمر الذي زاد من تراكم العديد من المشكلات التي أثرت على مسيرة التنمية لهذا القطاع، كما وصلت هذه الآثار إلى القطاعات الأخرى، كما أن تركيز هذه السياسات على نشر الصناعات الاستهلاكية والصغيرة في المناطق الأخرى، في حين استمر إنشاء الصناعات المتوسطة والكبيرة في أقطاب النمو الكبيرة، مما ترتب عليه استمرار محدودية النتائج والأهداف المتوقعة من ذلك.

المصادر والمراجع

أولاً/ مراجع باللغة العربية:

أ) الكتب:

1. القرآن الكريم.
2. أبو زيد، محمد خير سليم، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية(SPSS VERSION (15-16، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع – دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م، ط1.
3. أبوعيانة، فتحي محمد، السكان والعمران الحضري، بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987م.
4. أبولقمة، الهادي – القزيري، سعد، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995م، ط1.
5. أبولقمة، الهادي – القزيري، سعد، الساحل الليبي، منشورات مركز البحوث والاستثمارات، جامعة قاريونس، بنغازي، 1997م، ط1.
6. أبولقمة، الهادي– الأعور، محمد، الجغرافيا البحرية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1999م، ط2.
7. أبولقمة، الهادي، الانفجار السكاني دراسة في جغرافية السكان، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 1993م.
8. أبومدنية، حسين مسعود، المواني الليبية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، منشورات الشركة الاشتراكية للمواني، مصراته، 2000م، ط1.
9. أرناؤوط، محمد السيد، الإنسان وتلوث البيئة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2006م، ط6.
10. الأسدي، علي، مقدمة في اقتصاديات الصناعة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1990م، ط1.
11. الحجاجي، سالم علي، ليبيا الجديدة دراسة جغرافية اجتماعية اقتصادية وسياسية، منشورات مجمع الفاتح للجامعات 1989م، طرابلس، ط2.

12. الحداد، عوض- سالم، سالم فرج، دراسات تطبيقية في جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2002م، ط1.
13. الديب، محمد محمود، الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986م، ط5.
14. الديب، محمد محمود، تصنيع مصر 1952 – 1972م، تحليل إقليمي للانتشار الصناعي، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980م، ط1.
15. الزوكة، محمد خميس، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997م، ط10.
16. السماك، محمد أزهر، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران للنشر والتوزيع، 1998م، عمان، الأردن.
17. الشركسي، محمد مصطفى، لمحات من الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1976م.
18. العاقل، الصديق محمد، أخطار التلوث البيئي نظرة حول المحافظة على المحيط الجغرافي، منشورات الجامعة المفتوحة، 1998م، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
19. الكناني، كامل كاظم، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ط1.
20. المهدوي، محمد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م.
21. أوزيل، روبر، فن تخطيط المدن، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م، ط2.
22. بكري، كامل – وآخرون، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م.

23. بلبع، عبد المنعم، الأرض مصدر طبيعي لخير البشر، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999م، ط1.
24. بن إسماعيل، عمر، انهيار حكم الأسرة القره مانلية في ليبيا، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1969م.
25. بيتشي، الأخوان، الأخوان بيتشي والساحل الليبي 1821 – 1822م، ترجمة الهادي أبولقمة، منشورات جامعة قاريونس، 1996م، ط1.
26. جودة، جودة حسنين، جغرافية أفريقيا الإقليمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.
27. حسن، عادل، مشاكل الإنتاج الصناعي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998م.
28. حسن، محمد إبراهيم – أبولقمة، الهادي، حوض البحر المتوسط دراسة تحليلية لتنوع مصادر المياه وارتباطها بمظاهر التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،1997م، ط1.
29. خلف الله، رمضان عريبي، حركة القوى العاملة والتنمية الإقليمية في ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984م، ط1.
30. دويدري، رجاء وحيد، جغرافية الوطن العربي في أفريقيا، منشورات جامعة دمشق، 1997م، دمشق.
31. رسول، أحمد حبيب، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985م.
32. شحاتة، حسن أحمد، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006م، ط1.
33. شحاتة، حسن أحمد، التلوث البيئي ومخاطر الطاقة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2003م، ط2.
34. شرف، عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995م، ط3.

35. شوكت، علي إحسان، اقتصاديات الأقاليم، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2000م، ط1.
36. طنطيش، جمعة – السماك، محمد أزهر، دراسات في جغرافية الصناعة والمعادن، منشورات إلجا فاليتا – مالطا، 2000م.
37. عتيقة، علي أحمد، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 56 – 69م، دار الطليعة، بيروت، 1972م، ط1.
38. غلاب، محمد السيد – عبد الحكيم، محمد صبحي، السكان ديموغرافياً وجغرافياً، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة جامعة القاهرة، 1978م، ط4.
39. فورسدايك، ج، الطقس، ترجمة نبيلة هيلين منسى، معهد الإنحاء العربي، مكتبة الثقافة العلمية الميسرة، بيروت، لبنان، 1981م.
40. قنوص، صبحي – وآخرون، ليبيا الثورة في 30 عاماً 1969 – 1999م، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ط2.
41. كورو، فرنشيسكو، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني 1835 – 1911م، تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني، طرابلس، 1971م.
42. محمد، علاء السيد، المشكلات البيئية للقاهرة الكبرى دراسة تطبيقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006م.
43. محمود، حسن سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، وزارة التعليم العالي، طرابلس، 1961م.
44. وهيبة، عبد الفتاح محمد، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980م.

ب) الدوريات والرسائل العلمية والبحوث:

1. إبراهيم، المختار محمد، تطور الصناعة في ليبيا من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، مجلة كلية الآداب، جامعة الفاتح، طرابلس، العدد (4)، 2004م.
2. أبوعائشة، سالم، المؤشرات السكانية – خصائص السكان، المجلة الليبية للمعلومات، الهيئة العامة للمعلومات، العدد (8)، طرابلس، 2008م.

3. الأحول، خليفة محمد، مدينة الخمس كما صورتها لنا وثائق الأرشيف الإيطالي في العشرينيات من هذا القرن، مجلة الوثائق والمخطوطات، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، العدد (4)، 1990م.
4. الأسرج، حسين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003م، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، العدد (306)، 2004م.
5. التركي، صلاح الدين – الشقروني، يوسف، التخريط الجيولوجي للجماهيرية، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (15)، 1998م.
6. الزقلعي، محمود – الرقيعي، عبد السلام، الاستثمار التكاملي بين الجماهيرية العظمى وجهورية السودان، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (5)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 1993م.
7. المغيربي، الهادي بشير، الصناعة وأثرها على النمو الاقتصادي في منطقة الزاوية من 1979 – 2000م، دراسة في جغرافية الصناعة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 1999م.
8. المنشاز، عمر إبراهيم، مصنع لبدة للإسمنت وأثره على تلوث البيئة المحيطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السابع من أبريل، 2000م.
9. المهدوي، محمد المبروك، جغرافية ليبيا الصناعية دراسة في الهيكل والتوطن، مجلة كلية الآداب، العدد 7، جامعة بنغازي، 1975م.
10. زكي، نجدت – حسن، تركي، الموضع الصناعي في النسيج الحضري، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد الأول، العدد (1)، الخمس، ليبيا، 1995م.
11. صقر، نور الدين حميدة، رواسب الأملاح في ليبيا، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (13)، 1997م.

12. عبد الصادق، الصادق محمود، الأبعاد الجغرافية لمواقع الأنشطة الصناعية في منطقة الخمس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب، 2003م.
13. عبيد، إبراهيم – أبوصبيع، المنير – خليفة، سويسي، المواد الخام الأولية بمنطقة سبها ووادي الشاطئ، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (14)، 1998م.
14. عبيد، إبراهيم – التركي، صلاح الدين، الموارد المعدنية بالجماهيرية العظمى، إدارة البحوث الجيولوجية والتعدين، مركز البحوث الصناعية، طرابلس.
15. عبيد، إبراهيم – الهمالي، علي، الجبس في الجماهيرية وجوده واستعمالاته، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (3)، 1992م.
16. عبيد، إبراهيم، الخامات الطبيعية بمنطقة اجدابيا، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (11)، 1996م.
17. هيئة تشجيع الاستثمار، الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة، مجلة التمليك، العدد (1)، 2004، طرابلس.
18. هيئة تشجيع الاستثمار، فرص نجاح الاستثمار في الوحدات المملكة، الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة، مجلة التمليك، العدد (2)، 2005م، طرابلس.

جـ) التقارير والتعدادات العامة والنشرات الإحصائية والأطالس:

1. اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، بيانات حول المؤشرات الإنتاجية والسلع الصناعية والاستثمار وتوسيع قاعدة الملكية للعرض على بعثة صندوق النقد الدولي خلال المشاورات التي عقدت من 11/30 – 2005/12/14م.
2. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، استراتيجيات وسياسات التصنيع الملائمة في الجماهيرية، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، أكتوبر (تشرين الأول)، 1994م.

3. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي81 – 1985م.
4. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرين عاماً، مطبعة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، 1997م.
5. اللجنة الشعبية العامة للتعليم، الأطلس التعليمي للمرحلة الأساسية، إعداد وإشراف الهادي أبولقمة، فتحي الهرام، اسلتي ماب سيرفس، ستوكهلم، السويد، 1985م.
6. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، السياسات المستقبلية للقطاع، البرنامج التنموي لقطاع الصناعة، 2008 – 2012م.
7. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، تقييم سياسات واستراتيجيات الفترة 2002 – 2007م، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، 2008م.
8. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، مسح عام لواقع القطاع خلال الفترة 2002 – 2006م، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، 2007م.
9. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، ملف قطاع الصناعة، اللجنة الشعبية العامة، طرابلس، مايو (أيار)، 2006م.
10. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، إنجازات ثورة الفاتح العظيمة في قطاع الصناعة والمعادن 1970م – 1998م حقائق وأرقام، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، 1999م.
11. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، تقرير مفصل عن النشاط الصناعي للشركات التابعة لقطاع الصناعة والمعادن، 1999.
12. اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للتصنيع، الصناعة واقع وآفاق، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، الكانون (ديسمبر، كانون الأول)،

2000م.
13. اللجنة الشعبية لشعبية المرقب، كشوفات بالمناشط الاقتصادية بـــالمؤتمرات الشعبية الأساسية بمنطقة الخمس، مذكرة غير منشورة، 2002م.
14. اللجنة الشعبية للصناعة ببلدية طرابلس، تقرير اللجنـــة المكلفـــة بدراســـة المشاكل والصعوبات التي تواجه الإنتاج الصـــناعي، مركـــز المعلومـــات والتوثيق الصناعي، مصراته، 1987م.
15. اللجنة الشعبية للصناعة والمعادن بشعبية طرابلس، تقرير عن نشاط القطاع للفترة من 1/1/-2004/12/31م.
16. المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، أطلس العالم، إشراف ومراجعة إبراهيم حلمي الغوري، الناشر المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، حلب، ســـورية، دار الشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003م.
17. المنظمة العربية للتنميـــة الصـــناعية والتعـــدين، الأمـــم المتحـــدة، نشـــرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية، العدد (1)، 1993م.
18. الهيئة العامة للتصنيع، الإطار العام لخطة التصنيع للفترة 2001 – 2005م، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، سبتمبر (أيلول)، 2000م.
19. الهيئة العامة للتصنيع، الجزء الأول من تقرير لجنة إعادة تنظيم الصـــناعة، فبراير (شباط)، 2001م.
20. الهيئة العامة للتصنيع، المشـــاكل والصـــعوبات التـــي تواجـــه الشـــركات الصناعية، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، ديسمبر (كانون الأول)، 2000م.
21. الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عن التصدير والمشاكل والمعوقات التي تواجه تصدير المنتجات المحلية للخارج، إعداد إدارة شؤون الإنتـــاج والتســـويق، 2001/09/15م، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته.
22. الهيئة العامة للتصنيع، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الصناعة للفترة من 2001 – 2005م، مركـــز المعلومـــات والتوثيـــق الصـــناعي،

مصراته، نوفمبر (تشرين الثاني)، 2000م.
23. الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، قطاع الإحصاء والتعداد، نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، 2003م.
24. الهيئة العامة للمعلومات والاتصالات، قطاع الإحصاء والتعداد، نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، 2003م.
25. الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي 2007م، نشرة تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات.
26. الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد الزراعي لعام 2007م، طرابلس.
27. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي، 2001م.
28. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد الصناعي لعام 2001م.
29. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995م.
30. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ليبيا التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2002م، طرابلس.
31. أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، الأطلس الوطني للجماهيرية، السويد، طرابلس، 1978م.
32. أمانة الصناعة والثروة المعدنية، دليل المنشآت الصناعية، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة والإحصاء، 1977م.

33. أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 – 1996م، مطبعة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، 1997م.
34. أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المنجزات الاقتصادية والاجتماعية في العام الخامس عشر لثورة الفاتح، 1970 – 1984م، فبراير (شباط)، 1985م.
35. تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، ترجمة التقرير: عدنان فائق عنتباوي، 1960م.
36. شركة دوكسيادس، النقل في ليبيا دراسة عامة حول وسائل المواصلات، مجلد رقم (1)، الأحوال الراهنة، مجلد رقم (2)، برامج السياسات، 1965م.
37. مركز البحوث الصناعية، الخريطة الجيولوجية مقياس 1:250000، لوحة الخمس، 1975م.
38. مركز البحوث الصناعية، خريطة ليبيا الجيولوجية، الإدارة العامة للبحوث الجيولوجية والتعدين، طرابلس، 1985م، ط1.
39. مركز البحوث الصناعية، قسم الدراسات الاقتصادية، المسح الصناعي لعام 1971م، الصناعات التحويلية في الجمهورية العربية الليبية، 1973م.
40. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، المجلد 46، دار الخمس للطباعة، الربع الأول، 2006م.
41. مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي (35)، السنة المالية 1990–1991م.
42. مصلحة الآثار الليبية، لبدة الكبرى، الطبعة الثانية، بدون تاريخ نشر.
43. وزارة التخطيط والتنمية، المخطط الشامل لمدينة الخمس، 1988م، التقرير النهائي، شركة ماك جي مارشال ماكميلان ولوكاس، 1966م.
44. وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 – 1975م.
45. وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 76 – 1980م، المطبعة العصرية، طرابلس.
46. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج البحث السنوي الخاص

بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية، 1971م.
47. وزارة التخطيط، موجز عن برامج التنمية في الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية73 – 1975م، مطابع وزارة التعليم والتربية، طرابلس، 1974م.
وزارة الصناعة والمعادن، حصر المنشآت الصناعية بالجمهورية العربية الليبية 1972م.

د) المصادر الميدانية والمقابلات الشخصية:

1. الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع الأخ سالم زايد، اللجنة المكلفة بالإشراف على تمليك وبيع مصنع هياكل البيوت الزراعية للمستثمرين بتاريخ 2009/12/23م.
2. الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع الأخ ميلاد رجب زيتون، مصنع الأحذية بتاريخ 2009/12/14م.
3. الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع المهندس محمد البرقلي، مدير إدارة التخطيط والمعلومات بمركز التخطيط الصناعي، مصراته، بتاريخ 2008/12/31م.
4. الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع رئيس قسم الشؤون الإدارية بشركة اللؤلؤة لصناعة الأخشاب والأثاث، 2009/12/27م.
5. الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع مدير مصنع الألومنيوم الأخ أحمد الدراوي، بتاريخ 2009/12/15م.
6. الدراسة الميدانية، مقابلة شخصية مع مدير مصنع رب التمر الأخ محمد عبد السلام المعداني بتاريخ 2009/12/17م.

ثانياً/ المراجع الأجنبية:

1. EL-Mehdawi, M "INDUSTRIAL LOCATION IN TRIPOLI AND BENGHAZI" BULLETIN OF THE FACULTY OF ARTS, UNIVERSITY OF BENGHAZI, 1975.
2. Della Valle, C "L industria In Libya 1911 – 1940", Tipografia Maggi Tripoli.
3. Symposium on the Geology of Libya, Papers presented at the Symposium held at Tripoli April 14-18/1969, Carlyle Gray, Editor, Faculty of Science University of Libya, Libyan Arab Republic, 1971.
4. MITCHELL, J.M.JR., "THE THERMAL CLIMATE OF CITIES" IN AIR OVER CITIES" SYMPOSIUM, REPORT A. TROFIT SANITARY ENG, CENTER TECH, REPORT A 62.5 (1962).
5. Isard, W, "location and space Economy" MIT press – Combridge, Mass, 1956.
6. Smith, D,M, "Industrial Location: An Economic Geographical Analysis" John wiley and sons Inc, New York, 1971.

ثالثاً/ شبكة المعلومات الدولية:

1. موقع اللجنة الشعبية العامة للصناعة والاقتصـــاد والتجـــارة 2010/02/08 www.ECT.GOV.ly
2. موقع الهيئة العامة للمناطق الصناعية 2010/03/05 www.IZA.GOV.ly
3. بركات شاهين، المناطق الصناعية في ســوريا، ص1 – 9، 2010/03/05 www.mafhom.com
4. 2010/02/10 www.USAGC.ORG........Syassah.com
5. 2010/03/05 www.panapress.com

ملحق رقم (1)

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

استبيان عن التخطيط الصناعي في ليبيا

إعداد الطالب/ الصادق محمود على عبد الصادق

إشراف

د.عبد الرؤوف الرهبان

مشرف مشارك

د.الهادي سالم كشيدان

العـــام الجامـــــعي 2010م

يتناول هذا الاستبيان دراسة الخصائص المكانية لسياسة الانتشار الصناعي في ليبيـــا، وإن البيانات المتضمنة فيه ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، عليه نرجو منكم الإجابـــة بكل موضوعية مع تقديرنا الكبير لحسن تعاونكم معنا مسبقاً، والله ولي التوفيق.

الباحـــــث.

بسم الله الرحمن الرحيم

ضع علامة (√) في المربع الذي تراه مناسباً للإجابة.

- **ما هي الأسس والمعايير التي اتبعت لنشر الصناعة في الأقاليم المختلفة من البلاد؟** توفر المادة الخام. وجود السوق. مصادر الطاقة. القوى العاملة. الطرق والمواصلات. أخرى تذكر ....
- **هل تم وضع سياسات لتوزيع الصناعة على مستوى كل منطقة على حدة أو على مستوى البلاد ككل؟**

وضعت سياسات لكل منطقة على حدة. تم وضع سياسات على مستوى البلاد ككل. لم يوضع أي نوع من السياسات لنشر الصناعة.

- **إذا كانت هذه السياسات على مستوى البلاد فما هي الأسس التي اعتمد عليها واضعي هذه السياسات؟** وضع إستراتيجية عامة للتنمية الاقتصادية للأقاليم المختلفة. تشخيص طبيعة البرامج والمشروعات المطلوبة للنهوض بالاقتصاد المحلي. تطوير المستوى المعيشي والرفاهة الاجتماعية. وجود الموارد الطبيعية والبشرية. أخرى. تذكر ....
- **هل كان انتشار الصناعة في المنطقة ملبياً للاحتياجات المحلية فقط؟** نعم لا
- **ما هي نسبة تغطية السوق المحلي من المنتجات الصناعية المحلية؟........%**
- **هل هناك برامج مستقبلية لتحديث وتطوير سياسات التصنيع الملائمة في البلاد؟** نعم لا
- **هل هناك نظرة إلى تحقيق الكفاءة بين الصناعات في أثناء انتشارها؟** نعم لا
- **إذا كانت الإجابة بنعم فما هي أهم أنواع الصناعات التي تم التركيز عليها في أثناء نشر الصناعة؟**

الصناعات الاستهلاكية. الصناعات الإنتاجية (الوسيطة). الصناعات الأساسية الإستراتيجية.

- **ما هي أهم الأهداف من وراء نشر الصناعة في مختلف مناطق البلاد؟** تنمية المناطق النائية. الهجرة العكسية من المدن إلى الضواحي أو الأرياف. التخفيف من المشاكل داخل المناطق الحضرية. تحقيق التوازن الديموغرافي بين المناطق. تحقيق الترابط بين معظم المناطق المتباينة في مواردها. أخرى تذكر ....
- **هل توجد تصورات استراتيجية لسياسات الانتشار تحقق التوازن بين صناعات القطاع العام والخاص؟** نعم لا
- **هل توجد أجهزة للتخطيط الصناعي في كل المناطق على مستوى محلي؟** نعم لا
- **إذا كانت الإجابة بنعم فهل هناك توافق بين الأجهزة المحلية في المناطق المختلفة وبين الأجهزة العامة في البلاد؟** نعم لا

- **ما هو دور الصناعات المنتشرة في المناطق المختلفة؟** تحقيق الاكتفاء الذاتي في السوق المحلي فقط. منافسة السلع الأجنبية داخلياً وخارجياً. إيجاد بدائل أخرى غير النفط. تنمية المناطق الفقيرة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق. أخرى تذكر ....
- **هل تشمل دراسات الجدوى الاقتصادية اختيار مواقع الصناعات في مختلف المناطق** نعم لا
- **إذا كانت الإجابة بنعم فهل تضمنت هذه الدراسات الرأي الجغرافي في أثناء اختيار موقع الصناعة ونشرها في البلاد؟** نعم لا
- **هل تم الأخذ في الحسبان الآثار المترتبة على نوعية الصناعة المختارة في أي إقليم؟** نعم لا
- **إذا كانت الإجابة بنعم فما هي أهم هذه الآثار؟** التلوث بأشكاله المختلفة وأثره على الحياة. الزحف على الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة. التأثير على النبات الطبيعي والمزروعات. التأثير على النشاط السياحي. أخرى تذكر ....
- **هل يؤخذ في الحسبان اثر الصناعة السلبي على البيئة في أثناء اختيار مواقعها؟** نعم لا
- **إذا كانت الإجابة بنعم فما هي هذه الاعتبارات؟** اختيار المواقع التي لاتساهم في ارتفاع نسبة التلوث. اتخاذ الإجراءات اللازمة لاختيار المواقع الصناعية بعيداً عن أماكن الاستيطان. مراعاة الظروف المناخية ومناطق تصريف مخلفات الصناعة. وضع ضوابط ومعايير تتعلق بالصحة والسلامة البيئية. أخرى تذكر ......
- **هل هناك استراتيجيات لمعالجة الآثار الضارة للصناعة حاليا؟** نعم لا
- **إذا كانت الإجابة بنعم فما هي هذه الاستراتيجيات؟** إضافة التقنيات الحديثة للتقليل من هذه الآثار. نقل هذه الصناعات بعيدا عن التجمعات السكانية والمناطق الزراعية والنباتات الطبيعية. إلزام الصناعات الملوثة للبيئة بمعالجة مخلفاتها. أخرى تذكر ....
- **ما هي مواصفات المكان الأنسب لقيام الصناعة؟** القابلية للتوسع في المستقبل. مراعاة الجانب البيئي عدم التأثير سلبا على الأنشطة الاقتصادية الأخرى. القرب من مصادر الطاقة وشبكة المواصلات. قلة تكلفة المواد الأولية والمصنعة. أخرى تذكر ....
- **هل توجد استراتيجيات وسياسات مستقبلية للتنمية الصناعية في ليبيا؟** نعم لا
- **إذا كان الجواب بنعم فما هو تصورك لهذه السياسات؟**

اختيار الصناعات الأقل أثراً على البيئة. إنشاء مناطق صناعية متكاملة. اختيار بعيدة عن الأراضي الزراعية والرعوية والنباتات الطبيعية. معالجة آثار الصناعة الضارة بالبيئة.

أخرى تذكر.................................

ملحق رقم (2)

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

استبيان خاص بالصناعات المتوطنة في منطقة الخمس

إعداد الطالب/ الصادق محمود على عبد الصادق

إشراف

د.عبد الرؤوف الرهبان

مشرف مشارك

د.الهادي سالم كشيدان

العــام الجامــــعي 2010م

يتناول هذا الاستبيان دراسة الخصائص المكانية لسياسة الانتشار الصناعي في منطقة الخمس كأنموذج لهذه الدراسة، وإن البيانات المتضمنة في هذا الاستبيان ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، عليه نرجو منكم الإجابة بكل موضوعية مع تقديرنا الكبير لحسن تعاونكم معنا مسبقاً، والله ولي التوفيق.

الباحــــث.

بسم الله الرحمن الرحيم

- **موقع المصنع أو المنشأة أو الشركة الصناعية: الشعبية.....، المؤتمر الشعبي.....، المحلة........**
- **طبيعة الموقع: سهلية.....، ثلالية .....، جبلية.....، أرض زراعية .....، المساحة..............**
- **سنة الإنشاء:.....،نوع المنتج:.....،الطاقة الإنتاجية المستهدفة...%، الطاقة الإنتاجية الفعلية...%**

ضع علامة (√) في المربع الذي تراه مناسباً للإجابة.

- **ما هو مصدر المواد الأولية الرئيسة ونسبتها؟** ...% محلية. ...% مستوردة.
- **ما هو مصدر المواد الأولية الثانوية ونسبتها؟** ...% محلية. ...% مستوردة.
- **إذا كانت المادة الخام محلية بالكامل أو جزء منها، فما هي المسافة بين مصدرها أو مكانها وموقع المصنع؟** أقل من5كم. من5ــ10كم. من10ــ20كم. أكثر من ذلك.
- **هل كان انتشار الصناعة في المنطقة ملبياً للاحتياجات المحلية فقط؟** نعم لا
- **كم يبعد موقع المصنع عن شبكة الطرق الرئيسة؟** أقل من5كم. من5ــ10كم. أكثر من ذلك.
- **ما هي مصادر الطاقة المستخدمة لهذا النوع من الصناعة؟** كهرباء منتجات نفطية. غاز. أخرى تذكر.........
- **ما هي نسبة تغطية السوق المحلية من المنتج ؟** ....%
- **أين يتم تسويق منتجاتكم؟ وما هي نسبة تصريفها؟** داخل المنطقة...% داخل الشعبية...% الشعبيات الأخرى...%
- **هل هناك برامج مستقبلية لتحديث وتطوير هذا النوع من الصناعة؟** نعم لا
- **ما هي نسبة جودة منتجاتكم؟** ....%موازية للمواصفات العالمية. ....% أقل من ذلك.
- **كيف يساهم موقع المصنع في تحقيق العائد من هذه الصناعة؟** يساهم بدرجة كبيرة. درجة متوسطة. درجة ضعيفة. لا يساهم.
- **هل توجد أجهزة للتخطيط الصناعي في المنطقة على مستوى محلي؟** نعم لا
- **ما هو الموقف المالي لهذه الصناعة حالياً؟** مرتفع. متوسط. منخفض.
- **هل موقع المصنع مناسب؟** نعم لا
- **إذا كان الجواب بنعم فما هو السبب؟** قلة تكاليف المواد الأولية. تحقيق وفورات في نقل المواد المصنعة. وفورات في نقل العمالة. أخرى تذكر.................
- **إذا كان الجواب لا فما هي الأسباب؟** تكلفة كبيرة في نقل المواد الأولية و المصنعة. تكلفة إضافية في نقل العمال. عدم وجود مساحات للتوسعات المستقبلية. أخرى تذكر..............
- **هل توجد نية في إقامة مصانع مكملة تعتمد على منتجاتكم؟** نعم لا

- **إذا كانت الإجابة بنعم فما هي المواقع الأنسب؟** نفس المنطقــة. مســلاته. العمــامرة. غنيمة. زليتن. أخرى تذكر.....................
- **هل تم الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على نوعية الصناعة المختارة في المنطقة؟** نعم لا
- **ما هي الآثار الإيجابية للصناعة في المنطقة؟** توافر فرص العمل. تحقيق فائض في الإنتاج المحلي والتقليل من الاعتماد على المنتجات المستوردة. تحسن مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة الدخل القومي. أخرى تذكر.....................
- **ما هي الآثار السلبية الناجمة عن انتشار الصناعة في المنطقة؟** التلوث بأشكاله المختلفة وأثــره على الحياة. الزحف على الأراضي الزراعية والصالحة للزراعــة. التــأثير علــى النبــات الطبيعي والمزروعات. التأثير على النشاط السياحي. أخرى تذكر ....
- **ما هو نوع المخلفات الناتجة عن هذه الصــناعة؟** مواد غازية. مواد صلبة. مواد سائلة. أخرى تذكر.......................
- **هل هناك استراتيجيات لمعالجة آثار هذه الصناعة في الوقت الحالي؟** نعم لا
- **ما هي نسبة المستوى الفني للمنتجين بهذه الصناعة؟**

عمال مهرة **...%** عمال شبه مهرة **...%** عمال غير مهرة**...%**

- **ما هي أهم الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة بالمنطقة في الوقت الحاضر؟**

  نقص المواد الأولية. نقص مستلزمات التشغيل وقطع الغيار. نقص التمويل.

  مشكلات التسويق. مشكلات فنية وإدارية. أخرى تذكر.......................

....

....

- **أي مقترحات أو ملاحظات:**

....

....

....

....

ملحق رقم (3)

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

نموذج مقابلة شخصية للصناعات المتوقفة بمنطقة الخمس

إعداد الطالب/ الصادق محمود على عبد الصادق

إشراف

د.عبد الرؤوف الرهبان

مشرف مشارك

د.الهادي سالم كشيدان

العــام الجامـــعي 2010م

بسم الله الرحمن الرحيم

موقع المصنع : الشعبية..........، المؤتمر الشعبي............، المحلة...........،

طبيعة الموقع:............، المساحة..............، سنة الإنشاء:.....، سنة التوقف ....

س1ـ ما هو سبب توقف المصنع عن الإنتاج؟

س2ـ ما هو الوضع الحالي للمصنع؟

س3ـ ما هو مصدر المواد الأولية للمصنع؟

س4ـ ما هي حالة الآلات والمعدات داخل المصنع في الوقت الحاضر؟

س5ـ كم عدد المنتجين بالمصنع سابقا قبل التوقف؟ وكم عددهم حاليا؟

س6ـ ما هي نسبة تغطية السوق من منتجاتكم سابقا؟

س7ـ كيف كانت تصرف منتجاتكم؟

س8ـ كيف ولماذا كان اختيار هذا الموقع لهذا النوع من الصناعة؟

س9ـ هل هناك أجهزة تخطيط صناعي مرتبطة بالصناعات المنتشرة في المنطقة؟

س10ـ هل ساهم موقع المصنع في حدوث مشكلات لها علاقة بتوقف المصنع؟

س11ـ ما هو الوضع المالي لهذا المصنع حاليا؟

س12ـ هل توجد استراتيجية لتشغيل المصنع وتطويره؟

س13ـ هل لآثار هذا النوع من الصناعة دور في توقف المصنع؟

س14ـ هل للمنافسة الخارجية وعدم الحماية من قبل الدولة دور في توقف المصنع؟

س15ـ هل هناك منافسة داخلية من قبل القطاع الخاص لها علاقة بتوقف المصنع؟

س16ـ ألا ترى أن للتحديث والتطوير دورا في هذا التوقف؟

س17ـ ما هي الأفاق المستقبلية لهذا النوع من الصناعة؟

ملحق رقم (4)

NPar Tests
Kendall's W Test

Ranks

	Mean Rank
الموقع مناسب بسبب قلة تكاليف المواد الأولية	4.51
الموقع مناسب بسبب تحقيق وفرات في نقل المواد المصنعة	3.63
الموقع مناسب بسبب وفرة في نقل العمالة	3.46
الموقع مناسب لأسباب أخرى	3.70
الموقع غير مناسب بسبب التكلفة الكبيرة لنقل المواد الأولية	2.97
الموقع غير مناسب بسبب التكلفة الكبيرة لنقل الأضافية لنقل العمال	2.72

Test Statistics

N	50
Kendall's W[a]	.220
Chi-Square	53.780
df	5
Asymp. Sig.	.000

a. Kendall's Coefficient of Concordance

NPar Tests
Kendall's W Test

Ranks

	Mean Rank
الموقع غير مناسب بسبب التكلفة الكبيرة لنقل المواد الأولية	2.65
الموقع غير مناسب بسبب التكلفة الكبيرة لنقل الأضافية لنقل العمال	2.47
موقع غير مناسب بسبب عدم وجود مساحات للتوسع المستقبلي	2.55
الموقع غير مناسب لأسباب أخرى	2.47
هل توجد نية في اقامة مصانع مكملة تعتمد على منتجاتكم	4.86

Test Statistics

N	50
Kendall's W[a]	.843
Chi-Square	165.175
df	4
Asymp. Sig.	.000

a. Kendall's Coefficient of Concordance

NPar Tests
Kendall's W Test

Ranks

	Mean Rank
من الأثار الأيجابية للصناعة في المنطقة توفير فرص العمل	2.89
من الأثار الأيجابية للصناعة في المنطقة تحقيق فائض في لأنتاج المحلي والتقليل من الاعتماد على المنتجات المستوردة	3.09
من الأثار الأيجابية للصناعة في المنطقة تحسين مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة الدخل القومي	2.56
من الأثار الأيجابية للصناعة في المنطقة أسباب أخرى	1.46

Test Statistics

N	50
Kendall's W[a]	.556
Chi-Square	81.686
df	3
Asymp. Sig.	.000

a. Kendall's Coefficient of Concordance

NPar Tests
Kendall's W Test

Ranks

	Mean Rank
من الأثار السلبية للصناعة في المنطقة التلوث بأشكاله المختلفة وأثره على الحياة	3.80
من الأثار السلبية للصناعة في المنطقة الزحف على الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة	3.23
من الأثار السلبية للصناعة في المنطقة التأثير على النباتات الطبيعية والمزروعات	2.78
من الأثار السلبية للصناعة في المنطقة التأثير على النشاط السياحي	3.39
[illegible]	

Test Statistics

N	50
Kendall's W[a]	.394
Chi-Square	77.322
df	4
Asymp. Sig.	.000

a. Kendall's Coefficient of Concordance

NPar Tests
Kendall's W Test

Ranks

	Mean Rank
المخلفات الناتجة عن الصناعة مخلفات غازية	2.28
المخلفات الناتجة عن الصناعة مخلفات صلبة	3.50
المخلفات الناتجة عن الصناعة مخلفات سائلة	2.28
المخلفات الناتجة عن الصناعة مخلفات اخرى	1.95

Test Statistics

N	50
Kendall's W[a]	.436
Chi-Square	64.025
df	3
Asymp. Sig.	.000

a. Kendall's Coefficient of Concordance

NPar Tests
Kendall's W Test

Ranks

	Mean Rank
من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر نقص المواد الأولية	3.92
من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر نقص مستلزمات التشغيل وقطع الغيار	4.16
من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر نقص التمويل	4.04
من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر مشكلات التسويق	2.76
من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر مشكلات فنية وأدارية	3.80
من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر أخرى تذكر	2.33

Test Statistics

N	50
Kendall's W[a]	.305
Chi-Square	74.840
df	5
Asymp. Sig.	.000

a. Kendall's Coefficient of Concordance

Frequencies
Frequency Table

مصدر المواد ألأولية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محلية	21	42.0	42.0	42.0
	مستوردة	29	58.0	58.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

مصدر المواد الثانوية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محلية	21	42.0	42.0	42.0
	مستوردة	29	58.0	58.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المسافة بين مصدر المواد وموقع المصنع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	23	46.0	46.0	46.0
	أقل من 5 كم	14	28.0	28.0	74.0
	من 5-10 كم	3	6.0	6.0	80.0
	من 10-20كم	3	6.0	6.0	86.0
	اكثر من ذلك	7	14.0	14.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

هل كان أنتشار الصناعة في المنطقة ملبيا للأحتياجات المحلية فقط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	5	10.0	10.0	10.0
	نعم	45	90.0	90.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

كم يبعد موقع المصنع عن شبكة الطرق الرئيسية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 كم	45	90.0	90.0	90.0
	من 5-10 كم	5	10.0	10.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

مصدر الطاقة المستخدم للصناعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	كهرباء	34	68.0	68.0	68.0
	منتجات نفطية	10	20.0	20.0	88.0
	غاز	4	8.0	8.0	96.0
	اخرى تذكر	2	4.0	4.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

نسبة تغطية الصناعة للسوق المحلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	6	12.0	12.0	12.0
	5.00	4	8.0	8.0	20.0
	10.00	1	2.0	2.0	22.0
	15.00	1	2.0	2.0	24.0
	20.00	1	2.0	2.0	26.0
	25.00	1	2.0	2.0	28.0
	30.00	4	8.0	8.0	36.0
	40.00	4	8.0	8.0	44.0
	50.00	3	6.0	6.0	50.0
	60.00	4	8.0	8.0	58.0
	70.00	5	10.0	10.0	68.0
	75.00	2	4.0	4.0	72.0
	80.00	5	10.0	10.0	82.0
	90.00	1	2.0	2.0	84.0
	100.00	8	16.0	16.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

نسبة تسويق المنتج داخل الشعبية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	3	6.0	6.0	6.0
	1.00	34	68.0	68.0	74.0
	10.00	1	2.0	2.0	76.0
	15.00	1	2.0	2.0	78.0
	20.00	1	2.0	2.0	80.0
	30.00	4	8.0	8.0	88.0
	50.00	1	2.0	2.0	90.0
	100.00	5	10.0	10.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

نسبة تسويق المنتج داخل الشعبيات الأخرى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	13	26.0	26.0	26.0
	1.00	29	58.0	58.0	84.0
	2.00	1	2.0	2.0	86.0
	20.00	1	2.0	2.0	88.0
	30.00	3	6.0	6.0	94.0
	50.00	2	4.0	4.0	98.0
	60.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

نسبة تسويق المنتج داخل المنطقة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	15	30.0	30.0	30.0
	1.00	26	52.0	52.0	82.0
	5.00	1	2.0	2.0	84.0
	20.00	1	2.0	2.0	86.0
	30.00	1	2.0	2.0	88.0
	40.00	3	6.0	6.0	94.0
	50.00	1	2.0	2.0	96.0
	60.00	1	2.0	2.0	98.0
	100.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

هل هناك برامج مستقبلية لتحديث وتطوير هذا النوع من الصناعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا	17	34.0	34.0	34.0
	نعم	33	66.0	66.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

درجة جودة المنتجات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موازية للمواصفات العالمية	48	96.0	96.0	96.0
	اقل من ذلك	2	4.0	4.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

مساهمة موقع المصنع في تحقيق العائد من الصناعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	يساهم بدرجة كبيرة	41	82.0	82.0	82.0
	يساهم بدرجة متوسطة	8	16.0	16.0	98.0
	يساهم بدرجة ضعيفة	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

هل توجد أجهزة للتخطيط الصناعي في المنطقة على مستوى محلي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	2	4.0	4.0	4.0
	لا	40	80.0	80.0	84.0
	نعم	8	16.0	16.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الموقف المالي للصناعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مرتفع	16	32.0	32.0	32.0
	متوسط	19	38.0	38.0	70.0
	منخفض	15	30.0	30.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

مناسبة موقع المصنع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	2	4.0	4.0	4.0
	لا	5	10.0	10.0	14.0
	نعم	43	86.0	86.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الموقع مناسب بسبب قلة تكاليف المواد الأولية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	19	38.0	38.0	38.0
	1.00	30	60.0	60.0	98.0
	2.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الموقع مناسب بسبب تحقيق وفرات في نقل المواد المصنعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	34	68.0	68.0	68.0
	1.00	16	32.0	32.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الموقع مناسب بسبب وفرة في نقل العمالة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	36	72.0	72.0	72.0
	1.00	14	28.0	28.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الموقع مناسب لأسباب أخرى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	33	66.0	66.0	66.0
	1.00	17	34.0	34.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الموقع غير مناسب بسبب التكلفة الكبيرة لنقل المواد الأولية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	45	90.0	90.0	90.0
	1.00	5	10.0	10.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الموقع غير مناسب بسبب التكلفة الكبيرة لنقل الأضافية لنقل العمال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	49	98.0	98.0	98.0
	1.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الموقع غير مناسب بسبب عدم وجود مساحات للتوسع المستقبلي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	47	94.0	94.0	94.0
	1.00	3	6.0	6.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الموقع غير مناسب لأسباب أخرى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	49	98.0	98.0	98.0
	1.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

هل توجد نية في اقامة مصانع مكملة تعتمد على منتجاتكم

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	2	4.0	4.0	4.0
	لا	25	50.0	50.0	54.0
	نعم	23	46.0	46.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

أذا كانت الأجابة بنعم فما هي المواقع الأنسب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لا توجد نية لأقامة مصنع مكمل	30	60.0	60.0	60.0
	نفس المنطقة	17	34.0	34.0	94.0
	مسلاتة	2	4.0	4.0	98.0
	اخرى تذكر	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

هل تم الأخذ في الأعتبار الأثار المترتبة على نوعية الصناعة المختارة في المنطقة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	3	6.0	6.0	6.0
	لا	13	26.0	26.0	32.0
	نعم	34	68.0	68.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الأثار الأيجابية للصناعة في المنطقة توفير فرص العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	10	20.0	20.0	20.0
	1.00	40	80.0	80.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الأثار الأيجابية للصناعة في المنطقة تحقيق فائض في الأنتاج المحلي والتقليل من الاعتماد على المنتجات المستوردة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.000	4	8.0	8.0	8.0
	1.000	46	92.0	92.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الأثار الأيجابية للصناعة في المنطقة تحسين مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة الدخل القومي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	18	36.0	36.0	36.0
	1.00	32	64.0	64.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الأثار الأيجابية للصناعة في المنطقة أسباب أخرى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	45	90.0	90.0	90.0
	1.00	5	10.0	10.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الأثار السلبية للصناعة في المنطقة التلوث بأشكاله المختلفة وأثره على الحياة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	10	20.0	20.0	20.0
	1.00	40	80.0	80.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الأثار السلبية للصناعة في المنطقة الزحف على الأراضي الزراعية والصالحة للزراعة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	21	42.0	42.0	42.0
	1.00	29	58.0	58.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الأثار السلبية للصناعة في المنطقة التأثير على النباتات الطبيعية والمزروعات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	31	62.0	62.0	62.0
	1.00	19	38.0	38.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الأثار السلبية للصناعة في المنطقة التأثير على النشاط السياحي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	18	36.0	36.0	36.0
	1.00	32	64.0	64.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الأثار السلبية للصناعة في المنطقة اخرى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	50	100.0	100.0	100.0

المخلفات الناتجة عن الصناعة مخلفات غازية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	38	76.0	76.0	76.0
	1.00	12	24.0	24.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المخلفات الناتجة عن الصناعة مخلفات صلبة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	8	16.0	16.0	16.0
	1.00	42	84.0	84.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المخلفات الناتجة عن الصناعة مخلفات سائلة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	39	78.0	78.0	78.0
	1.00	11	22.0	22.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المخلفات الناتجة عن الصناعة مخلفات اخرى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	47	94.0	94.0	94.0
	1.00	3	6.0	6.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

هل هناك استراتيجية لمعالجة أثار هذه الصناعة في الوقت الحالي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	5	10.0	10.0	10.0
	لا	16	32.0	32.0	42.0
	نعم	29	58.0	58.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

نسبة المنتجين بالصناعة من العمال المهرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	5	10.0	10.0	10.0
	1.00	3	6.0	6.0	16.0
	10.00	2	4.0	4.0	20.0
	30.00	2	4.0	4.0	24.0
	33.00	4	8.0	8.0	32.0
	34.00	2	4.0	4.0	36.0
	40.00	1	2.0	2.0	38.0
	50.00	6	12.0	12.0	50.0
	60.00	1	2.0	2.0	52.0
	70.00	1	2.0	2.0	54.0
	85.00	1	2.0	2.0	56.0
	100.00	22	44.0	44.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

نسبة المنتجين بالصناعة من العمال شبه المهرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	26	52.0	53.1	53.1
	1.00	2	4.0	4.1	57.1
	30.00	1	2.0	2.0	59.2
	33.00	3	6.0	6.1	65.3
	34.00	3	6.0	6.1	71.4
	40.00	2	4.0	4.1	75.5
	50.00	5	10.0	10.2	85.7
	60.00	1	2.0	2.0	87.8
	90.00	1	2.0	2.0	89.8
	100.00	5	10.0	10.2	100.0
	Total	49	98.0	100.0	
Missing	System	1	2.0		
Total		50	100.0		

نسبة المنتجين بالصناعة من العمال غير المهرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	37	74.0	75.5	75.5
	1.00	2	4.0	4.1	79.6
	10.00	1	2.0	2.0	81.6
	33.00	6	12.0	12.2	93.9
	50.00	2	4.0	4.1	98.0
	70.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	49	98.0	100.0	
Missing	System	1	2.0		
Total		50	100.0		

من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر نقص المواد الأولية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	22	44.0	44.0	44.0
	1.00	28	56.0	56.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر نقص مستلزمات التشغيل وقطع الغيار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	19	38.0	38.0	38.0
	1.00	31	62.0	62.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر نقص التمويل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	20	40.0	40.0	40.0
	1.00	30	60.0	60.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر مشكلات التسويق

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	42	84.0	84.0	84.0
	1.00	8	16.0	16.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر مشكلات فنية وأدارية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	24	48.0	48.0	48.0
	1.00	26	52.0	52.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

من الصعوبات والمشكلات التي تعاني منها هذه الصناعة في الوقت الحاضر أخرى تذكر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	49	98.0	98.0	98.0
	1.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

طبيعة الموقع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سهلية	21	42.0	42.0	42.0
	ثلاثية	8	16.0	16.0	58.0
	جبلية	6	12.0	12.0	70.0
	ارض زراعية	15	30.0	30.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

المساحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	15	30.0	30.0	30.0
	200.00	2	4.0	4.0	34.0
	350.00	1	2.0	2.0	36.0
	400.00	2	4.0	4.0	40.0
	500.00	2	4.0	4.0	44.0
	600.00	9	18.0	18.0	62.0
	650.00	1	2.0	2.0	64.0
	800.00	4	8.0	8.0	72.0
	1000.00	2	4.0	4.0	76.0
	2400.00	1	2.0	2.0	78.0
	2500.00	1	2.0	2.0	80.0
	3000.00	2	4.0	4.0	84.0
	4000.00	2	4.0	4.0	88.0
	5000.00	1	2.0	2.0	90.0
	10000.00	3	6.0	6.0	96.0
	12000.00	1	2.0	2.0	98.0
	17000.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

سنة الأنشاء

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	4	8.0	8.0	8.0
	1964.00	1	2.0	2.0	10.0
	1969.00	4	8.0	8.0	18.0
	1971.00	1	2.0	2.0	20.0
	1977.00	1	2.0	2.0	22.0
	1979.00	1	2.0	2.0	24.0
	1980.00	5	10.0	10.0	34.0
	1981.00	2	4.0	4.0	38.0
	1982.00	1	2.0	2.0	40.0
	1985.00	5	10.0	10.0	50.0
	1986.00	1	2.0	2.0	52.0
	1987.00	1	2.0	2.0	54.0
	1988.00	3	6.0	6.0	60.0
	1989.00	2	4.0	4.0	64.0
	1990.00	5	10.0	10.0	74.0
	1992.00	1	2.0	2.0	76.0
	1993.00	1	2.0	2.0	78.0
	1995.00	2	4.0	4.0	82.0
	1996.00	1	2.0	2.0	84.0
	1998.00	1	2.0	2.0	86.0
	1999.00	1	2.0	2.0	88.0
	2000.00	3	6.0	6.0	94.0
	2001.00	1	2.0	2.0	96.0
	2003.00	1	2.0	2.0	98.0
	2007.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الطاقة المستهدفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	39	78.0	78.0	78.0
	85.00	1	2.0	2.0	80.0
	96.00	1	2.0	2.0	82.0
	100.00	9	18.0	18.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الطاقة الفعلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	22	44.0	44.0	44.0
	20.00	1	2.0	2.0	46.0
	25.00	1	2.0	2.0	48.0
	30.00	1	2.0	2.0	50.0
	40.00	1	2.0	2.0	52.0
	50.00	9	18.0	18.0	70.0
	60.00	3	6.0	6.0	76.0
	70.00	5	10.0	10.0	86.0
	75.00	2	4.0	4.0	90.0
	80.00	1	2.0	2.0	92.0
	83.00	1	2.0	2.0	94.0
	85.00	1	2.0	2.0	96.0
	90.00	1	2.0	2.0	98.0
	500.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	